



المسيلة في : 2025/11/28

الرقم: 19/م.ي.ب/ 2025

إشهاد

يشهد مسؤول مركز اليقظة البيداغوجية - جامعة محمد بوضياف المسيلة
بأن: أ.د/ علوطي عاشور

من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد بوضياف المسيلة
منسق كتاب جماعي:

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية

تاريخ طبع الكتاب : نوفمبر 2025
عدد صفحات الكتاب : 328 صفحة

ردمك: ISBN: 978-9931-9988-6-0

مسؤول مركز اليقظة البيداغوجية



مسؤول مركز اليقظة البيداغوجية

أ/د ضياف زين الدين



المسيلة في : 2025/11/27

الرقم: 18/م.ي.ب/ 2025

شهادة نشر في كتاب جماعي

يشهد مسؤول مركز اليقظة البيداغوجية - جامعة محمد بوضياف المسيلة
بأن مقال: أ.د/ علوطي عاشور من جامعة محمد بوضياف المسيلة
بغنوان:

مشروع مقاولاتي اجتماعي لحماية الحدث وإعادة إدماجه - مقارنة
حقوقية و تنموية في ظل آليات الرقابة المستقلة على مراكز الاحداث
الجانحين
قد تم نشره في كتاب: التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الإنسانية
والاجتماعية

تاريخ طبع الكتاب :نوفمبر 2025
عدد صفحات الكتاب :328 صفحة

ردمك: ISBN: 978-9931-9988-6-0

مسؤول مركز اليقظة البيداغوجية



مسؤول مركز اليقظة البيداغوجية

أ/د ضياف زين الدين

مخبر الدراسات الأنثروبولوجية والمشكلات الاجتماعية
مركز اليقظة البيداغوجية
دار علوم الإنسان والمجتمع

الطبعة الأولى
1447هـ - 2025م

كتاب جماعي

التعليم المقاولاتي

في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

مدحكم علميا

الرئيس الشرفي: أ.د. بودلاعة عمار / رئيس جامعة محمد بوضياف - المسيلة

الإشراف العام: أ.د. رحاب مختار / مدير مخبر الدراسات الأنثروبولوجية والمشكلات الاجتماعية، جامعة المسيلة

أ.د. ضياف زين الدين / رئيس مركز اليقظة البيداغوجية، جامعة المسيلة

رئيس مشروع الكتاب: د. نقبيل عبد المليح / رئيس مشروع بحثي وطني / الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية

رئيس اللجنة العلمية للكتاب: أ.د. معوش عبد الحميد.

المنسق العام للكتاب: أ.د. علوطي عاشور / مديردار علوم الإنسان والمجتمع، جامعة المسيلة



ردمك: ISBN:978-9931-9988-6-0



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة



كتاب جماعي

التعليم المقاولاتي

في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

محكم علميا

عنوان الكتاب

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

منسق الكتاب: د. نقبيل عبد المليح.

تاريخ الطبع: نوفمبر 2025

ISBN : 978-9931-9988-6-0.

الإيداع القانوني: نوفمبر 2025

عدد الصفحات: 328 صفحة

الحجم: 24/16 سم

المقالات المنشورة في الكتاب تعبر عن آراء أصحابها ولا يتحمل مخبر الدراسات الأنثروبولوجية والمشكلات الاجتماعية بجامعة المسيلة، مركز اليقظة البيداغوجية بجامعة المسيلة، ودار علوم الإنسان والمجتمع بجامعة المسيلة مسؤوليتها

حقوق الطبع محفوظة

يُمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والنقل والتصوير والترجمة والتصوير المرئي والمسموع والحاسوبي... وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من المؤلف ومن:

منشورات 2025.

ردمك: ISBN : 978-9931-9988-6-0.

الإيداع القانوني: سنة 2025.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

اللجنة العلمية للكتاب

- الرئيس الشرفي: أ.د. بودلاعة عمار (رئيس جامعة محمد بوضياف- المسيلة).
- الإشراف العام: أ. د. رحاب مختار (مدير مخبر الدراسات الأنثروبولوجية والمشكلات الاجتماعية، جامعة المسيلة)
- أ. د. ضياف زين الدين (رئيس مركز اليقظة البيداغوجية، جامعة المسيلة).
- رئيس مشروع الكتاب: د. نقبيل عبد المليح (رئيس مشروع بحثي وطني/الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية).
- رئيس اللجنة العلمية للكتاب: أ. د. معوش عبد الحميد.
- المنسق العام للكتاب: أ. د. علوطي عاشور (مدير دارعلوم الإنسان والمجتمع، جامعة المسيلة).
- رئيس لجنة المتابعة: د. قرين العيد.
- لجنة المتابعة: أ. د. قندوز منير؛ أ. د. زروخي دراجي، بلكيحول محمد (جامعة تيزي وزو)؛ د. حسيني عمار (جامعة ورقلة)؛ د. كاظم عبد السادة جودة (العراق)؛ د. ربيع عبد الرؤوف محمد عامر (جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية)؛ محمود المعولي (جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان)؛ سهيل محمود أحمد الزعبي (جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان).

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

الفهرس

الرقم	المؤلف	الموضوع	الصفحة
01	1. د. عبد السلام حمادوش 2. أ.د. / عبد الحميد معوش	التعليم المقاولاتي وعلم النفس: العوامل المؤثرة، التحديات والاتجاهات المستقبلية	22-05
02	1. د. بلغول يمينه 2. بوكحيل سامية	التعليم المقاولاتي كآلية لتنمية مهارات الطالب الجامعي	35-23
03	1. ط. د / إيمان هزابة	التعليم المقاولاتي و الابتكار البيداغوجي من خلال تفعيل نموذج الأعمال في البيئة التعليمية الرقمية بالجزائر	45-36
04	1. د. فتيحة فوطية	أثر توظيف إستراتيجية الرحلات المعرفية عبر الويب كويست (web quest) في التدريس لتنمية مهارات التفكير العلمي لدى المتعلم	55-46
05	1. د. أمينة بن زرارة 2. أ.د. حميد حملاوي	من المعارف النظرية إلى المشاريع الميدانية: التعليم المقاولاتي كأداة لإعادة توجيه العلوم الإنسانية و الاجتماعية	66-56
06	1. د. عمري شهرزاد	إبداعية المقاربات الفلسفية والأخلاقية في تحويل الرؤى الفكرية إلى مشاريع ريادية	76-67
07	1. أ. د. محمد لين هيشور	التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية من الوهم إلى الحقيقة	92-77
08	1. د. بن زينة كريمة 2. د. المكي فتحي	التعليم المقاولاتي في مجال العلوم الإنسانية بين التكوين البيداغوجي والتوجهات المهنية المستقبلية لدى الطلبة الجامعيين	104-93
09	1. د. عبد الرؤوف بوعزة 2. د. الربيع مطلاوي	قراءة تحليلية في سوسيولوجيا التدبير المقاولاتي	116-105
10	1. ط. د. رقيق برة جمال الدين	التحول الريادي في التعليم العالي العربي	135-117
11	1. د. حدالن صبيحة	التعليم المقاولاتي ودوره في تنمية الفكر والممارسة المقاولاتية في العلوم الاجتماعية	145-136
12	1. د. زكية يحيياوي 2. د. قرية قويدر	نحو دمج التعليم الريادي في المناهج الدراسية بين المتطلبات والتحديات	159-146
13	1. Dre. Bouznad Samira 2. Pr mokhetar rehab	Social Entrepreneurship and Sustainable Development: Practices, Challenges, and Future Prospects	183-160

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

202-184	Incorporating Entrepreneurial Thought into the Algerian School: Towards an Innovative School in Light of the National School Innovation Initiatives	1. Dre. Zergui Aicha 2. Dre. Iman Bouzeria	14
219-203	دور التكوين الذاتي كمدخل للمقاولاتية في تحقيق الأمن الفردي	1. أ. د. سعاد بن ققة 2. أ. د. مخلوف سعاد 3. أ. د. سماح عليّة	15
232-220	المؤسسات الناشئة ودور حاضنات الأعمال في تنميتها وتطويرها في الجامعات الجزائرية	1. د. رقية شيخ	16
246-233	العلوم الاجتماعية ودورها في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة في المجتمعات	1. أ. د. ليليا بن صويلح 2. ط. د. جهينة قرداوي	17
270-247	مشروع مقاولاتي اجتماعي لحماية الحدث وإعادة إدماجه - مقارنة حقوقية وتنموية في ظل آليات الرقابة المستقلة على مراكز الأحداث الجانحين-	1. د. عبد المليلح نقبيل 2- أ.د/ علوطي عاشور 3. د. عمار حسيني	18
296-271	الفرق بين التعليم المقاولاتي والتعليم التقليدي في حقل العلوم الاجتماعية	1. د. لبوازدة عبد الحق 2. د. بن كيحول محمد	19
314-297	أثر صيغ تمويل النشاط الحرفي وميدان الاحتراف على مستوى الضغوط النفسية لدى المرأة الحرفية. دراسة ميدانية لعينة من الحرفيات بولاية برج بوعريّيج، الجزائر.	1. Dr. Laid Grine 2. Dr. Abdelillah Bennia 3. Dr. Asma Lacheheb	20
328-315	التحول المعرفي من بروفايل الأجير إلى بروفايل المفاول	د/ دوخ عليمة د/ أمينة بن خروف	21

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

التعليم المقاولاتي وعلم النفس: العوامل المؤثرة، التحديات والاتجاهات المستقبلية.

Entrepreneurial Education and Psychology: Influencing Factors, Challenges, and Future Directions

د. عبد السلام حمادوش، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 (الجزائر)

أ.د/ عبد الحميد معوش جامعة محمد البشير الإبراهيمي جامعة بلج بوعريرج

الملخص:

تستكشف هذه الورقة البحثية العلاقة التفاعلية بين التعليم المقاولاتي وعلم النفس، مركزة على العوامل النفسية المؤثرة في تكوين النوايا الريادية لدى الطلبة. وتبرز دور سمات الشخصية مثل مركز الضبط الداخلي، تحمل المخاطر، الذكاء العاطفي، والحاجة للإنجاز كعوامل حاسمة في النجاح الريادي. كما تتناول التحديات النفسية الرئيسية كالخوف من الفشل، تجنب المخاطرة، ومقاومة التغيير، مع تقديم استراتيجيات عملية للتغلب عليها من خلال دمج علم النفس الإيجابي في المناهج التعليمية. تكشف كذلك عن أحدث الاتجاهات في التعليم المقاولاتي، مثل التعلم القائم على المشاريع، استخدام التكنولوجيا الرقمية، والشراكات مع القطاع الصناعي. والتأكيد على أهمية مراعاة الفروق الفردية والبيئة التعليمية في تصميم البرامج. وأظهرت النتائج الحاجة الماسة لتعزيز التكامل بين علم النفس والتعليم المقاولاتي، حيث يمكن لهذا التكامل أن يطور جيلا من المقاولاتيين أو رواد الأعمال المؤهلين نفسيا وعمليا، قادرين على قيادة التحول نحو اقتصاد المعرفة والابتكار.

الكلمات المفتاحية: التعليم المقاولاتي؛ - علم النفس؛ - العوامل النفسية؛ - التحديات الريادية؛ - الاتجاهات المستقبلية.

Abstract:

This paper explores the interactive relationship between entrepreneurial education and psychology, focusing on the psychological factors influencing the formation of entrepreneurial intentions among students. It highlights the role of personality traits such as internal locus of control, risk tolerance, emotional intelligence, and the need for achievement as critical factors in entrepreneurial success. Additionally, it addresses key psychological challenges like fear of failure, risk aversion, and resistance to change, while proposing practical strategies to overcome them through the integration of positive psychology into educational curricula. The study also reveals the latest trends in entrepreneurial education, such as project-based learning, the use of digital technologies, and partnerships with the industrial sector. It emphasizes the importance of considering individual differences and the learning environment when designing programs. The findings demonstrate the urgent need to enhance the integration of psychology and entrepreneurial education, as this synergy can develop a generation of psychologically and practically qualified entrepreneurs.

These individuals would be capable of leading the transition toward a knowledge-based and innovation-driven economy.

Keywords: Entrepreneurial education; - Psychology; - Psychological factors; - Entrepreneurial challenges; - Future trends.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

مقدمة.

في ظل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، أصبح التعليم المقاولاتي (ريادة الأعمال) ركيزة أساسية لبناء اقتصادات قائمة على المعرفة والابتكار، حيث يُعد أداة حيوية لتمكين الأفراد من تحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع ناجحة، مما يُسهم في خلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي. ولا يقتصر هذا النوع من التعليم على تزويد الطلبة بالمهارات التقليدية، بل يشمل أيضا تنمية السمات النفسية والسلوكية مثل المبادرة، والمخاطرة المحسوبة، والقيادة، والمرونة في مواجهة التحديات.

فالتعليم المقاولاتي يعتبر مقاربة حديثة تهدف إلى تعزيز الفكر المقاولاتي لمختلف الطلبة الجامعيين من أجل تحويل أفكارهم إلى مشاريع واقعية وذات إنتاجية ومردود، ويمكن استغلالها على مستوى المؤسسات الانتاجية أو الخدماتية، حيث "أصبح التعليم والتدريس في مجال المقاولاتية قضية معاصرة، حيث إنه التعليم الذي يختص بتعريف الأفراد بمجال إنشاء المشاريع المستقبلية وتحويلهم إلى رواد أعمال من خلال مساعدتهم في إيجاد الأفكار وتجسيدها على أرض الواقع" (Biskri & Youb, 2024, P 264) وكذا "تعزيز المواقف والمهارات الريادية لدى الطلاب" (Miço & Cungu, 2023, P 2) حيث للمقاولاتية جانب نفسي مادامت ترتبط بالإنسان في بيئة العمل، فيجب معرفة ودراسة الجوانب النفسية للمقاولاتية والعمل على تحليل تأثير المبادئ النفسية على تطوير قدرات الطلبة الجامعيين وتعزيز روح المبادرة لديهم لأن "محاولة فهم المقاولاتية دون النظر إلى رواد الأعمال تشبه محاولة فهم شكسبير دون تضمين "هامليت" في النقاش!" (Belitski & Grigore, 2022, P 1892-1893) أي أن تدريس المقاولاتية أو ريادة الأعمال لا يجب أن يتضمن الجانب التقني فقط للطلبة الجامعيين، بل أن الجانب النفسي أو استغلال مبادئ علم النفس العمل والتنظيم والسلوك التنظيمي دور أولي وأساسي في العملية التعليمية للطلالب الجامعي.

وتلعب العوامل النفسية دورًا محوريًا في نجاح هذا النمط التعليمي، حيث تؤثر في نوايا الطلبة وقدرتهم على تبني السلوك الريادي. إلا أن العملية التعليمية تواجه تحديات متنوعة، تشمل ضعف المناهج أو البيئة الداعمة، بالإضافة إلى العوائق النفسية مثل الخوف من الفشل وتجنب المخاطرة. لذلك، يُصبح من الضروري تبني مفاهيم علم النفس الإيجابي والسلوك التنظيمي في تصميم البرامج التعليمية لتعزيز الدافعية والثقة بالنفس لدى الطلبة. تهدف هذه الورقة البحثية إلى استكشاف مفهوم التعليم المقاولاتي، وأهميته، وأهدافه، مع تحليل العوامل النفسية المؤثرة فيه، واستعراض أحدث التوجهات والتطبيقات العملية التي تساهم في إعداد جيل من رواد الأعمال القادرين على قيادة التغيير ومواكبة متطلبات المستقبل.

1- تعريف، أهمية وأهداف التعليم المقاولاتي.

1-1- تعريف التعليم المقاولاتي:

عُرف التعليم المقاولاتي أو تعليم المقاولاتية بعدة تعريفات، من بينها:

"المجموعة الكاملة من أنشطة التعليم والتدريب -داخل النظام التعليمي أو غيره- التي تحاول تنمية نية المشاركين في ممارسة السلوكيات الريادية، أو بعض العناصر التي تؤثر على تلك النية، مثل المعرفة الريادية، أو رغبة النشاط الريادي، أو جدواه." (Cuevas & Liñán, 2005, P 5)

"يعتقد أن تعليم المقاولاتية يزود الطلاب بفهم مفاهيم المقاولاتية، ويدربهم ويحفزهم على الانخراط في الأنشطة الريادية في المستقبل." (Mani, 2015, P 1)

تتكون تعليم المقاولاتية من "أي برنامج أو عملية تعليمية تهدف إلى تطوير المواقف والمهارات الريادية." (Bae et al, 2014, P 219)

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

تعليم المقاولاتية هو نوع محدد من التعليم يوفر فرصا للطلاب ليس فقط للتعلم من النظرية المعتمدة في الفصول الدراسية، بل أيضا للتفاعل مع الموجهين، والمستثمرين، ورجال الأعمال، وحضور فعاليات الشبكات الأخرى. (hoang& luu, 2024, P 12).

من خلال التعاريف السابقة فإن تعليم المقاولاتية يعرف بأنه عملية تهدف إلى تطوير مفاهيم ومهارات ريادية لدى الطلبة. فحسب Cuevas & Liñán, 2005 فهو مجموعة من الأنشطة التعليمية والتدريبية التي تهدف إلى تنمية نية المشاركين لممارسة السلوكيات الريادية. وحسب Mani, 2015، يزود هذا التعليم الطلبة بفهم أساسي ويحفزهم على المشاركة في الأنشطة الريادية، بينما حسب Bae et al, 2014 فهو برنامج يركز على تطوير المواقف والمهارات المتعلقة بالريادة. من جهة أخرى، يبرز Hoang & Luu, 2024 الجانب التفاعلي لتعليم المقاولاتية، حيث يتيح للطلبة التعلم ليس فقط من النظرية بل أيضا من خلال التفاعل مع الموجهين ورجال الأعمال وحضور فعاليات الشبكات. رغم تشابه الأهداف العامة في جميع التعريفات، إلا أن الاختلاف يكمن في النهج الذي يتبعه كل تعريف، حيث يركز بعضها على الفهم والدافع، في حين يبرز آخرون أهمية التجربة العملية والتفاعل.

2-1- أهمية التعليم المقاولاتي:

تركز برامج التعليم المقاولاتي على تنمية القدرة على خلق فرص العمل من خلال تأسيس مشاريع ريادية جديدة تنتج سلعا وخدمات مبتكرة. حيث تهدف المقاولاتية إلى بناء نظام اقتصادي يقوم على الإبداع والابتكار، فإن تفعيلها في مؤسسات التعليم العالي يعد أمرا بالغ الأهمية لاستحداث الأفكار الريادية وتحويلها إلى مشاريع منتجة. يعتبر تعلم المقاولاتية خطوة أساسية في تعزيز روح المبادرة وزيادة فرص نجاح الأعمال، مما يساهم في صناعة قادة المستقبل القادرين على مواجهة تحديات النمو الاقتصادي الوطني في ظل التوجهات العالمية. كما يعزز هذا التعليم من القدرات المتميزة لخلق الثروة عبر التركيز على الفرص المعرفية العالمية، مما يساهم في بناء مجتمع قائم على المعرفة. ينتج عن تعلم المقاولاتية مقاولون مبدعون، مما يساهم في إحداث طفرة في الاقتصاد المعرفي من خلال أفكار متجددة تدعم تنمية مجتمع المعرفة. يساعد هذا التعليم أيضا في زيادة الأصول المعرفية وتعزيز ثروة الأفراد، مما يعزز التراكم الرأسمالي في مجال المعرفة على مستوى الوطن. بالإضافة إلى ذلك، يكسب تعليم المقاولاتية العاملين في المؤسسات مهارات مبتكرة ونادرة، مما يساعد في زيادة معدل نمو المبيعات بشكل كبير مقارنة بالآخرين.

كما يعزز من احتمال تطوير منتجات جديدة، حيث يصبح المقاولون أكثر إبداعا. ويزيد أيضا من فرص الخريجين للحصول على أفكار لمشاريع تجارية تعتمد على التكنولوجيا العالية، مما يساهم في مواجهة مشكلة البطالة. أخيرا، يساهم تعليم المقاولاتية في تغيير هيكل توزيع الثروة في الأمم، مما يحقق الاستقرار الاقتصادي من خلال تمكين عدد أكبر من الأفراد من امتلاك الثروة وتعزيز التنوع في مجالات العمل، ويخلق فرصا جديدة مرتبطة بالتقدم التكنولوجي القائم على المعرفة. (محمد علي، 2015، ص 145-146 بتصرف)

3-1- أهداف التعليم المقاولاتي:

تهدف برامج التعليم المقاولاتي إلى إكساب الطلبة في مراحل عمرية مختلفة سمات المقاولاتية وخصائصها السلوكية، مثل المبادرة، والمخاطرة، والسيطرة الداخلية، والاستقلالية، من أجل إعداد جيل جديد من المقاولين. كما تسعى إلى تمكين الطلبة من إعداد خطط عمل لمشاريعهم المستقبلية. يركز البرنامج على القضايا والموضوعات الحيوية التي يجب النظر فيها قبل تنفيذ المشروع، مثل أبحاث ودراسات السوق، وتحليل المنافسين، وتمويل المشروع، بالإضافة إلى القضايا القانونية والنظام الضريبي في البلد. كما يمكن الطلبة من تطوير سمات السلوك المقاولاتي، مثل الاستقلالية، وأخذ المخاطرة، والمبادرة، وقبول المسؤوليات، مما يعزز مهاراتهم في إدارة المشاريع

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

بنجاح. في النهاية، يهدف البرنامج إلى تمكين الطلبة من إنشاء مشاريع تقنية متطورة أو منظمات قائمة على التكنولوجيا، وتعزيز مبادراتهم المقاولاتية. (محمد علي، 2015، ص 148)

بالإضافة إلى:

- تطوير الشخصية الريادية أو المقاولاتية؛
- التركيز على جهود التدريب على خطوات محددة في عملية إنشاء الشركة؛
- تعزيز إنشاء المؤسسات بشكل فعال؛
- التدريب على مهنة محددة وترقية المشاركين كحرفيين مستقلين؛
- تطوير المعرفة والقدرات والمواقف والصفات الشخصية المرتبطة بالمقاولاتية؛
- تزويد المشاركين بالقدرة الكافية والرغبة في إنشاء الأعمال التجارية بشكل فعال وتنشيطها وتطويرها بعد ذلك. (Cuevas & Liñán, 2005, P 3-5)

2- تطبيقات علم النفس في التعليم المقاولاتي.

دمج تعليم الابتكار الشامل في عملية تنمية المواهب بأكملها، واتباع قانون تنمية المواهب المبتكرة، وإدراج جودة تدريب المواهب المبتكرة كمؤشر قياس مهم لتخطيط وتعزيز تعليم المقاولاتية الجامعية. لذلك، من منظور علم النفس الإيجابي، ينبغي دمج تعليم الابتكار والمقاولاتية في برامج تدريب المواهب الجامعية مع مراعاة التطور الفردي للطلاب، واتخاذ التنمية طويلة المدى للأفراد محورا قيميا لها. ويضع علم النفس الإيجابي متطلبات أعلى لتصميم مقررات تعليم الابتكار والمقاولاتية. وخلال التدريس، ينبغي مراعاة التطور الفردي للطلاب لتنمية إمكاناته، وتحسين صحته النفسية، وتعزيز قدرته على تحقيق ذاته.

يمكن لتعليم الابتكار والمقاولاتية، بتوجيه من علم النفس الإيجابي، أن يحسن هذا الوضع بفعالية، ويثري مفهوم التعليم، ويبرز المفهوم الموجه نحو الناس، وينمي الصفات الإيجابية والسلوك التصاعدي لدى الطلاب. كما يمكنه كسر حواجز التدريس التقليدي، وتجاوز قيود النموذج القديم، وإعادة بناء أسلوب التدريس التقليدي ومنهج التقييم، ودمج قدرات الطلاب وإمكاناتهم وجودتهم في تعليم الابتكار والمقاولاتية، بما يمكنه من تطبيق تعليم عالي الجودة بفعالية في تنمية حياة طلاب الجامعات على المدى الطويل. (Lyu & Zhang, 2024, P 289)

ومن بين الاستراتيجيات لتطبيق علم النفس الإيجابي في تعليم الابتكار والمقاولاتية للطلبة الجامعيين، ما يلي:

دمج علم النفس الإيجابي في تعليم الابتكار والمقاولاتية لطلاب الجامعات: يجب تصميم مقررات تعليمية مناسبة تتضمن مواد إلزامية واختيارية. ينبغي أن تركز هذه المقررات على تنمية الصفات النفسية الإيجابية مثل التفاؤل والشجاعة والإبداع، مما يعزز ثقة الطلاب في مواجهة التحديات. يجب أن تحتوي المناهج على حالات عملية وتبادل خبرات، مما يمكن الطلاب من تطبيق المعرفة لحل المشكلات الواقعية. من خلال الدراسة المنهجية، سيتعلم الطلاب كيفية استخدام نقاط قوتهم لتعزيز التفكير الابتكاري والعمل الجماعي. ولضمان فعالية المنهج، يتعين تحديثه بانتظام، ويجب على المعلمين تحسين قدراتهم التعليمية. تكمن أهمية التكامل بين علم النفس الإيجابي وتعليم الابتكار في تصميم دورات تدريبية تركز على تنمية الصفات النفسية الإيجابية، مما يعد الطلاب ليكونوا قادة المستقبل بروح ابتكارية وقدرة عملية.

إجراء أنشطة عملية قائمة على علم النفس الإيجابي: تعتبر الأنشطة العملية وسيلة مهمة لدمج علم النفس الإيجابي في تعليم الابتكار والمقاولاتية لطلاب الجامعات. يجب على المدارس توفير فرص عملية متنوعة للطلاب لإظهار مهاراتهم في مواقف الحياة الواقعية. يمكن إنشاء قواعد عملية للابتكار والمقاولاتية تحاكي بيئة واقعية، مما يمكن الطلاب من المشاركة في مشاريع مبتكرة وتطبيق معرفتهم النظرية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تنظيم أنشطة مثل

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

المسابقات والمنتديات لتعزيز تبادل الخبرات والتعاون بين الطلاب، مما يحفز حماسهم الريادي ووعيمهم بالابتكار. تتيح هذه الأنشطة للطلاب تعلم كيفية مواجهة التحديات بتفاؤل، وتعزز من تفكيرهم الابتكاري وروح المقاولاتية لديهم. تعزيز بناء الأساتذة بالاعتماد على علم النفس الإيجابي: من الضروري أن تتعاون المؤسسات الجامعية لتشكيل فريق تدريسي متكامل يقدم دورا قياديا. يقترح تشكيل فريق من معلمي المقاولاتية يتضمن معلمين بدوام كامل وبدوام جزئي، لتحسين جودة التعليم في هذا المجال. يجب أن يكون المعلمون على دراية بمجالات مثل علم النفس، والإدارة المالية، وإدارة شؤون الموظفين. يتضمن المعلمون بدوام جزئي رواد أعمال ونخب الصناعة الذين يمتلكون خبرة عملية ويمكنهم دعم الطلاب في مواجهة التحديات. يمكن للجامعات تنظيم اجتماعات لتوفير الموارد الريادية، وتبادل المشاريع، مما يعزز التعاون بين الطلاب من جامعات مختلفة. يهدف ذلك إلى تحسين معدل نجاح المقاولاتية لدى الطلاب من خلال إنشاء شراكات جماعية فعّالة.

تهيئة مناخ ثقافي قائم على علم النفس الإيجابي: يجب على الكليات والجامعات تهيئة مناخ ثقافي مناسب. يمكن تنظيم أنشطة ثقافية وعلمية لتحفيز وعي الطلاب بالابتكار والإبداع، مثل الفنون والموسيقى والتكنولوجيا. يمكن دعوة خبراء الصناعة لمشاركة تجاربهم، مما يساعد الطلاب على فهم ديناميكيات الصناعة وتطبيق الابتكار. يجب تعزيز روح الجامعة وأسلوب الدراسة لخلق جو تعليمي إيجابي، مما يساهم في تطوير عادات جيدة لدى الطلاب. على المدارس تعزيز قيم مثل النزاهة والاجتهاد، وتشجيع المشاركة الفعالة في الأنشطة والخدمات التطوعية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية. بناء علاقات جيدة بين المعلمين والطلاب يعزز التفاعل والدعم. من خلال خلق جو ثقافي إيجابي، يمكن تعزيز شعور الانتماء والفخر لدى الطلاب، مما يساعدهم على اكتشاف هويتهم وقيمتهم الذاتية. (Modified from Lyu & Zhang, 2024, P 289-290)

3. العوامل النفسية المؤثرة في التعليم المقاولاتي.

3-1- دور العوامل النفسية في تحفيز المتعلمين.

للعوامل النفسية دور في تحفيز الطلبة الجامعيين وتشجيعهم على الدراسة فيما يلي:

الشخصية (وخاصة البنية التحفيزية للشخصية، ورغبة الطالب في تحقيق الذات والتعبير عنها، والإبداع، والقيادة الشخصية، والصحة النفسية والشخصية)؛

المهنية (مستوى الدافعية لممارسة الأنشطة المهنية، ورؤية الطالب لنفسه كمحترف، وموقفه من سمات الأنشطة المهنية المستقبلية)؛

النفسية والتربوية (سمات دوافع الدراسة، ومستوى تنظيم أنشطة تعلم الطلبة، وخصائص الأساليب التقليدية والمبتكرة والتربوية، ومستوى احترافية معلمي مؤسسات التعليم العالي، وخصائص الأنشطة التعليمية للطلبة، بما في ذلك على وجه الخصوص، الظروف التي تتم فيها العملية التعليمية) ؛

الاجتماعية والنفسية (سمات البيئة التعليمية والمهنية، وخصائص البيئة التربوية، والمناخ الاجتماعي النفسي لجامعة الطلبة، والعلاقة بين الأساتذة والطلبة). (Apriellieva et al, 2021)

وكما أن للعوامل النفسية المؤثرة على دافعية الطلبة للتعلم بشكل أدق تتمثل فيما يلي:

الاستعداد النفسي والرغبة: يعتبر الاستعداد النفسي من الركائز الأساسية لدافعية الطلبة. فالرغبة الصادقة في التعلم غالبا ما تكون مدفوعة بحب الاستطلاع والسعي لتحقيق الذات. والطلبة الذين يمتلكون رغبة قوية في التعلم يكونون أكثر التزاما بالعملية التعليمية وأكثر تفوقا أكاديميا.

تقدير الذات والكفاءة الذاتية: يعد تقدير الذات والكفاءة الذاتية عوامل نفسية مهمة تؤثر على الأداء الأكاديمي.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

الدافعية الذاتية مقابل الدافعية الخارجية: الدافعية الذاتية تنبع من الرغبة الداخلية للفرد في تحقيق أهدافه، بينما تعتمد الدافعية الخارجية على المكافآت أو العقوبات الخارجية. (ياسين، 2025، ص 102)

يتأثر دافع الطلاب لريادة الأعمال بعوامل مختلفة، مثل الموقف تجاه ريادة الأعمال، والمعايير الذاتية، والتحكم المتصور في السلوك، وتعليم ريادة الأعمال. ويسهم الموقف تجاه ريادة الأعمال بشكل أكبر في تحفيز الطلاب ليصبحوا رواد أعمال، يليه تعليم ريادة الأعمال والمعايير الذاتية. ويمثل التحكم المتصور في السلوك أدنى متوسط، مما يعني أن الطلاب هم الأقل تحفيزاً لهذا العامل ليصبحوا رواد أعمال. ويزداد دافع الطلاب ليصبحوا رواد أعمال في ظل توافر فرص بدء الأعمال التجارية، وتطبيق السياسات الحكومية المثلى. (Phuntsho, 2025, P 349)

2-3- العوامل النفسية المؤثرة في النوايا الريادية لدى طلاب إدارة الأعمال.

أ-مركز الضبط أو التحكم **Locus of Control**: يعد مركز التحكم أحد العوامل المرتبطة بنجاح ريادة الأعمال. ويوصف مركز الضبط بأنه إيمان بقدرة الفرد على التأثير في مجريات الحياة. وتشير الأدلة الملاحظة إلى أن رواد الأعمال الصغيرة أكثر تركيزاً على شؤونهم الداخلية من عامة الناس. وهناك جزآن من موضع التحكم: داخلي وخارجي. يشير الداخلي إلى عندما يكون لدى الفرد سيطرة مباشرة على حياته وتكون عواقب أفعاله خاضعة لخصائصه وأدائه. بينما يكون موضع التحكم الخارجي عندما يعتقد الفرد أن القدر والفرص هي عواقب أحداث الحياة. لذا فإن الأشخاص الذين لديهم موضع تحكم داخلي هم أكثر عرضة للعمل بجهد لتحقيق النجاح ويكونون أكثر إلهاماً على عكس أولئك الذين لديهم موضع تحكم خارجي. وهذا يعني أن الأشخاص الذين لديهم موضع تحكم داخلي لديهم القدرة على التأثير على مصيرهم. وكما أشار باحثون آخرون، يمكن لموضع التحكم هذا التمييز بين الشخص الموجه نحو الأعمال والشخص غير الموجه نحو الأعمال وبين رائد الأعمال الناجح وغير الناجح.

ب-الشعور بالاستقلالية والحاجة إلى الإنجاز **Feeling about Independence and Need for Achievement**: الأفراد الذين تحفزهم الحاجة إلى الإنجاز لا يرغبون في الفشل، ويتجنبون المهام التي تنطوي على مخاطرة كبيرة. أما الأفراد الذين لديهم حاجة منخفضة إلى الإنجاز، فيتجنبون عموماً التحديات والمسؤوليات والمخاطر.

ج-المخاطرة **Risk**: ينظر إلى المخاطرة على أنها سمة مميزة لرائد الأعمال وريادة الأعمال. تشير المخاطرة إلى قبول النشاط الذي تقل احتمالية نجاحه عن 100%. أفاد McClelland أن الأفراد الذين لديهم حاجة كبيرة للإنجاز يكونون معتدلين في المخاطرة. جادل ديلمار بأن رواد الأعمال أكثر ميلاً للمخاطرة في مجالاتهم الخاصة حيث يكونون أكثر خبرة في مشاريعهم التجارية. حيث أنهم لا يخاطرون إلا بعد تحليل الموقف بعناية وفي الوقت نفسه، يطورون استراتيجية لتقليل المخاطر. إن المخاطرة بأي شكل من الأشكال، سواء كانت مالية أو اجتماعية أو نفسية، هي جزء من عملية ريادة الأعمال. لذلك، يميل رواد الأعمال إلى إظهار "صبر أكبر على الغموض" من غيرهم.

د-الذكاء العاطفي **Emotional Intelligence**: القدرة على مراقبة مشاعر الفرد ومشاعر الآخرين ومزاجياتهم، والتمييز بينها، وتطبيق هذه المعلومات لتوجيه تفكيره ونشاطه الفكري". تشمل هذه القدرات إدراك وتحديد المشاعر، واستخدام المعلومات العاطفية في التفكير، وإبداء الأسباب المتعلقة بها، وإدارة المشاعر التي تمكن الفرد من خلالها من إطالة أمد حالة عاطفية أو فصلها أو الانخراط فيها. مراقبة مشاعر الفرد وإعادة صياغة بعض المواقف المدركة. يرتبط الذكاء العاطفي بتحسين الصحة النفسية، والعلاقات الاجتماعية عالية الكفاءة، وزيادة معدل النجاح. مع تزايد وضوح مركزية المشاعر في مجال الأعمال (Qudus, 2022, P 80-82).

وعليه فإنه يمكن استغلال عوامل التأثير النفسي في تحفيز المتعلمين من خلال تعزيز البنية التحفيزية لشخصياتهم، مثل تحديد الأهداف الشخصية وتحفيز الإبداع عبر ورش عمل تشجع على التعبير عن الأفكار. كما

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

يمكن تطوير رؤيتهم المهنية من خلال تنظيم ندوات مع محترفين، مما يعزز دافعيتهم لممارسة الأنشطة المهنية. في السياق النفسي والتربوي، يجب تنظيم أنشطة تعليمية متنوعة تتناسب مع أساليب التعلم المختلفة وتدريب المعلمين على استراتيجيات تدريس مبتكرة. أخيرا، يجب تحسين المناخ الاجتماعي من خلال تشجيع التعاون بين الطلاب، وتعزيز العلاقات الإيجابية مع المعلمين، مما يخلق بيئة تعليمية داعمة ومحفزة. وكما ينبغي الاهتمام بالاستعداد النفسي ورغبة الطالب وتقديره لذاته وكفاءته الذاتية، ودعم دافعيته الذاتية مع دافعيته الخارجية.

3-3- العوائق النفسية للتعليم المقاولاتي وكيفية التعامل معها لدى الطلبة وخريجي الجامعات.

ومن بين العوائق النفسية التي تواجه التعليم المقاولاتي للطلبة وخريجي الجامعات يلي:

أ- العلاقة بين الموقف تجاه التغيير والنية الريادية:

قد تشكل مرحلة التغيير وقتا عصيبا على أي مؤسسة، وغالبا ما تؤدي إلى ضغوط وانعدام الحافز. ومع ذلك، من خلال دراسة أسباب التغيير ومعارضته، يصبح من الأسهل تقييم النتائج بموضوعية. يتضمن الموقف الإيجابي تجاه التغيير تقبّل عدم اليقين والغموض، وإدراك أن التغيير غالبا ما يثير المجهول، والاستعداد لتجاوزه بتفاؤل وثقة. يمكن أن يزيد هذا من دافعية رواد الأعمال الذين يحركون التغيير ويجعلهم أكثر مرونة. يرتبط الموقف تجاه التغيير ارتباطا إيجابيا بالنية الريادية. تشير الدراسات إلى أن الأفراد ذوي المواقف الإيجابية تجاه المقاولاتية هم أكثر ميلا إلى النية لبدء أعمالهم الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، ترتبط المواقف تجاه المقاولاتية الداخلية، والتي تشير إلى السلوك الريادي داخل مؤسسة قائمة، ارتباطا إيجابيا بالنية لبدء مشروع.

ب- العلاقة بين تجنب المخاطرة ونية المقاولاتية:

المخاطرة هي اتخاذ إجراء حتى عندما تكون نتيجته غير معروفة ولا يمكن التنبؤ بها. بمعنى آخر، المخاطرة هي الاستعداد لخوض تحد أو عقبة والاستعداد لمواجهة عواقبها. ورغم أن المخاطرة مثيرة، إلا أنها قد تكون مربحة أيضا. ومع ذلك، لتحقيق النجاح في الحياة، يجب علينا اغتنام الفرصة للخروج من مناطق راحتنا. وجد أن تجنب المخاطرة يؤثر بشكل كبير على نية المقاولاتية. أظهرت العديد من الدراسات أن النفور من المخاطرة سمة مهمة تؤثر على نية المقاولاتية. وتشير النتائج إلى أن تحمل المخاطرة يؤثر على نية المقاولاتية، حيث تؤدي المواقف عالية المخاطرة إلى زيادة نية المقاولاتية. علاوة على ذلك، يعدّ تحمل المخاطرة وسيطا لتأثيرات الموقف والقدرة على المقاولاتية والفوائد المدركة للتكنولوجيا الرقمية على نية المقاولاتية. وتسلط هذه النتائج الضوء على أهمية مراعاة تجنب المخاطرة وتحملها في فهم وتعزيز النية الريادية.

ج- العلاقة بين الخوف من الفشل والنية الريادية:

يعدّ الخوف من الفشل عائقا نفسيا يواجهه رواد الأعمال المحتملون غالبا. ويعتبر هذا الخوف السبب الأهم لعدم بدء مشروع تجاري. ومع ذلك، فقد أظهرت الأدلة التجريبية أن الخوف من الفشل يمكن أن يثير استجابات تحفيزية وتبسيطية لدى رواد الأعمال.

من المهم تشجيع ودعم الشباب في المقاولاتية خلال فترة شبابهم، حيث يكون من الأسهل عليهم المخاطرة. وقد تزايد الاهتمام بفهم العوامل المحددة التي تشكل نوايا الأفراد في تأسيس أعمالهم الخاصة باطراد في مجال المقاولاتية. ويعدّ الخوف من الفشل أحد هذه العوامل التي درست على نطاق واسع. الأفراد الذين لديهم مستويات أعلى من الخوف من الفشل أقل ميلا إلى أن يصبحوا رواد أعمال. وقد أظهرت الأبحاث أن الخوف من الفشل يمكن أن يؤثر بشكل كبير على نوايا الأفراد الريادية. وقد يخلق هذا الخوف حواجز ويمنع الأفراد من المخاطرة واتخاذ الإجراءات اللازمة للمقاولاتية. وتظهر الدراسات أن الخوف من الفشل عامل مهم في تشكيل نية المقاولاتية.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

د-العلاقة بين تجنب التوتر ونوايا المقاولاتية:

يعد تجنب التوتر عائقا نفسيا آخر يعيق المقاولاتية. قد يكون إطلاق مشروع أو تطبيق جديد أمرا شاقا، حيث يعتبره بعض الأفراد مصدرا كبيرا للتوتر. قد يدفع هذا المنظور طلاب كلية الصحة بالجامعة إلى تجنب المشاريع الريادية، مما يؤثر سلبا على نواياهم في هذا الصدد. (Akkaya, 2024, P 4-6)

4-العناصر المؤثرة في نجاح التعليم المقاولاتي

1-4- أساليب ومقومات تعليم المقاولاتية الناجح لبناء رواد أعمال المستقبل.

يجب أن يكون تعليم المقاولاتية مواكبا لمتطلبات العصر، والذي يركز بدوره على:

-تفعيل دور الجهات القائمة داخل الجامعة، كحاضنات الأعمال، لتحويل الأفكار إلى فرص حقيقية. وهنا، لا بد من احتضان الأفكار الإبداعية وتطبيقها حتى تتجسد، ومواكبة المواهب وربطها بالجهات الخارجية كالهيئة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والبنوك والصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة.

-يكتسب استخدام التكنولوجيا في التعليم أهمية بالغة، إذ يلعب دورا هاما للأساتذة والطلاب، إذ يسهّل الوصول إلى مختلف المعارف الجديدة، ويتيح التفاعل بينهم وبين معارف عالم الأعمال وتجارب رواد الأعمال الناجحين.

كما يعمل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تحفيز الطلاب، وتحسين وتطوير مهاراتهم وقدراتهم في التعلم الذاتي، وزيادة روح العمل الجماعي. ويتحول التعليم الأكاديمي التقليدي إلى "تعليم اجتماعي وعاطفي"، مما يسهم في اكتساب المهارات العاطفية والاجتماعية. هنا، يكون الطلاب قادرين على التواصل والتعاون وإيجاد حلول للمشكلات.

-بالاعتماد على المعرفة النظرية، مثل المحاضرات، والمعرفة العملية، مثل دراسات الحالة ومشاريع خطط الأعمال والتعلم من التجربة. يجب أن تمتد بيئة التعلم خارج الفصل الدراسي ليتم تطبيقها في بيئة سوقية حقيقية، حيث يتم التجريب والتعلم من الأخطاء، وهنا يقوم التعليم على العمل. يتم دمج التعلم التجريبي من خلال إنشاء مشاريع جديدة لإضفاء الواقعية، والتي بدورها تشمل العديد من الأساليب، بما في ذلك: توليد الأفكار والابتكار لتحسين الأداء، ومساعدة الطلاب على إيجاد حلول للمشكلات العملية بشكل إبداعي واستراتيجي، ووضع خطط لمشاريعهم كوسيلة فعالة يمكن من خلالها اكتساب القدرة على الملاحظة والممارسة.

-يجب أن يجيب المنهج التعليمي في مجال المقاولاتية على ثلاثة أسئلة أساسية: ما الذي يجب تدريسه؟ محتوى المنهج. كيف يمكن تدريسه؟ أسلوب التدريس وإمكانية التفاعل بين أصحاب المصلحة والطلاب الذين ينبغي أن يسهلوا هذا التعاون؟ طبيعة الأساتذة وخبراتهم التعليمية والكفاءات الأخرى خارج المنهج الدراسي. يجب الإشارة إلى أن القائمين على تعليم المقاولاتية هم أساتذة متخصصون لديهم خبرة ومهارات شخصية ومواصفات موارد بشرية مؤهلة. لأن التعليم الفعال في المقاولاتية يجب أن يقدمه أساتذة لديهم توجهات وخبرات مناسبة في مجال المقاولاتية حتى يمكن تطوير الطالب ليصبح رائد أعمال مستقبلياً، فالتميز الأكاديمي وحده لا يكفي.

-دمج الطلاب مع رواد الأعمال الناجحين حتى يتمكنوا من رؤية الحياة الناجحة التي تنتظرهم إذا أصبحوا رواد أعمال في المستقبل. (Biskri & Youb, 2024, P 271-272)

بالإضافة التعلم القائم على المشاريع (PBL) فهو "يتميز بنهج يركز على الطالب، ويعزز التعلم التجريبي والتعاون وحل المشكلات الواقعية، مما يعزز مهارات المقاولاتية الأساسية مثل الإبداع والابتكار والقيادة والمرونة". (Chitamba et al, 2025, P 123)

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

2-4- أهمية المهارات الاجتماعية والتواصل.

يعد تدريس المقاولاتية مجالا ذا إمكانات كبيرة في تعليم إدارة الأعمال، حيث يعد التعلم الذاتي والتعلم التعاوني والتعلم بالممارسة الأدوات الرئيسية لتعزيز مهارات التواصل والخيال والإبداع والابتكار.

ويعتبر تشجيع مشاركة الطلاب في تدريبهم وتعليمهم أمرا ضروريا وفقا لمنطقة التعليم العالي الأوروبية. يظهر البحث الحالي كيف أن أنشطة التواصل، كجزء من مشروع خطة العمل، التي يتعاون فيها الطلاب بشكل غير رسمي مع طلاب آخرين (التعاون بين الأقران) ومع محاضرين آخرين (الحصول على ملاحظات على عملهم) تكون أكثر فعالية من استخدام منهجيات التعلم التقليدية التي يحصلون فيها على ملاحظات نهائية في اختبار التقييم.

فالفرق الرئيسي هو أن منهجيات التعلم النشط توفر الملاحظات أثناء تطوير خطة العمل، وليس عند الانتهاء منها. وبالتالي، من خلال الإدراك والملاحظات التي يقدمها الأقران والمحاضرون، يمكن للطلاب زيادة معارفهم وكفاءاتهم، وتحسين مشاريعهم التجارية خلال الفصل الدراسي. يسهم هذا التقييم جزئيا في تكوين رؤية أوسع لاحتياجات الجمهور المستهدف أو تحسين قنوات تسويق المنتج أو الخدمة، بالإضافة إلى خصائصهما.

وقد ساعدت أنشطة التواصل المنفذة الطلاب على تطوير كفاءات شاملة، مثل القدرة على التوليف، والتواصل الشفهي والكتابي، ومهارات المناقشة والمناظرة، والحزم، والاستماع الفعال، والتعاطف. علاوة على ذلك، فإن الحرية الممنوحة للطلاب عند تصميم خطط أعمالهم، بالإضافة إلى الأدوات والمنهجيات المستخدمة في التصميم، قد ولدت بيئة أكثر إبداعا مع تنوع أكبر في الموارد. كما أظهرت النتائج مشاركة أكبر للطلاب، ليس فقط في مهمة إيصال مشروعهم التجاري، ولكن أيضا في الاهتمام والمتابعة والتقييمات المقدمة لخطط أعمال زملائهم، مما يعزز التعلم من خلال هذا التعاون.

كما أن إدراج عنصر وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال إنستغرام، يولد التفاعل، مما يسمح لهم بعرض أعمالهم ليس فقط لأقرانهم في الفصل الدراسي، ولكن أيضا لأقرانهم خارج الفصل الدراسي أو جامعاتهم الأصلية، مما يبرز جهودهم ويظهر ديناميكيات أقل تقليدية. على الرغم من أن الأنشطة طوّرت في سياق التعلم التعاوني، إلا أن إدخال الجوائز سهّل الاستفادة من مزايا أنشطة العمل الجماعي في بيئة تنافسية تحاكي عالم الأعمال الحقيقي وتطوّر مهارات المقاولاتية، وهو ما يعتبر خيارا تعليميا شائعا في مجال تعليم المقاولاتية. إن البعد الدولي والتعدد الثقافي للأنشطة، إلى جانب التفاعل الأكبر بين الأفراد، يعزز تنوع المعارف والخبرات والآراء، بما يتجاوز بكثير مجرد

إشراف محاضر واحد. (Modified from García et al, 2023, P 74-75)

3-4- دور الفروق الفردية وبيئة التعلم في التعليم المقاولاتي.

في دراسة (Gracia-Zomeño et al, 2025) بينت نتائجها أنه على الرغم من محدودية تدريب الأساتذة في مجال المقاولاتية، أشارت النتائج إلى أن المتخصصين في مجال التعليم يرون أنفسهم قادرين على مواجهة التحديات المرتبطة بالكفاءة الريادية. ويشير هذا إلى أنهم طوروا مهاراتهم من خلال الخبرة، وممارسة التدريس، أو السياق التعليمي الذي يعملون فيه. ومع ذلك، يختلف تصوراتهم لذاتهم وفقا لعوامل مثل الجنس، والعمر، والمنصب القيادي، والخبرة التدريسية.

وكما أن النساء يبدن ثقة أكبر في تطوير كفاءاتهن الريادية، بينما يرى الرجال أنفسهم أكثر استعدادا لتحمل المسؤوليات. هذا يدل على اختلافات في كيفية تقييم الرجال والنساء لتأهيلهم في المقاولاتية. كما يرتبط التفوق الطفيف للنساء في الدرجات الإجمالية بتفضيلهن لمناهج المقاولاتية التعليمية أو الصحية، بينما يظهر الرجال ميلا نحو المناهج التقنية. يمكن أن تكون هذه الاختلافات نتيجة لأدوار الجنسين وتوجهات التقييم الذاتي، وليس بفجوات في الكفاءة الفعلية. تميل النساء إلى المقاولاتية التعاونية، بينما يركز الرجال على القيادة والمخاطرة.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

حصل المشاركون الأصغر سنا (25 عاما أو أقل) على درجات أقل في معظم أبعاد الاستبيان مقارنة بالفئات العمرية الأكبر. قد يرتبط ذلك بقلة الخبرة في التعليم. ومع ذلك، لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في بعد التنظيم. تدعم هذه النتيجة فكرة أن بعض الكفاءات، مثل التنظيم، يمكن تطويرها مبكرا من خلال الأنشطة الأكاديمية. كما أن انخفاض الإدراك الذاتي للكفاءة الريادية لدى المشاركين الأصغر قد لا يعكس نقصا في القدرة، بل يعكس تعرضا محدودا لفرص القيادة والمخاطرة. هذا يشير إلى أن الأفراد الأصغر سنا قد يكون لديهم فرص أقل لتطبيق وإظهار هذه المهارات.

حصل المعلمون غير القياديين على درجات أقل في معظم أبعاد الاستبيان، باستثناء المتعلق بتحديد الأولويات وإدارة الطوارئ. يعزز هذا النمط فكرة أن الخبرة المهنية والمنصب تؤثران بشكل كبير على قدرة المعلمين على إظهار الكفاءة الريادية. تعزى الاختلافات الملحوظة بين مجموعة الباحثين إلى مسؤولياتهم التي تركز على البحث بدلا من الإدارة التعليمية. قد يؤثر هذا التسلسل الهرمي التنظيمي على كيفية تصور المعلمين لممارسة تعليم المقاولاتية. يميل المعلمون ذوو الخبرة الأقل (0-5 سنوات) إلى امتلاك قدرة أقل على التنظيم والتواصل وممارسة القيادة مقارنة بالمعلمين ذوي الخبرة الأكبر. يؤكد ذلك على أهمية الخبرة التدريسية في تطوير الكفاءة الريادية. يمكن أن يلعب التعاون والعمل الجماعي في البيئة التعليمية دورا رئيسيا في اكتساب هذه المهارات. ورغم زيادة خبرات التدريس المنسقة التي تهدف إلى تطوير العمل متعدد التخصصات، لا تزال الانقسامات والصراعات قائمة في بعض الأقسام، مما يعيق التعاون الفعال. على الرغم من انفتاح المعلمين ذوي الخبرة الأقل على الابتكار، قد تعيق الحواجز الهيكلية مثل الموارد المحدودة ونقص التواصل تطوير كفاءاتهم الريادية. (Modified from P 17-19)

من خلال ما سبق حول الفروق الفردية وبيئة التعلم في التعليم المقاولاتي يمكن القول أنالبيئة التعليمية تعتبر عاملا حاسما، حيث يلعب التعاون والعمل الجماعي دورا في اكتساب المهارات. إلا أن الانقسامات والصراعات تعود سلبا على التعليم المقاولاتي، مما يعيق التعاون الفعال. وكما أن الحواجز الهيكلية مثل نقص الموارد والتواصل الغير كاف قد تعرقل تطوير الكفاءات الريادية.وعليه لتسهيل تطوير المهارات اللازمة في التعليم المقاولاتي ينبغي تعزيز التدريب مع مراعاة الفروق الفردية وتأثير البيئة التعليمية.

5-العلاقة بين السلوك التنظيمي والمقاولاتية:

مجال السلوك التنظيمي هو فرع من علم الإدارة يركز على جميع جوانب السلوك البشري في سياقات الأعمال - يمكن أن يكون ذا قيمة لا تقدر بثمن لباحثي ريادة الأعمال أو المقاولاتيين في الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة ذات الصلة. يقدم السلوك التنظيمي ثروة من الرؤى حول العمليات الأساسية التي تبدو ذات صلة مباشرة بالأنشطة التي يقوم بها رواد الأعمال في محاولتهم تحويل أفكارهم إلى مشاريع جديدة قابلة للتطبيق. على سبيل المثال، يضم السلوك التنظيمي أدبيات غنية حول صنع القرار والعمليات المعرفية الأخرى مثل (Stevenson, Busemeyer & Naylor, 1990) وهي أدبيات يمكن أن تقدم رؤى مهمة حول كيفية إدراك الأفراد للفرص بدقة، وهي خطوة حاسمة في عملية المقاولاتية. وبالمثل، لطالما كان موضوع التحفيز محل اهتمام رئيسي لباحثي السلوك التنظيمي، وقد أسفرت أبحاثهم عن تطوير أطر عمل متطورة لفهم التحفيز في بيئات الأعمال مثل (Locke, 2000). مرة أخرى، يبدو أن هذا العمل وثيق الصلة بسؤال لماذا يختار بعض الأفراد، دون غيرهم، أن يصبحوا رواد أعمال أو مقاولاتيين. وكمثال ثالث، لنأخذ في الاعتبار حقيقة أنه لكي ينجح المقاولاتيون في مساعيهم لبدء مشاريع جديدة، غالبا ما يتعين عليهم التأثير على الآخرين - فعليهم، على سبيل المثال، إقناع أصحاب رؤوس الأموال المغامرة أو غيرهم بتوفير رأس المال العامل الذي يحتاجونه. وبالمثل، يتعين عليهم إقناع الموظفين الرئيسيين بترك وظائفهم الحالية للعمل في المشروع الجديد؛ كما يتعين عليهم إقناع العملاء بتجربة منتجاتهم أو خدماتهم

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

الجديدة مثل (Falbe & Yukl, 1992). قد تكون نتائج ونظريات السلوك التنظيمي المتعلقة بالتأثير، وكذلك موضوع القيادة، ذات قيمة لا تقدر بثمن في فهم هذه الجوانب من عملية قيادة الأعمال.

باختصار، يبدو جليا أن السلوك التنظيمي يمكن أن يقدم مساعدة قيمة لباحثي قيادة الأعمال في جهودهم لفهم جوانب عديدة من عملية قيادة الأعمال، وخاصة تلك المتعلقة برواد الأعمال. ولكن هذا ليس سوى جانب واحد من العملة: فالمقاولاتية، بدورها، تقدم الكثير للسلوك التنظيمي. على سبيل المثال، توفر الشركات الناشئة التي أسسها رواد الأعمال ساحة ممتازة لاختبار نماذج التغيير والنمو التنظيمي مثل (McKinley & Scherer, 2000) وهي، في بعض النواحي، بيئة أكثر ملاءمة لاختبار هذه النماذج من المنظمات الكبيرة الناضجة. وبالتالي، ففوائد الروابط الوثيقة بين السلوك التنظيمي وقيادة الأعمال متبادلة حقا: إذ يمكن أن يستفيد كلا المجالين بطرق مهمة وجوهرية.

أشار باحث رائد في مجال المقاولاتية (Michael Ensley) إلى أن "مجال قيادة الأعمال -المقاولاتية- يحتاج إلى السلوك التنظيمي" وأوضح أن هذه الملاحظة تعني أن قيادة الأعمال تحتاج إلى رؤية ثاقبة في السلوك البشري، وعمليات المجموعات، والأداء التنظيمي، وهي رؤى موجودة في قاعدة معارف السلوك التنظيمي؛ علاوة على ذلك، زعم أن قيادة الأعمال تحتاج إلى نظريات السلوك التنظيمي المتطورة والصالحة، لأن قيادة الأعمال غالبا ما توصف بأنها غير نظرية في نطاقها. هناك فوائد قد تجنيها قيادة الأعمال من الاستفادة من مخزون المعرفة الغني الذي يوفره السلوك التنظيمي. إن وجود هذه الفوائد، إلى حد ما، يكاد يكون "حقيقة بديهية" كيف يمكن، في نهاية المطاف، فهم قيادة الأعمال كعملية دون مراعاة دوافع رواد الأعمال وتصوراتهم وأفكارهم وأفعالهم؟ من الواضح أن هذه العوامل تلعب دورا في نجاح رواد الأعمال في بدء وإدارة مشاريع جديدة. يمكن للسلوك التنظيمي أيضا أن يستفيد بشكل كبير من الروابط الوثيقة مع قيادة الأعمال؛ إذ توفر المشاريع الجديدة سياقاً طبيعياً يمكن للسلوك التنظيمي من خلاله اختبار نظرياته وصقل مفاهيمه. إجمالاً، إذن، فإن السيناريو لتحقيق تقارب أكبر بين المجالين موجود بالفعل؛ بل ويتبعه حالياً عدد متزايد من الباحثين الذين يعملون، بمعنى ما، كـ"مقاومين للحدود"، ويجرون أبحاثاً نشطة حول العلاقة بين السلوك التنظيمي وقيادة الأعمال. (Baron, Markman & Hirs, 2001; Baum, Locke & Smith; Ensley, Pearson & Pierce).

السلوك التنظيمي، بتركيزه على السلوك البشري في بيئات العمل، يمكن أن يكون مصدراً قيماً للفرضيات والرؤى في مجال قيادة الأعمال. وبما أن رواد الأعمال يشكلون بالفعل محور العملية برمتها، فإن فهم سلوكهم - لماذا اختاروا أن يصبحوا رواد أعمال في المقام الأول، وكيف يتخذون القرارات، ولماذا يدركون الفرص أو لا يدركونها، وكيف يسعون للتأثير على الآخرين، وكيف ينسقون مع مؤسسيهم المشاركين - أمر بالغ الأهمية لفهم عملية قيادة الأعمال. وكما أشار Vecchio مؤخراً، فإن الجوانب المحددة للسلوك المهمة قد تختلف باختلاف مرحلة تطور المشروع الجديد (من مرحلة ما قبل الإطلاق والإطلاق، إلى مشروع قائم، وفي النهاية إلى مرحلة النضج وخروج رواد الأعمال). لكن المبدأ الأساسي يبقى كما هو: يمكن للسلوك التنظيمي أن يساعد مجال قيادة الأعمال على فهم رواد الأعمال، وهذا بدوره يمكن أن يشكل لبنة أساسية في بناء قيادة الأعمال كتخصص مستقل.

التغيير والتطوير التنظيميان من المواضيع الرئيسية في دراسة السلوك التنظيمي في السنوات الأخيرة. وأين يمكن دراسة هذه العمليات أفضل من دراسة الشركات الناشئة، التي بطبيعتها، توجد في بيئات مضطربة وتتغير بوتيرة سريعة؟ في المقابل، تتغير المنظمات الكبيرة والناضجة - حتى تلك التي تحقق نجاحاً كبيراً - ببطء. وبالتالي، توفر المشاريع الجديدة لدراسات السلوك التنظيمي سياقاً طبيعياً لدراسة طرق تطور المنظمات - كيف تنشأ ثقافتها، وكيف تعكس ممارساتها الإدارية وهيكلها النمو السريع وكيف تتشكل من خلاله. ومن الواضح أن دراسة السلوك

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

التنظيمي قد تستفيد كثيرا من الاهتمام الدقيق بمجال ريادة الأعمال والمشاريع الناشئة التي تدرسها غالبا. أخيرا، من منظور الممارسة، قد تكون هناك دروس قيمة للمنظمات الناشئة فيما تعلمه مجال ريادة الأعمال حول العوامل المؤثرة على نجاح المشاريع الناشئة. وعلى وجه الخصوص، قد تتضمن بعض هذه النتائج أدلة حول كيفية تشجيع المنظمات الكبيرة والناضجة للابتكار. وقد شكل هذا موضوعا متناميا في أبحاث ريادة الأعمال الحديثة التي ركزت بشكل متزايد على ما يسمى بريادة الأعمال الداخلية مثل (Antonic & Hisrich, 2001) أو الابتكار الجذري مثل (Leifer et al., 2000). وقد استمر هذا البحث إلى حد كبير بمعزل عن النتائج والمبادئ الأساسية لريادة الأعمال المؤسسية، وهذا بدوره يثير الخطر الحقيقي الذي تشير إليه القاعدة التالية: "في كل مرة يعيد التاريخ نفسه، ترتفع التكلفة". لا يستطيع أي من المجالين تحمل هذه التكاليف، لذا يبدو واضحا مرة أخرى أن توثيق الروابط بينهما يمكن أن يكون مفيدا لكليهما. يمكن أن يكتسب السلوك التنظيمي القدرة على المساهمة في ممارسات الإدارة الفعالة، ويمكن لريادة الأعمال أن تكتسب رؤى إضافية حول العوامل التي تسمح حتى للمنظمات الناشئة بالبقاء مبتكرة. (Baron, 2002, P 229, 261, 263, 264)

6- التحديات، العوائق واستراتيجيات التعامل مع التحديات النفسية لطلبة التعليم المقاولاتي.

6-1- تحديات وعوائق التعليم المقاولاتي.

التحديات هي المفترض حدوثه في المستقبل اعتمادا على مؤشرات الوقت الحاضر، أو المتنبأ به من صعب وعوائق والتي ينبغي تجنبها مستقبلا من خلال الرؤية الاستشرافية، ومن بين التحديات التي يواجهها التعليم المقاولاتي حسب (Jamali & Qasi, 2024) قابلية توظيف الشباب في المستقبل التي تعتمد على كيفية استجابة التعليم والتعلم لهذه الاحتياجات المتطورة. وللتعامل مع سوق عمل دائم التغير، سيحتاج الطلبة إلى أن يكونوا مبدعين، وقادرين على التكيف، ومعتدين على أنفسهم، ومرنين، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال توفير تعليم المقاولاتية أو المقاولاتية للطلبة. وقد أصبح تعليمها مادة أساسية يجب على الطلاب الشباب إتقانها.

ويعدّ تعليم المقاولاتية ظاهرة دائمة التغير، ويجب أن تتكيف مع تغير الأزمنة والثقافات. وينبغي لأساتذة المقاولاتية تجنب استخدام أطر عمل جامدة لممارسات المقاولاتية. ويمكن لهم اكتشاف أفكار ودوافع رواد الأعمال المحتملين من خلال دراسة ثقافات متنوعة ومواقف واقعية.

ومن أصعب التحديات في تعليم المقاولاتية الدولي كيفية تعليم الطلاب من منظور المقاولاتية العالمي. وكذا أن أحد التحديات الرئيسية للتعليم الريادي، وفقا لما ذكره (Maaravi et al., (2020) و Zhang (2018)، هو أنه يجب مواكبة التحول السريع في سياقات الأعمال لتوفير وحدات تعليمية فعالة للمساعدة في تطوير المتدربين والتلاميذ الرياديين ذوي العقلية الريادية. (Jamali & Qasi, 2024, P 1, 3, 4)

ومن بين عوائق التعليم المقاولاتي ما يلي:

- نقص في اختيار المقررات الدراسية المطلوبة لغالبية الطلاب؛
- ضعف مهارات المقاولاتية لدى المحاضرين؛
- نقص في الموارد اللازمة؛
- ضعف السياسات الحكومية؛
- اتساع الفجوة بين قطاع الصناعة والجامعة؛
- ضعف الاهتمام بمشاركة أصحاب المصلحة وتأثيرهم وتوقعاتهم. (Tennakoon, 2020, P 18-21)

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

2-6- استراتيجيات التعامل مع التحديات النفسية لطلبة التعليم المقاولاتي.

غالباً ما تكون العوائق الداخلية نفسية. تشمل هذه العوائق تجنب المخاطر، ومقاومة التغيير، والخوف من الفشل، وتجنب التوتر. تؤثر العوائق النفسية بشكل كبير على نية المقاولاتية. لتعزيز السلوك والغرض الريادي، من المهم إزالة هذه العوائق. ولتعزيز الغرض الريادي والتغلب على العوائق، يمكن لرواد الأعمال تلقي الدعم النفسي، مثل الإرشاد الجماعي من نفس الجنس.

في الأدبيات، أجري عدد كبير من الدراسات التي تحلل نوايا الطلاب الريادية باستخدام أبعاد مختلفة، مثل نظرية السلوك المخطط، وتعليم وبرامج المقاولاتية، والسمات الشخصية والنفسية، والعوامل السياقية والمؤسسية. ومع ذلك، هناك عدد قليل من الدراسات التي تبحث في العوائق النفسية التي تؤثر على نوايا الطلاب الريادية. في مراجعة الأدبيات الحالية، وجدت بعض الدراسات أن العوائق النفسية تقلل من نية المقاولاتية، بينما وجدت دراسات أخرى أنها تزيدها. يمكن تعليم المقاولاتية الطلاب من اكتساب العقلية والمهارات والمرونة اللازمة للنجاح في بيئة ديناميكية. من المهم بناء جيل قادر على إحداث تأثير إيجابي وتعزيز التغيير المستدام من خلال تطوير الابتكار والفتنة التجارية. (Akkaya, 2024, P 3)

هناك عنصران أساسيان في تعليم المقاولاتية: بدء مشروع تجاري وتنمية مشروع قائم، بالإضافة إلى القدرة على توليد أنشطة إبداعية جديدة. الدافع الريادي هو الرغبة في بدء مشروع تجاري لتلبية احتياجات الفرد، وتوفير السعادة، والتخفيف من حدة التفاوت الاقتصادي، حيث يتوقع وجود دافع قوي لدى الطلاب الذين التحقوا بدورات المقاولاتية. في الوقت نفسه، تشير روح المقاولاتية إلى استعداد الشخص لاكتساب سمات رائد الأعمال بانتظام. عندما يشجع الطلاب على القيام بعمل بناء يتماشى مع هدفهم المتمثل في تحسين مواهبهم الريادية، يمكن أن يتغير موقفهم تجاه المقاولاتية. ونتيجة لذلك، يتأثر إدراك الفرد وسلوكه بهدفه الريادي إذا كان لديه موقف إيجابي تجاه الأعمال.

الغرض الريادي هو الرغبة في القيام بأنشطة إنتاجية تشجع الناس على استخدام وممارسة مفاهيم أعمال جديدة. يمكن للمؤثرات الخارجية، مثل التعليم الريادي، أن تؤثر على معرفة الطلاب بأهدافهم الريادية أو تحسينها. تنص نظرية العمل المخطط (Ajzen, 2005) على أن سلوك الشخص يؤثر على هدفه. لا يمكن للمرء أن يولد بروح ريادية، ولكن يمكن تنميتها وصلها من خلال التعليم الرسمي. ووفقاً لـ (Thayde, 2009)، فإن المبادرات التعليمية التي ترفع من معرفة الطلاب بالمقاولاتية كمهنة محتملة يمكن أن تؤثر إيجاباً على مهاراتهم الريادية.

درس باحثون في مجال الإدراك الريادي (Mitchell et al., 2002) أسباب تأسيس الأفراد للشركات، مركزين على معتقداتهم حول قدراتهم الريادية ومشاعرهم تجاه هذه الأعمال. كما أشار إلى أن مبادرة التعليم الريادي هي الطريقة الأولى، وربما الأهم، لتقييم مهارات الطلاب وقدراتهم على السلوك الريادي، وأن مبادرات التعليم الريادي ينبغي أن تزود الطلاب بتقييماً شاملاً لأنفسهم وللمتطلبات اللازمة ليكونوا مستثمرين. وقد لوحظ سابقاً في دراسات سابقة أن فهم الطلاب يختلف بشأن المزايا الاقتصادية لهذه الدورات الدراسية في تحسين روح المقاولاتية، ويمكن وصف هذه الاختلافات بالخلفية العاطفية للطلاب.

بدون نية، يستحيل العمل. يبدأ الأفراد هذه العملية المدروسة بتحديد ومعالجة احتياجاتهم وأهدافهم وقيمهم ومعتقداتهم وممارساتهم غير الملباة، وهو أمر يرجح حدوثه أكثر إذا كان هناك هدف كبير. عادة ما تلاحظ رغبة أكبر في أن يصبحوا رواد أعمال لدى أولئك الذين يتمتعون بثقة بالنفس واستقلالية واستعداد لخوض تحديات جديدة. ووفقاً لدراسات عديدة أجريت في بلدان مختلفة، يعدّ الذكاء العاطفي عاملاً حاسماً في اختيار بدء مشروع تجاري جديد.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

يعدّ تحديد العوامل التي تؤثر على تطلعات الطلاب لبدء مشروع تجاري وتشكلها أمراً بالغ الأهمية لتصميم البرامج واللوائح اللازمة لتشجيع السلوك الريادي، إذ إن الاهتمام بالمقاولاتية هو حالة ذهنية واعية تركز على هدف محدد أو على الطريق لتحقيقه.

تؤثر سمات الشخصية بشكل كبير على نوايا الطلاب الريادية. يولد الأفراد بصفات مختلفة، ومن هنا تتفاوت قدراتهم على بدء الأعمال التجارية. من المعروف أن الأطفال يقلدون أنشطة آبائهم: من المرجح أن يمتلك طلاب الجامعات الذين ينشؤون مع آباء ريادة مهارات ريادية ويحلمون بالانضمام إلى عالم المقاولاتية، على عكس أولئك الذين لم يتفاعلوا مع رواد أعمال، والذين تقل احتمالية أن يكونوا مبتكرين في مجال الأعمال. ومع ذلك، قد يلعب تأثير أصدقائهم أيضاً دوراً مهماً في تغيير نواياهم نحو المقاولاتية. على الرغم من أن سمات الشخصية طبيعية، إلا أن التعليم يمكن أن يلعب دوراً مهماً في رعاية هذه المواهب من خلال ورش العمل، مما يمكن الطلاب من تحديد سمات شخصيتهم نحو المقاولاتية.

يعدّ الموقف عاملاً هاماً آخر في توجيه نوايا الطالب نحو المقاولاتية. يحسّن الموقف من موقف الطالب تجاه تحقيق هدف محدد. وبالمثل، يلعب الموقف دوراً هاماً في نوايا المقاولاتية. فالطلاب الذين لديهم موقف سلبي تجاه الأعمال التجارية أقل ميلاً لبدء مشروع تجاري بعد التخرج من الجامعة. في المقابل، يمتلك الطلاب ذوو الموقف الإيجابي نوايا قوية تجاه المقاولاتية، وقد يبدأون مشروعاً تجارياً حتى أثناء الدراسة الجامعية. لذلك، يلعب الموقف دوراً هاماً في تغيير نوايا الطلاب، ويجب على الأساتذة العمل بجد لبناء موقف إيجابي للطلاب ومستقبلهم.

يؤثر تحفيز الطلاب أيضاً على نواياهم الريادية. فهناك عدة عوامل تدفعهم إلى الانضمام إلى المقاولاتية. ومن بين الدوافع التي تدفع الطلاب داخل الجامعة وخارجها الرغبة في امتلاك مشروع تجاري والحصول على فرص عمل تمكّنهم من تكوين ثروة. كما يلعب المعلمون دوراً هاماً في تحفيز الطلاب على المقاولاتية داخل الجامعة. لذلك، يمكن تحقيق التحفيز من خلال التعليم، وبالتالي التأثير بشكل حاسم على حياة الطلاب في بدء مشاريعهم التجارية. (Jing, 2022, P 92-96)

ينبغي مراعاة السمات النفسية المرتبطة بريادة الأعمال عند تطوير مناهج الدورات التدريبية لاختبار مستويات هذه السمات وتعزيز تنميتها. كما ينبغي إعادة النظر في استراتيجيات التدريس وتصميم الدورات التدريبية لرعاية هذه السمات.

أظهرت الأبحاث أن التعليم المقاولاتي مرتبط بالسمات النفسية، وينبغي أخذ هذه السمات في الاعتبار عند تصميم المناهج الدراسية لأنها تتوسط العلاقة بين التعليم المقاولاتي والنية المقاولاتية أو الريادية. وينبغي مراعاة الجوانب العاطفية والاجتماعية والعقلانية للمقاولاتية عند تصميم محتوى المقرر الدراسي، وذلك لتمكين هذه المقررات من إلهام الطلاب (على سبيل المثال، من خلال المحاضرين الضيوف وقصص النجاح)، ومساعدتهم على بناء شبكات الدعم (على سبيل المثال، من خلال التدريب الداخلي، وفعاليات المقاولاتية، والمعسكرات التدريبية، وما إلى ذلك)، واكتساب المعرفة والمهارات ذات الصلة (على سبيل المثال، من خلال المهام النظرية والعملية). (Dobra, Constantinescu, 2024, P 185-186)

7- الاتجاهات الحالية والمستقبلية في التعليم المقاولاتي.

7-1- اتجاهات المقاولاتية في التعليم.

أ- حاضرات الأعمال في المؤسسات التعليمية: توفير الدعم والتسهيلات للطلاب لتطوير أفكارهم التجارية وتحويلها إلى مشاريع ناجحة.

ب- منهج المقاولاتية المتكامل: تدريس يجمع بين النظرية والتطبيق لإعداد الطلاب بمهارات ريادية متكاملة.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

ج- الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية: استخدام المنصات والتطبيقات الإلكترونية للتسويق وإدارة الأعمال والتفاعل مع العملاء.

د- التعاون مع القطاع الصناعي: بناء شراكات تتيح للطلاب اكتساب خبرة عملية من خلال التدريب والمشاريع العملية. (Nurhidayah, 2024, P 1-2)

2-7- الاتجاهات الحالية في تعليم التعليم المقاولاتي:

أ- التعلم القائم على المشاريع:

يتزايد اعتماد تعليم المقاولاتية على مناهج التعلم القائم على المشاريع، مما يتيح للطلاب المشاركة المباشرة في تطوير أفكارهم التجارية. تعزز هذه الطريقة المهارات العملية وتعزز الثقة بالنفس لديهم. ووفقاً لـ (Gibb, 2020)، يساعد هذا النهج الطلاب على فهم عملية المقاولاتية من الفكرة إلى التنفيذ. ومن خلال إشراك الطلاب في مشاريع حقيقية، يمكنهم التعلم من التجارب والأخطاء التي تحدث في الميدان.

ب- استخدام التكنولوجيا

أصبحت التكنولوجيا أداة أساسية في تعليم المقاولاتية. ويوفر استخدام المنصات الرقمية لمحاكاة الأعمال والتسويق عبر الإنترنت للطلاب تجارب عملية ذات صلة. تتيح برامج مثل "نموذج الأعمال" و"منهجية الشركات الناشئة الرشيق" للطلاب اختبار أفكارهم التجارية بسرعة وكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، تسهل التكنولوجيا التعلم عن بعد، الذي ازدادت شعبيته خلال جائحة كوفيد-19.

ج- المناهج متعددة التخصصات والتعاونية

يتزايد اعتماد تعليم المقاولاتية على التخصصات المتعددة، حيث يجمع بين عناصر من مجالات مختلفة مثل التكنولوجيا والفنون والعلوم. يعلم هذا النهج الطلاب التفكير النقدي والإبداعي مع اكتشاف حلول مبتكرة للتحديات القائمة. كما يزداد شيوع التعاون بين المدارس والجامعات والقطاعات الصناعية، مما يتيح للطلاب الوصول إلى شبكة مهنية أوسع. في هذا السياق، يعدّ بناء علاقات قوية بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص أمراً بالغ الأهمية.

د- تطوير المهارات الشخصية

يتزايد الاعتراف بالمهارات الشخصية، مثل التواصل والقيادة والعمل الجماعي، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من تعليم المقاولاتية. وتشير الأبحاث إلى أن تطوير هذه المهارات ضروري ليس فقط للمقاولاتية، بل أيضاً للنجاح في مختلف المهن. لذلك، ينبغي أن يركز منهج تعليم المقاولاتية على تطوير هذه المهارات من خلال أساليب تدريس تفاعلية.

أصبحت المقاولاتية في التعليم محورا مهما في عصر العولمة والتطور التكنولوجي. وفي ظل المنافسة العالمية الشديدة، يحتاج النظام التعليمي إلى تخريج خريجين لا يمتلكون المعرفة الأكاديمية فحسب، بل يمتلكون أيضاً مهارات عملية، بما في ذلك المقاولاتية. وتهدف أهمية دمج المقاولاتية في المناهج الدراسية، إلى جانب الاستفادة من التكنولوجيا والتعاون مع القطاع الصناعي، إلى إعداد الطلاب لمواجهة تحديات سوق العمل وخلق فرص عمل.

عمل. (Nurhidayah, 2024, P 1-3)

3-7- الاتجاهات المستقبلية في تعليم المقاولاتية

من المرجح أن يتميز مستقبل تعليم المقاولاتية بتكامل أعمق بين النظرية والتطبيق. ومع تطور تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، يمكن تصميم أساليب التدريس بشكل متزايد لتلبية احتياجات الطلاب الفردية. علاوة على ذلك، سيوفر نمو الشركات الناشئة ومنظومات المقاولاتية حول العالم المزيد من الفرص للطلاب للتعلم

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

من التجارب الواقعية. وتزداد شعبية مبادرات مثل حاضنات ومسرعات الأعمال في المؤسسات التعليمية، مما يتيح للطلاب الوصول إلى الإرشاد والموارد اللازمة لتطوير أفكارهم. (Nurhidayah, 2024, P 1-3)

من خلال تبني التعلم الإلكتروني، الذي يستخدم مجموعة متنوعة من التقنيات والمناهج التي تركز على المستخدم، يمكن لرواد الأعمال الطلاب الطموحين الوصول إلى محتوى تعليمي غني وأدوات تقييم على منصة التعلم الإلكتروني. يتيح هذا النهج فرص تعلم مريحة، وموارد معرفية محدثة، ومواد دراسية تفاعلية، مما يعزز تجربة التعلم الشاملة. (Abaho, 2024, P 170)

علينا أن نأخذ في الاعتبار العلاقة بين التعليم المقاولاتي والسمات المقاولاتية التي يكتسبها الطلبة. فخلافا للتخصصات الأخرى، لا يركز التعليم المقاولاتي فقط على تعليم المهارات الأساسية المرتبطة ببدء المشاريع (مثل الجوانب التشريعية، وتخطيط الأعمال، والحسابات المالية، إلخ)، بل تركز أيضا على تنمية مجموعة من المواقف والسلوكيات لدى الطلبة يمكنهم تطبيقها في مسيرتهم المهنية المستقبلية كرواد أعمال. (Dobra-Constantinescu, 2024, P 185) خاتمة.

يعد التعليم المقاولاتي ركيزة أساسية في بناء الاقتصادات الحديثة القائمة على الابتكار والإبداع، حيث لا يقتصر دوره على تزويد الطلبة بالمهارات التقليدية فحسب، بل يمتد ليشمل تنمية السمات النفسية والسلوكية التي تهيئهم لمواجهة تحديات سوق العمل بثقة ومرونة. من خلال تحليل العوامل النفسية المؤثرة في هذا النوع من التعليم، مثل الدافعية، والكفاءة الذاتية، والقدرة على تحمل المخاطر، يتضح أن نجاح البرامج التعليمية يرتبط ارتباطا وثيقا بفهم هذه العوامل وتطوير استراتيجيات فعالة لتعزيزها.

كما أن التحديات التي يواجهها التعليم المقاولاتي، سواء كانت منهجية أو نفسية، تبرز الحاجة إلى تبني منهجيات تعليمية مبتكرة تعتمد على التكنولوجيا، والتعلم القائم على المشاريع، والتعاون مع القطاع الصناعي. وفي ظل التطورات المستقبلية، مثل التكامل بين الذكاء الاصطناعي والتعلم التجريبي، تبرز فرص جديدة لتعزيز جودة التعليم المقاولاتي وضمان مواكبته لمتطلبات العصر.

وكما تؤكد نتائج الورقة البحثية لعلاقة التعليم المقاولاتي بعلم النفس على النقاط التالية:

أولاً: العوامل النفسية تلعب دورا محوريا في نجاح التعليم المقاولاتي، حيث يتضح تأثير سمات الشخصية مثل مركز الضبط الداخلي، الحاجة للإنجاز، تحمل المخاطر، والذكاء العاطفي في تشكيل النوايا الريادية لدى الطلبة. كما أن العوائق النفسية كالخوف من الفشل وتجنب المخاطرة تمثل تحديات جوهرية تحتاج لمعالجة.

ثانياً: أهمية دمج علم النفس الإيجابي في المناهج التعليمية، حيث يساهم في تعزيز الصفات النفسية الإيجابية مثل التفاؤل والمرونة، ويساعد في التغلب على الحواجز النفسية التي تعيق التوجه المقاولاتي. كما أن تطوير المهارات الاجتماعية والتواصلية يعد عاملا حاسما في نجاح رواد الأعمال المستقبليين.

ثالثاً: الاتجاهات الحديثة إلى ضرورة تبني أساليب تعليمية مبتكرة مثل التعلم القائم على المشاريع، والاستفادة من التكنولوجيا الرقمية، وتعزيز التعاون بين الجامعات وقطاع الأعمال. كما يبرز أهمية مراعاة الفروق الفردية والبيئة التعليمية في تصميم البرامج.

رابعاً: الحاجة لتعزيز الروابط بين علم النفس السلوكي والتعليم المقاولاتي، حيث يمكن للسلوك التنظيمي أن يقدم رؤى قيمة لفهم وتحسين العمليات الريادية.

وفي الأخير، يمكن القول بأن التكامل بين التعليم المقاولاتي وعلم النفس يشكل إطارا متكاملًا لإعداد جيل من الرواد المؤهلين نفسيا وعمليا، وكما أنه ليس مجرد أداة لخلق رواد أعمال ناجحين، بل هو استثمار في بناء مجتمعات

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

قادرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. فمن خلال تعزيز البعد النفسي والعملية في المناهج التعليمية، يمكن إعداد جيل من الطلبة المبتكرين الذين يساهمون في تحقيق التنمية المستدامة وقيادة التحول نحو اقتصاد المعرفة، قادرين على مواجهة تحديات الاقتصاد الحديث وقيادة التحول نحو مجتمعات معرفية أكثر ابتكاراً واستدامة.

قائمة المراجع:

أ- قائمة المراجع العربية:

محمد علي، الجودي. (2015). نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي: دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة (أطروحة دكتوراه في علوم التسيير). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

ياسين، سامية شاهين. (2025). ديناميكيات العوامل المؤثرة على دافعية الطلبة للتعلم: دراسة ثانوية تحليلية في الأبعاد النفسية والاجتماعية والمعرفية. مجلة رابطة التربويين الفلسطينيين للآداب والدراسات التربوية والنفسية، 7(15)، 95-114.

ب- قائمة المراجع الأجنبية:

- Abaho, E., K. Mukiibi, J., Oketa, D., Ogwal, P., & Joseph Ceaser, O. (2024). Digitisation of Entrepreneurship Education in Uganda: Challenges and Opportunities. *IntechOpen*. doi: 10.5772/intechopen.1006702
- Akkaya, B., Popescu, C., & Üstgörl, S. (2024). How Can We Remove Psychological Entrepreneurship Barriers on Entrepreneurship Intention for Health Organizations in the Future? *Sustainability*, 16(8), 1-14.
- Aprieliava, I. V., Demchenko, V. A., Kovalevska, A. V., Kovalevska, T. Y., y Hladun, T. S. (2021). Psychological Factors Influencing on the Motivation to Study of Students of TEI. *Propósitos Y Representaciones*, 9(SPE2), e993.
- Bae, T. J., Qian, S., Miao, C., & Fiet, J. O. (2014). The Relationship between Entrepreneurship Education and Entrepreneurial Intentions: A Meta-Analytic Review. *Entrepreneurship Theory and Practice*, 38(2), 217-254. <https://doi.org/10.1111/etap.12095>
- Baron, Robert A. (2002). OB and entrepreneurship: the reciprocal benefits of closer conceptual links. *Research in Organizational Behavior*, 24, 225-269.
- Belitski, M. and Grigore, A.-M. (2022). The economic effects of politically connected entrepreneurs on the quality and rate of regional entrepreneurship. *European Planning Studies*, 30 (10). pp. 1892-1918.
- Biskri, Nour Elhouda, & Youb, Amel. (2024). Methods and ingredients of successful entrepreneurial education to create future entrepreneurs entrepreneurial challenge-based education as a model. *Journal of science and knowledge Horizons*, 4(2), 263-279.
- Chitamba, Anos., Yearwood, Verna., Swanepoel, Matthys., Myeza, Gabriel. (2025). Project-based learning and the development of entrepreneurial skills in higher education: an integrative approach. *International Journal of Business & Management Studies*, 6(4), 123-133.
- Cuevas, Joaquín J. Guzmán, & Liñán, Francisco. (2005). Perspectives on Entrepreneurial Education A US-Europe Comparison. Documentos de Trabajo Nebrija. Serie Módulo Europeo Jean Monnet, N°. 9,
- Dobra-Constantinescu, A., Maier, V., & Coțiu, M.-A. (2024). Entrepreneurship Education. *IntechOpen*. doi: 10.5772/intechopen.1006044
- Gracia-Zomeño, A., García-Toledano, E., García-Perales, R., & Palomares-Ruiz, A. (2025). Impact of Entrepreneurial Competence on Education for Sustainable Development in the 21st Century. *World*, 6(2), 37.

- Hoang, G., & Trong Luu, T. (2024). The Curvilinear Effect of Entrepreneurship Education on Entrepreneurial Intentions: The Roles of Entrepreneurial Passion and Resilience. *Journal of Management Education*, 49(1), 9-44.
- Jamali,Ahmad Farid.,& Qazi, Yusupova Yulduz Orif. (2024). The scope and challenges of entrepreneurial education in developing entrepreneurial skills of university students in Uzbekistan. *Texas Journal of Philology, Culture and History*, 32, 1–23.
- Jing, Wang.(2022). A Review Study on Entrepreneurial Intention, Educational Learning Settings, and Learning Motivation in Entrepreneurship Education. *Higher Education and Oriental Studies*, 2(4), 91-99.
- Llorente, Ignacio., Odriozola, María D., Baraibar-Díez, Elisa. (2023). Fostering communication skills in entrepreneurship education. *Journal of Management and Business Education (JMBE)*, 6(1), 58-77.
- Lyu,Guili., & Zhang, Jianzhong.(2024). Application Research of Positive Psychology in Innovation and Entrepreneurship Education ofCollege Students. *Education Reform and Development*, 6(3), 287-292.
- Mani, M. (2015). Entrepreneurship Education: A Students' Perspective. *International Journal of E-Entrepreneurship and Innovation (IJEI)*, 5(1), 1-14.
- Miço, H., & Cungu, J. (2023). Entrepreneurship Education, a Challenging Learning Process towards Entrepreneurial Competence in Education. *Administrative Sciences*, 13(1), 22.
- Nurhidayah, Nurhidayah and Tri Sundari, Dewi and Saodi, Syamsuardi, Trends and Future of Entrepreneurship in Education (October 28, 2024). Available at SSRN:<https://ssrn.com/abstract=5008506> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.5008506>
- Phuntsho, T. (2025). A Study of Identified Factors for Motivation of Entrepreneurship in the Business Colleges. *Bhutan Journal of Business and Management*, 3(1), 15.
- Qudus, Ayesha., Mazhar, Muqaddas., &Tabassum, Muhammad Farhan. (2022). The Role of Psychological Factors on Entrepreneurial Intentions among Business Students. *Journal of Behavioral Sciences*, 32(1), 77-97.
- Tennakoon,T.M.A., Gunawardena,Kennedy., & Premaratne, S.P. (2020).Challenges and constraints to enhance the entrepreneurship education in higher educational institutions of a developing country: evidence from Sri Lanka. *Australian Journal of Business and Management Research*, 5(12), 13-26.
- Yueh, H. P., Wu, Y. J., & Chen, W. F. (2020). Editorial: The Psychology and Education of Entrepreneurial Development. *Frontiers in psychology*, 11, 27. <https://doi.org/10.3389/fpsyg.2020.00027>
- Zhu, Q., & Zhang, H. (2022). Teaching Strategies and Psychological Effects of Entrepreneurship Education for College Students Majoring in Social Security Law Based on Deep Learning and Artificial Intelligence. *Frontiers in psychology*, 13, 779669.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

التعليم المقاولاتي كآلية لتنمية مهارات الطالب الجامعي

Entrepreneurial Education and the Development of University Student Skills

د. بلغول يمينه، جامعة جيجل

د. بوكحيل سامية، جامعة جيجل

ملخص :

يعدّ التعليم المقاولاتي لدى الطلبة محورياً أساسياً في تنمية المقاولات وتطوير الخبرات الفنية لها و تكوين الطالب الجامعي حسب ما يتطلبه سوق العمل، حيث يمكن استثمار دور التعليم في تنمية الروح المقاولات في سن قد يصل إلى رياض الأطفال، ويمتد هذا الدور ليصل إلى المراحل المتقدمة من التعليم العالي . وفي ضوء ذلك، لا بد من الاعتماد على مقاولات التعليم المتقدمة في المرحلة الأولى، بالإضافة إلى النظام الأسري الذي ينشط على حب الأصول والتساؤل والانفتاح على كل ما هو جديد، ومن ثم تأتي محطة التعليم التعاقدية في المرحلة الجامعية، البديهيّة على التحليل، و حل المشاكل بتقنيات إبداعية، وتشجيع التفكير الناقد. إن نشر وتكامل وتعاقبات التعليم الشاملة في جميع المراحل الدراسية، أدى إلى نتائج كبيرة ومكتسباته السابقة والمتطورة في مجال التنمية، حيث تمكن من خلق قاعدة إبداعية من المبدعين في جميع المجالات من خلال إعداد الأشخاص لثقافة ريادية وتحقيقها الإبداع والإبداع والإنجاز.

كلمات مفتاحية: المقاولاتية- التعليم المقاولاتي- الطالب الجامعي

Summary:

Entrepreneurial education for students is a fundamental pillar for developing entrepreneurship, enhancing technical expertise, and shaping university graduates to meet labor market demands. The role of education in fostering an entrepreneurial spirit can be utilized as early as kindergarten and extends to advanced stages of higher education. Consequently, it is essential to rely on advanced entrepreneurial education in the initial stage, complemented by a family environment that encourages curiosity, questioning, and openness to innovation. Subsequently, university-level experiential learning focuses on analysis, creative problem-solving techniques, and promoting critical thinking. The dissemination, integration, and comprehensive implementation of entrepreneurial education across all academic stages have yielded significant results and remarkable, evolving achievements in the field of development. This approach has successfully established a creative base of innovators across various sectors by preparing individuals with an entrepreneurial culture, fostering innovation and accomplishment.

Keywords: Entrepreneurship - Entrepreneurial Education - University Student

التعليم المقاوالاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

مقدمة:

في عالم يتسم بالتغيرات الاقتصادية السريعة وارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، برز التعليم المقاوالاتي كأداة استراتيجية لتعزيز روح المبادرة والإبداع، وتمكين الأفراد من تحويل أفكارهم إلى مشاريع ذات قيمة اقتصادية واجتماعية. لم يعد التعليم يقتصر على تلقين المعارف التقليدية، بل أصبح من الضروري تبني مقاربات جديدة تُنمّي المهارات الريادية، مثل الابتكار، وإدارة المخاطر، والتكيف مع متطلبات سوق العمل المتغيرة. يرتكز التعليم المقاوالاتي على فكرة أساسية، وهي أن ريادة الأعمال ليست موهبة فطرية فقط، بل يمكن تنميتها عبر التعلم والتجربة. فهو لا يهدف فقط إلى تخريج رواد أعمال ناجحين، بل إلى زرع عقلية استباقية قادرة على رصد الفرص، وتحويل التحديات إلى إنجازات. وتتجلى أهمية هذا النهج في كونه يساهم في تقليص الفجوة بين التعليم وسوق العمل، حيث يزود الطلاب بالمهارات العملية مثل التخطيط المالي، والتسويق الرقمي، وإدارة المشاريع، والتي أصبحت ضرورية في الاقتصاد الحديث. لكن رغم هذه الإيجابيات، لا يزال التعليم المقاوالاتي يواجه تحديات، أبرزها نقص البنية التحتية اللازمة، وعدم مواكبة بعض المناهج للتحويلات التكنولوجية، بالإضافة إلى الحاجة إلى مزيد من الشراكات بين المؤسسات التعليمية وقطاع الأعمال لضمان تدريب عملي فعال. يُعد التعليم المقاوالاتي استثماراً في رأس المال البشري، وسبباً لبناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار. فهو ليس ترفاً، بل ضرورة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، حيث يصبح كل فرد قادراً على المساهمة في التنمية، سواء عبر إنشاء مشروعه الخاص أو عبر تبني السلوك الريادي في أي مجال يخوضه. فيمكن القول أنه في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، أصبح التعليم المقاوالاتي (أو التعليم الريادي) أحد الركائز الأساسية لتمكين الأفراد من مواجهة تحديات سوق العمل، وتعزيز روح المبادرة والإبداع لديهم. لا يقتصر هذا النوع من التعليم على مجرد تدريس مهارات بدء المشاريع، بل يشمل تنمية العقلية الريادية، والقدرة على الابتكار، وتحمل المخاطر، وتحويل الأفكار إلى مشاريع ناجحة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

1- تحديد المصطلحات:

1-1-1- المقاولاتية:

حددنا Alain fayol على أنها حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم الأكادة أي تواجد الخطر والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة و الأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي ، أما بالنسبة للإنجلوساكسون وخاصة الأمريكيون فقد استعملوا المصطلح من سنوات التسعينات ، إذ نجد البروفيسور * stevenson Howard بجامعة "harvard" يوضح بأن المقاولية عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال ، ومتابعتها وتجسيدها على أرض الواقع (لرزق عائشة ، د. بلية حبيب، 2020 ص 355)

1-2-2- التعليم المقاولاتي:

هو عبارة عن مجموعة أساليب للتعليم النفسي ويقوم على إعلام وتدريب أي فرد يرغب في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتعزيز الوعي المقاولاتي وخلق مشاريع وأعمال وتطويرها خاصة المشاريع الصغيرة تعرفه الموسوعة الإنجليزية لويكيبيديا أنه عملية تعليمية تهدف لتزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة وإثارة بدافعتهم وتعزيزها وذلك من تحفيزهم على النجاح في مشاريعهم. أما Alain Fayolle يرى فيه أنشطة ترمي وتهدف لتعزيز التفكير، والمهارة لتغطي جوانب الإبداع والنمو. وهاينز يراه أنه مجموعة وسلسلة نشاطات تهدف لتمكين الفرد للاستيعاب والإدراك حتى يتمكن من تطوير مهاراته وخبراته، ولا تنحصر في نشاط معين لكنها تكسبه مهارات ليتمكن من تحليل الأوضاع بشكل صحيح عرفه الاتحاد الأوروبي على أنه مفهوم أوسع للتعليم يشمل الاستعدادات والمهارات المقاولاتية التي تشمل تطوير بعض الصفات الشخصية ولا تركز مباشرة على إنشاء مؤسسة جديدة، وهو أكثر خصوصية يتعلق بالتعليم لإنشاء مؤسسة جديدة. (قبة فاطمة، 2012، ص 12)

1-3-3- الطالب الجامعي:

و شخص يتابع دروسا في الجامعة أو أحد فروعها أو مؤسسة تعليمية مكافئة لها. في الغالب يكون هذا الشخص قد انتهى من الدراسة في أطوار سابقة يكون مستواها التعليمية أدنى من المستوى الجامعية. ويسعى الطالب في الحصول على إحدى الشهادات الجامعية مثل: الليسانس - الماجستير - الدكتوراه... إلخ. (ar.wikipedia.org/)

2- تاريخ نشأة المقاولاتية:

يعود تاريخ تدريس المقاولاتية في العالم، وعلى مستوى الجامعات إلى عام 1947 عندما قدم MYLE MACES أول مقرر دراسي في المقاولاتية في جامعة هارفارد الأمريكية، وعلى وجه التحديد في كلية هارفارد لإدارة الأعمال، حيث جذب هذا التقرير انتباه وإعجاب 188 طالبا من طلاب الفرقة الثانية لدرجة ماجستير إدارة الأعمال والبالغ عددهم 600 طالبا .

وقد كان السبب الواضح لتقديم هذا المقرر هو الاستجابة لاحتياجات الطلاب الذين عادوا بعد أداء الخدمة العسكرية في الحرب العالمية الثانية لينضموا إلى اقتصاد يمر بمرحلة انتقالية نظرا للاهيار الذي حدث للصناعات الحربية بعد. انتهاء الحرب ،وقد حقق هذا المقرر شعبية على الرغم من أن عضوية التدريس الذي بدأه كان يرى

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

أن هذا المقرر أن تحقق النجاح الأكاديمي المنشود، وقد قام بنقل اهتماماته إلى دراسة مجالس الإدارات في المنظمات الكبيرة إلا أن موضوع المقاولاتية لم يحقق الجاذبية المتوقعة منه بصفة عامة خلال السنوات العشر التالية (عقد الخمسينيات). وقد ظهر ذلك جزئيا من خلال قياس الأنشطة الريادية في الاقتصاد الأمريكي خلال هذه الفترة، فقد حدثت حالة من الهبوط في الأنشطة التجارية والمهنية في الاقتصاد الأمريكي، قابله نمو كبير في المنظمات الكبيرة خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين إلا أن Arasti et al برود أن أول من تنبه لتدريس تخصص مقاوله الأعمال، وكان رائدا فيه هو الياباني Shiger Faju من جامعة Kobe وذلك في عام 1938

ولكن مع بداية عقد السبعينيات، شهدت مدارس إدارة الأعمال التي تقدم مقررات دراسية في مقاوله الأعمال تغيرا جذريا، فقد بدأت 16 جامعة في تقديم هذا المقرر ومن الصعب تحديد السبب الرئيسي لحدوث هذا التغير، إلا أن مقاييس الأنشطة المقاولاتية أو وضحت انتهاء حالة الهبوط، وبدأت هذه الأنشطة في الصعود مرة أخرى بدءا من عام 1969. وقد صاحب ذلك ظهور مجالات علمية جديدة تهتم بمقاوله الأعمال. وبدأت معاني كلمة "المقاول" تنتقل من تعبيرات مثل الجمع والاستقلال والأنانية وعدم الولاء إلى الإبداع، وخلق الوظائف، والريحية، والابتكار.

ولقد قادت الجامعات الأمريكية في هذا العقد العديد من الجامعات الأخرى في العالم نحو تعليم المقاولاتية حيث يعود الفضل في ذلك إلى جامعة جنوب كاليفورنيا كأول جامعة تطرح أول مساق حديث ومنظور في المقاولاتية في عام 1971، وفي نهاية السبعينيات لم يكن مجال المقاولاتية يمثل سوى نشاطا هامشيا

كما كان يفتقر من الناحية الأكاديمية إلى الإطار المعرفي الواضح، ويرجع ذلك إلى قلة عدد الدراسات التي تناولت هذا المجال خلال تلك الفترة

ولقد نما تعليم المقاولاتية والبرامج الأكاديمية لها في منتصف وبداية الثمانينيات من القرن العشرين، حيث زاد عدد الجامعات التي تدرس المقاولاتية إلى أكثر من 250 جامعة تعرض العديد من المساقات في هذا المجال، حيث كان مجال المقاولاتية يمثل مجالا دراسيا واعداء إلا أنه مع نهاية الثمانينات وفي ظل التطورات الضخمة في حجم المعرفة العملية المتوافرة، أصبح من الممكن الادعاء بأن مجال المقاولاتية قد أصبح مجالا أكاديميا شرعيا على كافة الأصعدة. إن التحدي الرئيسي الذي يواجه مال المقاولاتية في بداية التسعينيات من القرن العشرين هو التوصل إلى نماذج ونظريات خاصة به اعتمادا على المبادئ والأسس المستعارة من العلوم الاجتماعية الأخرى كعلم النفس والاقتصاد والتسويق والإدارة الاستراتيجية وعلم الإنسان وعلم التاريخ وعلم المالية.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

وتبع ذلك ومع نهاية التسعينيات زيادة عدد المسابقات إلى أكثر من 2200 مساق في النظام التعليمي الأمريكي، وحوالي 1600 مدرسة في المقاولاتية 44 مجلة أكاديمية و 100 مركز بحث متخصص برامج أكاديمية متميزة في المقاولاتية. (الجودي محمد على، 2015، ص ص 134-135)

3- أهمية التعليم المقاولاتي:

- يساهم في غرس روح المبادرة وزيادة فرص نجاح الأعمال وصناعة قادة المستقبل لتحمل أعباء النمو الاقتصادي ومواكبته مع التوجه العالمي.
- يساهم في زيادة القدرة على خلق الثروة من خلال المعارف المكتسبة، فهو يساهم بربط المعرفة بالاقتصاد وبناء مجتمع معرفة اقتصادية.
- التعليم المقاولاتي يساهم في معرفة أصول المعرفة وكيفية زيادة الثروة وتراكم رأس المال في مجال المعرفة على مستوى الوطن وبناء مجتمع المعرفة.
- يساهم في كسب مهارات نادرة، الابتكار.
- يساهم في زيادة تطوير منتجات جديدة: تساهم في الإبداع.
- يساهم في خلق الأفكار الجديدة للمتعلمين في مجال المقاولاتية ذات علاقة بمتطلبات المجتمع وتكنولوجيا متطورة.
- يساهم في تغيير تركز الثروة عند أفراد معينين (التحول من اقتصاد محصور على عدد محدود إلى أكبر عدد من مالكي اثروة).
- يساهم في تطوير التكنولوجيا.

4- أهداف التعليم المقاولاتي:

- إعطاء فرص للأفراد للتخطيط وإنجاز مشاريع.
- دراسة القضايا المهمة في السوق والمشكلات التي يواجهها السوق (أبحاث ودراسات على السوق، تحليل المنافسين، تمويل المشروع، القضايا القانونية، النظام الصريبي لكل بلد.
- خلق قدرة لدى الطلبة من تطوير جوانبهم الشخصية والسلوكية، الاستقلالية، أخذ المخاطرة، المبادرة، المسؤولية، كيفية بدأ المشروع وإجراءاته.
- حتى يصبح ويعزز الطلبة على خلق مشاريع.
- اكتساب مهارات إدارية: حل المشاكل، القدرة على التنظيم، التخطيط، اتخاذ القرارات.
- المهارات الاجتماعية: التعاون، العمل الجماعي، القدرة على تعلم أدوار جديدة بشكل مستقل.
- تطوير الشخصية: الثقة بالنفس، التحفيز المستمر، التفكير النقدي، المهارات المقاولاتية، القدرة على التعلم مستقل، الإبداع، تحمل المخاطر، تجسيد الأفكار، التسيير، التحفيز.

5- متطلبات التعليم المقاولاتي :

إن متطلبات التعليم المقاولاتي تشمل جوانب وعناصر مختلفة لتحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية، ولتحقيق متطلبات التعليم المقاولاتي في البيئة العربية يجب إحداث شراكة حقيقية ما بين المنظمات الحكومية والمنظمات الخاصة والجهات الداعمة التابعة لمنظمات القطاع الخاص، وهذه المتطلبات تتمثل فيما:

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

- البنية التحتية: من خلال توفير قاعات مناسبة ومجهزة بالطاولات والكراسي والأدوات اللازمة، وأجهزة الحواسيب والأجهزة والمعدات المختلفة الأخرى مثل جهاز عرض الشرائح والبرمجيات التي توفر التطبيقات العملية والتدريبية التي تسهل التعامل مع المحتوى المقاولاتي، والذي يجب أن يكون في الغالب باللغة العربية.
- الموارد البشرية: وتعتبر تلك الأفراد المؤهلة والمدرّبة والقادرة على استخدام وتطبيق استراتيجيات وأساليب تدريبية متقدمة في المقاولاتية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل مناسب يخدم هذه العملية، نظراً لأن هذا التعليم يتطلب تغييراً جذرياً في نمط التفكير لدى المتعلمين.
- البيئة: وهي البيئة الممكنة التي تدعم خطوات تنفيذ برامج التعليم المقاولاتي وخططه وأهدافه، وتستمد هذه البيئة تمكينها وتفوقها من خلال الوعي الكامل الأفراد المجتمع على جميع المستويات ابتداءً من القادة التربويين والأكاديميين ومتخذي القرار إلى المواطن العادي، ومن هنا يتوفر التعاون والدعم الكامل من قبل الجميع لانجاح مبادرة هذا التعليم في المجتمع.
- التجارب السابقة: الاستفادة من التجارب العالمية في هذا الخصوص والبناء عليها في الممارسة والتطبيق للسياقين التربوي والتعليمي في البيئة
- التكيف: الاستجابة للتحديات والضغوط الكبيرة التي تفرضها طبيعة هذا العصر الذي نعيشه على هذا النوع من التعليم والسلوك المقاولاتي، ومحاولة التكيف معها قدر الإمكان.
- برامج التعليم المقاولاتي: لقد تعددت التصنيفات الخاصة ببرامج تعليم المقاولاتية للعديد من الباحثين، ففي هذا المجال اتفقت المنظمات الدولية الثلاث شبكة تسمية الإدارة الدولية، والمنظمة الدولية للعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإعطاء تعريف لما يسمى
- برنامج تطوير المقاولاتية: ويبدأ بالثقافة والتعليم والتكوين للشباب تعزيز الأعمال التجارية والنوعية، والاستمرارية والنمو، ولا يعطي فقط برامج للمقاولين ولكن تكوين المدربين المشرفين (جودي حنان، 2020 ص ص 7، 8)
- 6- استراتيجيات التعليم المقاولاتي:**
- نموذج العرض: يعطى الأولوية لتحويل المعارف والمهارات التي يتمتع بها المعلم إلى المتعلم في هذا النموذج يصمم التعليم على شكل توصيل للمعلومات أو حكاية قصة، المعلم يقدم المعلومات والطلبة يتلقونها والمحتوى يعرف من خلال البحث الأكاديمي طرق التدريس تكون على شكل مؤتمرات، محاضرات، ماجستير.
- نموذج الطالب: وهو عكس الأول يقوم على الاحتياجات، الدوافع، أهداف الطلبة التعليم يصمم على أساس خلق بيئة لاكتساب المعارف والمعلمين هم مسهلين والطلبة لهم دور نشيط.
- المعارف المكتسبة تشكل الأساس وتعرف وفقاً لاحتياجات الطلبة في أنشطتهم المستقبلية والممارسة العملية تكون عن طريق نقاشات استكشافات، تجارب، بحوث مكتسبة، أعمال تجريبية في مخبر، دراسات ميدانية، نقاشات جماعية.
- نموذج الكفاءة: تنمية وتطوير الاستعدادات عند الطلبة في حل المشاكل باستخدام المعارف والاستعدادات المفتاحية والتعليم يكون تداخليا.
- المحاكاة والألعاب: اقترحه بعض الباحثين باستخدامه لأنه يساعد الطلبة على تطوير استراتيجيات اتخاذ عدد من القرارات لضمان نجاح مؤسسة يرى Honig أن التعليم المقاولاتي التقليدي غالباً ما يكون متناقض مع احتياجات السوق وهذا النموذج يسمح لهم بالتجريب أوضاع جديدة ويقترح Hindle معايير.
- أن يكون السيناريو صادق.
- اتصالات واضحة على عدة جوانب.
- العملية تتكيف مع وسائل الدعم التقنية.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

- ألعاب ومحاكاة على الكمبيوتر: حدد Walf + Bruton ثلاث محاكاة:
- برنامج المحاكاة المقاولاتي: محاكاة تمكن المشاركين من بدء وتشغيل محل لبيع سلع ما لمدة 12 شهرا، تحصل نفس المجموعات على نفس رأس المال.
- محاكاة المقاول: تجهز وتشكل المجموعات المشاركة المحل ي=بالجزئة وكل ثلاثي يمكن لهمك اتخاذ وتنفيذ تغييرات مختلفة لتحسين أداء المؤسسة.
- بدء المؤسسات برأس مال وتنشئ المجموعات وتطور مؤسسة أشرطة الفيديو على الطالب مناقشات المجموعة والتعليم التعاوني.
- استخدام أشرطة الفيديو: وفقا ل Buckley ; Wren et Michaelsen فإن عرض الفيلم سيكون في بيئة أعمال تسمح للمتعلّم بملاحظة الواقع التسييري من خلال تصرفات المسيرين والخبراء في قطاعات مختلفة. وفي سياق التدريب لأصحاب المشاريع المستقبلية، ويمكن تزويد الفيلم المقدم قصة حقيقية من بعض المقاولين والتي يمكن أن تعطي أفكارا وتأملات تكون محل نقاشات لاحقة.
- استعمال قصص الحياة: قصة الحياة يمكن أن تكون أداة تعليمية ذات أهمية للطلبة المقاولاتية، يقترح كل من Rae et Carswell لتطوير السير الذاتية يمكن أن يدعم في تعلم مهنة ممكنة للمقاولين، كما يجب أن تكون منهجية التعليم المقاولاتي متنوعة ومتجددة في طرحها.
- دراسات الحالة: حيث يمكن تعريف الحالة الإدارية بأنها وصف مكتوب مستخدمين كلمات أو أرقاما لحادث حقيقي أو مشكلة حقيقية أو موقف حقيقي يستخدم هذا الوصف في شكل قصة للطلبة في مواقف تعليمية أو تدريبية للطلبة، ويطلب منهم تشخيص أسباب المواقف الإدارية وتحليل الحالة أو اتخاذ القرار أو اقتراح أساليب لعمل أو حلول للمشكلة.
- الزيارات الميدانية لبعض المنظمات الرائدة: وذلك بهدف التعرف عليها وعلى إمكانياتها وقدراتها وأقسامها ومجالات أنشطتها وأعمالها.
- إن نجاح برامج واستراتيجيات التعليم المقاولاتي في الكليات والجامعات يجب أن يتم ربطها مع أماكن العمل الواقعية المخصصة مثل: المصنع، مكتب العمل، المستشفى، الشركة وذلك بهدف التخطيط والتطبيق الفعال للمناهج الدراسية. وهذا ما يسمى بنماذج المحاكاة حيث يجابه المتعلم في برامج المحاكاة موقفا شبيها لما يواجهه من المواقف في الحياة الحقيقية، ومن الأفضل أن يتم التركيز على ربط محتوى البرنامج التعليمي أو التدريبي بالحاجات المحلية للبلد أو المنطقة الجغرافية التي يعيش بها الطلبة المقاولون، تحتاج برامج التعليم المقاولاتي إلى استخدام منهجيات تعليمية فعالة غير تقليدية وذات جودة عالية لتطوير المهارات الفكرية والتحليلية وتنميتها لدى الطلبة (مجدوب بحوصي وآخرون ، 2018 ، ص 8)
- 7- طرق تعلم أساسيات المقاولاتية:
- تعلم الطلبة أن يتعلموا ويمارسوا الأنشطة المختلفة للملكية المشاريع في الصفوف المدرسية لتعلم أساسيات الاقتصاد والفرص والخيارات والمهنية الناتجة عنها، ويتقنوا المهارات الأساسية للنجاح.
- الوعي بالكفاءة: الحديث بلغة الأعمال ويرون المشاكل من وجهة نظر الأعمال.
- التطبيقات الإبداعية: حضور ندوات، ملتقيات فيها إبداعات لاكتساب معارف.
- بدء المشروع.
- النمو سلسلة ندوات مستمرة مجموعة الدعم تساعد المقاول لتعريف وتمييز المشاكل وكيفية التعامل معها.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

8 - أصناف التعليم المقاولاتي: (شريف محمد ، 2008 ، ص 37)

نمط البرنامج	أهداف البرنامج
التوعية والتأسيس بالمقاولاتية	معرفة المزيد عن المقاولاتية ومهنة المقاول
إنشاء المؤسسة	تشكيل مهارات نفسية، إنسانية، إدارية، من أجل توليد الإيرادات الخاصة به، إنشاء مؤسسة خاصة وخلق مناصب عمل.
تطوير المؤسسات	الاستجابة للاحتياجات الخاصة للمالكين الميسرين
تطوير المدربين	تطوير المهارات من أجل التشاور التعليم ومتابعة المؤسسات الصغيرة

9- العناصر والأدوات البيداغوجية في التعليم المقاولاتي:

يقوم التعليم المقاولاتي الحديث على الحد من العناصر يمكن اختصارها في التالي:

- تعزيز الجانب النظري والتطبيقي: حيث يشدد الكثير من المفكرين على غرار (Hayens & Robinson) على ضرورة عدم الاكتفاء بتلقين الطلبة للنظريات التي تهتم بالمقاولاتية، بل وتعدّي ذلك إلى اختبار تلك النظريات والنماذج تطبيقياً على أرض الواقع، وذلك باعتماد نموذج دراسة الحالة في بعض المؤسسات والمشاريع المقاولاتية لما تم تلقيه نظرياً، حيث يستفيد الطلبة من تشخيص الحالة، تقييمها، تنمية مهارة حل المشكلات تقديم الحلول والتوصيات لأصحاب تلك المشاريع المقاولاتية الموجودة أصلاً

إن خلق المعارف هي عبارة عن عملية مشتركة بين الطالب والأستاذ، حيث يقوم الأستاذ بدور الميسر والمرشد في العملية التعليمية، بينما يقوم الطالب بدور التنفيذ والمناقشة والمحاكاة، حيث يتيح الأستاذ للطلبة مجالاً للحرية من أجل إعطاء الحلول والأمثلة وتحمل المسؤوليات في تقديم الدروس، وبذلك يكون الطالب شريكاً في العملية التعليمية، والتي لا تنعكس فقط على تلقيه، بل حتى على دعم أفكاره المقاولاتية لتصبح أكثر إبداعية

- المقاربات متعددة الاتصال: تعتبر التكنولوجيا واستخداماتها في أنشطة التعليم من أكثر الأدوات حداثة وأهمية في التعليم المقاولاتي، ذلك أنها توفر عدة مزايا لكل من الأستاذ والكتائب، فضلاً عن تسهيلها للوصول والولوج للمعلومات الحديثة والمدينة، فإنها تضمن التفاعل بين مجموعات الطلبة فيما بينهم، وكذلك بينهم وبين الأمانة، إضافة إلى التفاعل مع عالم الأعمال ومختلف المقاولين، وبذلك يتحدى التعليم المقاولاتي عليّة الجامعة لينتقل إلى خارج حدودها.

- الاعتماد على التعليم الاستدلالي (الاستنتاجي) (Deductive) والاستقرائي (Inductive)

يؤكد المختصون في التعليم على ضرورة تعزيز التعليم الاستدلالي والاستقرائي، حيث الأول يحدث عندما يحاول الطالب تطبيق ما توصل إليه الآخرون خاصة في الميدان المقاولاتي، بينما التعليم الاستقرائي لا يحاول فيه الطالب محاكاة تجارب الآخرين، بل تحديد المواضيع المقاولاتية في مواقف مختلفة، مع تحديد الأهداف وتطوير خطط العمل، وتقييم نتائج قراراتهم

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

- تحويل الابتكارات إلى فرص مقاولاتية عن طريق تطبيق ما تم تعلمه، وهنا يبرز دور الأجهزة

الموجودة داخل الجامعة والتي تقوم بمحاولة احتضان وتطبيق مختلف الأفكار المقاولاتية لتصبح مشاريع سواء بمرافقتها نحو الإنجاز، أو يلعب دور الوساطة بين صاحب الفكرة المقاولاتية ومختلف الأجهزة الخارجية المسخرة لهذا المجال مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب البنوك، مديرية التشغيل وكالة التشغيل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وغيرها من الهيئات الأخرى ذات العلاقة. وتعتبر حاضنات الأعمال بمثابة الممثل الجيد لتحويل الابتكارات والأفكار المقاولاتية إلى مشاريع مقاولاتية، ليس اعتمادا فقط على الطلبة الحاليين، بل حتى على أولئك المتخرجين، حيث تخص تعليمًا مقاولاتيًا حتى بعد التخرج. (حمدي أبو القاسم وآخرون ، 2019 ص ص ، 5 - 6)

- مقومات الجامعة المقاولاتية: يمكن تضمينها رغم تفرعها في المقومات الثلاثة المناهج، دار المقاولاتية والحاضنة، وهي أهم الخطوات التي يتحدثها الجامعة الجزائرية وركزت عليها باعتبارها المقومات الأساسية للمرحلة الأولى في عملية التحول المنشود.

- المناهج الدراسية : تعدد المناهج الدراسية من أكثر المكونات تأثيره وأهمية في تنمية روح المقاولاتية في تنظيم التعليم العالي حيث تلعب بشكل عام دورا مهما في تحديد المجاعات الأنشطة التي انو في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي لمختلف أشكالها، يوفر مجموعة من منوعة من الحرات وفرض التعلم التي من خلالها يمكن تعليق مشاركة الطلاب في تحقيق أهداف التعليم العالي، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن مناهج المقاولاتية في الجسرين الجامعة والطالب، يتعلم الطلاب كجزء من دورهم الرئيسي كيفية استخدام نظريات المقاولاتية من خلال اكتساب المواقف والأفكار وكيفية وضعها موضع التنفيذ، وبناء على ذلك، تتحد العناصر الأساسية للمناهج المقاولاتية على أنها أهداف ومحتوى وخبرات تعليمية وطرق التدريس والتعلم والتقييم ومساحة ويختلف (Rahimi, Amini, & Jahanbani, 2015: 266)، التدريس والوقت والمعدات وتعاون المعلمين حضور هذه العناصر في المنهج المقاولاتي باختلاف طبيعته، هل هو تعليم مقاولاتي حول المقاولاتية، أم للمقاولاتية أو من خلال المقاولاتية. ويتباين المختصون في رصد أهداف المناهج الدراسية في مجال المقاولاتية، إلا أنه يمكن رصد شبه اتفاق على أربع أهداف أساسية هي: إعداد المشاركين في المناهج المقاولاتية للنجاح الوظيفية زيادة قدرتهم على التعلم في المستقبل: تحقيق الإنجاز الشخصي للمشاركين في المناهج، والمساهمة في خدمة المجتمع، فالهدف الشامل لما سبق من الأهداف هو تعزيز التكوين الناجح للمشاريع الجديدة، وبالتالي يعتمد تقييم هذه المناهج من خلال التأثير الاجتماعي الاقتصادي للمشاريع الجديدة التي بامبوها (Lee & Wong, 2005: 8)، وهو ما يتوافق إلى حد كبير مع إطار عمل كفاءات المقاولاتية للمفوضية الأوروبية التي تسعى في النهاية إلى تحقيق هذه الأهداف

بناء على مرجعات التقارير دولية رسمية على عزار اليونيسكو، منظمة العمل الدولية المفوضية الأوروبية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تحول المناهج الدراسية المقاولاتية ثم الحديد سنة مؤشرات أساسية الأي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول المناهج الدراسية المقاولاتية تم تحديد مئة مؤشرات أساسية لأي منهج دراسي مقاولاتي وهي:

- مصمم للسماح للمتعلمين باختبار واستخدام كفاء التهم في تنظيم المشاريع

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

- يسلط الضوء بشكل واضح وصريح على قيمة الكفاءات المقاولاتية للمتعلمين؛
- يشكل صلة بين الحياة الواقعية والتعلم؛
- يتم تقديمها من خلال مناهج تربوية عملية
- التركيز على التقييم التكويني للمتعلم مثل ملاحظات المعلم والمتعلم التقييم الذاتي؛ تقييم الأقران تقييم المجتمع وأصحاب المصلحة.
- وفي نفس السياق وبناء على دراسة الباحثان بيشارو تولوز (Bichard and Toulouse عام 1998) اللذان قاما بمراجعة شاملة لكيفية تطوير برامج المناهج الدراسية المقاولاتية وخلصا إلى أن محتويات برامج المناهج الدراسية المقاولاتية يمكن تخطيطها بناء على أربع منظورات :
- من حيث منظور المعلمين، حيث يتم تحديد المنهج بناء على خبرة المعلمين في المجال.
- يمكن تأسيس برنامج المنهج المقاولاتي بناء على احتياجات المتعلمين ومتطلباتهم، يأخذ هذا المنظور في الاعتبار متطلبات التعلم لكل فرد.
- يمكن التحليل منهج المقاولاتية من منظور مصمموها، ويعتبر هذا المنظور هذه أهداف التعلم أو التدريس الرئيسية مرتكزا على المنهج المقاولاتي
- يمكن المقيمي البرامج أنفسهم التأثير على المناهج الدراسية ويسمح هذا المنظور للمقيمين بإجراء تعديلات على محتويات البرنامج وفقا للمعايير المحددة مسبقا جودة البرنامج وفعاليته اعتمادا على المؤسسية المضيفة ومستوى الأولوية.
- الجامعة و دار المقاولاتية: تحمل جميع دور المقاولاتية بالجامعة الجزائرية نفس الرسالة والمهام وتسعى إلى تحقيق نفس الأهداف وتتمحور مهامها في:
- التحسيس: تساعد عملية التحسيس على توعية الطالب على تحديد موقعه بشكل أفضل وتحديد إمكاناته المقاولاتية، وهذا من خلال محاكاة الإبداع وأخذ زمام المبادرة، وتقديم معلومات حول مهنة المفاوض، كل ذلك يتم تنفيذه من خلال ملتقيات، موائد مستديرة....
- التكوين: يهدف إلى إكساب الطلاب مهارات محددة في إدارة المشاريع وإنشاء المؤسسات المصغرة وتعليمهم كيفية تطوير مخطط الأعمال وإبلاغهم عن هياكل الدعم والتمويل
- النصح والاستشارة والدعم: تقدم دار المقاولاتية هذه المهام من خلال المتعاونين معها على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تقنيات الإنشاء مشروع مقاولاتي كما تلتزم بتوفير الدعم والمساعدة اللازمة للنجاح في تحقيق ذلك.
- في حين تتركز أهم النشاطات التي تمارسها دور المقاولاتية على مستوى هياكلها وفق برنامج سنوي مقسم على النحو التالي :

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

- أيام إعلامية وتوعوية العامة

- ندوات وأيام دراسية حول المقاولاتية

- الجامعة الصيفية دورات حول إنشاء المشاريع المقاولاتية مشاركة الشركاء الوكالة الوطنية الدعم والتسمية المقاولاتية

- اجتماعات المواد المستديرة الموضوعاتية (حمدي أبو القاسم وآخرون ، 2019 ص ص ، 5 - 6)

10- مساهمة التعليم المقاولاتي الجامعي في تطوير المقاولاتية:

ينظر للتعليم المقاولاتي الجامعي بأنه اكتساب طلاب الجامعة اتجاهات ومهارات العمل الحر، وذلك لزيادة الوعي بإدراك الفرص الوظيفية، وتدريبهم على مهارات الإبداع والابتكار، وتنمية الرغبة للمبادرة بإطلاق وممارسة العمل الحر والتوظيف الذاتي، وجعل الخريجين خالقين لفرص العمل لا باحثين عنها، وتزويدهم بالقدرة على إدراك الطرق التي يستطيعون من خلالها المساهمة في التنمية، وفي رضاء مجتمعاتهم، وذلك لعلاج مشكلات البطالة والفقر والعنف والتهميش الاجتماعي، وقد أصبح التعليم المقاولاتي أحد الاستراتيجيات المستخدمة للتعامل مع الضغوط الديموغرافية وتقليل حجم البطالة بين خريجي الجامعات والشباب، حيث يوفر هذا التعليم المعارف والمهارات التي تساعد هؤلاء الشباب على مواجهة الظروف الاقتصادية والاجتماعية، بجانب تأهيلهم لخلق فرص وظيفية لأنفسهم، وعمل مشروعات ريادية تساهم في تحقيق دخل مناسب لهم، وتخفيف حدة الفقر، وتحسين مستوى المعيشة .

إن برامج التعليم المقاولاتي التي تختتم بتنمية القدرة على توفير وظيفة للذات وللغير من خلال إقامة مشروعات ريادية جديدة تقوم بإنتاج سلع / خدمات جديدة، لذلك ونظرا لأن المقاولاتية تسعى لبناء نظام اقتصادي، قسم بالإبداع والابتكار، فقد يكون من الهام للغاية أن تم تفعيلها تحت مظلة مؤسسات التعليم العالي ليتمكنوا من استحداث الأفكار الريادية وتبني هذه الأفكار من خلال التعليم المقاولاتي لتصبح مشاريع .

ويعتبر التعليم بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة محورا أساسيا لتطوير مهارات المقاولاتية، إذ يجب أن تركز المناهج الدراسية على تشجيع الاستقلالية والمثابرة، الثقة بالنفس وغيرها من المهارات المقاولاتية الأخرى، كما أن للجامعة دور هام في بناء المعرفة الخاصة بالمقاولاتية وتدريب المفاهيم العلمية التي تبني عليها، فيمكن للجامعات أن تلعب دورا مهما في تحديد وتطوير الصفات المقاولاتية للطلاب، وإكسابهم القدرة على بدء مشاريعهم الخاصة، وخلق فرص عمل وبالتالي المساهمة في تنمية الاقتصاد فقد تبين من خلال العديد من الدراسات والأبحاث بأن طلبية الجامعة الذين يحصلون على دورات في التعليم المقاولاتي يكون لديهم حرص شديد على أن يصبحوا أصحاب مشاريع أكثر من الطلاب الذين لم يتحصلوا على هذه الدورات كما أثبتت الأدبيات وجود علاقة بين التعليم والتدريب و المقاولاتية، فالجامعات في مصدر رامي المال البشري وخاصة في مجال المقاولاتية تعليم المقاولاتية يساهم في زيادة احتمال امتلاك الخريجين الأفكار مشروعات أعمال التجارية ذات التكنولوجيا العالية والتي أعدم المتوجه هو بناء المجتمع المعرفة والمساهمة في التغلب على مشكل البطالة كما يساهم في إيجاد جسر يربط من التكاتف ، وقطاع الأعمال، ويساهم في تعليق التقارب بين العلم والسوق ويمكن بنشر الثقافة المقاولاتية في التعليم الجامعي من خلال الآليات التالية:

-تعميم مفهوم المقاولاتية لدى طلبية الجامعة وتحسيسهم بأن المقاولاتية اختيار وليس بديل في ظل عدم وجود فرص للتوظيف

التعليم المقاوالاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

تدريس مقاييس تعكس المواقفة لمختلف التخصصات وإدخالها في فكر الطالب الجامعي للمساهمة في الإنتاجية الوطنية من خلال مساهمة القطاع الخاص

تقريب هيئات الدعم والمرافقة من الجامعة، كما هو الحال بالنسبة الأعمال وبرامج دار للمقاوالاتية -زيادة الملتقيات والمحاضرات عن الفكر المقاوالاتي في مختلف كليات ومعاهد الجامعة.

فتح فروع الحاضنات الأعمال على مستوى الجامعة تعمل على التكفل بأفكار مشاريع الطلبة وتدفعهم تحسين الطالب بأنه على علاقة بالضبط الاجتماعي والاقتصادي عن طريق توقيع الاتفاقيات مع مختلف المؤسسات وتفعيلها لفتح عمال المروضات الميدانية

ريد مختلف التخصصات بالإنتاج وتأسيس المشاريع. (فتحة بوحروود ، سعاد فورين ، 2021 ، ص ص ، 358 - 359)

خلاصة:

إن موضوع التعليم المقاوالاتي تم تناوله من وجهات نظر عديدة ، فهناك من تناوله على أنه فرصة وجب استغلالها ، ومنها من اعتبره عبارة ثقافة و اطلق عليه مصطلح الثقافة المقاوالاتية وهناك من تطرق إليه على أنه ظاهرة تنظيمية ، وأيضاً هناك من اعتبره وحدة إبداع... الخ لكن في كل الأحوال بات لتعليم المقاوالاتي ليس رفاهية، بل ضرورة لمواكبة متطلبات الاقتصاد الحديث. نجاحه يتطلب تعاوناً بين الجامعات والحكومات والقطاع الخاص لضمان إعداد جيل من المقاولين القادرين على قيادة التغيير، إذ أصبح من خصاله توفير مقاولين قادرين على المخاطرة والاستثمار وبالتالي المساهمة في رفع المستوى الاقتصادي وزيادة رفاهيتهم و مع التطور الذي تعرفه البشرية زادت و توسعت مفاهيمها و ارتبطت بعدة مؤشرات و متغيرات تتماشى و طبيعة المتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية

قائمة المراجع:

- فتحة بوحروود ، سعاد فورين ، (2021) . التعليم المقاوالاتي الجامعي كالية لدعم المقاوالاتية: عرض تجارب بعض الجامعات العربية والجزائرية . Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT . المجلد 20، العدد 1، ص ص . 351-368

- لرزق عائشة ، د. بلية حبيب ، (2020) . أهمية ودور التعليم د المقاوالاتي في توجيه الطلبة الجامعيين نحو إنشاء مقاوالاتية دراسة مسحية بجامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم . سلسلة الأنوار. المجلد 10. العدد 01 ص ص 349-361

- الجودي ، محمد علي، (2014). نحو تطوير المقاوالاتية من خلال التعليم المقاوالاتي. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه: جامعة بسكرة

جودي حنان ، (2020) دار المقاوالاتية كآلية لترقية الثقافة المقاوالاتية في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر دراسة حالة دار المقاوالاتية الجامعة بسكرة على الرابط :

chrome-extension://efaidnbmnnnibpajpcglclefindmkaj/https://www.researchgate.net/profile/Djoudi-Hanane/publication/343889987_dar_almqawlatyt_kalyt_ltrqyt_althqaft_almqawlatyt_fy_mwssat_altlym_alaly_fy_aljzayr_drast_halt_dar_almqawlatyt_ljamt_bskrt_The_Entrepreneurship_House_as_a_mechanism_for_promoting_the_entrepreneurship

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

حمدي أبو القاسم وآخرون، (2019) دور الجامعة في ترقية الفكر المقاولاتي لدى الطلبة (دار المقاولاتية بجامعة الأغواط أنموذجاً)، على الرابط:

https://www.researchgate.net/publication/339340179_dwr_aljamt_fy_trqyt_alfkr_almqawlaty_ldy_altlbt_dar_almqawlatyt_bjamt_alaghwat_anmwdhjaa_The_Role_of_the_University_in_Promoting_Entrepreneurial_Thinking_among_Students_Entrepreneurship_House_of_Lagho#fullTextFileContent

- الرحماني هاجر، بوزيان، (2020). المقاولاتية: عين تموشنت الجزائر. العالم يقرأ للنشر والتوزيع.
- سايب، صندرة (2014). محاضرات في انشاء مؤسسة : الجزائر. جامعة قسنطينة
- شريف، محمد، (2008). المقاولاتية: الاردن. دار عمان للنشر
- قبة فاطمة، (2012). الحاضنات كآلية لضمان نجاح مخطط الأعمال ،الأيام العلمية الثالثة الدولية حول المقاولاتية، فرص وحدود مخطط الأعمال الفكرة الإعداد والتنفيذ ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة بسكرة.
- مجذوب بحوصي وآخرون ، دور الجامعة الجزائرية في تعزيز روح المقاولاتية لدى الطلاب الجامعيين، الملتقى الدولي حول "الجامعة و الانفتاح على المحيط الخارجي الإنتظارات و الرهانات". جامعة قلمة
- محمد الهادي مباركي، (2002) المؤسسة المصغرة و دورها في التنمية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مخبر العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط
- نبيل محمد شليبي، (2004). السمات الشخصية للمستثمر الصغير، ورقة مقدمة إلى الملتقى الثاني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، المملكة العربية السعودية
- يومي 29 و 30 أفريل 2018 <https://ar.wikipedia.org/wiki->طالب_جامعي/

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

التعليم المقاولاتي و الابتكار البيداغوجي من خلال تفعيل نموذج الأعمال في البيئة التعليمية
الرقمية بالجزائر

Entrepreneurial education technology through Activating A model Business in the algerian digital Educational Environment

ط. د / إيمان هزبرة، جامعة محمد خيضر/بسكرة، مخبر الدراسات النفسية و الاجتماعية

الملخص:

يشهد التعليم العالي في الجزائر تحولات متسارعة بفعل الرقمنة والتوجه نحو تنمية الكفاءات المقاولاتية لدى الطلبة. ومع تنامي الحاجة إلى إدماج التكنولوجيا الحديثة، برزت البيئة التعليمية الرقمية كوسيط بيداغوجي فعال يمكن من خلاله ترقية التعليم المقاولاتي وتطوير نماذج تعلم نشطة. تهدف هذه الدراسة النظرية إلى استكشاف إمكانات البيئة الرقمية الجزائرية في تفعيل التعليم المقاولاتي، مع التركيز على توظيف الأدوات الرقمية لنموذج الأعمال كآلية بيداغوجية مبتكرة. كما تتناول الدراسة أهم التحديات التي تعيق هذا التحول، وتقدم مجموعة من التوصيات لتطوير البيئة التعليمية الرقمية بالجزائر

الكلمات المفتاحية: التعليم المقاولاتي، التكنولوجيا الحديثة، نموذج الأعمال، البيئة التعليمية الرقمية، الجزائر.

Abstract:

Algerian higher education is undergoing rapid transformations driven by digitalization and the growing need to foster entrepreneurial competencies among students. In this context, the digital learning environment has emerged as an effective pedagogical platform for enhancing entrepreneurial education and supporting active learning models. This theoretical study aims to explore the potential of Algeria's digital educational context in advancing entrepreneurship education, with a specific focus on utilizing digital tools of the business model as innovative pedagogical mechanisms. The study also highlights the key challenges hindering this shift and offers recommendations to develop the educational environment in line with innovation and entrepreneurship imperatives in Algerian universities.

Keywords: Entrepreneurial education, modern technology, business model, digital learning environment, Algeria.

مقدمة: (Introduction)

فرضت التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية في العقود الأخيرة إعادة نظر عميقة في أدوار الجامعة ووظائفها التقليدية، إذ لم يعد دورها مقتصرًا على نقل المعارف، بل تجاوز ذلك إلى إعداد الطلبة لمواجهة تحديات سوق العمل المتغير، من خلال بناء كفاءات ريادية ومهارات حياتية. وفي هذا

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

الإطار، يبرز التعليم المقاولاتي كتوجه استراتيجي لتعزيز روح المبادرة والابتكار، خصوصًا في التخصصات التي ترتبط بالمجتمع والميدان.

وبفعل التحول الرقمي، باتت البيئة التعليمية الرقمية وسيطًا أساسيًا في العملية التعليمية، تتيح فرصًا جديدة في طرائق التعليم والتعلم، وتسمح بإدماج أدوات رقمية مبتكرة مثل نموذج الأعمال، بما يعزز من فعالية التعليم المقاولاتي في السياق الجزائري. غير أن هذا التوجه ما يزال يواجه جملة من التحديات الهيكلية والتربوية، ما يستدعي تحليلًا نظريًا معمقًا لإمكانيات البيئة الرقمية في ترقية هذا التعليم داخل الجامعة الجزائرية.

إشكالية الدراسة : (study problem)

رغم الجهود المبذولة لتحديث منظومة التعليم العالي في الجزائر وإدماج روح المقاولاتية ضمن المناهج، إلا أن توظيف البيئة التعليمية الرقمية لدعم التعليم المقاولاتي لا يزال محدودًا. ويرجع ذلك إلى ضعف البنية التحتية، ونقص التكوين البيداغوجي الرقمي، ومحدودية استغلال النماذج التكنولوجية في تدريس الريادة.

كيف يمكن توظيف البيئة التعليمية الرقمية في الجزائر لترقية التعليم المقاولاتي من خلال دمج أدوات التكنولوجيا الحديثة ونموذج الأعمال كآلية بيداغوجية فعالة؟

أهداف الدراسة : (study aims)

يهدف هذا البحث إلى:

- . تحليل واقع التعليم المقاولاتي في الجامعة الجزائرية في ظل التحول الرقمي.
- . رصد إمكانيات البيئة التعليمية الرقمية في دعم التعليم الريادي.
- . استكشاف سبل توظيف نموذج الأعمال الرقمي كأداة بيداغوجية فعالة.
- . تشخيص التحديات البنيوية والبيداغوجية التي تعيق تفعيل التعليم الرقمي.
- . المقاولاتي الرقمي .
- . اقتراح آليات عملية لتعزيز الابتكار البيداغوجي المقاولاتي في التعليم العالي الجزائري.

أهمية الدراسة : (study significance)

- تساهم في إثراء النقاش الأكاديمي حول العلاقة بين التعليم المقاولاتي والتحول الرقمي .
- تقدم إطارًا نظريًا لدمج نموذج الأعمال في البيداغوجيا الرقمية.
- تطرح تصورًا بديلًا للمنظومة التعليمية التقليدية.
- توفر للفاعلين التربويين والمدرّسين أداة عملية لتصميم أنشطة تعليمية قائمة على المشروع.
- تشجع على تبني التعليم القائم على التحديات وحل المشكلات داخل الفصول التعليمية.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

- المفاهيم والأسس التربوية للتعليم المقاولاتي (مدخل نظري):

1- مفهوم المقاولتية: (Entrepreneurship)

هي الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول لإنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة في ظل قائمة في ظل إطار قانوني محدد .

كما تعرف أنها نشاط اقتصادي يتضمن المخاطرة (مولاي، 2016، ص14).

هي تخصيص الوقت والجهد والمال . (النجار، عبد الستار، 2009، ص28)

2- مفهوم المقاول :

يعرف (David Mc Celland , 1987) المقاول على أنه : الشخص الديناميكي الذي يخوض مخاطر المحسوبة .

المقاول هو الوسيط بين جميع فئات المنتجين وبينهم وبين المستهلك وهو بدير الإنتاج وهو مركز القرارات حيث يستفيد مما يعرفه الآخرون ومما لا يعرفونه . (Tounes, 1973, p7).

ومن بين التعريفات أيضا نجد أن المقاول يعرف على أنه منظم لمشروع اقتصادي خاصة من ينظم و يمتلك و يدير ويتحمل مخاطر الأعمال

نستنتج مما سبق أن المقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة بشكل مستقل على تحويل فكرة جديدة إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع بالاعتماد على معلومة هامة من أجل تحقيق عوائد مادية عن طريق المخاطرة والمعارف التسييرية .

3- أنواع المقاولين: (Entrepreneurs types)

يصنّف الباحثون المقاولين إلى عدة أنواع تبعاً لطبيعة النشاط والدافع والبيئة، ومن أهمها:

. المقاول المبتكر: وهو الذي يسعى لإحداث تغيير في السوق من خلال تقديم منتجات أو خدمات جديدة كلياً.

. المقاول التقليدي: يعتمد على أفكار ومشاريع موجودة، ويقوم بتحسينها أو تقديمها بأساليب جديدة.

. المقاول الاجتماعي: يهدف إلى إحداث أثر اجتماعي إيجابي، من خلال مبادرات غير ربحية أو تجارية

تخدم المجتمع

. المقاول الرقمي: يعتمد على التكنولوجيا الرقمية كقاعدة أساسية لنشاطه، مثل المشاريع الرقمية والمنصات الإلكترونية.

. المقاول الداخلي (Intrapreneur): يعمل داخل مؤسسة قائمة ويقود مبادرات تطوير أو مشاريع

مبتكرة ضمن بيئة العمل.

(أبوعنقة، 2020؛ بن صديق، 2022)

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

4- مهارات المقاول:

- يتطلب النجاح في العمل المقاولاتي امتلاك مجموعة من المهارات، من أبرزها:
- القيادة واتخاذ القرار: القدرة على إدارة فريق العمل وتحمل مسؤولية النتائج.
 - حل المشكلات والتفكير الإبداعي: القدرة على توليد حلول مبتكرة وتجاوز العقبات.
 - إدارة الوقت والموارد: تنظيم العمليات والموارد المتاحة بفعالية.
 - التفاوض وبناء العلاقات: مهارات التواصل والإقناع لتأمين الشراكات والتمويل.
 - الاستعداد للمخاطرة: قبول درجات من عدم اليقين وتحمل المخاطر المحسوبة (نوار، 2019؛ بوعافية، 2021).

5- مفهوم الفرصة المقاولتية: (Entrepreneurship opportunity)

الفرصة المقاولتية هي وضعية أو ظرف يمكن الفرد من استغلال فكرة مبتكرة لتقديم منتج أو خدمة تحل مشكلة أو تلبى حاجة في السوق، بطريقة أفضل من المنافسين، وفي توقيت مناسب. وهي تركز على عناصر أساسية: الحاجة + الابتكار + إمكانية التطبيق + السوق المناسب (بن طيب، 2022).

6- خصائص الفرصة المقاولتية (Entrepreneurship opportunity characteristics)

- من بين الخصائص التي تميز الفرصة المقاولتية عن باقي الأفكار:
- الجدة: تمثل حلاً جديداً أو فريداً.
 - القابلية للتطبيق: يمكن تنفيذها بالإمكانات المتوفرة.
 - الجدوى الاقتصادية: تمكن من تحقيق أرباح أو مردود ملموس.
 - الملاءمة للسوق: تستجيب لحاجة فعلية أو فجوة في السوق.
 - الإمكانية التنافسية: توفر ميزة تنافسية على المشاريع الأخرى.
- (حمدي، 2020؛ يوسف، 2023).

6- تحليل الفرصة المقاولتية: (Entrepreneurship opportunity analysis)

تحليل الفرصة المقاولتية هو عملية تقييم منهجية تهدف إلى فحص مدى قدرة الفكرة على التحول إلى مشروع ناجح. ويتضمن عادة:

- تحليل السوق المستهدف: من هم العملاء؟ ما احتياجاتهم؟ من هم المنافسون؟
- تحليل الجدوى التقنية: هل يمكن تنفيذ الفكرة تقنياً؟
- تحليل الجدوى المالية: هل تتوفر الموارد؟ ما حجم الاستثمار والعائد المتوقع؟
- تحليل المخاطر: ما هي التحديات المحتملة وكيف يمكن التعامل معها؟
- تحليل القيمة المقترحة: ما الجديد الذي تقدمه الفكرة؟ ولماذا سيشتريها الزبون؟

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

ويُستخدم في ذلك أدوات مثل: تحليل SWOT، نموذج الأعمال، خريطة القيمة، وغيرها. (بن ساسي، 2021،

ص 17) .

7- التعليم المقاولاتي: (Entrepreneurial education)

التعليم المقاولاتي هو نمط تعليمي يهدف إلى تنمية روح المبادرة والابتكار لدى الطلبة، وتزويدهم بالكفاءات اللازمة لإنشاء مشاريعهم الخاصة أو لتبني تفكير مقاولاتي في مختلف مجالات الحياة المهنية. ويقوم هذا التعليم على مقارنة بيداغوجية تُركّز على التعلم بالممارسة، والمشروع، وحل المشكلات، والتعلم النشط.

وفقاً لـ (Fayolle 2007)، فإن التعليم المقاولاتي لا يقتصر على تدريس إنشاء المؤسسات، بل يشمل تنمية عقلية ريادية، قادرة على تحليل الفرص، وتحمل المخاطر، وتقديم حلول مبتكرة في سياقات غير مؤكدة. ويُفرّق أيضاً الباحثون بين تعليم حول المقاولاتية (about entrepreneurship) وتعليم من أجلها (forentrepreneurship)، وتعليم من خلال المقاولاتية (through entrepreneurship).

8- التحول الرقمي التكنولوجي في البيئة التعليمية : (Digital change in educational environment)

يشير التحول الرقمي في التعليم إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين أساليب التعليم والتعلم. ويتضمن ذلك تقنيات مثل: الواقع الافتراضي والمعزز، التعلم القائم على الألعاب، التعلم المقلوب، والمنصات التفاعلية. وقد أسهمت هذه التقنيات في خلق بيئات تعليمية مرنة، تسمح بالتعلم الذاتي، والتقييم التكويني المستمر، والتفاعل اللحظي بين المتعلمين والمدرّسين. يرى (Redecker 2017) أن التعليم الرقمي لا يجب أن يقتصر على نقل المحتوى إلكترونياً، بل يجب أن يُوظف في تطوير مهارات القرن 21، مثل التفكير النقدي، التعاون، والإبداع. كما أن التعليم الرقمي المقاولاتي يُمكن الطلبة من محاكاة تجارب ريادة الأعمال في بيئة افتراضية آمنة.

9- دمج التعليم المقاولاتي و التكنولوجيا الحديثة :

تكمن أهمية الدمج بين التعليم المقاولاتي والتكنولوجيا الحديثة في قدرة هذا الدمج على تقديم نماذج تعلم جديدة، منها: "بيداغوجيا التحدي"، و"التعلم القائم على السيناريو"، و"مسرحة المشروع". وتوفر المنصات الرقمية أدوات تساعد الطلبة على التفكير التصميمي، التخطيط المالي، تحليل السوق، وحتى محاكاة إطلاق المشروع.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

نموذج الأعمال (Business Model) هو تمثيل شامل لكيفية خلق القيمة، وتقديمها، والاستفادة منها. يُستخدم هذا النموذج بشكل موسع في التخطيط الاستراتيجي للمشاريع الناشئة، ويُعد أداة عملية لترجمة الأفكار إلى خطوات قابلة للتنفيذ.



الشكل (01): يمثل مخطط نموذج الأعمال (Mb- Canvas)

10- مراحل و خطوات بناء نموذج الأعمال :

✚ شرائح العملاء (Customer Segments) :

وهي أولى الخطوات، حيث يجب تحديد من هم العملاء الذين تستهدفهم الخدمة أو المنتج. ويتم تصنيفهم إلى مجموعات ذات خصائص مشتركة مثل السلوك، الحاجات، الموقع الجغرافي أو القدرة الشرائية (بن صديق، 2022، ص 22).

✚ اقتراح القيمة (Value Proposition) :

تمثل القيمة المقترحة السبب الذي يجعل الزبون يختار منتجك أو خدمتك. فهي تحل مشكلة أو تلبى حاجة بطريقة متميزة (سعر أقل، جودة أعلى، سرعة، سهولة، إلخ) (حمدي، 2020 ، ص 11).

✚ قنوات التوزيع (Channels) :

تشير إلى الوسائل التي تصل من خلالها القيمة إلى الزبائن: هل عبر المتاجر؟ التطبيقات؟ المواقع الإلكترونية؟ وهي تشمل قنوات التوعية، التوصيل، البيع، وخدمات ما بعد البيع (بوخرس، 2021، ص 24).

✚ علاقات العملاء (Customer Relationships) :

تتعلق بكيفية جذب الزبائن، الحفاظ عليهم، وتحقيق ولاءهم. يمكن أن تكون العلاقة شخصية، مؤتمتة، بالخدمة الذاتية، أو من خلال المجتمعات الرقمية.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

مصادر الإيرادات (Revenue Streams) :

يجب توضيح كيف سيجني المشروع المال: هل من بيع مباشر؟ اشتراكات؟ ترخيص؟ إعلانات؟ وهنا يتم التفكير في آليات التسعير المناسبة لكل شريحة (بن الطيب ، 2022، ص33).

الموارد الرئيسية (Key Resources) :

وهي الموارد الضرورية لتقديم القيمة المقترحة، ويمكن أن تكون مادية (معدات)، مالية، بشرية (كفاءات)، أو معرفية (برمجيات، براءات اختراع...) (العربي، 2022، ص 10)

الأنشطة الرئيسية (Key Activities) :

وتشمل ما يجب القيام به لإنشاء القيمة وتقديمها: مثل التصميم، الإنتاج، التسويق، التطوير التقني، إدارة العلاقات مع الشركاء. (بوعافية، 2021، ص 17) .

الشركاء الرئيسيون (Key Partners) :

تتمثل في الأطراف الخارجية التي تساعد على تنفيذ النموذج: كمزودي الخدمات، المقاولين الفرعيين، الشركاء الاستراتيجيين، المؤسسات الداعمة.

هيكل التكاليف (Cost Structure) :

- تُحدد فيه كل التكاليف المرتبطة بتشغيل النموذج: تكاليف ثابتة، متغيرة، اقتصادات الحجم، تكاليف تسويق وإنتاج، الخ. (نوار، 2019، ص8).

كل عنصر من هذه العناصر يُعتبر مدخلاً بيداغوجياً لتعليم الطلبة التفكير الريادي والتخطيط العملي لمشاريعهم.

أدوات رقمية لتوظيف نموذج الأعمال في التعليم المقاولاتي:

أصبح استخدام الأدوات الرقمية في التعليم المقاولاتي خطوة استراتيجية نحو تعزيز التعليم النشط، خاصة عند تدريب الطلبة على بناء نموذج أعمال قابل للتنفيذ. وتسمح هذه الأدوات بمحاكاة عملية التخطيط الريادي، وتنمية مهارات التفاوض، والتحليل وإتخاذ القرار. من أبرز هذه الأدوات نجد:

- أداة مجانية لبناء نماذج أعمال تفاعلية، يمكن استعمالها حصص ورشات العمل الجماعي، حيث يُكلف الطلبة بإنشاء نموذج لمشروع معين وتحليله أمام الزملاء.

منصة احترافية تعتمد نموذج الأعمال الأصلي لـ (Osterwalde) - وتستخدم التعليم العالي وورشات المشاريع الناشئة، لتدريب الطلبة على صياغة القيمة المقترحة وتحليل السوق.

Miro: لوح أبيض افتراضي يُستخدم في تصميم تعاوني للنماذج. يتيح للطلبة بناء نموذجهم بشكل

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

تفاعلي في مجموعات.

(Business Model Fiddle)- أداة بسيطة تُوظف في التمارين الصفية السريعة، وتمكّن الطلبة

من بناء نموذج عمل ومشاركته في وقت قياسي

وتُوظف هذه الأدوات بيداغوجيًا في سياقات متعددة.

التعلم بالمشروع (Project-Based Learning) حيث يُكلف الطلبة بإعداد نموذج مشروع ناشئ

باستخدام أحد هذه المنصات.

التعليم القائم على المشكلات (Problem-Based Learning)- من خلال طرح تحديات مهنية

يُطلب من الطلبة تحليلها واقتراح حلول ريادية باستخدام نموذج الأعمال .

- التقييم التكويني، حيث يتم تقييم النماذج المنجزة بناءً على منطق السوق، وضوح القيمة، وترابط

المكونات التسويقية والمالية

التحديات والفرص في التعليم المقاولاتي الرقمي :

- نقص التكوين لدى الأساتذة: الكثير من المدرسين يفتقرون للخبرة العملية في المقاولاتية أو التدريب

الرقمي

- ضعف البنية التحتية التكنولوجية: خصوصًا في المؤسسات التربوية التي لا تملك تجهيزات حديثة

أو اتصالاً مستقرًا بالإنترنت

- مقاومة التغيير البيداغوجي: بعض الفاعلين التربويين لا يزالون متشبثين بالأنماط التقليدية

للتعليم، ما يعرقل تبني المقاربات المقاولاتية

- صعوبة التقييم: قياس نتائج التعليم المقاولاتي يتطلب أدوات تقييم غير تقليدية، تأخذ بعين الاعتبار

المهارات والقدرات وليس المعارف فقط

- التحول الرقمي الوطني: التوجهات الحكومية نحو رقمنة التعليم تمثل فرصة لتكثيف استخدام

التعليم المقاولاتي الرقمي

- رغبة الطلبة في الابتكار: الجيل الجديد من المتعلمين أكثر قابلية لتقبل لريادة والأدوات الرقمية.

الدعم الدولي: عدة هيئات ومنظمات دولية تقدم برامج دعم لريادة الأعمال في (.

ERASMUS التعليم الجامعي مثل :)

آفاق تطوير التعليم المقاولاتي في العلوم الاجتماعية:()

- إدماج التعليم المقاولاتي كمادة أفقية في البرامج الجامعية

- تشجيع إنشاء "مختبرات الريادة الجامعية" تضم مساحات عمل مشتركة وأدوات رقمية لبناء

المشاريع.

- إقامة شراكات بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية الناشئة لإتاحة فرص التدريب الميداني.

- استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل مشاريع الطلبة وتقديم تغذية راجعة ذكية.

- تعزيز البحث العلمي في بيداغوجيا الريادة وربطها بالسياقات المحلية والمجتمعية.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

منهج الدراسة: (study methodology)

نظرًا لطبيعة المداخل النظرية التحليلية، فقد تم اعتماد:

- المنهج الوصفي التحليلي: لتحليل المفاهيم النظرية ذات الصلة بالتعليم المقاولاتي، التكنولوجية الحديثة، ونموذج الأعمال.
- إستقراء مستقبل توظيف التكنولوجيا في تطوير التعليم الريادي ضمن الجامعة الجزائرية.
- كما تم الاستناد إلى مصادر علمية محكمة، تقارير وطنية ودولية، وأدبيات حديثة حول الرقمنة والتعليم الريادي.

النتائج المتوقعة: (Expected results)

- استنادًا إلى الطرح النظري والتحليلي، من المتوقع أن تكشف الدراسة عن:
- وجود تباين كبير في تفعيل التعليم المقاولاتي عبر التخصصات داخل الجامعة الجزائرية.
- أن البيئة التعليمية الرقمية لا تزال غير مستغلة بالكامل رغم توفر الإمكانيات التقنية الأساسية.
- أن دمج أدوات رقمية مثل نموذج الأعمال الرقمي يمكن أن يعزز من قابلية تطبيق التعليم المقاولاتي، خصوصًا في التخصصات النظرية.
- الحاجة إلى تكامل السياسات البيداغوجية والرقمية في التكوين الجامعي لتعزيز الريادة والابتكار.

التوصيات و الإقتراحات: (Recommendations and suggestions)

- إدراج التعليم المقاولاتي كجزء أساسي في التكوين البيداغوجي الجامعي، لا سيما في التخصصات الاجتماعية والإنسانية.
- تطوير منصات رقمية تعليمية تفاعلية تسمح بتطبيق مشاريع ريادية افتراضية.
- تكوين الأساتذة والطلبة في استخدام أدوات رقمية مثل نموذج الأعمال (Business Model Canvas, Lean Canvas) في التعليم والتعلم.
- تشجيع الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الناشئة لتوفير محتوى رقمي تطبيقي وتجريبي.
- دعم الأبحاث والدراسات التطبيقية حول الرقمنة والابتكار البيداغوجي في التعليم العالي الجزائري.
- تهيئة بنية تحتية رقمية مرنة تراعي اختلاف التخصصات والقدرات، وتُمكن من تعميم التجربة المقاولاتية رقمياً.

خاتمة: (coclusion)

- يشكّل التعليم المقاولاتي الرقمي توجّهًا حتميًا لتحديث التعليم العالي في العلوم الاجتماعية. فبفضل التكنولوجيا الحديثة، أصبح بالإمكان تجاوز محدودية المناهج النظرية، والانتقال إلى بيئة تعليمية نشطة تُكسب الطلبة مهارات التفكير المقاولاتي.
- وقد أثبت توظيف نموذج الأعمال فعاليته كأداة بيداغوجية في تنظيم التعلم المقاولاتي، وتدريب الطلبة على تصور مشاريعهم وتطويرها وفق منطق السوق. ومع تجاوز العقبات التقنية والبيداغوجية،

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

سُيْمَكُن لهذا النموذج أن يُسهم في صناعة جيل جديد من الخريجين القادرين على خلق القيمة والمبادرة والتغيير.

المراجع :

- أبوعنقة، محمد. (2020). دور التعليم العالي في دعم روح المبادرة والمقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 12(3)، 145-162.
- بن صديق، نور الدين. (2022). المقاولاتية في الاقتصاد الرقمي: مفاهيم وتطبيقات. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر.
- نوار، س. (2019). المهارات الريادية وتنميتها في ضوء مقارنة الكفاءات. مجلة التربية المستقبلية، 7(1)، 89-102.
- بوعافية، فاتح. (2021). تفعيل التعليم المقاولاتي في ظل الرقمنة: مقارنة تحليلية للواقع والتحديات. مجلة الاقتصاد والتربية، 8(1)، 91-110.
- بن طيب، رامي. (2022). الفرص الريادية وبناء المشاريع الناشئة. وهران: منشورات جامعة وهران للعلوم الاقتصادية.
- حمدي، نعيم. (2020). خصائص الفرصة المقاولتية في ضوء المتغيرات الاقتصادية الحديثة. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 5(2)، 77-95.
- يوسف، عبود. (2023). المقاولاتية والابتكار في بيئة رقمية متغيرة. تونس: دار الإبداع الجامعي.
- بن ساسي، أحمد. (2021). تحليل الفرص المقاولاتية: مدخل استراتيجي لإنشاء المؤسسات الناشئة. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 9(4)، 214-230.
- العربي، كريم. (2022). استخدام نموذج SWOT في تحليل المشاريع الريادية. مجلة علوم التسيير والتسويق، 6(1)، 66-80.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

أثر توظيف إستراتيجية الرحلات المعرفية عبر الويب كويست (web quest) في التدريس لتنمية مهارات التفكير العلمي لدى المتعلم

The impact of employing the web quest strategy in teaching to develop learners' scientific thinking skills.

د. فتيحة فوطية، جامعة الجيلالي بونعامة/خميس مليانة

ملخص باللغة العربية:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى التعرف على إستراتيجية الرحلات المعرفية عبر ويب كويست، والتيتعد من أهم النماذج التربوية المقترحة في عمليات التعليم والتعلم، لأنها توفق بين التخطيط التربوي التعليمي المحكم والاستعمال العقلاني للحاسوب. وهي من المستحدثات التربوية التي وظفت في الميدان التربوي وأثبتت فعاليتها وجدارتها في التعليم، حيث تجعل المتعلم محور العملية التعليمية، إذ تعتمد على التعلم المتمركز حول المتعلم، حيث يقوم ببعض المهام التي تساعد على جلب المعرفة، والقيام بعمليات مختلفة من البحث والاستكشاف وتنمية التفكير بجميع أنماطه ولا سيما التفكير العلمي. مما يشجعه أن يكون قائد هذه الرحلة لسد حاجات المعرفية، وتقوية رغبته للتعلم وإعطائه فرصة التعرف على عدد كبير من المصادر المختارة بعناية وتحسين قدرته على المناقشة والتفكير، وذلك بأخذ بعين الاعتبار الدقة وحسن إدارة الوقت والجهد بصورة منتجة في العملية التعليمية فيتم إيجاد المعلومات المطلوبة واستعمال الحاسوب والشبكة بصورة منطقية. وكيفية استخدامها في التدريس وتدريب الطلبة عليها، والبعد عن الأسلوب المعتاد كسرد المعلومات والحفظ والاستظهار دون مراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ، الاهتمام بتطوير مناهج وإعادة تنظيم محتواها بما يتمشى مع أدوات الجيل الثاني للويب.

الكلمة المفتاحية: إستراتيجية الرحلات المعرفية عبر الويب - مهارات التفكير العلمي - المتعلم

Abstract: This research paper aimed to identify the Web Quest cognitive journey strategy, which is one of the most important educational models proposed in the teaching and learning processes, as it reconciles sound educational planning with the rational use of computers. It is one of the educational innovations that has been employed in the educational field and has proven its effectiveness and worth in education, as it places the student at the center of the educational process, as it relies on learning centered around the learner, where he performs certain tasks that help him acquire knowledge, carry out various processes of research and exploration, and develop thinking in all its forms, especially scientific thinking. This encourages the student to be the leader of this journey to meet cognitive needs, strengthen his desire to learn, and give him the opportunity to become acquainted with a large number of carefully selected sources, improving his ability to discuss and think scientifically. This takes into account accuracy and good management of time and effort in a productive manner in the educational process. This enables the required information to be found and the computer and network to be used logically. It also addresses how to use these tools in teaching and training students. It also seeks to move away from the usual methods of narrating information, memorizing, and rote learning without taking into account individual differences among students. It also focuses on developing curricula and reorganizing their content to align with second-generation web tools. Based on the above.

Keywords: Web-based cognitive journey strategy - scientific thinking skills – learner

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

1. مقدمة:

التطور التكنولوجي والتقدم المذهل في مجال الذكاء الاصطناعي يجعلنا على عتبة فصل جديد من تطور البشرية. فلقد حاول الإنسان منذ فترة طويلة إيجاد وسائل لتمثيل وتجسيد الذكاء من حوله في أدوات تكنولوجية متعددة، ومع ولادة الذكاء الاصطناعي أصبح بإمكاننا تطوير أنظمة تستند إلى القوى الحاسوبية العالية لفهم وتعامل مع البيانات بشكل مشابه للعقل البشري. منذ أن ظهرت مفاهيم الذكاء الاصطناعي لأول مرة، تسعى البشرية إلى تحقيق تقدم غير مسبوق في مجالات متعددة. حيث يُستخدم الذكاء الاصطناعي في الطب لتشخيص الأمراض واكتشاف العلاجات المحتملة، وأيضاً يستخدم في صناعة السيارات لتطوير القيادة الذاتية وزيادة الأمان على الطرق، وفي التجارة يستخدم لتحسين تجربة العملاء وتوفير الإجابات الفورية.

لذا كانت الحاجة ماسة لتوظيف استراتيجيات التدريس المختلفة منها استراتيجية الرحلات المعرفية عبر الويب، والتي تعتبر أسلوب تربوي جديد يتوخى الدقة والاستخدام الأمثل للإنترنت في العملية التعليمية، ويعتمد على إيجاد المعلومة وأيضاً يكون مجالاً خصباً لاستثارة التفكير، والعمليات العقلية لدى المتعلم وتجعله يبحث ويستكشف ويستقصي حتى يصل إلى ما يريد الوصول إليه، ويسهم في النمو العقلي لديه. (سعيد، 2013)

إذ يعتبر الويب كويست نشاطاً تعليمياً جديداً، يهدف إلى تقديم نظام تعليمي جديد للطلبة يمكن استخدامه في كافة المقررات والتخصصات، وذلك عن طريق توظيف شبكة الويب بشكل فعال من خلال عمليات البحث والاستقصاء وفق آليات واضحة ومحددة يقوم بها المتعلم عند تصميم وانتاج الرحلات المعرفية في المواد التعليمية. فيحتاج المتعلم عمليات دعم وتوجيهات مستمرة لتوجيه تعليمه في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق الأهداف، وإصدار الإستجابات الصحيحة والمتكاملة من البداية. فالدعم والمساعدة والتوجيه تصاحب عملية التدريب والممارسة والتطبيق، لضمان خلو الاستجابة من الأخطاء وعدم تكرار هذه الأخطاء، ثم يقل كم الدعم والتوجيه تدريجياً حتى ينعدم تماماً في نهاية التطبيقات بعد التأكد من إصدار الإستجابة الصحيحة لكي يتمكن المتعلم من الاعتماد على نفسه، ويعطي مساحة من الحرية للإنتاج والابتكار. (فرحات، 2010)

ونظراً لأهمية استراتيجية الرحلات المعرفية عبر الويب (الويب كويست) في تسهيل عملية التعلم، قامت بعض الدراسات باستخدام هذه الاستراتيجية في مقررات متنوعة في مراحل التعليم المختلفة، وللقيام بذلك فهو يحتاج إلى مهارة التفكير، فقد بينت دراسة (Eicher. Jones & Bearley. 2009) بأن الإنسان عندما يفكر فإنه تصل نسبة ما يمر من خلال حاسة البصر إلى الدماغ 10% من مدخلات عمليات التفكير، بينما تصل نسبة ما يمر من خلال حاسة السمع إلى 40%، وقد تصل نسبة ما يمر من خلال الحواس الشعورية كاللمس والشم والتذوق إلى 50% من مدخلات عمليات التفكير، ومن هنا يبرز دور المثيرات البصرية المختلفة كالصور والرسوم الثابتة والمتحركة ومقاطع الفيديو والتي تعمل على جذب المتعلم ونمو العمليات الذهنية لديه من خلال ملاحظة الأشياء وتمييزها ومعرفة خصائصها المرئية والتعرف على العلاقات بين أجزاء المشهد من أجل اكتشاف مضمونها والمقارنة بين مكوناتها من حيث جوانب التشابه والاختلاف وبالإضافة إلى الاستنتاج والوصف والاستدلال وصولاً إلى التفكير السليم وتحقيق تعلم ذو المعنى لدى المتعلم.

تماشياً مع أهداف التطوير التربوي الرامية إلى التأكيد على أهمية أن تكون المهارات العقلية العليا هي محور المناهج الدراسية المختلفة هدف عمليات التعليم والتعلم والاهتمام بتنمية القدرة على التفكير، وجعل الطلبة متفاعلين ونشيطين ومبدعين. إلا أنه لا ننكر وجود ضعف وصعوبة لدى الطلاب في استيعاب المفاهيم؛ إضافة إلى اعتماد بعض المعلمين على طرق واستراتيجيات تدريس تعتمد على التلقين في بناء التعلم، وتنمية استيعاب المفاهيم ومعلومات في المباحث ، والأخذ بالأساليب التربوية الحديثة التي تناسب كالميل واهتمامات الطلبة؛ كي

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

يشاركوا مشاركة فعالة في العملية التعليمية التعلمية؛ مما دفع الباحثين إلى استخدام الرحلات المعرفية عبر الويب، كونها تجعل الطالب محور العملية التعليمية التعلمية، فهو يقوم بالشعور بالمشكلة وجمع المعلومات التي تسهم في حلها، ثم التوصل إلى الحلول وإمكانية تطبيق هذه الحلول بصوره علمية، فهي تتيح للمتعلمين امكانية الوصول إلى المعلومات بأنفسهم، واستيعابهم للمفاهيم الجديدة وربطها بالمعرفة السابقة الموجودة في بنيتهم المعرفية. وعليه تحددت مشكلة الدراسة بالسؤالين الرئيسيين الآتي:

- ما أثر توظيف إستراتيجية الرحلات المعرفية عبر الويب في التدريس؟
- ما خطوات إستخدام إستراتيجية الرحلات المعرفية عبر الويب لتنمية مهارات التفكير العلمي لدى المتعلم؟

2. تحديد مفاهيم الورقة البحثية

1.2. الرحلات المعرفية: عبارة عن أنشطة تربوية استكشافية تعتمد على عمليات البحث الفعالة عبر شبكة الويب الوصول إلى المعلومات بطريقة مباشرة وبأقل جهد وأقل وقت، كما أنها تشجع على العمل الجماعي، وتنمي مهارات التفكير العلمي وتساعد في بناء شخصية التلميذ (الفار، 2011، ص. 18).

2.2. مفهوم الرحلات المعرفية عبر الويب:

تعددت مسميات الرحلات المعرفية عبر الويب مثل الرحلات المعرفية عبر الويب ورحلات التعلم الاستكشافية وأنشطة تربوية استكشافية وأنشطة تربوية وأنشطة استقصائية وطريقة للتدريس قائمة على الكمبيوتر تحقق صفة الترابط بين استخدام التكنولوجيا في التعليم والتعلم وتعكس فكرة حوسبة بيئات التعلم والتدريس المعاصرة لإتاحة الفرص أمام الطالب للاستزادة من المعرفة والبحث والتساؤل بطريقة مخطط لها ومتسلسلة من خلال أنشطة ذات معنى تساعده على بناء معرفي خاص به. (نرمين الحلوش وشماء متولي، 2015، ص. 693)

تم تعريف الويب كويست كتابة فقط وليس نطقاً، حيث يتم نطقها بنفس طريقة اللغة الإنجليزية. كما أطلق عليها مصطلح تقصي الويب، والتقصي الشبكي، وذلك من خلال الترجمة الحرفية للمصطلح باللغة الإنجليزية Quest (- Web)، كما يطلق عليها بعض الباحثين مصطلح مهام الويب على اعتبار أنها تتبنى مجموعة من المهام يكلف بها المتعلمين من خلال المصادر المنتقاة مسبقاً من قبل المعلم أو المصمم، كما أن هناك بعض الباحثين يطلقون عليها مصطلح (رحلات التعلم الاستكشافية، أو الرحلات المعرفية عبر الويب).

عرفها جاكولين وآخرون (Jacqueline, et al, 2007. p.3) بأنها: "أنشطة تربوية تعتمد في الأساس على عمليات البحث والتقصي في شبكة الويب؛ بهدف الوصول الصحيح والمباشر للمعلومة بأقل جهد ممكن، وتطبيق هذه المعلومة بطرق مختلفة، وتفعيل دورها في العملية التعليمية مع توفير الجهد والوقت المخصصين للطالب عبر الويب" عرفها كلا من (ياسر أحمد عبده، وداد عبد السميع إسماعيل) بأنها: "طريقة للتدريس والتعلم قائمة على الكمبيوتر تحقق صفة الترابط والوظيفية بين استخدام التكنولوجيا في التعليم والتعلم، وتعكس فكرة حوسبة بيئات التعلم والتدريس المعاصر لإتاحة الفرص أمام الطالب للاستزادة من المعرفة والبحث والتساؤل بطريقة مخطط لها ومتسلسلة من خلال أنشطة ذات معنى تساعده على بناء معرفي خاص به (ياسر أحمد عبده، وداد عبد السميع إسماعيل، 2008، ص. 9).

الرحلات المعرفية عبر الويب تعتمد على المتعلم المتمركز حول التعلم الذي يكلف خلالها بمهام وأنشطة مختلفة تساعده على استكشاف واستنتاج المعلومات واستخدام المهارات والقدرات العقلية العليا، فطبيعة هذه الرحلات تتيح للمتعلم استخدام مهارات التفكير والمهارات الاجتماعية وحل المشكلات، وتستهدف البحث عن حلول لأسئلة أو مشكلات حقيقية واقعية غير مصنوعة، وأن التعامل يتم مع مصادر أصلية حقيقية للمعلومات وليست

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

مصادر ثانوية، كما أنها تعمل سواء كان جزئيا أو كليا على المصادر الالكترونية الموجودة على الويب والمنتقاة مسبقا. (الوسيمي، 2013)

نستنتج من خلال ما سبق أنها مجموعة من القدرات التي يجب أن يمتلكها طلاب الدبلوم العام تخصص التاريخ، والتي تساعدهم على انجاز المهام المتعلقة بتصميم وانتاج الرحلات المعرفية بدقة واتقان ووفق معايير تصميم الرحلات المعرفية عبر الويب، وتتضمن الرحلة المعرفية مجموعة من الخطوات تركز الرحلات المعرفية عبر الويب بشكل أساسي على المدخل البنائي والنظرية البنائية، حيث تتوافر فيها مبادئ هذا الفكر، من حيث أنها تستهدف تدريب المتعلم وتشجيعه على بناء المعرفة بنفسه بدلا من نقلها إليه، كما أن تنفيذ الطالب لخطوات الاستراتيجية يمكنه من اكتشاف معارف وخبرات جديدة، فتتنظم هذه الخبرات في الإطار المفاهيمي الموجود لديه بالفعل، لتؤدي إلى إيداع تراكيب معرفية جديدة (حسن البائع، 2015، ص. 11).

3.2. مهارات التفكير العلمي:

هو نشاط علمي منظم قائم على إيجاد الدليل والبرهان لإثبات النتيجة، وفيه يستخدم الفرد في معالجة المواقف المحيرة أو الوصول إلى حل مشكلة ما، وفيه يستخدم الفرد بعض المهارات مثل (الملاحظة، التصنيف، التنبؤ، الإستنتاج) (حبيب، 1999، ص. 328).

نشاط عقلي منظم يستخدم فيه الطالب مجموع من المهارات (تحديد المشكلة، فرض الفروض، اختبار صحة الفروض، تفسير البيانات، التعميم) وذلك للوصول إلى حل المشكلة معينة أو لتعلم بعض الأشياء ومعالجة بعض المواقف. (همام، 2008)

ويؤكد (جروان، 1999، ص. 18) إن التعليم مهارات التفكير والتعليم من أجل التفكير يرفعان من درجة الإثارة والجذب للخبرات الصفية، ويجعلان دور الطلبة إيجابيا وفعالا، وينعكس بصور عديدة من بينها: تحسن مستوى تحصيلهم ونجاحهم في الإمتحانات، وتحقيق الأهداف التعليمية التي يتحمل المعلمون والمدارس مسؤوليتها. ويتضح مما سبق من التفكير العلمي هو نشاط عقلي عبارة عن مجموعة من المهارات اللازمة التي يستخدمها الطالب بهدف الوصول إلى حل لأية مشكلة واتخاذ القرارات التي تواجه بطريقة موضوعية من خلال التفكير المنظم المنهجي ومن خلال المرور بمجموعة من الخطوات. وهي تحديد المشكلة والهدف من إتخاذ القرار، جمع البيانات والحقائق عنها والتنبؤ بآثارها المحتملة، وضع الحلول البديلة للمشكلة، تقييم كل بديل من البدائل، واتخاذ القرار الأنسب الذي يمثل أحسن مسار لتحقيق الهدف في ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة، وذلك من خلال إستخدام إستراتيجية مقترحة قائمة على التعلم النشط الذي يتطلب من المتعلمين أن يستخدموا مهام التفكير العليا فيما يتعلق بما يتعلمونه وممارسة أشياء تجبرهم على التفكير فيما يتعلمونه.

3. مكونات الرحلات المعرفية:

اتفق جودة (2008) وحسين (2006)، على أن هناك ستة عناصر أساسية لبناء الرحلات المعرفية، وهي:

1.3. المقدمة أو التهيئة Introduction:

تعد هذه الخطوة من أهم الخطوات لتقديم الدرس والتمهيد له بطريقة مشوقة وجذابة لإثارة دافعية الطلبة نحو التعلم وحب الاستطلاع المعرفي، حيث يتم توضيح فكرة الدرس وعناصره، والتركيز على أهدافه من أجل وضع الطالب في تصور مسبق حول ما سيتعلمه، وتحديد المصادر التي يجب أن يوفرها المعلم حتى يتمكن الطالب من إنهاء مهامهم العلمية، ويمكن للمعلم أن يضع مجموعة من الأسئلة حول أفكار الدرس الرئيسية.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

2.3. المهام Tasks:

وهي الجزء الأهم والرئيس من الويب كويست وتشمل المهام الأساسية والفرعية المنظمة والمعدة إعداداً جيداً، وهذه المهام يجب أن تكون مثيرة للاهتمام ومرتبطة بمواقف الحياة الواقعية، وفيها يكتشف المتعلم الموضوع المحدد ودوره في النشاط، وينبغي أن يكون وصف المهمة قصير ومختصراً، وتعد المعرفة السابقة ضرورة لإكمال المهمة العلمية.

3.3. العمليات أو الإجراءات Processes:

عبارة عن مجموعة من الخطوات التي يقترحها المعلم لوصف الطريقة التي ينبغي على الطلاب إتباعها لإنجاز مهمتهم ويمكن أن تشمل العملية على استراتيجيات لتقسيم المهمة إلى مهام فرعية أو وصف للأدوار التي سيقوم المتعلمون بها وكيفية تنظيم المعلومات التي جمعوها وطريقة تسجيل نتائج البحث وتبادل الأفكار ويجب أن تكون وصف العملية واضح وقصير نسبياً.

4.3. المصادر Resources:

وفي هذه المرحلة نحدد قائمة المصادر المتوفرة والتي يمكن أن يستفيد منها الطالب لإكمال المهام وذلك من خلال المواقع الإلكترونية، الموسوعات العلمية، الدوريات والمجلات، المقالات والأبحاث، برنامج عروض تقديمية، ولابد أن تشمل المصادر عناوين لروابط المواقع المختارة مسبقاً والتي تغطي حاجات المتعلم المعرفية، ويجب أن تكون مصممة ومهنية وموثوق بها بحيث يستخدمها المتعلم للحصول على المعلومات اللازمة لإكمال المهام الفرعية.

5.3. التقويم Evaluation:

تعد هذه المرحلة مكون هام من الويب كويست حيث يقوم الطلاب بتقويم أنفسهم ويقارنوا ما تعلموه وأنجزوه أو أن يقوم المعلم بتقويم أعمال طلابه في المراحل السابقة، ومعظم الرحلات المعرفية تستخدم قوائم الرصد ودليل مجموع الدرجات في تقييم أداء ونتائج الطلاب، وعلى المعلم أن يوضح لطلابه المعايير التي تستخدم في التقويم ويفسر لهم كيفية جمع وحساب العلامات.

6.3. الخاتمة Conclusion:

وفي هذه المرحلة يجب أن صياغة مجموعة من التوصيات حول الرحلات المعرفية وعن عمل الطلاب والنتائج التي توصلوا إليها، وتذكير الطلاب بما قاموا به وتعلموه، وتشجيعهم من خلال عرض يتم إعداده من قبل المجموعة التي قامت بالمهمة، ويمكن للمعلم أن يسأل طلابه أسئلة إضافية لتشجيعهم للاستمرار في اكتشاف أفكار ومعارف جديدة.

7.3. صفحة المعلم teacher page:

هي صفحة يتم إدراجها بالرحلة التعليمية في نهايتها، وذلك بهدف أن يفيد منها معلمون آخرون، وفيها يوضح المعلم خطة السير في الرحلة المعرفية، والنتائج المتوقعة بعد الانتهاء من تنفيذ الرحلة المعرفية، ويمكن أن تعتبر صفحة المعلم دليلاً إرشادياً للمعلمين الآخرين نحو توظيف الرحلات المعرفية في صفوف أخرى أو مباحث أخرى، أو حتى لتصميم رحلات معرفية أخرى للمعلم نفسه.

4. أنواع الرحلات المعرفية

الرحلات المعرفية وفقاً للفترة الزمنية التي يقضيها المتعلم في دراسة الموضوع، وهما:

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

1.4. الرحلات المعرفية قصيرة المدى:

تتراوح بين حصة واحدة وأربع حصص، وغالباً ما يكون الهدف منها هو الوصول إلى المعلومات، فهمها واسترجاعها. وغالباً ما تكون هذه الرحلات مقتصرة على مادة دراسية واحدة، ويتطلب إتمام مهام الرحلات المعرفية قصيرة المدى عمليات ذهنية بسيطة كالتعرف على مصادر المعلومات، ويستعمل هذا النوع من الرحلات مع المتعلمين المبتدئين، ويقدم حصاد الرحلات المعرفية قصيرة المدى في شكل بسيط مثل: عرض قصير، مناقشة، الإجابة عن الأسئلة المحددة.

2.4. الرحلات المعرفية طويلة المدى:

تتراوح مدتها بين أسبوع وشهر كامل، وتتمحور الرحلات المعرفية طويلة المدى حول أسئلة تتطلب عمليات ذهنية متقدمة كالتحليل، التركيب، التقويم، ويقدم حصاد الرحلات المعرفية طويلة المدى في شكل عروض شفوية، أو في شكل مكتوب للعرض على الشبكة، وقد تتطلب هذه العروض، إضافة إلى الإجابة على الأسئلة المحورية للمهمة.

5. أهمية الرحلات المعرفية في العملية التعليمية:

أشارت العديد من الدراسات والبحوث إلى الأهمية التربوية للرحلات المعرفية في العملية التعليمية، مثل دراسة (Gürgil & Ünal, 2015) ودراسة (بسام، 2012) تمثلت فيما يلي:

الأهمية التربوية:

- إمكانية البحث والتقص بشكل عميق، بحيث تحفز الطلاب على التعلم الفردي وفقاً لقدراتهم.
- تعتمد على استراتيجيات تدريسية حديثة مبنية على توظيف عناصر التكنولوجيا وبحيث يكون المتعلم محور العملية التعليمية.
- تطوير قدرات التفكير المتقدمة لدى الطلاب.
- تحفيز العمل التشاركي الجماعي لإنجاز المهام، حيث أنها توفر بيئة إلكترونية خصبة للتفاعل الإلكتروني، مما يحسن من مستوى عملية التعلم والتعليم وتحقيق التعلم النشط في العملية التعليمية وبالأخص على مستوى الجامعة، فهي تساعد على تحويل دور المعلم من ناقل للمعلومة لميسر لها، ومساعدة المتعلم على تغيير دوره في مستقبل للمعلومة لباحث عنها.
- تحسن مهارات الاتصال والكتابة وتساعد على تبادل الخبرات لدى الطلاب.
- تنمي جوانب الشخصية والمهارات للطلاب لما تتركه من أثر إيجابي عليهم جعل التعلم ممتع ومشوق.

6. مميزات استراتيجية الرحلات المعرفية عبر الويب The Strategy of Web Quest

- ويمكن تلخيص أهم مميزات استراتيجية الرحلات المعرفية عبر الويب في النقاط التالية: تشجع على العمل الجماعي التعاوني وتبادل الآراء والأفكار بين المتعلم وبين زملائه بالإضافة إلى العمل الفردي.
- تعمل على توسيع آفاق المتعلم، وتمنح المتعلم فرصة استكشاف المعلومة لا حفظها واستظهارها، مما يجعله متعلماً باحثاً.
 - زيادة الخبرة التعليمية للمتعلم. مما يساعده على بناء معارفه وخبراته في المقررات التعليمية بصفة خاصة وفي الحياة بصفة عامة.
 - تعزز لديه مهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات وفي مقدمتها شبكة الإنترنت واستخدام برامج العروض وبرامج معالجة الصور والصوت، وبرامج النشر على الإنترنت مثل برنامج الفرونت بيج (Page)، وغيرها

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

من برامج معالجة صفحات الويب، وهذا إثراء غني وفعال للمتعلمين من جهة، ولمصادر التعلم من جهة أخرى. (محمد حسن رجب خلاف، 2013، ص. 24)

- تنمي لدى المتعلم مهارات البحث من جمع المعلومات وتفسيرها وتحليلها وعرضها وتقويمها.
- توفر للمتعلم المسار الآمن لاستخدام الإنترنت في التعليم، وذلك من خلال التوجه إلى المواقع التعليمية الموثوقة ذات الصلة بموضوع درسه وبحثه والمحددة مسبقا.
- تنهج أسلوبا تربويا بنائيا متمحورا حول نموذج المتعلم الرحال والمستكشف، فتمنح الطلبة فرصة الاستكشاف والبحث عن المعلومة.
- تنمي مهارات التعامل مع مصادر المعرفة المختلفة.
- تعمل على تحقيق استراتيجية دمج التقنية في العملية التعليمية.
- توفير الوقت والجهد بتوجيه الطلبة وتكثيف جهودهم باتجاه النشاط المحدد.
- تراعي الرحلة المعرفية الفروق الفردية بين الطلبة.
- تعمل على تنمية مهارات التفكير العليا لدى الطلبة.
- تنمي مهارات المتعلم في تقويم عمله وتقويم عمل زملائه في مجموعته أو المجموعات الأخرى.
- نمط تربوي يساعد على بناء معارف وخبرات المتعلمين في جميع المواد الدراسية.
- تكون بيئات التعلم منظمة ومرتبطة ترتيبا جيدا.
- خطواتها محددة ومركزة للوصول للهدف المطلوب.
- جمع قوائم بمواقع الويب المناسبة للاستخدام العلمي.
- أوامر وتعليمات ومقترحات لجمع البيانات اللازمة للانتهاء من البحث موضوع الدراسة.
- استغلال التقنيات الحديثة بما فيها شبكة الانترنت لأهداف تعليمية من خلالها يكون المعلم والتلميذ مواكب لكل ما هو جديد.
- تكسب التلاميذ مهارات البحث على شبكة الإنترنت بشكل فعال ومنتج وليس مجرد متصفح لمواقع الويب.
- وسيلة تعليمية تربوية مرنة هدفها تقديم نظام تعليمي جيد لجميع المراحل التعليمية ولكل التخصصات وكافة المواد من خلال دمج الانترنت بالعملية التعليمية.
- تزويد المواقع المصممة خصيصا للويب كويست بالأدوات الفعالة لإجراء عمليات البحث عن المعلومات وعقد المقارنات، وإظهار أوجه التشابه والاختلاف وتحليل الموضوعات من منظور متعمق. (أمل إبراهيم حمادة، 2016)

• كما توفر الرحلات المعرفية للمتعلمين والمتدربين مهمات تتيح استخدام مهارات تفكير عليا فيتحصيل المعرفة مثل حل المشكلات والاكتشاف، كما إنها تحد من تحديد استجابات المتعلمين فيتحصيل المعرفة والتي تعتبر في التعليم التقليدي محددة مسبقا، حيث إن الإبداع والتعلم الذاتي المبني على المعرفة المستدامة هو ناتج أساسي للرحلة المعرفية، حيث يستلزم الأمر من المتعلمين استخدام التفكير الإبداعي وحل المشكلات للوصول إلى حلول إبداعية مناسبة للقضايا المطروحة. كما أنها وسيلة مميزة تعتمد على توظيف استراتيجيات التدريس الحديثة المبينة على استخدام التقنية بحيث يصبح المتعلم في مركز النشاط التعليمي، ومما يجعل التعلم فعالا ونشيطا وأكثر دقة من التعليم التقليدي المعتمد على الحفظ والتذكر (أحمد جاد الله، 2006، ص. 45).

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

7. دور المعلم في تصميم الرحلات المعرفية عبر الويب:

وتشير (عافية عبد الله) إلى أهمية دور المعلم لمساعدة الطلاب لإنتاج الرحلات المعرفية ويتمثل هذا الدور فيما

يلي:

- التخطيط للمهام التعليمية والأنشطة التي سوف يمر بها المتعلم عبر الويب.
- اختيار المواقع التي تساعد المتعلم على إنجاز المهام المطلوبة.
- إعداد المواد التعليمية التي يمكن إرفاقها من عروض تقديمية أو فيديوهات تساعد المتعلم على إنجاز المهام.
- تحديد أساليب التقييم التي سوف يتم إتباعها في تقييم المتعلم لنفسه، أو في تقييمه هو للمتعلمين.
- تحديد أدوات التقييم المناسبة الجماعية والفردية والذاتية.
- مساعدة المتعلمين أثناء تنفيذ الرحلات المعرفية عبر الويب، ومتابعتهم أثناء تعلمهم. (عافية عبد الله، 2015)

خاتمة:

من خلال ما سبق نستنتج أن هناك دور مؤثرا لهذه الإستراتيجية في تنمية مهارات الوعي المعلوماتي وذلك لما تحويه من أنشطته تركز على البحث والتقصي وتهدف تنمية المهارات والقدرات الذهنية المختلفة حيث أن هذه الأنشطة يسهل على المتعلم استكشاف المعلومات واستنتاجها واستخدام المهارات العقلية العليا في حل المشكلات ومن ثم فإن إستراتيجية الرحلات المعرفية عبر الويب تستهدف تنمية مهارات التفكير لدي المتعلم من خلال التفاعل بين المعلومات الجديدة التي يبحث عنها والمعلومات الموجودة لديه فتساعد في اكتساب معارف وخبرات جديدة أو تحسين المعارف والخبرات الموجودة لديه. توصي الباحثين عن ماييلي:

- توفير الإمكانيات التقنية التي تساعد في تطبيق إستراتيجية الرحلات المعرفية عبر الويب Web Quest في مراكز مصادر التعلم بالمدارس كتجهيزها بأجهزة الحاسوب الآلي موصلة بشبكة الإنترنت، بالإضافة إلى تدريب أخصائي مصادر التعلم على الدعم الفني لهذه التقنيات.
- عقد دورات تدريبية للمعلمين على استخدام رحلات معرفية عبر الويب وتوظيفها بالعملية التعليمية.
- إدراج إستراتيجية الرحلات المعرفية عبر الويب ضمن محتوى مقررات الدراسية في كليات في الجامعات، وتدريب الطلبة المعلمين على استخدامها في التدريس.
- إعداد دليل إرشادي يوضح كيفية تصميم إستراتيجية الرحلات المعرفية عبر الويب وعناصرها وخطواتها ونماذج لتطبيقها في مواد مختلفة وكيفية استخدامها في التدريس وكيفية تدريب الطلبة عليها.
- البعد عن الأسلوب المعتاد في التدريس والذي يعتمد على سرد المعلومات والحفظ والاستظهار دون مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة.
- توفير البنية التحتية والكوادر البشرية والبيئة التعليمية المناسبة لدمج تقنية الرحلات المعرفية عبر الويب في التعليم.
- إعادة النظر في محتوى طرق التدريس، وكيفية تنفيذه بشكل يزيد منفاعليته، وذلك بالتدريب على استخدام التكنولوجيا الحديثة: حتى يعتاد عليها الطلاب وتصبح منطلقا لتدريسهم بعد ذلك.
- الاهتمام بالجوانب الوجدانية للطلاب في مجالي التعليم والتعلم، وإتباع أساليب حديثة للعمل على تنميتها.
- إتاحة مواد تعليمية كافية باللغة العربية، واللغة الإنجليزية متنوعة على شبكة الويب موثوق بها، حتى يتمكن الطلبة للرجوع إليها أثناء قيامهم بالبحث والتقصي حول الموضوعات الدراسية المختلفة.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

قائمة المراجع:

- ابراهيم حمادة، أمل. (2016). تطويع ويب كويست Web Quest للطلاب المعاقين سمعياً وأثره على تنمية الوعي التكنولوجي لديهم. مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس. السعودية، ع 73، ص. ص. 369 - 423
- التابع، حسن، (2016). أثر التفاعل بين الاستراتيجيتين لتقصي الويب (طويلة المدى/ قصيرة المدى) واستراتيجيتين للتعليم الإلكتروني التشاركي داخل المجموعة. جامعة الطائف، المؤتمر الدولي الرابع للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد 2-5 مارس 2016
- الحلو، نرمين مصطفى حمزة ومتولي، شيماء بهيج محمود. (2015). أثر إستراتيجية الرحلات المعرفية (ويكيويست) على تنمية مهارات التفكير فوق المعرفي والتحصيل المباشر والمؤجل لدى الطالبات المرحلة الإعدادية، المجلة التربوية، العدد (42)
- جاد الله، أحمد. (2006). تصميم دروس تعليمية علمية باستخدام نماذج ويب كويست وأثرها في تحصيل الطلبة الصف العاشر الأساسي واتجاهاتهم نحو الكيمياء، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، الأردن.
- جروان، فتحي عبد الرحمان. (1999). تعليم التفكير مفاهيم وتطبيقات، الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي.
- حبيب، أيمن سعيد. (1999). أثر استخدام إستراتيجية المتناقضات على تنمية التفكير العلمي وبعض عمليات التعلم لدى تلاميذ الصف الخامس الابتدائي من خلال مادة العلوم. قدم في المؤتمر العلمي الثالث لمركز تطوير تدريس العلوم 25-28 جوان، جامعة خين الشمس.
- خلاف، محمد حسن رجب. (2013). أثر طريقة تقديم الدعامات التعلم (مباشر وغير مباشر) وطريقة تنفيذ مهام الويب (فردية – تعاونية) في تنمية التحصيل وتطوير موقع تعليمي إلكتروني وجودته لدى الطلاب كلية التربية النوعية بجامعة الإسكندرية. (2013). مجلة التعليم الإلكتروني، جامعة المنصورة، ع. 15
- سعيد، محمد إمام سعيد. (2013). فاعلية تصميم الرحلات المعرفية في تنمية مهارات تصميم المواقف التعليمية ومهارات التعلم الذاتي والتفكير الناقد لدى طلاب الدبلوم العالي بكلية التربية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، المجلد 5. العدد 156
- الفار، إبراهيم عبد الوكيل. (2012). تربيوات تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين تكنولوجيا ويب 2، الدلتا لتكنولوجيا الحاسبات.
- فرحات، احمد رمضان، عبد السلام، محمد وفرجون خالد محمد. (2015). أنماط الدعم باستخدام الخرائط الذهنية التفاعلية وأثرها على التفكير البصري، كلية التربية – جامعة حلوان، مج. 21. ع(3)
- همام، عبد الرزاق سويلم. (2008). أثر التفاعل بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع في تدريس العلوم على تنمية التحصيل والتفكير العلمي لدى تلاميذ الصف الأول الإعدادي، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، جامعة ألمانيا، مجلد (18)، العدد (3)، ص. ص. 38-5
- الوسيحي، عماد الدين عبد المجيد. (2013). فاعلية استخدام الرحلات المعرفية عبر الويب (web Quests) في تعليم البيولوجي على بقاء أثر التعلم وتنمية مهارات التفكير الأساسية والمهارات الاجتماعية لدى طلاب الصف الأول الثانوي. مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد 1 (43)، 13 - 67

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

- ياسر أحمد عبده، و داد عبد السميع إسماعيل (2008). أثر استخدام طريقه الويب طريقة الويبكويسست في تدريس العلوم في تنميته العلوم على تنميته اساليب التفكير والاتجاه نحو استخدامها لدى طالبات كليه التربية. مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس السعودية، 2 (1) 75 - 109
- Jacqueline, L. (2007): Confronting Challenges in Online Teaching: The Web Quest Solution, Merlot Journal of Online Learning and Teaching, VOL (3), No. (1), Marchby.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

من المعارف النظرية إلى المشاريع الميدانية: التعليم المقاولاتي كأداة لإعادة توجيه العلوم الإنسانية والاجتماعية

From Theoretical Knowledge to Field Projects: Entrepreneurial Education as a Tool for Redirecting the Humanities and Social Sciences

د. أمينة بن زرارة¹، جامعة 8 ماي 1945/قائمة

أ.د. حميد حملاوي²، جامعة 8 ماي 1945/قائمة

ملخص:

تطرح هذه الورقة البحثية إشكالية العلاقة بين التعليم المقاولاتي و العلوم الإنسانية والاجتماعية في ظل التحولات المعرفية والاقتصادية المتسارعة. وهل يمكن لهذا النمط التعليمي أن يعيد توجيه هذه العلوم نحو وظائف مجتمعية ومهنية أكثر فاعلية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور التعليم المقاولاتي في تجاوز الفجوة بين التكوين الأكاديمي ومتطلبات سوق العمل و أدوار الجامعة المرتبطة بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية و الابتكار، واستكشاف الآليات البيداغوجية والمؤسسية الكفيلة بدمج هذا التعليم داخل برامج العلوم الإنسانية والاجتماعية. توصلت الدراسة إلى أن التعليم المقاولاتي يساهم في تفعيل المعارف النظرية وتحويلها إلى مشاريع ذات أثر اجتماعي وثقافي، كما يعزز استقلالية الطلبة، ويدفعهم إلى التفكير في حلول واقعية انطلاقاً من أدوات تحليلية وفكرية عميقة. الكلمات المفتاحية: الجامعة و التنمية المجتمعية- التعليم المقاولاتي- الابتكار في العلوم الإنسانية و الاجتماعية.

Abstract

This research paper addresses the issue of the relationship between entrepreneurial education and the humanities and social sciences in the context of accelerating knowledge and economic transformations. It questions whether this educational model can redirect these fields toward more effective societal and professional functions. The study aims to analyze the role of entrepreneurial education in bridging the gap between academic training and labor market demands, as well as the university's role in social and economic development and innovation. It also seeks to explore the pedagogical and institutional mechanisms necessary for integrating this model into humanities and social sciences programs. The study concludes that entrepreneurial education contributes to activating theoretical knowledge and transforming it into projects with social and cultural impact. It also enhances student autonomy and encourages them to develop practical solutions based on deep analytical and intellectual tools.

Keywords: University and community development – Entrepreneurial education – Innovation in the humanities and social sciences.

مقدمة:

شهدت العلوم الإنسانية و الاجتماعية تحوُّلاً ملحوظاً في العقدين الأخيرين، حيث أصبح من الضروري إحداث نقلة نوعية من المعارف النظرية الجامدة إلى تطبيقات عملية تساهم في تحسين واقع المجتمع. و من بين الأدوات التي يعتمد عليها لتعزيز هذا التحول "التعليم المقاولاتي" الذي يعزز من قدرة الباحثين و الممارسين في هذا هذه الحقول على تحويل أفكارهم البحثية إلى مشاريع ميدانية قابلة للتنفيذ و تساهم في تلبية احتياجات المجتمع المحلي و العالمي.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

تطرح هذه الإشكالية تساؤلات حول فاعلية التعليم المقاولاتي كأداة لتحويل المعارف النظرية إلى مشاريع ميدانية مؤثرة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث أن نشر الثقافة المقاولاتية في المدارس والجامعات يعتبر من أولويات الدول فقيرة كانت أم متقدمة حيث تتبنى خطط و برامج مختلفة لترسيخ الفكر المقاولاتي لدى الشباب، وهذا ما أدى إلى تسليط الضوء على المقاول ومختلف المتغيرات التي تمكنه من إنشاء مشروعه المقاولاتي خاصة المهارات المقاولاتية ، و التي يمكن بناؤها و تعزيزها من خلال برامج التكوين و التعليم التي تعتبر ضرورية لتنمية روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين.

وبناء على هذه المعطيات سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية استجلاء كيف يمكن للتعليم المقاولاتي في تخصصات العلوم الإنسانية و الاجتماعية أن يساعد الطلبة على التمتع في مجال المقاولاتية ، من خلال تمكينهم من اكتشاف مقوماتهم المقاولاتية الشخصية و المجتمعية و توظيفها من أجل خلق روح المقاولاتية و دفعهم لإنشاء مشاريع مصغرة و مؤسسات ناشئة بعد تخرجهم كآلية للقضاء على بطالة خريجي الجامعات خاصة في ميادين العلوم الإنسانية و الاجتماعية التي تعاني نقصا فادحا على مستوى طلب التوظيف في سوق العمل.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسعى إلى كسر الثنائية الكلاسيكية بين "المعرفة النظرية" و"العمل الميداني" في تخصصات العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، وتدعو إلى رؤية جديدة تجعل من الجامعة فضاء لإنتاج المبادرة والمشروع، وليس فقط فضاء للتلقين. كما تسهم في فتح نقاش أكاديمي حول ضرورة تجديد مناهج التعليم المقاولاتي في هذه التخصصات، في ضوء التحديات الاقتصادية والرقمية والتحول المجتمعي. كما تشكل الدراسة أيضا أرضية لتفعيل شراكات بين الجامعة والبيئة الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير كفاءات الطلبة بما يجعلهم فاعلين في التنمية وليس فقط باحثين عن وظائف.

أهداف الدراسة:

- تشخيص واقع تدريس العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعات ومدى ارتباطه بسوق العمل والتنمية المجتمعية
- تحليل آليات إدماج التعليم المقاولاتي في هذه التخصصاتالعلوم الإنسانية والاجتماعية ؛
- تقديم إطار عملي لإعادة بناء المناهج التعليمية بما يحقق التوازن بين البعد المعرفي والبعد التطبيقي.

1- الجامعة كمحرك للتنمية الاجتماعية والاقتصادية:

تحتل الجامعات مكانة فريدة في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ؛ فهي المؤسسات الرئيسية المعنية على الصعيد العالمي بإنتاج المعارف العلمية والتكنولوجية والاجتماعية،

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

ونشر هذه المعرفة بين الأجيال القادمة، وتحليل قضايا السياسات العامة خارج الإطار السياسي. والجامعات أيضا هي التي يتدرب فيها المعلمون والذين يقومون بدورهم بتعليم الأطفال في المدارس الأساسية والثانوية، وهي التي تتولى تأهيل المهندسين والعلماء لإدارة شركات التكنولوجيا المتقدمة وتشخيص التحديات التي تواجه مجتمعاتهم فيما يخص الركائز الثلاث للتنمية المستدامة وهي: التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية (مجموعة من الأساتذة، 2008).

إن هذه المعطيات تستدعي تكريس جهود مكثفة لرفع مستوى الجامعات في مناطق العالم في مجال الأبحاث والتعليم وتحليل السياسات، في ظل يتزايد الدور الذي تضطلع به الجامعات في تشكيل جوهر المناطق التقنية المتقدمة في العالم، ولهذا فإن جودة الجامعات وقدرتها على استقطاب أفضل الطالب وأعضاء هيئة التدريس تكتسي أهمية قصوى.

إن تحقيق هذه الأهداف هي فرصة إيجابية وبناءة لحل المشكلات التي تواجهها في هذا العصر، فالعالم يهدر موارده ومدى اهتمامه المحدود على صراعات لا طائل من ورائها وتنافس مدمر للذات، نحن في حقبة ينبغي أن تشغل فيها العلوم والتعاون الحيز الأكبر، بحيث يستطيع العالم إنهاء حروبه ويوجه انتباهه إلى التحديات المشتركة المتمثلة في تغير المناخ، والفقر المدقع، والعدالة الاجتماعية. إن الجامعات في المنطقة العربية، لها من تقاليد تاريخية ومعايير أخلاقية عظيمة، ما يؤهلها لمساعدة مجتمعاتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في السنوات المقبلة (الشماع، 2012).
دليل جامعة "موناخ" بأستراليا لاطلاق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في

الجامعات:

تعد جامعة "موناخ" الأسترالية نموذجا عالميا يعتد به في مجال مشاركة الجامعة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية و نقدم فيما يلي الدليل الذي أعدته لتحقيق هذه الأهداف . يتضمن هذا الدليل المحاور التالية (ساكس، 2018):

- **المحور الأول :** إدخال برامج تعليمية جديدة لتعليم قادة الغد التحديات متعددة المجالات للتنمية المستدامة.
- **المحور الثاني:** تعزيز البرامج البحثية في الجامعات حول التنمية المستدامة في موضوعات منها الفقر والطاقة المتجددة وتسوية النزاعات.
- **المحور الثالث:** إنشاء مؤسسات جديدة على مستوى الجامعة لتنسيق أنشطة أهداف التنمية المستدامة بين مختلف إدارات الجامعة.
- **المحور الرابع:** انخراط الجامعة في برامج التواصل والريادة من خلال تجميع كافة الأطراف المعنية الرئيسية - من الحكومة ومؤسسات الأعمال والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية - للتعاون معا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

2- من الحرم الجامعي إلى ساحة المبادرة: خصوصية الشباب الجامعي في مسار المقاولاتية: يتميز الشباب الجامعي المتخرج بمجموعة من الخصائص النفسية والسلوكية والتي تتمثل في الرغبة في التجديد والقدرة على الإنجاز والمساهمة في إحداث التغيير وكسب المعرفة إلى جانب سمات الشباب الجامعي العامة في تلك المرحلة كالقلق والاندفاع والتمرد في بعض الأحيان والتأثر بالتقاليد وفقاً للانتشار الثقافي والقيمي والمحلي والعالمي، القابلية للتشكيل. ونستطيع القول أن الشباب الجامعي ينطبق عليه ما ينطبق على الشريحة الشبابية عموماً من خصائص إلا أن ثمة خصائص قد يتفرد بها الشباب الجامعي باعتبارهم ينتمون لنسق تعليمي معين، ويتهيئون لشغل مكانة اجتماعية معينة تفرض عليهم إدراكاً أكبر لمختلف ما يحدث في المجتمع المحيط بهم وخاصة المشكلات الاجتماعية ومن ثم تميزهم بمجموعة من الخصائص التي يتحدد في ضوءها درجة مشاركتهم في التعامل مع هذه المشكلات: كالفاعلية و الديناميكية، النظرة المستقبلية، للاستقلال ومحاولة التخلص من الضغوط وألوان التسلط الاجتماعي المختلفة، وجود ثقافة شبابية تسود بين الشريحة الشبابية وبخاصة شباب الجامعات ، القابلية للعمل مع أنساق المجتمع، الرأي الخاص المتميز من القضايا المجتمعية، الرغبة في تغيير الواقع، والسلوكية المميزة للشباب الجامعي.

وعليه يتوجب على الجامعات ضرورة استثمار هذه الخصائص في تشكيل سمات إيجابية تركز على خلق روح المقاولاتية لدى هؤلاء الشباب الجامعي لتحقيق خطوات متقدمة على طريق مشاركته في إيجاد حلول لمشاكل المجتمع و تجسيدها في شكل مشاريع مقاولاتية (المتولي، ب س).

إن الطالب المتخرج من الجامعة الجزائرية بصفة عامة يجب أن يتميز بمجموعة من الخصائص والمقومات التي تسمح له بخدمة نفسه والمجتمع الذي يعيش فيه وبولوج عالم الشغل وتحدي سوق العمل الذي يتسم بالتنافسية، وعلى هذا يجب أن تتوفر في الخريج مجموعة من القدرات التي يستطيع من خلالها إثبات وجوده وإمكانياته وقدراته سواء النفسية أو الاجتماعية، حيث تعد مرحلة الدراسة الجامعية من المراحل الأساسية المهمة في حياة الطالب لما لها من أثر كبير في نموهم وتنمية قدراتهم واستعداداتهم سواء أكانت الجسمانية منها، أو العقلية أو النفسية الأمر الذي يلزم المربين أن يولون اهتماماً خاصاً من جهودهم ودراساتهم هذه المرحلة اعتبارها الأساس الأول في بناء المرحلة المهنية من حياة الطالب ورسم خطوط شخصياتهم وبيان ملامحها المستقبلية.

3- التعليم المقاولاتي كمدخل لبث روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين:

إن الاهتمام بتعليم وتكوين الطالب أصبح يحتل مكانة متزايدة في الوقت الراهن، ويعرف التعليم المقاولاتي على أنه جوهر روح المقاولاتية وهو القدرة على تصور ورسم مسار مشروع تجاري جديد من خلال الجمع بين المعلومات من التخصصات الوظيفية ومن البيئة الخارجية في سياق عدم اليقين وعدم التأكد التي تواجه هذا المشروع، وهو يشمل الاستراتيجيات الإبداعية والتكتيكات المبتكرة والتصور الخارق للاتجاهات وتغير ظروف السوق؛ ويعرف التعليم المقاولاتي كذلك حسب اليونيسكو على مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام، وتدريب أي فرد يرغب بالمشاركة في

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي، وتأسيس مشاريع جديدة أو تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة (عطا، 2018).

منذ سنة 2004 قام المكتب الدولي للعمل بتنظيم دورات تكوينية في الجزائر لدعم الروح المقاولاتية ومختلف المشاريع من خلال البرنامج التكويني الذي يضم مجموعة من الحقائب التكوينية تشمل عدد من المواد التعليمية تعمل وهي مجتمعة على تزويد فئة المقاولين بالمعارف والمهارات اللازمة لإنشاء مؤسساتهم الخاصة، وضمان استمراريتهما، والعمل على تطويره (مراد، 2018).

3-1- أهمية التعليم المقاولاتي في الوسط الجامعي:

يعتبر التعليم المقاولاتي تعليم دائم لمدى الحياة، بحيث يعمل التكوين المقاولاتي على تأهيل الفرد و الجماعة على حد سواء، وهو عملية تزويد بالمعلومات والخبرات والمهارات وطرق العمل والسلوك والاتجاهات، مما يجعل الفرد أو الجماعة يتقن العمل بكفاءة وإنتاجية عالية، وتتنوع البرامج التكوينية بين الجامعية والمهنية، والكثير منها يسعى إلى تكوين الأفراد ضمن إطار أكثر تخصصاً، يعمل على تزويد الأفراد بمهارات وقدرات خاصة تسمح له بتحويلها إلى سلوك عملي، ويقع ضمن هذا السياق برنامج وضعته منظمة العمل الدولية ممثل في المكتب الدولي للعمل الذي يهدف إلى تزويد فئة المقاولين الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة بهم بالمعارف والمهارات اللازمة لإنشاء مشاريعهم، وضمان استمراريتهما، والعمل على تطويرها ويركز على المهارات التقنية، التسييرية والإدارية للمقاولين الجدد (أبو حفص، 2019).

ولهذا وجب ربط التعليم المقاولاتي بجميع مستويات التعليمية لنظام التعليم. فالعديد من الدراسات أكدت التأثير الإيجابي للتعليم والتكوين المقاولاتي على روح المقاولاتي و التوجه نحو انشاء المؤسسات حسب رغباتهم. و تسعى برامج التعليم المقاولاتي إلى تنمية وتطوير القدرة على توفير مناصب العمل بفضل إقامة مشاريع مقاولاتية جديدة تقوم بإنتاج سلع و خدمات ذات قيمة مضافة، فالمقاولاتية تهدف إقامة نظام اقتصادي يتميز بالإبداع والابتكار.

إن التعليم المقاولاتي لا يدرس فقط في كليات الاقتصاد، التجارة و التسيير و إدارة الأعمال، وإنما كذلك في الهندسة والتمريض والعلوم التقنية، الفن، الجغرافيا، والعلوم البيئية، والعلوم الإنسانية و الاجتماعية.

3-2- مبررات تعليم المقاولاتية للطلبة الجامعيين :

يعد التعليم المقاولاتي قاطرة المجتمعات لتحقيق التنمية والتقدم المنشود ولذلك كان واجباً ربطه بالتنمية الاقتصادية في المجتمع وتأهيل الطالب للمساهمة في عجلة التنمية داخل المجتمع من خلال تمكينهم من المهارات اللازمة التي تعينهم على ذلك لكونها أحد العوامل الرئيسة في تحقيق اندماج الخريجين في الحياة الاقتصادية في المجتمع.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

أكدت بعض الدراسات المبررات التي تفرض على الجامعة إدخال التعليم المقاولاتي ضمن منظومتها وتنحصر تلك المبررات في (عطا، 2014):

-التعليم المقاولاتي يعد أحد المداخل التي تساعد على الاستقرار الاقتصادي باعتباره وسيلة لتحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمعات، وعليه بدأت المقررات الدراسية والبرامج التعليمية والتدريبية في مجال المقاولاتية في الظهور بين المناهج الدراسية للجامعات في العديد من الدول، كما أصبح مجال المقاولاتية أحد الركائز الرئيسة في منظومة التعليم عامة والجامعي خاصة.

-تطورت وظائف التعليم في العصر الحاضر من مجرد نقل التراث الثقافي والمعرفي إلى جعل التعليم هو الحياة، ولم يعد مقبولا اقتصار وظائف التعليم، على نقل التراث والمعرفة من جيل إلى جيل، ولم تعد التعليم إعدادا بل أصبح هو الحياة، وتعددت وظائف التعليم لتشمل الإعداد لسوق العمل، والانفتاح على المجتمع ومحاولة حلول مشاكله وتحقيق توافق بين الفرد وحاجاته وطموحاته من جهة وبيئته من جهة أخرى، ولم يعد مكان التعليم مقتصرًا على الصفوف الدراسية أو على الزمان والمكان، بل تعدى حدود الزمان والمكان، وأصبح التعليم المستمر من مبادئ التعليم الحديثة.

-أكدت التجارب الدولية أن التعليم المقاولاتي من أبرز التجارب الناجحة في التعليم العالي خلال العقود الماضية لتبنيه فكرة المشروعات للخريجين.

-أثبتت المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم قدرتها على إيجاد فرص عمل جديدة ومساهمة في تنمية الاقتصاد.

-جاذبية المشروعات المقاولاتية لمعظم الطلاب، لكونها قائمة على فكرة العمل والابداع والابتكار بعيدا عن التقليدية في المؤسسات الكبيرة وما يرتبط بها من تسلط الرؤساء.

-اهتمام الكثير من الدول بدمج المقاولاتية في الاستراتيجيات والمبادرات التعليمية الوطنية، وفي ضوء ذلك تقوم البلدان بإصلاح أنظمتها التعليمية.

-يسهم تعلم المقاولاتية في زيادة الأصول المعرفية وتعظيم ثروة الأفراد بما يزيد من الثروة والتراكم الرأسمالي في مجال المعرفة على مستوى الوطن، وبما له من أثر في بناء مجتمع المعرفة.

-يؤدي تعليم المقاولاتية إلى تغيير هيكل تركيز الثروة في الأمم بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والتحول من ارتكاز الاقتصاد على عدد محدود من أصحاب رؤوس الأموال نحو امتلاك أكبر عدد من أفراد المجتمع للثروة بما يحقق الاستقرار وتحقيق التنوع في مجالات العمل.

وبهذا تتضح مبررات تعليم المقاولاتية في الوسط الجامعي وحاجة المجتمع إليها في الوقت الحاضر لاسيما دول العالم الثالث ذات الاقتصادات المنخفضة لما يسهم به من تنمية للمجتمعات وتحقيق للنمو الاقتصادي والاجتماعي مما يؤدي لتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

3-3- برامج التعليم المقاولاتي الجامعي:

تعتمد الجامعة في تبنيها لتعليم المقاولاتي، إلى مجموعة من البرامج البيداغوجية التي تم اختيارها بعناية بحيث تتماشى مع تخصصات وأهداف الطلبة وميادين بحوثهم، وهناك نوعين من البرامج المقاولاتية الأساسية (كموش، 2019):

- البرامج الإجبارية: وهي جزء ال يتجزأ من المناهج الدراسية المقدمة على شكل مقررات تعليمية، وتستهدف جميع الطالب بغض النظر عن نواياهم المقاولاتية، وتخصصاتهم فهي تستهدف كل الطالب سواء لديهم الرغبة في تبني المقاولاتية وإنشاء مشروع ، والهدف منها نشر الروح والفكر المقاولاتي لديهم .

- البرامج الاختيارية: وهنا يكون لدى الطالب حرية الاختيار بالحضور، تعمل على جذب الطالب الذين لديهم ميول المقاولاتية، والذين يريدون التعلم والتكوين من أجل إنشاء مشروعهم المقاولاتي.

4- العلاقة بين التكوين النظري في العلوم الإنسانية والاجتماعية والممارسات المقاولاتية:

تعتبر العلاقة بين التكوين النظري في العلوم الإنسانية والاجتماعية والممارسات المقاولاتية علاقة جدلية ومعقدة، إذ تنعكس من خلالها أوجه التكامل والتوتر في آن واحد. فبينما ينظر إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية في كثير من الأحيان على أنها غير مرتبطة بالمجال المقاولاتي، فإن الممارسة تكشف أن هذا التصور يحمل اختزالا لا يعبر عن القيمة الفعلية للمعارف النظرية التي تقدمها هذه التخصصات، خاصة في سياق المجتمعات المعاصرة التي تزداد فيها الحاجة إلى مقاربات شمولية لفهم الأسواق والسلوكيات والتغيرات الثقافية والاجتماعية. (Sarasvathy, 2008)

يشكل التكوين النظري في العلوم الإنسانية والاجتماعية رصيذا معرفيا يؤسس لفهم ديناميكيات المجتمع والسلوك البشري، ويكسب الطالب أدوات تحليل نقدي ومهارات تواصل فعالة، وهي عناصر محورية في تطوير مشاريع مقاولاتية ناجحة. تؤكد دراسات عديدة أن المهارات "اللينة" (Soft Skills) مثل القيادة، الذكاء الثقافي، التفكير النقدي، التفاوض، وحل المشكلات، التي تدرّس ضمن مناهج العلوم الإنسانية، أصبحت مطلوبة في بيئات ريادة الأعمال الحديثة، خصوصا في مجالات الابتكار الاجتماعي والمقاولات الثقافية. (Gibb, 2002)

من جهة أخرى، تظهر النماذج الاقتصادية الجديدة مثل "اقتصاد المعرفة" و"الاقتصاد الإبداعي" أن القيم التي تنتجها العلوم الإنسانية والاجتماعية لا تقل أهمية عن القيم التقنية أو الرأسمالية التقليدية. فالمقولة لم تعد محصورة في صناعة منتج أو تقديم خدمة مادية، بل باتت تشمل أيضا إنتاج الرموز، المعاني، التجارب، والهويات الثقافية، ما يفتح المجال أمام خريجي العلوم الإنسانية والاجتماعية لتأسيس مشاريع في ميادين الإعلام، التصميم، التدريب، الاستشارة، السياحة الثقافية، وغيرها. (UNESCO, 2013)

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

رغم ذلك، ما زال الاندماج الفعلي لخريجي هذه التخصصات في عالم المقاولات يواجه تحديات بنيوية. منها محدودية التكوين المزدوج الذي يدمج بين الحس النظري والمهارات التطبيقية، ضعف الروابط بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية، وقصور السياسات العمومية في دعم المقاولات الثقافية والاجتماعية. يشير (بوشيخي، 2020) إلى أن غياب ثقافة المقاولات داخل الجامعات التي تدرّس العلوم الإنسانية يضعف من فرص تحوّل الأفكار النظرية إلى مشاريع ملموسة ذات قيمة مضافة.

تتطلب هذه العلاقة إعادة تصور للتكوين الجامعي، بحيث لا ينظر للعلوم الإنسانية والاجتماعية كحقول نظرية منعزلة، بل كرافعة فكرية وإبداعية يمكن أن تسهم في إنتاج مقاولات ذات بعد إنساني واجتماعي. وهو ما تؤكده مقاربات "المقاولات الاجتماعية (Social Entrepreneurship)" التي تدمج الرؤية الإنسانية مع النجاعة الاقتصادية وتسعى إلى إحداث تغيير اجتماعي عبر أدوات مقاولاتية. هل تمتلك المؤسسات الأكاديمية الإرادة لتجاوز الحدود الصورية بين المعرفة النظرية والتطبيق المقاولاتي؟ وكيف يمكن خلق بيئات جامعية تُحوّل المشاريع الفكرية إلى مشاريع ذات جدوى اقتصادية ومجتمعية؟ هذه الأسئلة تفتح المجال أمام حوار استراتيجي يعيد تقييم دور العلوم الإنسانية في منظومة التنمية.

5- التعليم المقاولاتي كأداة لتوجيه البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية نحو قضايا ذات صلة مباشرة باحتياجات المجتمع:

في ظل التحولات السريعة التي يشهدها العالم في مجالات المعرفة والتكنولوجيا، أصبح من الضروري توجيه البحوث الأكاديمية في العلوم الإنسانية والاجتماعية نحو قضايا ترتبط بشكل مباشر بالاحتياجات الفعلية للمجتمع. وقد أظهرت الأدبيات الحديثة أن التعليم المقاولاتي (Entrepreneurial Education) يمثل أداة فعالة لتحقيق هذا التوجه، حيث يمكن الطلاب والباحثين من تحويل المعارف النظرية إلى مشاريع قابلة للتطبيق تلبي احتياجات المجتمع الفعلي. يتضمن التعليم المقاولاتي ليس فقط تعلم المهارات الاقتصادية والتجارية، بل أيضاً تبني عقلية ريادية تهدف إلى إيجاد حلول واقعية للمشاكل الاجتماعية، الثقافية، والتنموية.

تشير الدراسات إلى أن التعليم المقاولاتي في العلوم الإنسانية والاجتماعية يمكن أن يعزز قدرة الباحثين على تحويل النتائج الأكاديمية إلى مبادرات عملية تسهم في تحسين الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات. فمثلاً، يمكن استخدام هذا النوع من التعليم لإيجاد حلول لمشاكل مثل الفقر، البطالة، التهميش الاجتماعي، وكذلك التحديات البيئية التي يواجهها المجتمع. يشير "ليبرمان" (Lieberman, 2018) إلى أن التعليم المقاولاتي يفتح آفاقاً جديدة للبحث الأكاديمي من خلال تشجيع الطلاب على التفكير بطرق غير تقليدية حول كيفية استثمار معرفتهم في المجتمع. كما أن "سانتوس" و"كامبوس" (Santos & Campos, 2019) أشارا إلى أن تكامل التعليم المقاولاتي مع العلوم الاجتماعية يساعد على توجيه البحوث نحو حلول مبتكرة للتحديات المجتمعية، ويؤدي إلى تحسين العلاقة بين الأكاديميا والواقع الاجتماعي.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

من جهة أخرى، يؤكد الباحث (حمد، 2016) في دراسته حول التعليم المقاولاتي في الدول العربية أن هذا النوع من التعليم يمكن أن يكون محركاً رئيسياً لتحسين جودة الحياة في المجتمعات التي تعاني من تدهور اقتصادي واجتماعي. حيث يساهم التعليم المقاولاتي في تطوير مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات لدى الطلاب، مما يجعلهم قادرين على اقتراح حلول عملية وواقعية تستجيب لمتطلبات المجتمع المحلي. كما أنه يساعد في تكوين بيئة بحثية تدعم التعاون بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية والقطاع الخاص، وهو ما يساهم في جعل الأبحاث الأكاديمية أكثر تأثيراً وملاءمة.

علاوة على ذلك، يشير مارتينيز (Martínez, 2020) إلى أهمية تعزيز الثقافة الريادية لدى الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مؤكداً أن هذا التوجه يساهم في استثمار الأبحاث الأكاديمية في تطوير مشاريع ميدانية قابلة للتطبيق على أرض الواقع. من خلال دمج التعليم المقاولاتي مع بحوث العلوم الاجتماعية، يتمكن الطلاب من تطوير حلول مبتكرة تساهم في معالجة القضايا الاجتماعية المعقدة، مثل التفاوت الاجتماعي، والهجرة، والعنف، والتعليم.

إضافة إلى ذلك، يبرز (القطامي، 2021) في دراسته حول التعليم المقاولاتي في العالم العربي دور الجامعات كمؤسسات حاضنة للابتكار الاجتماعي، ويؤكد ضرورة أن تلعب هذه الجامعات دوراً أكثر فعالية في ربط البحث الأكاديمي بالاحتياجات المجتمعية. ويشمل ذلك توجيه المشاريع البحثية لتلبية احتياجات المجتمع الفعلي، مثل تعزيز التماسك الاجتماعي، وتحقيق التنمية المستدامة، وزيادة الوعي البيئي.

إن التعليم المقاولاتي يمثل أداة قوية لتحويل البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية من مجرد نظرية إلى حلول عملية تنعكس بشكل إيجابي على المجتمع. من خلال تشجيع الطلاب والباحثين على تبني مهارات ريادية، وتوجيه بحوثهم نحو قضايا مجتمعية حقيقية، يمكن لهذا النوع من التعليم أن يساهم في تحقيق تكامل حقيقي بين البحث الأكاديمي واحتياجات المجتمع، مما يعزز من القيمة الاجتماعية للمعرفة الأكاديمية.

خاتمة:

يمثل التعليم المقاولاتي اليوم فرصة استراتيجية لإعادة توجيه العلوم الإنسانية والاجتماعية نحو أفق عملي يربط المعرفة بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي ويجسر الهوة بين التكوين النظري وسوق الشغل. فالتحولات المتسارعة التي تشهدها المجتمعات، من التحول الرقمي إلى التغيرات القيمية والثقافية، تفرض تجاوز الأطر التقليدية لتدريس العلوم الإنسانية وتستلزم دمج مقاربة مقاولاتية تعزز من فاعلية هذه العلوم خارج أسوار الجامعة.

لا يتعلق الأمر بتحويل الباحث في الفلسفة أو علم الاجتماع إلى تاجر، بل بتمكينه من توظيف أدواته الفكرية والمعرفية في تطوير مشاريع ذات بعد ثقافي أو اجتماعي أو تربوي، تستند إلى فهم عميق للواقع

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

وتستجيب لحاجات المجتمع بطرق إبداعية. فالتعليم المقاولاتي، حين يندمج في مناهج العلوم الإنسانية، لا ينتج فقط أفراداً قادرين على خلق فرص ذاتية، بل يعيد تشكيل العلاقة بين الفكر والممارسة ويفعل الأدوار الكامنة في هذه العلوم في إنتاج المعنى وتوليد المبادرات وتحقيق التمكين الذاتي والجماعي. كما يعيد الاعتبار إلى الجامعة بوصفها فاعلاً محورياً في التنمية، لا يقتفي بتخريج حاملي الشهادات بل صانعي الأفكار والحلول.

من هذا المنظور، لا يمكن فصل تجديد تعليم العلوم الإنسانية والاجتماعية عن إدماج ثقافة المقاولات فيه، عبر مسارات مرنة، ومشاريع بيداغوجية حية، وشراكات مع المحيط المهني والاجتماعي. هذا التمشي لا يختزل هذه العلوم في وظيفة ضيقة، بل يمنحها إمكانيات أوسع للاندماج والتأثير، ويحررها من الانغلاق الأكاديمي نحو أدوار أكثر تجذراً في الواقع وأكثر استجابة لتحولات العصر.

قائمة المراجع:

1. أبو حفص، ح. (2019). *التعليم المقاولاتي، طريق لنشر الفكر المقاولاتي*. مجلة دراسات وإدارة الأعمال، 2(4).
2. أساتذة مؤلفون. (2008). *دور الجامعات في التنمية الاقتصادية*. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
3. بوشيجي، عمر. (2020). *الجامعة والمقاولات في المغرب: نحو مقاربة شمولية لتكوين الطالب*. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس
4. العتيبي، ل. م. هـ. (2014). *صميم مقياس جودة الحياة الأكاديمية لطلاب الجامعة*. مجلة القراءة والمعرفة، (148). تم الاسترجاع من <https://abhathna.com/files/maqa/652.pdf>
5. النجار، إ. (2022). *الإعلام الريادي.. فرص وتحديات*. تم الاسترجاع في 18 أبريل 2025 من: <https://www.rowadalaamal.com/الإعلام-الريادي/>
6. حمد، أ. (2016). *التعليم المقاولاتي وأثره على تطوير المشاريع الاجتماعية في الدول العربية*. مجلة دراسات التعليم، 24(3)، 101-115.
7. سعد المتولي، أ.، & محمد يونس، س. (ب.ت). *استخدامات الشباب الجامعي لشبكة الإنترنت للحصول على المواد الإخبارية*. جامعة المنصورة.
8. ساكس، ج. (2018). *الجامعات وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية*. أكاديمية الإمارات الدبلوماسية. تم الاسترجاع من: https://www.agda.ac.ae/docs/default-source/Publications/eda-reflection_sdg-universities_ar.pdf?sfvrsn=4
9. الشماع، ش. م. م. (2012). *نموذج مرن مقترح للتخطيط الإستراتيجي للتعليم العالي: دراسة تحليلية في بعض الجامعات العراقية*. بغداد: بيت الحكمة.
10. عطا محمد علي مسيل، م.، وآخرون. (2018). *آليات دعم ريادة الأعمال في التعليم الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الاستفادة منها في مصر*. مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، (116)
11. القطامي، ع. (2021). *التعليم المقاولاتي في الجامعات العربية: من النظرية إلى التطبيق*. مجلة التعليم والتطوير، 16(1)، 72-86.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

12. كموش، إ.، & بوفالطة، م. س. د. (2019). اتجاهات طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة قسنطينة نحو دور التعليم المقاولاتي الجامعي في نشر الثقافة المقاولاتية لديهم. *المجلة الجزائرية للدراسات الإنسانية*، 1(2)، 424–425.
13. مراد، م. (2018). التعليم المقاولاتي الجامعي آلية لتنمية الثقافة المقاولاتية في أوساط الطلبة في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة. *مجلة أبعاد اقتصادية*، 8(2).
14. Gibb, A. A. (2002). In pursuit of a new 'enterprise' and 'entrepreneurship' paradigm for learning: Creative destruction, new values, new ways of doing things and new combinations of knowledge. *International Journal of Management Reviews*, 4(3), 233–269.
15. Martínez, L. (2020). Innovation and social entrepreneurship in social sciences research. *International Journal of Social Sciences*, 28(2), 98–110.
16. Lieberman, R. (2018). Entrepreneurial education and its impact on social research. *Journal of Social Entrepreneurship*, 12(4), 245–259.
17. Santos, F., & Campos, A. (2019). The role of entrepreneurial education in social sciences research. *Social Innovation Review*, 19(1), 53–67.
18. Sarasvathy, S. D. (2008). *Effectuation: Elements of Entrepreneurial Expertise*. Edward Elgar Publishing.
19. UNESCO. (2015). *Rethinking education: Towards a global common good?*. Retrieved from https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000232555_ara
20. UNESCO. (2013). *Creative Economy Report 2013: Widening Local Development Pathways*. United Nations Development Programme and UNESCO

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

إبداعية المقاربات الفلسفية والأخلاقية في تحويل الرؤى الفكرية إلى مشاريع ريادية

The creative power of philosophical and ethical approaches in transforming intellectual visions into entrepreneurial projects

د. عمري شهرزاد، جامعة زيان عاشور/الجلفة

ملخص:

إن العودة إلى الفلسفة ضرورة يفرضها التطور الذي شهده العالم على كل المستويات، فالتقدم في كل الحقول المعرفية مرهون بالرجوع إليها لقوة حضور القول الفلسفي الذي يقدم حلولاً لمشكلات راهنة وإشكالية تخص مواكبة التطور الحاصل في العالم المعاصر، فهي ليست خطاباً متعالياً بل هي ممارسة منهجية تلامس الواقع وتحاكيه، انطلاقاً من هذا اعتبرت الفلسفة ميداناً فاعلاً لتنمية المهارات والتقنيات الخاصة بروح الابتكار والإبداع والتجديد وخلق الفرص المرتبطة بالتعليم المقاولاتي للخوض في مشاريع تنموية اقتصادية تعتبر دعامة قوية لبناء رؤية ريادية للإنسان على أن تتخذ مأخذاً أخلاقياً واقعياً محكوماً بقيم مشروطة ومحددة. الكلمات المفتاحية: الفلسفة، الأخلاق، الريادة، التعليم المقاولاتي.

Abstract:

The return to philosophy is a necessity imposed by the development the world has witnessed on all levels. Progress in all fields of knowledge is dependent on returning to it due to the powerful presence of philosophical discourse, which offers solutions to current and problematic issues related to keeping pace with the development occurring in the contemporary world. It is not a lofty or abstract discourse, but rather a methodological practice that touches reality and mirrors it. Based on this, philosophy has been considered an active field for developing skills and techniques related to innovation, creativity, renewal, and opportunity creation — all of which are connected to **entrepreneurial education** — to engage in economic development projects considered a strong pillar for building an **entrepreneurial vision** for the human being, on the condition that it takes a realistic ethical path governed by conditioned and specific values.

Keywords: Philosophy, Ethics, Entrepreneurship, Entrepreneurial Education

مقدمة:

تلعب الفلسفة دوراً مهماً في نقد كل الممارسات الخطابية. حيث يظهر النشاط الفلسفي في ميادين مختلفة تعكس العلاقة بين الفلسفة والحقول العلمية الأخرى ما يمكن تسميته بالتداخل الحاصل في الشؤون الإنسانية بين ما هو نظري وما هو عملي. حيث تركز الفلسفة على طرح الأسئلة الكبرى والاستفهام حول الوقائع المدهشة، وتدرس الظواهر الإنسانية وتضعها محل مساءلة ونقد، هذه المميزات منحت القوة لها لتشق طريقها ضد من ينادون بنهايتها وفي الوقت نفسه أعطت ما يبرر شرعية خطابها باعتبارها حاضنة فعلية للتجديد والابتكار والإبداع. فهي في قلب الواقع وليست بعيدة عنه. فهي ضرورية لنمو العقل واتساع أفقه من خلال تحويل الأفكار النظرية إلى مشاريع عملية على أرض الواقع. وهو ما يعبر عنه بالروح المقاولاتية. إذ تحتاج هذه الأخيرة في مسارها التقدمي إلى موجه ومرشد إلى

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

خطاب فلسفي مؤسس يوفّر لها كيفية فهم وتحليل الظواهر وكيفية إبراز التناقض الموجود فيها على ألا يقتصر هذا الخطاب على التأمل فقط والتحليل الفكري بل تسعى إلى الانخراط الفعلي والتمفصل الجذري. وذلك لبناء الإنسان القادر على مواجهة التحديات الكبرى والتغيرات المتسارعة التي يفرضها علينا العالم الرقمي والتكنولوجي. ما تحمله الفلسفة من مبادئ تعقلن به العلوم وتوجهها وفق حكمة أساسها أن نفكر من أجل الجميع فالفلسفة بانفتاحها على الفضاء الفكري والأخلاقي تسعى إلى نقد الآليات التي مارسها كل العلوم من أجل التنظيم والتدبير والمراقبة والإنتاج. استناداً لما تقدم ارتأينا تقديم قراءة نوضح فيها أهمية الفلسفة ودورها في البناء الحضاري من خلال إعادة النظر في المفاهيم المغلوطة عنها التي تصدر الفلسفة على أن مهمتها الأولى هي تقديم دروس في الفلسفة فقط. بل دورها الحقيقي هو مساعدة طلبتنا والباحثين على التفلسف الذاتي على الرؤية الحسيفة للحياة. فهل اكتفى الفيلسوف بتفسير العالم فقط أو سعى إلى تغييره؟ هل تتدخل الفلسفة في الحاضر في المسائل التاريخية والسياسية والعلمية والاقتصادية؟ هل يمكن للفلسفة الأخلاقية أن تشكل رؤية ريادية إنسانية في ظل ما يشهده العالم من تطورات تكنولوجية متسارعة؟

الضبط المفاهيمي للمصطلحات:

في معنى الفلسفة:

كلمة فلسفة مشتقة من فيلاسوفيا اليونانية وتفسيرها محبة الحكمة. فلما عرّبت قيل فيلسوف ثم أشتقت الفلسفة منه ومعنى الفلسفة علم حقائق الأشياء والعمل بما هو أصح، وهي علم الأشياء بحقائقها بقدر طاقة الإنسان وكان فيثاغورس أول من سعى نفسه فيلسوفاً وعرف الفلاسفة بأنهم الباحثون عن الحقيقة بتأمل الأشياء ووصف الحكمة بأنها المعرفة القائمة على التأمل غير أنّ أفلاطون عرّفها بأنها علم الواقع الكلي فجعل حب الحكمة علماً. وسوف تنقسم الفلسفة الأوروبية إلى نمطين رئيسيين. أحدهما عقلي نقدي يقوم على التحليل المنطقي والآخر يتنكر للتحليل ويسعى لتحصيل النتائج العامة بالحدس المباشر الشخصي ويسمى الفلسفة التأملية. والتقسيم القديم للفلسفة إلى جزئين: نظري وعملي. (حنفي، 2000، ص 263)

تنقسم الفلسفة النظرية إلى ثلاثة أقسام:

- علم الطبيعة: يعني بالفحص عن الأشياء التي لها عنصر ومادة.
- علم الأمور الإلهية: الفحص فيما عما هو خارج عن العنصر والمادة.
- العلم التعليمي أو الرياضي: يعني بالفحص عن أشياء موجودة في المادة مثل المقادير والأشكال والحركات.

أما الفلسفة العملية فتتقسم هي الأخرى إلى ثلاثة أقسام:

- علم الأخلاق: تدبير الرجل نفسه.
- علم الاقتصاد: تدبير الخاصة وتدبير المنزل.
- علم السياسة: تدبير العامة وهو سياسة المدينة والأمة والمملك.

في معنى الأخلاق:

الأخلاق في اللغة جمع خلق وهو العادة والسجية والطبع والمروءة والدين. هي ملكة تصدر بها الأفعال عن النفس من غير تقدم وروية وفكر وتكلف. يطلق لفظ الأخلاق على جميع الأفعال الصادرة عن النفس محمودة كانت أو مذمومة. هي صورة الإنسان الباطنية وهي نفسه وأوصافها ومعانيها. وسعي علم الأخلاق بالسلوك أو تهذيب الأخلاق أو فلسفة الأخلاق أو الحكمة العملية أو الحكمة الخلقية والمقصود به معرفة الفضائل وكيفية اقتنائها. بنى الفلاسفة جميع المفاهيم الخلقية التي تصورها على الأسس المستمدة من مبادئهم الفلسفية العامة واهتموا بتفسير كل من

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

طبيعة الوجدان والضمير والخير والعدل والواجب والمحبة هي كذلك سلوكيات ومواقف ذاتية مرتبطة بالبعد الإرادي كأحد أهم مجالات الحكم الراشد والعقلنة الاقتصادية أين تتوافق البدايات مع المخرجات وما نتج عنها من تأثيرات التي تساهم في تطوير وترقية البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية....
تنقسم الأخلاق إلى أخلاق نظرية وأخلاق عملية. (صليبا، 1986، ص 49)

- الأخلاق النظرية: تعنى بالضمير وحقيقته ومظاهره من عواطف مختلفة كالرضا والاعتباط والسرور والداخلي لفعل الخير والألم والتأنيب وكل ما يصدره من أحكام أخلاقية على مختلف الأعمال الاختيارية. كما يدرس الطرق التي تتبع في التعرف على المثل الأعلى في الأخلاق ويبحث في مقومات المسؤولية الأخلاقية الحرية والإرادة... إذا علم الأخلاق النظرية يبحث في المبادئ الكلية التي تستنبط منها الواجبات الفرعية عن حقيقة الخير المطلق وفكرة الفضيلة وعن مقاصد العمل البعيدة والأهداف العليا.

- الأخلاق العملية: هي الواجبات المتنوعة المفروضة على الإنسان أداؤها تجاه نفسه وأسرته وعمله ووطنه ونحو الإنسانية جمعا فإذا كانت الأخلاق العامة مشتملة على مبادئ السلوك الكلية فالأخلاق العملية مختصة ومشتملة على تطبيق هذه المبادئ في مختلف نواحي الحياة الإنسانية.

الرؤيا الريادية والتعليم المقاولاتي:

الرؤيا الريادية هي رؤيا ذات أبعاد وأهداف بعيدة المدى وهي كل ما يتوقع انجازه وتحقيقه من خلال بذل الجهود التنظيمية والتسييرية وتقوم على إستراتيجيات ممنهجة ذات مغزى معقول ومفهوم واضح. والرؤيا الأكثر فاعلية تبرز من خلال مدى الالتزام بقواعد وبنود موضوعة على شكل خارطة ذات محتوى ريادي منظم. تحتاج هذه المفاهيم إلى إطار عام يوظفها وإلى رقابة وتكاتف والتفاف. وهي القدرة على خلق وابتكار المشاريع واغتنام الفرص والأخذ بزمام المبادرة. والتعليم المقاولاتي هو مجموعة من الأساليب النظامية والمهارات التقنية التي تقوم على تدريب الأفراد الذين يرغبون في المشاركة في حقل التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وفتح آفاق الإبداع والابتكار وصولا إلى إنشاء مشاريع خاصة تساهم في الدفع بعجلة التطور والتقدم الاقتصادي.

تتميز الفلسفة بمجموعة من الآليات والطرق ما يجعلها تساهم في تنوير الفكر الإنساني عامة والفكر المقاولاتي الريادي خاصة عن طريق النقد الذي يعتبر آلية جوهرية هامة تجعل المجتمع جاهزا لمواجهة مشاكله واستجلاء مآزقهم في الوقت نفسه الوقوف على مكانته الإيجابية فانتقاد أي نظم أو تأسيس نظم جديدة يقوم على أساس نقدي فكري يفترض التحرر من الأفكار المسبقة ومن عوائق التفكير الحروم من مستلزمات التغيير والتطور أنه لا بد أن يتخلى الإنسان عن الرتبة والجمود والخمول والتحول نحو المبادرة والابتكار باعتباره من أهم مقومات التغيير والتعبير عن الذات المستقلة المبدعة. (أركون، 1996، ص 55)

هذه المعاني تكتسب مصداقيتها من خلال تبني الأفكار الفلسفية التي أثبتت جدارتها في تأطير كل العلوم الأخرى. حيث تفرض رقابة على كل المجالات والميادين من مهن ووظائف ومشاريع التي ساعدتها لتصبح أسس صور الفعل الإنساني المنتج. من خلال فرض أسس ترجمت بأخلاقيات المهن والبحوث وهي مبادئ ومعايير تعد مرجعا للسلوك العلمي المطلوب وتعمل على تقييم عمل الأفراد وتقويمه. وبالتالي يمكننا اعتبار الفلسفة أداة لبناء روح المبادرة والابتكار والمقاولاتية في عصرنا الذي يقتضي مواكبة التطورات وفتح آفاق نحو التغيير والتقدم مع ضرورة أخلاقة آلية الأعمال والأبحاث والأفكار التنموية.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

الفلسفة بوصفها آلية لبناء رؤية ريادية إنسانية:

لقد تميّزت الفلسفة منذ ظهورها بممارسة السؤال. حيث وضعت العالم كله موضع مساءلة ونقد وتقييم وكان للسؤال أشكال إختلفت باختلاف الأطوار سؤال قديم اختص به الطور اليوناني. هو الفحص والسؤال الفلسفي الأوروبي الحديث هو عبارة عن نقد ومقتضى النقد هو أن لا يسلم الناظر بأية قضية كائنة ما كانت حتى يقلبها على وجوهها المختلفة ويتحقق من تمام صدقها متوسلا بذلك معايير العقل وحدها، والفرق بين النقد والفحص هو أن الأول يوجب النظر في المعرفة ويقصد الوقوف على حدود العقل في حين أن الثاني يوجب الدخول في الحوار ويقصد إفحام المحاور. ولم يقف هذا التساؤل عن موضوعات المعرفة بل تعداه مع كائنه إلى التساؤل عن شرائط المعرفة جاعلا العقل نفسه موضع تساؤل. وقد رأى طه عبد الرحمان كذلك من جهته أنه أن الأوان لتجاوز شكل النقد من أشكال السؤال الفلسفي وكذا شكل الفحص، فطلب شكلا أحدث سمّاه السؤال المسؤول. أين يكون الفيلسوف أو العالم أو الباحث مسؤولا عن كلّ أفعاله، شعور المسؤولية هذا هو الباعث له على المساءلة. فوجود سؤاله من وجود مسؤوليته. فالسؤال يكتسب بفضل المسؤولية بعدا أخلاقيا صريحا ومعلوم أنه لا تفلسف بغير تخلق جعل الفلسفة أخلاقا. وجعل العالم يتفلسف بأخلاق. السؤال الفلسفي لما كان مصحوبا بالمسؤولية بل مؤسسا عليها صار أداة نقد مسؤول لذلك يجب تحرير القول الفلسفي وفتح آفاق الإبداع فيه لتغيير وضع الأمة الراهن (عبد الرحمان، 2008، ص 14) الذي يتخبط في ظل التغيرات العميقة في كل المجالات المعرفية والتكنولوجية وغيرها. حيث لزم البحث عن ميكانيزمات ضرورية لمواكبة هذه الحركة المتسارعة. ومحاولة بناء إنسان مبدع قادر على المشاركة الفاعلة في التنمية. والمساهمة في حل المشكلات ولعلّ الفلسفة بخصائصها التي تميّزها تعتبر فضاءا خلاقا لتنمية المهارات الريادية وتمكين الإنسان من متعة الاكتشاف المتعالي للمنافع المادية والمعنوية. فما نؤكد عليه هنا أنّ ما يضع الفلسفة في مرتبة الاستحقاق لتكون مرجعا هاما يلجأ إليه الإنسان لتحقيق قفزة نوعية في حياته هو كونها تبحث من خلال موضوعها الأول في مشكلة المصير وبناء المستقبل... مشكلة الوعي الذي يمكن أن يحصله كل منا عن ذاته مع ما يقترن من شعور عميق بالمعنى الذي ينطوي عليه وجودها وإدراك واضح للمكانة الخاصة التي نشغلها في صميم العالم ككل. فالتفلسف ضرورة هو إعتراف بالتواضع الذي تفرضه علينا حدود المعرفة العلمية الممكنة، وبالتالي فإنّه تفتح كامل للذهن أمام آفاق ذلك المجهول الذي يمتد ما وراء كل معرفة موضوعية، هذا المجهول الذي يورق الإنسان حيث ينتهي إلى صفاته من خلال التفكير في طرق وسبل لتحقيق النقلة النوعية في حياته بالتفكير بتسيير مشاريع وشركات خاصة. فالفلسفة ليست علما نظريا جافا يفكر خارج الإنسان والعالم بل هي تلامس مشكلات الإنسان الاجتماعية والإقتصادية، فهي تساعد الإنسان على تطوير الروح والميول المقاولاتية من خلال تزويده بالأدوات والطرق التي يؤسس بها حياته العملية. فهي تقتضي العموم والشمول وتتصف بروح التأليف والجمع والتوحيد، ثم التجريد والسمو النظري لتكون الفلسفة هنا أساسا نظريا للتعليم المقاولاتي الذي يسعى لبناء نظام اقتصادي يتسم بالإبداع والابتكار. فالباحث هنا يستطيع أن يتبنى الأفكار الفلسفية لتصبح مشاريع رائدة ومنتجة. فهي ترقى إلى أعقد المشكلات وأكثرها عسرا وأبعدها عن الواقع العيني، ثم النزاهة وامتناع الغرض بمعنى أنها تعلم الإنسان أن لا ينشد المنفعة الضارة بل يطلب الشيء لذاته، تعلمه الاستقلال والتفوق. يستطيع الاستفادة حتى من المنهج الفلسفي الذي يعتبر منهجا علميا بامتياز حيث يبدأ بتحديد موضوع بحثه ثم يستعرض شتى الآراء التي أدلى بها بقوة في هذا الموضوع ويتناولها بالتحليل والنقد مع الاهتمام بتحديد الصعوبات أو المسائل التي تثار بخصوصها. هنا تتجسد العقلية المنظمة التي يملكها الفيلسوف حيث يعرف دائما إلى أية جهة يتوجه. (إبراهيم، ص 24)

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

فلا يتوصل إلى حقيقة الفكر إلا عن تجربة الشك فهي فلسفة نقدية تهتم بتخليص العقل من الأفكار السائدة والآراء المسبقة لإمداده بالمنهج الصالح للبحث عن الحقيقة. فالفلسفة هنا تعمل على زيادة فعالية المقاولاتية لدى الباحث ودعوة الإنسان إلى ضرورة البحث عن وسائل لإنعاش الجانب الاقتصادي من خلال تدليل كافة الصعوبات التي قد تواجهه وتصبح الفلسفة هنا شبكة من شبكات الدعم والمرافقة التي تهدف إلى الدفع بهم لتجسيد أفكارهم على أرض الواقع فالفلسفة ليست إطاراً نظرياً فقط بل هي عملية أيضاً، نظرية حيث تساعد على تحديد الموضوع وتعيين طبيعته وسنّ قوانينه وخلق فرص جديدة له، وعملية حينما تزوده بالآليات التي تنقله من مجال الفكر إلى مجال العمل ليحقق منافع ونتائج مثمرة.

المستقر للتاريخ يتأكد أنّ الفلسفة رافد مهم من روافد الحضارة، بالرغم من اتهامها بأنّ مناهجها لا تقتصر إلا على التحليل النظري، إلا أنها أثبتت جدارتها باعتبارها حاضنة للفكر المقاولاتي، بل ومحركة له. وهي المنتج الأول لشبكة مفاهيمية هامة متعلقة بمعاني الإبداع، والابتكار، والتجديد، والتغيير. هذه المفاهيم التي تخضع لضغوطات التغيير بشكل مستمر، فالفلسفة التي تظهر للسطح كشيء بعيد للغاية عن قضايا الحياة والاهتمامات الظاهرية للبشر، هي في الحقيقة الشيء على الأرض الذي له أبلغ التأثير عليهم. ونتساءل هنا: لماذا علينا أن نتعاطى الفلسفة؟ وكيف تكون ميداناً خصباً لتوليد الأفكار الفعالة والرؤى العملية المنتجة؟ والإجابة تكون: لأنّ الفلسفة تراقب مفاهيمنا التي تتغير تحت أنواع من الضغوط الخارجية كافة، ومع جميع أنواع التعديلات الداخلية للتوتر. فعملها هو مراقبة التوترات التي ترسمها الضغوط الداخلية والخارجية على مفاهيمنا بقدر ما هو ممكن بشرياً، وإيجاد الطرق التي يمكن فيها لنظام المفاهيم لدينا أن ينمو كردّ عليها. فالفلسفة هي رياضيات المفاهيم، ونحن لدينا أزمة على مستوى المفاهيم: أزمة على مستوى الأفكار. تقدّم الفلسفة مسارات مختلفة للخروج من بعض هذه المآزق، فتشقّ طريقها وتبرز أهميتها. ولا حاجة لرؤية الفلسفة إمّا كخادم للعلوم أو كسيد لها، ولا حاجة لتحديد كنهانها كنظام أدبي أو علمي، فتطوير المفهوم يحدث في كلّ شأن، والفلسفة هي محرك رئيسي في تاريخ الأفكار. (ولسون، 2005، ص 289) والمشروع الناجح يكون في بدايته مجرد فكرة. فالبداية مهمة، ونحن هنا لا نتساءل عن جدوى الفلسفة، ولا نتحدث عن الفلسفة بمنطق الذرائعية، أين نهدر الأمر الجوهرية والفدّ لها ألا وهو التفكير والتفلسف، بل نحن ندعو إلى ضرورة الدفع بالتفكير إلى أرقى الدرجات، والتفلسف لتجاوز انزلاقات الحياة وانزلاقات الذات. فالسعادة البشرية، كما يقول أرسطو، تقوم على فاعلية الذات، والتفلسف المبدع هو غاية الحياة الإنسانية. هو قيمة وضرورة في الحياة السياسية والعملية. فالحياة العملية والمادية لا تستغني عن المعرفة النظرية، فالأشياء الجسمية مجرد أدوات، وعلينا أن نطلب المعرفة التي تساعدنا على حسن استخدامها. الطبيعة نفسها تقتضي بأن يكون الهدف الأسى للإنسان هو تحقيق ملكة العقل والقدرة على التفكير. هذه المستويات تؤلّف سلماً من القيم يترّع على قمته الفكر الذي تتم فاعليته، ويختار كذلك لذاته. (أرسطو، ص 16)

وتعدّ الأفكار الفلسفية المادّة الخام للبيئات الريادية، فكّلما زادت وفرتها، كانت البيئة أكثر مناسبة للأعمال الريادية تهدف إلى إيجاد بيئة لطرح الأفكار وتحويلها إلى واقع ملموس يقود نحو الابتكار. فكلّ عمل جديد أو فكرة مبتكرة، عندما يمتلك صاحبها القدرة على تطويرها لتصبح مشروعاً، ثمّ عملاً مؤطّراً بمؤسسة أو شركة، يكون قادراً على تنظيم عمله بالصفات الإبداعية لكلّ ما يحتاجه مالياً وتنظيمياً، ويدير مخاطره التي تحيط بكلّ أعماله، وخاصةً ما هو جديد ومبتكر. الريادة الإنسانية ليست الفكرة فقط، بل هي الفكرة التي تحوّلت بفضل الأفكار الفلسفية إلى مشروع فعليّ على أرض الواقع المدروس بشكل متكامل، مع نجاحه في الاستمرارية فيه. وما يجب التركيز عليه أنلا

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

تبقى الفكرة حبيسة الذهن والذاكرة، بل لا بدّ من إخراجها للواقع، لأنّ تبادل الأفكار له دورٌ فعّالٌ في تغذيتها وتطويرها. (قنطقي، 2024، ص28)

استنادًا لما تقدّم، يتّضح لنا أنّ الفلسفة تساهم بشكلٍ فعّالٍ في تشكّل رؤيةٍ رياديةٍ إنسانية، وحتّى في الأعمال، فهي تشكّل عاملاً غير مرئيٍّ من عوامل الإنتاج، حيث تساعد على استثمار كلّ الطاقات بفعالية. فالإنسان بحاجة إلى التأطير والتوجيه والتركيز من طرف عقلٍ بشريٍّ رياديٍّ قادرٍ على إدراك كيفية استخدام جميع العوامل لخلق قيمةٍ مضافة. فتعلم الفلسفة التفكير الريادي الذي يتمثّل في الابتكار ويتمحور حولاً لتجديد، أو في رصد الفرص أو المجازفة، في عالمٍ يتميّز بعدم اليقين، ففي ظلّ التنافس الذي نشهده والضغطات المستمرة بهدف الابتكار، يسعى الباحثون جاهدين لإيجاد طرائق أكثر فاعلية، وعمليات أكثر كفاءة. فيمكن لهم انطلاقاً من هذا تحويل حتى الأشياء التي لا قيمة لها إلى أشياء ذات قيمة، وهؤلاء هم الأشخاص الأكثر ديناميكية وإبداعاً. تقدّم الفلسفة إرشادات وتوصيات فعّالة حول كيفية تعزيز الفكر الريادي، الذي يُعتبر محرّكاً للنمو الاقتصادي والازدهار، فهي تحفّز وتوجّه وتنظّم عوامل الإنتاج الأخرى من أجل خلق القيمة، وهو دور تحفيزي للفلسفة ومهمّ. المنافسة عملية متغيّرة وديناميكية ومستمرة، تولي الفلسفة لها دوراً حيويّاً، وكلّما ازدادت حدّة المنافسة، سرّعت عملية اكتشاف الثغرات والعمل على سدّها، وتكون أدقّ في توقّع الحاجيات المستقبلية، وأكثر إبداعاً وابتكاراً في تصحيح الاختلالات، وأسرع في تلبية الاحتياجات الحقيقية للمستهلكين. (باتلر، 2021، ص 7 – 16)

تحتلّ الفلسفة مكانة عظيمة في التقسيم الاجتماعي للعمل، وتخدم الفلسفة العلمية العلم الذي يعمل بهذه الطريقة، تسهم في بتعديل الإنتاج، وعقلنة المعارف المجمعة، والعمل على منع بعثرة الطاقة العملية لها مكانها في تقسيم العمل كالكيمياء، أو علم الجراثيم، وغيرها من العلوم. فالفلسفة ليست تأليفاً علمياً أساسياً أو أولياً، بل هي مشروع مقاومة، خيار متحرّر من أجل الحرية العقلية والفعلية، تؤمن بتقسيم العمل الذي تعتقد أنّه مفيد للإنسان، وبالتقدّم الذي يقود إلى الحرية. تستطيع الفلسفة أن تفهم الواقع بقوة صوتها، الذي ينتهي إلى الموضوع، إذ يظلّ صوتها صوت التناقض، والذي سيكون انتصاراً للصمت، صمت فكري نابع من تأملٍ ونظرٍ عميقين، يتحلّى بهما الباحث المبدع أين يجب أن يلتزم ويتحلّى بأخلاق العمل، وبدوافع وبطموح قويين، حيث يتمتّع بثقة ذاتية كبيرة، وبالتحفيز، وبقدرة قيادية كبيرة، فهو يميل إلى التكيف والمرونة، والقدرة على التفاعل مع الفشل والضغط، ويملك مهارات اجتماعية جيّدة، كالقدرة على الإقناع، وكسب الثقة.

ما نصل إليه: أنّ نجاح الريادة والفكر المقاولاتي يعتمد على المعرفة واستيعاب التقنيات كما يتركز على بنية مهيكلية، وعلى الأسواق، والمؤسسات، والأفراد. وهذا يتطلب فنّ الإدارة والقيادة، مستمداً من دعامة فكرية ترتكز على الحقائق والخبرة. الفكر الفلسفي يشكّل عاملاً محورياً في تعزيز الفكر الريادي الإنساني. كما تساهم المبادئ الأخلاقية المشتركة، مثل الصدق، والإحساس بالعدالة، واحترام حقوق الملكية للأفراد، في تعزيز الفكر الريادي. فأن يكون للمرء فكر ريادي إنساني، يعني ببساطة أنّه شخص يريد أن يحدث فارقاً في حياته، وحياة الآخرين. وقد لا يُعتبر الإنسان نفسه رجل أعمال، لكن على الأقل يتعلّم كيف يتصرّف بطريقة ريادية.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

الأخلاق ودورها في تشكيل رؤية ريادية إنسانية نحو أخلاق الحياة العملية:

للأخلاق دورٌ مهمٌ أيضًا في النهوض بالتعليم المقاولاتي، وبث روح المبادرة، وتحقيق الريادة. يوضح لنا علم الأخلاق الحياة الأخلاقية، ويعين الوسائل لامتحان الآراء الأخلاقية، التي تظهر في شكل عُرفٍ وعادات، وتتجلى حتى في ممارستنا لوظائفنا، وفي سير أعمالنا وتطورها، ويُعيننا أيضًا على معرفة الغاية الأخيرة للحياة، ويساعدنا على النظر في النُظم، ما يصح منها للبقاء، وإصلاح الفاسد منها، ونبذ ما لا يصلح، ويبين المقياس الأخلاقي الذي يُحكم به على الأعمال، وبه نهتدي في ميولنا وأفعالنا. فهذا العلم ليس مقصورًا على معرفة مجهودات الإنسان وأشكال المعاملات وتأثيرها في حياتنا، بل من غرضه أيضًا التأثير في إرادتنا وإرشادنا. كيف نشكل حياتنا ونُصيغ أعمالنا، حتى نحقق المثل الأعلى للحياة، ونحصل خيرنا وكمالنا، ومنفعة الناس وخيرهم. تدعو الفلسفة الأخلاقية إلى "أخلاقية العمل"، وهي صفات يجب أن يتصف بها العمل وصاحبه، ويُحكم عليه من أجل اتصافه بذلك بأنه خيرٌ أو شرٌّ. فالعقل في الإنسان هو أساس الفلسفة الأخلاقية، ولسنا في حاجةٍ إلى تعلّم قواعد للسلوك تكتسب من الملاحظة والتجربة والتربية، بل إنَّ عقلنا يعلمنا ويأمرنا فورًا بما ينبغي أن نعمل، وهو - على حدّ تعبير كانط - "الأمر المطلق": اعمل ما تحب أن يعمل به أحد غيرك. هذا المبدأ يحمل سلطانه معه، أي أنه مفروضٌ في نفوس الناس وطبيعتهم. (رابوبرت، 2014، ص 47) إنَّ ما يحكم أخلاقيات المهنة في المجتمعات المعاصرة هو تعقّد الحياة، وتوسّع الاختصاصات في العلوم التكنولوجية والعلوم الإنسانية، فحياة الإنسان محاصرة من كلّ جوانبها، فتجده يبحث عن المبادئ الأخلاقية ذات القواعد النابعة من قيم المجتمع الدينية والاجتماعية. وزيادة الطابع الاحترافي في دائرة الأشغال والمهن، تستدعي أن تضع كلّ مهنة معايير وقواعد تنظيمية داخلية لضبط وتنظيم الممارسة الداخلية، وتتخذ عدّة أشكال، أهمّها قواعد الممارسة الجيدة. (بوفتاس، 2007، ص 232)

ما نزيد أن ننوه إليه، أن الفلسفة تؤطر القيم الأخلاقية، والأفعال الإنسانية تُحدّد بالدرجة الأولى في الأفق المعني بقصدية الوجدان: أفق ممنهج بالأهداف والمعايير والأفعال، أي بقيم، وهي في الواقع الغايات المرموقة، غير أنّها لا تنفصل عن الوسائل المطلوبة لإنجازها. ومن شأن العقل المستعمل في خدمة هذه الجملة المعقّدة من الاتجاهات، أنّه قد يتنكر لذاته إذا لم يخضع للفاعلية العلمية لتحقيق معنى روحاني وهدف سامٍ. والقيمة تشكّل المرغوب، والرغبة لا تنتهي عند موضوع. فالإنسان - سواء كان باحثًا أو طالبًا - لديه طموح عالٍ في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتوفير مناصب شغلٍ له ولغيره. هذه الرغبة تحيل إلى أفكار، شرط أن لا تخضع الرغبة داخل تخوم المبادلة والحسياسة، وتُرد القيمة إلى دُنيا الاقتصاد. فحشد الرغبة عامل رئيس هنا، ويكون التقدّم هنا مطلبًا عمليًا من مطالب العقل. الرغبة في التقدّم وإدارة المشاريع التنموية ليست تعبيرًا مرضيًا عن الأهواء والعواطف، إنّها حادث عقلي. وهذه المطالب لا تتحقّق دون رقابة عقلٍ فلسفي، يكون مبدأها وغايتها. فالقيمة هي قيمة الفاعل الذي يضطلع بنفسه، مبرهنًا على شجاعة العيش ومتحدّيًا كلّ معيار. على الإنسان أن يسعى، ذلك أنّه توجد "أخلاق للحقيقة" قوامها أن نذكر أن المعرفة عمل، والعلم عمل، ومخاض دائم. هذه الأعمال المبتكرة والمتجدّدة لها قيمة عُليا، فهي تفتح أولًا طرًا جديدًا للقاء الآخر، يقدّم عاملاً رئيسيًا من عوامل الحياة المشتركة، يشهد براعة شخص، هي حوار، لقاء، نداء. وهذا التجديد الأخلاقي يهدف إلى غاية: إعادة خَلْقٍ من طبيعةٍ أخرى، فهناك تجربة مُقدّمة يُرسّخ فيها جذور ما بين الأشخاص، في حركة إبداعٍ مشتركة. (رزقبر، 2001، ص 12-42) هذا ما يؤكّد عليه نيتشه حينما يدعو إلى ضرورة أن تكون فلسفة المعنى والقيم نقدية، أن تكون الحياة كلها تحت مجهر النقد والمساءلة. فالإنجاز الحقيقي للنقد، والطريقة الوحيدة لإنجاز النقد الكلي، صنع الفلسفة "بضربات المطرقة"، وخلق حياةٍ نهجها النقد "بضربات المطرقة". يرفض نيتشه أولئك الذين يُبقون القيم خارج النقد، مكتفين بمجرد القيم الموجودة، أو بنقد الأشياء باسم

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

قيم سائدة. القوة تكمن في امتلاك كمية من الواقع والسيطرة عليه واستغلاله، فللطبيعة بذاتها تاريخ، وتاريخها عمومًا تعاقب القوى التي تتوالى عليه، وتعايش بين القوى التي تتصارع من أجل الاستيلاء عليه. وهنا يصبح التفسير فنًا. تفسير يكون جديدًا، تنتجه الفلسفة النقدية التي تُعتبر الكفالة الوحيدة للحرية في العقل الملموس. فنّ التفسير هو فنّ اختراق الأفعنة أيضًا، واكتشاف من يتقن، لكيلا نقع في تفسيرات معكوسة عبر البحث. (دولوز، 1993، ص 7) إن تنمية روح المقاولاتية، وعرين روح المنافسة، والدخول إلى عالم المشاريع التنموية، يُعتبر من أهم الخطوات التي تمكن الباحثين من الاستحواذ على أكبر قدر من المداخل المادية، والاستحقاقات المعنوية لذلك، عمدت الدولة – عبر برامجها التعليمية المسطرة – إلى العمل على ذلك، من خلال دمج هذه الوحدات في الجامعات. لكن ما يستدعي ذلك: العمل على التحسيس، ونشر الوعي الأخلاقي بضرورة التحلي بالعقلنة. فينبغي أن نقابل الزيادة في قدراتنا التكنولوجية دائما بزيادة متناسبة في مسؤوليتنا الأخلاقية من خلال الانخراط في التفكير النقدي وتبني معايير إنسانية جديدة لمواجهة التحديات الأخلاقية والفكرية والسياسية في عصرنا، فالفلسفة والأخلاق قوتان عالميتان تساعدان في تشكيل مستقبل أكثر إنسانية للجميع. فما نشاهده اليوم كيف أن البحوث والمشاريع التنموية بدل أن تلتزم بشروط إنسانية حقه سرعان ما راحت تغرق في شكل جديد من أشكال البربرية. أين صار معنى العلم بالذات موضوعا إشكاليا وليس النشاط العلمي وحسب حيث تبلغ الحياة العامة مرحلة يتحول فيها الفكر إلى سلعة ولا تكون اللغة آنذاك سوى وسيلة لتسويق هذه السلعة حيث خرجت الأفكار بإرادتها من عنصرها النقدي لتتحول إلى أداة تكون في خدمة الوضع القائم. وهذا ناتج كله عن سواء استخدام الحرية في الأعمال فهي تعيق الفكر المتنور حين تقع في يد من لا يفهمون حقيقتها.

ما نلاحظه اليوم أن الإنسان الحالي قد اكتسب تربية تقنية، فهو يعجب بأي نوع من الاستبداد وصله هذه التقنية التدميرية الذاتية بالترابط مع شعور عرقي بالعظمة. كل هذه الأمور غير المفهومة تفصح عما أصاب العقل النظري في وقتنا الحاضر من ضعف. حين ينكر هؤلاء كل معالجة يفرضها الفكر على الواقع وعلى الأشكال السائدة بوصفها فكر غامضا ومعقدا. فإنه بذلك يحمل العقل إلى العى المتناهي، فالعقل لا بقاء له حين يتحدد بوصف إرثا استهلاكيا ثقافيا يوزع على غايات الاستهلاك ومد المعلومة الدقيقة والتسلييات المدجنة يؤدي إلى جعل الناس أقل قيمة بل أقرب إلى الحمق. (هوركايمر، أدورنو، 2006، ص 18) نحن هنا ندعو إلى ضرورة مرافقة ومتابعة أي فكرة في طور الإنجاز وأي مشروع قيد التنفيذ من خلال إبراز الدور الفعال الذي تلعبه الفلسفة والأخلاق في ترشيد برامج التعليم المقاولاتي ودفعه إلى ترقية وتطوير الأفكار المبتكرة التي تعبر عن نشاطات الإنسان الحضاري والتي تعكس قيمة الفلسفة التي لا تكتفي أبدا بما هو كائن وبما هو معطى، ولا ترضى سطح الأشياء. ترسخ في الإنسان حب النظر والتدبر والبحث. حيث يسعى إلى تطوير نفسه وتحسين مستواه الفكري والمعيشي.

فهي -الفلسفة- توجهه وترشده وتساعد على استخدام عقله استخداما رشيدا أو تجعله قادرا على إعادة صياغة ذاته وبيئته حسب متطلبات عصره في ظل التحولات التي يشهدها أمامه نحو بناء عقل حر يتجاوز الحدود الطبيعية والتاريخية التي تحده وتؤكد له على قيمة الحرية الرشيدة التي توجد في نسيج وجوده البشري، حيث تهدف الفلسفة إلى تأكيد الفروق بين الأفراد فهم ليسوا نسخا متطابقة يمكن صبها في قوالب جاهزة. فكل فرد وجود غير مكتمل: مشروع يتحقق في المستقبل واستمرار للماضي. ولأن زمن الإنسان هو زمن العقل والإبداع. ليس زماننا حيوانيا خاضعا لدورات الطبيعة الرتيبة. (المسيري، 2007، ص 15) هنا تساهم الفلسفة في التأسيس لروح

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

الإبداع الخلاق أين يتمتع الإنسان بقدر من الاستقلال عن الطبيعة ولا يخضع لحتمياتها في بعض جوانب وجوده لتتحقق بهذا أشكال حضارية متنوعة وبتنوع الظروف والجهد الإنساني.

خاتمة:

انطلاقاً مما سبق تبدو لنا إبداعية المقاربات الفلسفية والأخلاقية في تحويل الأفكار المجردة إلى ممارسة فعلية خلاقة واضحة متجلية من خلال الفعال في بعث روح الإبداع والابتكار في عقول الطلبة والباحثين والإنسان بصفة عامة. حيث لامست هذه الأخيرة الواقع الملموس والعملي. وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على خصوصية التفكير الفلسفي الذي مكن الباحثين، حاملي الأفكار، من إنجاح مشاريعهم والدفع بها قدماً. للفلسفة واجبات تصبح بها ذات معنى للحياة، حيث تكون أكبر من مجرد فرع أكاديمي، تخبرنا أعمق المفاهيم الفلسفية أننا لو أردنا الحياة علينا أن نكون في الاستثناء أن نتقبل عواقب الخيار والقرار: أن نكون مبادرينوياً تكن الصعوبة. وفي حال فهمنا بهذا الشكل ستكون الفلسفة حتماً ما يساعد الوجود على التغيير، تغيير نحو الأفضل بوسائل مشروعة وجادة وعلى الفلسفة أن تقاوم هذا الموقف الأخلاقي الزائف الذي يقدم المشاريع التنموية والاكتشافات العلمية كإغراء حيث يتم التلاعب بالأموال وتفشي السرقات والاختلاسات والتلاعب في مجال آخر حتى بالجينات الحيوية وما إلى ذلك مما يهدد بالتالي الجوهر الأساسي لوجودنا الإنساني بحد ذاته، وتبلغ الأزمة الأخلاقية الحالية التي أثارها التضخم العلمي والتقنية المزيفة أقصاها، ما استدعى الحاجة إلى فلسفة علينا تسميتها فلسفة دولة تقوم من جهة على التسامح والضمي مع التقدم العلمي والتكنولوجي فيما تحاول من جهة أخرى ضبط آثاره على نظامنا الرمزي الاجتماعي أي تمنع تغيير صورة العالم الثيولوجية الأخلاقية الحالية. (باديو، جيغك، 2013، ص 63)

علينا أن نلخص واجبات الفلسفة بما يخص الأوضاع:

أولاً: أن تلقي ضوءاً على الخيارات الجوهرية للفكر.

ثانياً: أن تلقي ضوءاً على المسافة بين التفكير النظري وبين التجسيد العلمي بين الأفكار المقدمات وبين النتائج، بين حقائق الفكر والدولة والسطوة: أن تدرس هذه المسافة، وأن تعلم ما إذا كانت قابلة للعبور.

ثالثاً: أن تلقي ضوءاً على قيمة الابتكار والإبداع، وقيمة الإستثناء، قيمة الحدث، وأن تفعل هذا بمواجهة استمرارية الحياة والتحفظ الاجتماعي.

المصادر والمراجع:

- 1- عبد المنعم، حنفي، (2000). المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة (ط. 3). مكتبة مدبولي.
- 2- صليبا، جميل، (1986)، المعجم الفلسفي (دط)، بيروت، لبنان.
- 3- محمد أركون، تاريخية الفكر العربي الإسلامي، تر: هاشم صالح، ط2، بيروت، لبنان، مركز الإنماء القومي، 1996.
- 4- طه عبد الرحمن، الحق العربي في الاختلاف الفلسفي، ط2، الدار البيضاء، المغرب، المركز الثقافي العربي، 2008.
- 5- زكريا إبراهيم، مشكلات فلسفية، مشكلة الفلسفة، مكتبة مصر.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

- 6- برندان ولسون، الفلسفة ببساطة، تر: آصف ناصر، ط1، بيروت، لبنان، كلمة، دارالساق، 2009.
- 7- عبد الغفار مكاوي، أرسطو دعوة للفلسفة، قدمه للعربية عبد الفقار مكاوي، بيروت، لبنان، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع.
- 8- سامر مظهر قنطقجي، الريادة في الأعمال، ط1، 2024، كتاب الكتروني.
- 9- إيمون باتلر، مدخل إلى ريادة الأعمال، تر: محمد مطيع، ط1، الرباط، المغرب، المركز العربي للأبحاث، 2021.
- 10- أ.س. رابوبرت، تر: أحمد أمين، مؤسسة هنداوي، 2014.
- 11- عمر بوفتاس، أثر فلسفة الحق الكانطية، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2007.
- 12- جان بول رزقير، فلسفة القيم، تر: عادل العوا، ط1، بيروت، لبنان، عويدات للنشر والتوزيع، 2001.
- 13- جيل دولوز، نيتشه والفلسفة، تر: أسامة الحاج، ط1، بيروت، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1993.
- 14- ماكس هوركهايمر، ثيودور أدورنو، جدول التنوير، شذرات فلسفية، تر: جورج كتورة، بيروت، لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2006.
- 15- عبد الوهاب المسيري، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، ط1، دمشق، سوريا، دار الفكر، 2007.
- 16- آلان باديو، سلاقوي جيغك، الفلسفة في الحاضر، سحب وتعديل علاء بريك هنيدي، ط1، بيروت، لبنان، دار التنوير للطباعة والنشر، 2013.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية من الوهم إلى الحقيقة

Entrepreneurial Education in the Social Sciences: From illusion to Reality

د. محمد لمين هيشور، جامعة ابن خلدون تيارت.

ملخص

لقد بات موضوع المقاولاتية من أهم الحقول البحثية التي تستقطب اهتمام العديد من الباحثين والخبراء في ميادين متعددة، إن كافة الدول والجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم تدرك تمام الإدراك أهمية إنشاء المقاولات، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الصغيرة جداً، وتدعو مؤسسات مختلفة إلى دعم المبادرة الفردية وتعزيز النشاط الريادي، ومن بينها الجامعة التي تحتل مكانة بارزة، نظراً لدورها المركزي في تدريب الموارد البشرية ونقل القيم.

ومما لا شك فيه أن التعليم في مجال المقاولاتية قد بدأ وتعزز في العديد من البلدان وفي العديد من مؤسسات التعليم العالي، ويتفق الجميع اليوم على أن المقاولاتية يمكن تعلمها وتدريبها، إن روح المقاولات ليست فطرية أو مكتسبة، بل يتم بناؤها، وتقع على عاتق المؤسسات التعليمية، وخاصة الجامعات، التي تقوم بمهمة التعلم وتعزيز روح المبادرة بين الطلاب، ويستجيب التثقيف والتدريب في مجال المقاولاتية لأهداف متعددة ولطلب اجتماعي محدد جيداً، وتمثل الأهداف في إذكاء وعي الطلاب بكيفية رؤية خيار وظيفي محتمل لإنشاء الأعمال التجارية وتطوير مواقف ايجابية ومواتية اتجاه المقاولات.

الكلمات المفتاحية : المقاولات، التعليم المقاولاتي، العلوم الاجتماعية، الوعي الطلابي، أدوات التدريس.

Abstract

The topic of entrepreneurship has become one of the most important research fields attracting the interest of many researchers and experts across various disciplines. All countries and socio-economic actors around the world are fully aware of the importance of establishing entrepreneurial ventures, particularly small and medium-sized enterprises and microenterprises. Various institutions, including universities—which hold a prominent position due to their central role in training human resources and transmitting values—are called upon to support individual initiatives and promote entrepreneurial activity.

There is no doubt that education in the field of entrepreneurship has already been initiated and reinforced in many countries and institutions of higher learning. Today, there is a consensus that entrepreneurship can be learned and taught. The entrepreneurial spirit is neither innate nor simply acquired; rather, it is developed. The responsibility falls on educational institutions, especially universities, which are tasked with fostering learning and promoting a spirit of initiative among students. Education and instruction in entrepreneurship serve multiple purposes and respond to a well-defined social demand. These goals include raising students' awareness of entrepreneurship as a viable career path and developing positive and supportive attitudes toward entrepreneurship.

Keywords: Entrepreneurship, Entrepreneurial education, social sciences, student awareness, teaching tools.

مقدمة

يعيش عالم اليوم في نموذج اقتصادي فريد من نوعه، يتميز بالتعقيد وعدم اليقين، ويشكل هذا النموذج الاستجابة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لاقتصاد جديد يعتمد على المعرفة ورأس المال الذي يمثل القدرة على الالتزام بنشاط مقاولاتي أو توليده، ونتيجة لذلك، أصبح من المعترف به بالإجماع أن المقاولات تشكل ظاهرة حيوية لمجتمع ما بعد الصناعة، وذلك من خلال مساهمتها في

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

تجديد وتنمية الاقتصاد، فهي القوة الدافعة وراء اقتصاد العديد من الدول، حيث يتم تفسير نموها إلى حد كبير من خلال معدل ووتيرة الابتكار وإنشاء الأعمال، وتجلب المقاولات أيضاً فوائد للأفراد كمصادر الرضا والإنجاز الشخصي وفرص الدخول والتطوير المهني، وبالتالي فإن المقاولات تهم جميع البلدان، وجميع الفئات والأجيال من الأفراد في هذه البلدان، وتتمثل الأهداف في إذكاء وعي الطلاب بكيفية رؤية خيار وظيفي محتمل في إنشاء المقاولات وتطوير مواقف إيجابية ومواتية اتجاه تنظيم المشاريع. (Fayolle, 1999, pp. 1-4).

ومن الواضح أن المهن تشهد تغيرات حقيقية بشكل متزايد ، ويؤدي هذا حتماً إلى تحديات جديدة فيما يتصل بملفات المواهب، إن التحدي يتجاوز مجرد الحاجة البسيطة إلى تطوير مهارات جديدة من حيث المعرفة أو التدريب أو المعرفة المتخصصة إلى الالتزام بتطوير المهارات غير التقنية "المهارات الناعمة" القادرة على إحداث الفارق وبالتالي ضمان الحد الأدنى من القدرة التنافسية، ومن هنا يصبح من الضروري أن تتضمن أساليب التدريس على مستوى الجامعة مشاركة أكثر عمقا لضمان أن يكشف المتعلم عن إمكاناته التي من المرجح أن تسمح له باقتحام المجال المهني والمقاولاتية من باب أولى. (Mohamed, 2022, pp. 161-163).

ويعتبر التعليم المقاولاتي بمثابة تعليم توعوي وتخصصي؛ يهدف إلى إعداد وتطوير تصورات ومواقف ومهارات التي تتطلبها إنشاء المقاولات، أو بعبارة أخرى إعداد موارد بشرية مؤهلة وفعالة للغد، ويتم التحفيز للمقاولاتية في الجامعات لتشجيع الطلاب الأكثر إبداعاً على جعل أعمالهم حقيقة واقعة وأن يصبحوا رواد أعمال وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية للمناطق التي سيستقرون فيها، وذلك من خلال الاستثمار في خيالهم، وصل قدراتهم ومواهبهم الخلاقة.

تأسيساً على هذا، تحتاج الجزائر إلى جيل جديد من المقاولين المتعلمين لتطوير الآلة الإنتاجية والاقتصادية، وخلق فرص عمل جديدة، كما يحتاج بلدنا، في المقابل، إلى أن يلعب نظامه التعليمي الجامعي دوراً أكثر أهمية في إيقاظ وعي الطلاب لمباشرة الأعمال الحرة وإعداد المقاولين في المستقبل.

1. مشكلة البحث

في غضون عقود قليلة، أصبحت المقاولاتية قضية اقتصادية واجتماعية مهمة، تجذب اهتمام الباحثين وصانعي السياسات حول العالم، ويبدو أنها شكلت حافزا للعديد من الاهتمامات من قبل مختلف الباحثين الاقتصاديين وكذا دول العالم؛ حيث تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي، والنمو والتنافسية. لقد شهدت المقاولاتية وفقاً للعديد من المؤلفين سجالاتاً فكرية ثرية جعلها تترفع على عرش النقاشات العلمية الجادة، إنها ببساطة من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي نظراً لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل فضلاً عن إمكانية قدرتها على الابتكار والإبداع والتجديد وتطوير منتجات جديدة، لذا كان لزاماً على الدول خاصة النامية منها العمل على زيادة فعالية المقاولاتية وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

وقد بات موضوع المقاولاتية من أهم الحقول البحثية التي تستقطب اهتمام العديد من الباحثين والخبراء في ميادين متعددة، وليس من المستغرب أن نلاحظ في السنوات الأخيرة تطوراً قوياً للغاية في المساهمات المعرفية والنظرية والمنهجية في مجال المقاولاتية، من قبل علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع والمؤرخين وعلماء النفس والمتخصصين في العلوم السلوكية والإدارة، وعلى الرغم من المساهمات البحثية الهامة التي قدمت في مجال المقاولاتية، إلا أن بعض الباحثين يعتبرون أن الدراسة العلمية لهذا المجال لا تزال في بداياتها.

ويعد قطاع التعليم العالي عنصراً أساسياً في التنمية الاقتصادية، ومحركاً للنمو ومساهمًا حاسماً في خلق فرص العمل ومكافحة البطالة، ويؤكد Etzkowitz et Al (2000) أن "الجامعة التي ستتمتع بطابع الجامعة المقاولاتية، وتساهم في التنمية الاقتصادية كجزء من مهمتها الثالثة بعد التدريس والبحث" (Wassila Zerroki, 2017, p. 22) ولهذا لجأت الحكومات في كل دول العالم إلى تشجيع الجامعات بهدف إنشاء المقاولات ودفع الشركاء الاقتصاديين والسياسيين إلى وضع تدابير المساعدة والحوافز. وفي الواقع، يتم الاختراع العلمي والاستفادة منه من خلال المدارس والجامعات المتخصصة؛ وإنشاء برامج تدريبية ملائمة تعمل على تعزيز روح الإبداع والبحث وتبني الاكتشافات الجديدة، وبالنسبة لأي بلد يرغب في تعزيز تنميته، يبدو أن تطوير نظام بيئي للمقاولات الأكاديمية يشكل شرطاً أساسياً.

وفي هذا السياق، كما هو الحال في الدول المجاورة، تسعى الجامعة الجزائرية إلى دمج مفهوم جديد في الجامعات الجزائرية من أجل مساعدة الطلاب على إيجاد مغامرتهم في عالم المقاولاتية وخاصة ضرورة ترسيخ ثقافة المقاولات في البيئة الجامعية، وتشجيع الاختراع والإبداع والابتكار التكنولوجي.

ويعد التعليم المقاولاتي أحد آليات النهوض بالمقاولات وروح المبادرة، وذلك من خلال مختلف البرامج التعليمية والتدريبية والفعاليات والأنشطة المنسقة على مستوى المعاهد والجامعات لفائدة الطلبة، وذلك من منطلق أن إنشاء المقررات والمناهج البيداغوجية في مجال المقاولاتية من شأنه أن يؤدي وبشكل كبير إلى أن يغدوا الطلبة في محطات مهنية عند أي نقطة في المستقبل ويخلق لديهم قدراً من الاهتمام ببدء أعمال حرة.

وعلى هذا الأساس تتمحور دراستنا حول الأسئلة التالية : ما معنى التعليم المقاولاتي؟ فيما تكمن أهمية التعليم المقاولاتي على المستوى الفردي والمؤسسي؟ ما هي الصعوبات التي تواجه التعليم المقاولاتي في مجال العلوم الاجتماعية؟

2. أهمية الدراسة : تتلخص أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

- ❖ أصبحت المقاولاتية موضوعاً مهما للعديد من الحقول البحثية الاجتماعية؛
- ❖ تمثل المقاولاتية آلية وأحد الحلول الرئيسية في مواجهة تحدي البطالة بين الشباب؛
- ❖ تلعب الجامعة دوراً هاماً في تعزيز المقاولاتية بين الطلاب ونشر ثقافة مواتية لتنميتها؛

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

❖ يمثل التعليم المقاولاتي استراتيجية جديدة لإنشاء جيل جديد من المقاولين الشباب.
3. أهداف الدراسة :

- ✓ محاولة التعرف على التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية؛
- ✓ تقديم عناصر معرفية لموضوع المقاولاتية؛
- ✓ معرفة دور الجامعة في خلق وعي طلابي وتغيير عقليتهم إزاء المقاولاتية؛
- ✓ إثراء المعرفة الإنسانية بموضوع المقاولاتية الأكاديمية .

4 . مفهوم التعليم المقاولاتي :

1.4 مفهوم المقاولاتية

إن الأسس التاريخية للمقاولاتية تأتي من الاقتصاد، حيث تهتم المناهج الوظيفية للاقتصاديين في المقام الأول بتأثيرات المقاولات ودور المقاول في تطوير النظام الاقتصادي، وتهدف المناهج التي تركز على الفرد إلى إنتاج المعرفة حول الخصائص النفسية لرجال الأعمال، وسمات شخصيتهم، ودوافعهم، وسلوكياتهم، وأصولهم، ومساراتهم الاجتماعية، قد يبحثون أيضًا عن ملف تعريف نموذجي لرجل الأعمال يمكن التعرف عليه من خلال سمة رئيسية أو مجموعة من الخصائص. لقد كان أحد الأسئلة الأولى حول الأفراد (ولا يزال) يتعلق بالشخصية الفطرية للمقاول، هل يولد رواد الأعمال بالحاسة السادسة، أو نوع من الغريزة المقاولاتية؟ والبعض ليسوا بعيدين عن التفكير بهذه الطريقة، لكن كثيرين آخرين من الباحثين والممارسين يدحضون هذه الفرضية. ولهذا السبب قام علماء السلوك البشري بإجراء أبحاث مكثفة لمحاولة تحليل وفهم سمات وأنواع وسلوكيات رواد الأعمال والمقاولين. (Fayolle, 2004, pp. 101-105)

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم المقاولاتية ليس بالأمر البسيط، فهو مفهوم معقد بحيث لا يمكن اختزاله في تعريف بسيط، كما أن فهمه يتطلب بناء نماذج قياسية، علاوة على ذلك، لا يوجد إجماع على نظرية المقاولاتية ناهيك عن مفهوم واضح، وتكشف عدة دراسات وأبحاث عديدة عن وفرة من المفاهيم والتصورات التي لا يمكنها إثبات خصوصية المقاول بالمعنى الاستيمولوجي .

ويظل التعريف المرجعي للمقاول هو التعريف المنسوب إلى الباحث شومبيتر، والذي يرى أن المقاول هو حامل الابتكار الذي يتجلى في أحد الأشكال الخمسة التالية: منتجات جديدة، أو عمليات إنتاج جديدة، أو أسواق جديدة، أو عوامل إنتاج جديدة، أو إعادة تنظيم قطاع من النشاط. (Oussama, 2018, p. 34)

2.4 مفهوم التعليم المقاولاتي:

يُعرف بأنه: تلك العملية التعليمية التي تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات الضرورية وتحفيزهم نحو مباشرة مشروعاتهم المقاولاتي وتشجيعهم لإنجاحه على نطاق واسع، هذه الطريقة تتمثل في تنمية المواقف والقيم المقاولاتية لديهم، وكذلك المعارف المتعلقة بالمقاولاتية لدى الطلاب

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

الجامعيين المعاهد ومدارس التكوين المهني، وكذلك الممارسين وطلبة التكوين المستمر. (مصطفى، 2019، صفحة 630)

ويشمل تعليم المقاولاتية جميع الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز عقليات ومواقف ومهارات المقاولاتية، ويغطي مجموعة من الجوانب مثل توليد الأفكار، وتأسيس الشركات الناشئة، والنمو، والابتكار (Rim, 2021, p. 832).

وقد أشار هاينز أليه بأنه: العملية أو سلسلة من النشاطات التي تهدف إلى تمكين الفرد ليستوعب ويدرك ويطور معرفته ومهاراته وقيمه وإدراك أن تلك العملية ببساطة لا تتعلق بحقل أو نشاط معرفي معين، ولكنها تمكن الفرد من اكتساب مهارة تحليل المشكلات بأسلوب إبداعي من خلال التعرض لتشكيلة واسعة من المشكلات، والتي يجب عليه تعريفها وتحليلها وإيجاد الحلول المناسبة لها. (علي، 2015، صفحة 144).

5. التعليم المقاولاتي : السياق والمسارات

يتفق الجميع اليوم على أن المقاولاتية يمكن تعلمها وتدريبها داخل المنظومة الجامعية؛ حيث إن روح المبادرة ليست فطرية أو مكتسبة، بل يتم بناؤها وتطويرها بسلاسة، وتقع على عاتق المؤسسات التعليمية، وخاصة الجامعات، مهمة التعليم وتعزيز روح المبادرة بين الطلاب. ولهذا يمكن القول أن المقاولاتية هي موقف اجتماعي وممارسة مهنية وتقنية وانضباط سلوكي يمكن تعلمه وتعزيزه في الجامعة على يد أساتذة مختصين في المجال، ولتحقيق هذه الغاية، فإن الجامعة، بالإضافة إلى مهامها التقليدية (التدريس والبحث)، مطالبة بتولي مهمة جديدة (تنمية روح المقاولاتية والمبادرة)، ولذلك يمكن للجامعة أن تلعب دوراً هاماً في تعزيز المهن الريادية بين الطلاب ونشر ثقافة مواتية لتنمية روح المقاولاتية، وقد شرعت العديد من الجامعات في جميع أنحاء العالم في عملية إدخال ودمج دورات تكوينية وتدريبية في مجال المقاولاتية في مناهجها التعليمية.

وفي الواقع، إن أساس التدريس والتعليم يُبنى حول التجارب الأصيلة، وبمعنى آخر، لا نتعلم كيف نكون رواد أعمال من خلال المفاهيم النظرية فقط، ولكن أيضاً من خلال نهج عملي ميداني يفرض على الطالب أن "يكون مقاول" أثناء تعلمه؛ حيث إن لعب الأدوار وورش العمل الإبداعية والمهام الواقعية تسمح للطلاب (جزئياً على الأقل) بتنفيذ هذا النهج العملي بشكل فردي وجماعي، وفي دراسة ميدانية بعنوان : تقييم تدريس المقاولاتية ومساهمتها في تطوير التوجه المقاولاتي للطلبة، توصلت الباحثة Allaoua Selma إلى أن برامج التكوين في المقاولاتية تساهم في تطوير التوجه المقاولاتي والروح المقاولاتية لدى الطلبة بجامعة وهران2، وكانت النتيجة الرئيسية أن البرامج المقدمة للطلاب لها تأثير إيجابي على تطوير ثقافتهم المقاولاتي، وأن هذه البرامج ترفع من مستوى الوعي بينهم وتطور معرفتهم بالمقاولاتية (Selma, 2018, pp. 68-87).

وفي ظل تنامي الجامعات الافتراضية والتعليم عن بعد، فمن الصعب تحقيق المكون الجماعي، وخاصة بسبب غياب الحضور الفعلي، وعليه يجب بذل جهود إضافية لنقل الأدوات المستخدمة في

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

التدريب وجهاً لوجه (ورش العمل الإبداعية، ولعب الأدوار، وما إلى ذلك) إلى التعلم عن بعد، و بهذا المعنى، تغطي دورات المقاولاتية عن بعد أهداف التعلم والأهداف التعليمية بشكل جيد نسبياً، ولكن عنصر الوسائط، الذي ينبغي أن يكون بمثابة أصل لجميع الجامعات عن بعد، ربما يكون الأقل إتقاناً. (al M. F., 2020, p. 125)

ومع العلم أيضاً أن المناهج المتبعة في التعليم المقاولاتي من المرجح أن تختلف من قارة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، اعتماداً على المفاهيم التعليمية ذاتها المعتمدة في الثقافات المختلفة المعنية، كما يمكن أن يختلف المحتوى والأساليب والأهداف التعليمية بشكل كبير أيضاً اعتماداً على الجمهور المستهدف للتدريب، وفي الوقت نفسه، أكد العديد من الباحثين أنه من الصعب إقامة رابط أو علاقة سببية بين النجاح الفعلي للمقاول وتنفيذ خطة عمل جيدة لأن المعرفة النظرية قد لا تتلاقى مع ما هو موجود في السياق العملي، وفي هذا السياق، هناك حاجة ملحة لإثراء المناهج بشكل كبير بدحض المناهج التقليدية وتطوير وتجربة أساليب جديدة ومعاصرة تتوافق مع متطلبات السوق.

ويتطلب تدريس المقاولاتية أسلوباً تربوياً نشطاً يجب من خلاله أن يصبح المعلم أكثر مشاركة في هيكلية عملية التعلم، علاوة على ذلك، فإن اكتساب المعرفة ليس فكرياً وإدراكياً فحسب، بل هو أيضاً تطوير المهارات التي تساعد في صقل تنمية كل طالب مقاول مستقبلي لتشكيل ملفه الريادي الخاص، وهذا يمثل تحدياً للمعلمين لأنه في بعض الأحيان وأثناء تنفيذ برامج تدريب المقاولاتية، لا يزال وضع قدرًا كبيراً جداً من التركيز على المعرفة وقليلًا جداً من التركيز على المهارات التي يتعين تحسينها لدى المتعلمين، وهذا في نظرنا خلل في التدريب، ومن ثم، ينبغي للتعليم المقاولاتي أن يتحول من التركيز على إنشاء أو إدارة الشركات الصغيرة إلى التركيز على الإبداع والتغيير، ومن الواضح أن الأمر لا يتعلق بتقويض نظريات التعليم، بل بتغيير المنظور الذي نعتقد أن الطلاب سوف يدمجونها فيه. وهكذا يقترح (Fiet. J.O, 2000) أسلوب تربوي قائم على الفعل يقود الطلاب إلى أن يصبحوا نشطين في تعلمهم ويقدم لهم أنشطة أو تجارب مختلفة للقيام بذلك، كما أنها تقدم طريقة أصلية بشكل خاص، من خلال إشراك الطلاب بشكل وثيق في تطوير أنشطة التعلم.

وفي التربية المقاولاتية التي تضع الطالب في قلب تعليمه، سيكون دور المعلم هو تزويد الطلاب بالأنشطة التي تقودهم إلى توسيع مجال مهاراتهم فيما يتعلق بالمقاولاتية، وهذه الطريقة يمكن اعتماد مناهج تربوية جديدة أكثر ملائمة لتدريس المقولة في الجامعة. (Soraya, 2022, p. 813)

6. أهداف التعليم المقاولاتي :

هناك مجموعتان من الأهداف: أهداف الدولة، والتي تُعتبر أهدافاً استراتيجية تهدف إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛ وأهداف تشغيلية أو تعليمية.

1.6 الأهداف الإستراتيجية: والتي تهدف إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتتلخص

على النحو التالي: (chambard, 2013, pp. 111-112)

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

- الحد من البطالة ومكافحة الفقر من خلال تشجيع الأفراد على خلق فرص العمل؛
 - تحويل الأفراد إلى رواد أعمال بأنفسهم؛
 - تأهيل وتعبئة الموظفين؛
 - تنشئة الطلاب على سلوك اقتصادي متجانس (الاستثمار الاستراتيجي في رأس المال البشري لتعظيم قابليتهم للتوظيف؛
 - تنمية حديقة المهارات لتجنب المخاطرة وحالات الإقصاء؛
 - خفض العجز العام (تخفيف الرسوم بسبب تدخل الدولة).
 - تعزيز الابتكار وبالتالي المساهمة في دعم القدرة التنافسية الوطنية.
- 2.6 الأهداف التعليمية: يُفضّل معظم المؤلفين مع بعض الاختلافات ثلاثة أنواع من النقاشات في تدريس وتعليم المقاولات وهي:
- ❖ زيادة الوعي بالمقاولات، أي تحفيز الإبداع والمبادرة، وتنمية الاستقلالية؛
 - ❖ تخصيص الطلاب في مجالات المقاولات، تشجيعهم على بدء مشاريعهم الخاصة؛
 - ❖ دعم ومتابعة الطلاب الذين لديهم مشاريع لإنشاء أعمال.
- وعلى العموم، يحتل التعليم المقاولاتي أهمية كبيرة من خلال مساهمته في جوانب عدة في تنمية المجتمعات معرفياً، اقتصادياً واجتماعياً ويمكن إيجاز أهم أهداف التعليم المقاولاتي فيما يلي:
- ✓ تمييز وتهيئة المقاولين المحتملين لبدء مشروعاتهم أو التقدم والنمو لمنظمتهم المبنية على التكنولوجيا؛
 - ✓ تمكين الطلبة لتحضير خطط عمل لمشاريعهم المستقبلية؛
 - ✓ التركيز على القضايا والموضوعات المهمة قبل تنفيذ وتأسيس المشروع مثل: أبحاث ودراسات السوق، تحليل المنافسين، تمويل المشروع، والقضايا والإجراءات القانونية وقضايا النظام الضريبي في البلد؛
 - ✓ تمكين الطلبة ليصبحوا قادرين على خلق مشاريع تقنية متطورة أو منظمات مبنية على التكنولوجيا بشكل أكبر، والعمل على تأسيس المشاريع والمبادرات المقاولاتية. (الصالح، 2022، الصفحات 112-125)

7. أدوات التدريس (التعليم) الجامعي المقاولاتي :

- يؤكد Surlemont 2007 أن التدريس يجب أن يستفيد من ثلاثة مقاربات بيداغوجية تربوية لتسهيل تعلم المقاولاتية وهي : (chambard o. , (2013), pp. 111-112)
- مقارنة التدريس التجريبي: حيث يعتمد تعلم الطالب على تجربته الشخصية وليس على تجارب الآخرين. ومن ثم يطلب من الطالب تنفيذ مشاريع دراسية تعتمد على مشروعه الريادي الخاص، أو إذا لم يكن لديه مشروع، على مشروع ريادي واقعي يتحداه بطريقة ملموسة.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

■ المقاربة التأملية: هنا، يعد تقييم التعلم أمرًا أساسيًا. ويجب على الطالب أن ينظر إلى هذا الأمر باعتباره نهجًا إيجابيًا يشكل جزءًا لا يتجزأ من رحلته، الأمر الذي يتطلب تصورًا لأدوات تأملية مخصصة خصيصًا لريادة الأعمال.

■ المقاربة الجماعية (التعاونية): قدرة الطالب على العمل في مجموعة حيث من المتوقع عادة أن يساهم كل عضو في المجموعة في التعلم الجماعي.

ومن الناحية المنطقية، لا يكمن التحدي الرئيسي للتدريس في اكتساب المعرفة فقط؛ حيث أصبح الوصول إليها سهلاً، بل في استيعاب هذه المعرفة؛ أي تحويلها إلى مهارات، إن الهدف هو تحويل المعلومات إلى معرفة ومن ثم إلى مهارات يستخدمها المتعلم طوال حياته المهنية. ويتطلب تدريس المقالة التساؤل حول كل من المحتوى والبرامج، بالإضافة إلى الوسائل والأساليب المستخدمة. ووفقًا لأهداف تدريس المقالة المذكورة سابقاً؛ يرى المختصين أن برامج التدريب صُممت لثلاثة مستويات:

❖ برامج التوعية والتثقيف: تحفيز فضول واهتمام شريحة واسعة من الجمهور فيما يتعلق بإنشاء الأعمال والأنشطة، وتعزيز المقالة والأعمال التجارية. وهذا يعني إعداد مواقف الطلاب وتصوراتهم لدخول مجال المقالة.

❖ برامج التخصص: الهدف الرئيسي من هذه البرامج هو تمكين الطلاب الراغبين في العمل في مجالات المقالة وإنشاء الأعمال من تعميق معارفهم وخبراتهم وغرس روح المقالة لديهم.

❖ برامج الدعم: الغرض من هذا النوع من البرامج هو تقديم الدعم والتوجيه للطلاب الذين لديهم خطط لبدء أو تولي عمل تجاري، أو الذين يشاركون في تنفيذ مثل هذه المشاريع.

وبالنسبة لبراون (Brown 2000) يجب أن يأخذ برنامج تعليم المقالة في الاعتبار ثلاثة محاور:

المحور الأول: تعلم كيفية تقدير الفرص وتحديد احتياجات العملاء الجدد؛

المحور الثاني: إعداد منشئي الأعمال المحتملين لمعرفة كيفية تجميع الموارد وتقييم المخاطر وتطوير خطة عمل والبحث عن مصادر التمويل؛

المحور الثالث: تعلم كيفية تخصيص الموارد وإدارة الموظفين والأموال على النحو الأمثل.

وتُظهر دراسات بيتشارد (2000) تصنيف الأساليب التربوية إلى ثلاث فئات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 1: يوضح الأساليب التربوية المستخدمة في التعليم المقاولاتي (Santos, 2014, p. 91)

بيداغوجيا إعادة الإنتاج	طرق تتميز بسيطرة المعلم على عملية التعلم وتركيزه على الطالب.
بيداغوجيا البناء	تتمحور حول الطالب، وتتحكم في تعلمه.
بيداغوجيا البناء المشترك	لمعلم والطالب يتحكما في التعلم بشكل مشترك

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

تُركّز البيداغوجيا الأولى على الفرد وتتميز بتحكّم المُدرّب في عملية التعلّم، وتشمل الأساليب المُستخدمة المحاضرات، والتوثيق، والتدريس المُركّب، والتمارين المُكرّرة، أما الثانية، فتُحدّد من خلال تنظيمها المكاني حول الفرد الذي يُسيطر على عملية التعلّم، وتشمل هذه الأساليب: أساليب البروتوكول، والبحث المُوجّه، والمقابلات، والمشاريع الفردية، أما الثالثة فتُركّز أساليب التدريس التعاوني على الفصل والمجموعات الفرعية ذات الهندسة المُتغيّرة؛ حيث يكون التحكّم في عملية التعلّم مُشتركا بين المُدرّب والمُتعلّمين، وتشمل الأساليب المُستخدمة: العمل الجماعي، وتقمّص الأدوار، والمحاكاة، ودراسات الحالة، ومجموعات النقاش، وموارد المُجتمع، وغيرها.

ويخلص **Bechard** إلى أن معظم البرامج التي خضعت للتقييم تستخدم أساليب التكرار والبناء المشترك، ويعتقد معظم الخبراء أن الأهداف والمحتوى والأساليب المُستخدمة في المنهج الدراسي قد تختلف باختلاف مستوى التعليم، فبينما يتمثل الهدف الأهم لطلاب البكالوريوس والدراسات العليا في تطوير عقليتهم وتحفيز اهتمامهم بالعمل الحروا إنشاء المشاريع (الوعي والتحفيز)، سيحتاج الخريجون وطلاب الدراسات العليا إلى أدوات عملية ودعم ملموس لتطوير أفكارهم المقاولاتية. وفي دراسة أخرى خلصت **Nadia Rajhi** إلى أن التعلم المقاولاتي يركّز على الخبرة، وحل المشكلات، والعاطفة، والاكتشاف، وبالتالي، فهو متمركز حول الطالب، الذي يجب أن يلعب دورًا فعالًا في توليد المعرفة، وقد أصبح المعلم مُيسّرًا، ومنسقًا (Nadia, 2011, p. 195).

ومن حيث أساليب التدريس المُستخدمة، يتضح تنوعها الكبير، فقد حدد فايول مناهج تقليدية (دراسات الحالة، وشهادات ومحاضرات من رواد المقولة ومحترفي إنشاء الأعمال، وتطوير خطط الأعمال وتقييمها من قبل متخصصين؛ وحالات حية ومقاطع فيديو لرواد الأعمال مرتبطة بحالات أو مفاهيم تعليمية)؛ وأخرى أكثر أصالة وغير نمطية أحيانًا، مثل (النقد البناء لخطط الأعمال، والتبادل المنظم بين رواد الأعمال والطلاب حول أفكار الأعمال؛ والمناقشات التي يقودها رواد الأعمال والمتعلقة بحالاتهم الخاصة؛ وأبحاث براءات الاختراع كمصادر محتملة لإنشاء الأعمال؛ والاختبارات النفسية لتحديد السمات الريادية لقادة المشاريع الطلابية؛ وعمل الطلاب في مجال نقل التكنولوجيا؛ والاستعانة برواد أعمال مدربين على التدريس يعملون أساتذة بدوام جزئي).

وطُلب من الخبراء الإشارة إلى أدوات و/أو أساليب التدريس على حد علمهم وعلى أساس خبرتهم الخاصة، التي يجدها المعلمون أكثر ملائمة أو فعالية لتدريس المقولة، وخاصة لطلاب التخصصات غير الاقتصادية والتجارية؛ حيث أظهر هذا الاستطلاع تفضيلًا واضحًا للأساليب القائمة على تقنيات المجموعة والعمل الجماعي لتوليد أفكار تجارية جديدة واستخدام دراسات الحالة.

ومن بين الأدوات الأخرى التي اعتبرت فعالة بشكل خاص بعد هاتين الفئتين الرئيسيتين، كانت ورش عمل وتقمص الدور وتفضيل التقنيات الجماعية وجلسات العصف الذهني لتوليد أفكار جديدة، ودعوة لشخصيات خارجية مثل رجال الأعمال في هذه الحالة.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

وبالإسقاط على الحالة الجزائرية يمكن القول أن أساليب التدريس المستخدمة فهي تقليدية (مثل المحاضرات) والتي لا تشجع فعليا على تطوير التفكير المقاولاتي. ولتحقيق هذه الغاية، من الضروري استخدام أساليب وتقنيات التدريس المبنية على الخبرة، وإدخال ممارسات تدريسية مبتكرة في التدريب المقاولاتي.

8. إشكالية العلاقة التوافقية بين التعليم المقاولاتي والجامعة ؟

إن طرح السؤال حول دور الجامعة في تدريس المقاولاتية يعد أمرا ممتازا للغاية؛ حيث يمثل تعليم المقاولات نقاشا رئيسيا في المدارس والكليات والجامعات، وقد برزت أسئلة جوهرية سادت الاجتماعات والملتقيات العلمية مثل : هل يمكننا ترك الأمر للمدرسة وحدها لتوعية الناس بمهمهم في المقاولات وتعليمهم الخطوات في إنشاء وتطوير شركة صغيرة؟ هل ينبغي استخدام جميع الموارد التعليمية لضمان جودة برامج التدريب على تنظيم مشاريع المقاولات ؟ هذه الأسئلة المختلفة المتعلقة بمكانة المدارس والمنظومة الجامعية والمجتمعية في التثقيف في مجال تنظيم المقاولات (Béchar, 1998, pp. 105-123) هي أساس البحوث العلمية على نطاق دولي الذي يحاول إيجاد الإجابة.

ووفقا ل (Barnett 2005) توجد على الأقل في التعليم العالي، أشكال مختلفة من المقاولاتية تُوصف عموما بأنها "ضعيفة" أو "قوية"، ويرى أنه في "السوق المفتوحة"، توجد "مقاولات مدنية" حيث تكون الجامعات مستعدة لتطوير نفسها في سوق حرة، و"مقاولات جامحة" حيث تسعى للحصول على تمويل غير حكومي، حيث تعتبر الجامعات نفسها "مصدرا مهما لرأس المال الفكري القابل للاستغلال، و تسعى جاهدة لاستخدام هذا رأس المال بكفاءة لضمان أقصى عائد مالي. وفي المقابل، في حالة "السوق المسيطر عليه"، يميز بين "المقاولات المترددة"، التي تُعزز ريادة الأعمال المؤسسية رغم عدم رغبة المؤسسات في المخاطرة، و"ريادة الأعمال المقيدة"، حيث تُقيد الدولة فعليا قدرة الجامعات على العمل من خلال الوسائل التنظيمية أو الإدارية.

ويمكن اعتبار المقاولات حلا لتحقيق استقلالية ذاتية التوجيه، أو ببساطة محاولة للحد من استنزاف الموارد، ويمكن اعتبارها أيضا وسيلة لتحرير الطاقات الأكاديمية، كما يتضح جليا من ظاهرة كامبريدج، إلا أنها قد تُلحق الضرر بالعمل الأكاديمي أيضا، إذ تُقلص دور الباحث إلى مجرد مستشار، وتُصوّر التدريس كنشاطٍ مُكرّرٍ منخفض الجودة يُمارس بهدف الربح، وتُعطي الأولوية للجانب المالي في إدارة الجامعات. ويخلص (Williams 2003) إلى أن "المقاولاتية عملية ديناميكية يمكن من خلالها الحفاظ على أهم أهداف الجامعات وتحقيقها في أنظمة التعليم العالي الشاملة". لا شك أن روح المنافسة قد تؤدي إلى تراجع المستوى، ولكنها قد تؤدي أيضا إلى ظهور أعمال علمية وفنية وفكرية عظيمة. (Shattock, 2005, pp. 13-26)

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

9. معوقات المقاولات في الجامعة: هناك جملة من المعوقات التي تحد من نجاح المقاولات في الجامعة وهي:

1.9 مشكلة ضعف الإطار المؤسسي:

يبدو أن الإطار المؤسسي، وخاصة الإطار التنظيمي للجامعات يعاني من نقاط ضعف تُؤلّد صراعات إدارية بين قادة الجامعات وقيادات كلياتها كل الفاعلين في التعليم المقاولاتي، كما تواجه الجامعات صعوبة في بناء روابط تعاونية مع الشركات لتشجيع التعلم العملي؛ وهو وضع يُفضّل ويُسهّل عادةً تثمين نتائج البحوث الجامعية، وتدفعنا هذه الملاحظة حول هذه المسألة والمتعلقة بصعوبة تطور الجامعات في بناء روابط تعاونية مع الشركات، وبالتالي تطوير جامعة ريادية، إلى دراسة السياق الذي تعمل فيه، والهدف هو تسليط الضوء على الخصائص الرئيسية وفهم المسارات المهنية لخريجي هذه الجامعات بشكل أفضل وبشكل ملموس، يتعلق الأمر بالبحث داخل الإطار المؤسسي للجامعات عن أسباب صعوبة بناء شراكات مع الشركات وإطلاق خريجين قادرين على الإبداع والابتكار في سوق العمل. ويخلص ويليامز (2005) والمفوضية الأوروبية (COM، 2005)، إلى أن المقاولات يمكن أن تعوقها على جميع المستويات التنظيم المفرط والضوابط البيروقراطية الوطنية، التي تهدف إلى القضاء على المخاطر ولكنها غالبا ما تعوق المبادرة المؤسسية بقوة. (Shattock, 2005, p. 24).

وإذا كان هناك إجماع بين علماء الاقتصاد بمختلف توجهاتهم الايديولوجية-سياسية، على النظر للمقاولات كفاعل قوى في الصراع ضد الركود الاقتصادي، ورافعة قوية من أجل خلق مناصب الشغل، ووسيلة لمقاومة التقشف المالي، فإن هذا لم يمنع البحث السوسيولوجي من التسليم بأن واقع الشغل والعلاقات المنظمة المرصودة داخل المقاولات الكبرى والمتوسطة والصغرى، تظل بعيدة كل البعد عن هذه الحقيقة، فكل الأبحاث الإمبريقية تبين بجلاء أن النزاع الاجتماعي، والبيروقراطية والتaylorية، بل حتى الأبوية والفيودالية المهنية، هي الظواهر الأكثر انتشارا داخل هذا الواقع. (خليل، 2019، الصفحات 97-112)

واستنادًا إلى دراسات استقصائية أُجريت عامي 1992 و1994، أظهر (Beise et Licht (1996 ، على سبيل المثال، أن أكبر عائق أمام الابتكار في الشركات الصغيرة والمتوسطة الألمانية يتمثل في فترة الحمل بين ولادة الفكرة واستغلالها تجاريًا، ويشير Audretsch (1991) إلى أنه في الشركات الكبيرة، يجب أن يتغلب قرار الابتكار على عدة مستويات من المقاومة البيروقراطية التي تتسم بجمود المخاطرة الذي يحول دون إطلاق مشاريع جديدة، وهذا يؤكد الرأي القائل بأن الهياكل التنظيمية الداخلية يمكن أن تؤثر على الإبداع والنشاط الابتكاري.

2.9 مشكلة الواقع الإداري والثقافي :

تواجه الجامعات واقعًا إداريًا وماليًا واجتماعيًا وثقافيًا وبنويًا واقتصاديًا يحول دون بناء علاقة فعّالة مع قطاع الأعمال، فعلى الصعيدين الإداري والمالي، هناك بيروقراطية مثقّلة ومتمركزة حول الذات وموارد مالية غير كافية، وروح مقاولاتية ضعيفة، تنبع من غموض النصوص التنظيمية المتعلقة

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

بتوزيع المهارات بين رئاسة الجامعة ومختلف مكوناتها. وعلى الصعيد الاجتماعي والثقافي، هناك نمو هائل في عدد الطلاب، مما يؤدي إلى ضعف نسبة الإشراف الطلابي ونقص الدورات المهنية في مجال التعليم المقاولاتي في مجال العلوم التقنية والاجتماعية، كما يوجد نقص في البنية التحتية للاستقبال، مما أدى إلى حالة من الفوضى داخل مجتمع الجامعة، مما أدى إلى أزمة أخلاقية ومهنية بين أعضاء هيئة التدريس، واللجوء إلى القبلية في ممارسة الخدمات المطلوبة.

ومع ذلك، هناك حالات نادرة من التعاون الناجح بين الجامعات المحلية والجامعات الأجنبية كحلٍ لتحسين إطار العلاقة بين الجامعة وقطاع الأعمال وتعزيز المقاولات العلمية، حيث يُنصح باقتراح انتخاب قادة الجامعات من قبل مجتمع الجامعة لفترات لا تتجاوز أربع سنوات، سيمكّن هذا الحل هؤلاء المسؤولين المنتخبين من العمل على تحقيق أهدافهم المرسومة، وسيقلل الاعتماد على الحكومة المركزية، وبالتالي، الأعباء الإدارية التي تُعيق بعض الشراكات. إن زيادة ميزانيات الجامعات، متبوعة بخريطة طريق مُتفق عليها بالتشاور مع المؤسسات الشريكة من القطاعين العام والخاص، والتي تُراقبها هذه المؤسسات، ستمكّن من تقليص عجز البنية التحتية وتجهيز قاعات المحاضرات والمختبرات. سيؤدي ذلك إلى تحسين جودة التعليم الجامعي وتشجيع روح الإبداع والمقاولات الأكاديمية، وبالتالي، إن الإصلاحات الاقتصادية من شأنها أن تعمل على خفض البطالة ونقص العمل، ومن ثم تعزيز تنمية الشركات الوطنية . (Die, 2019, pp. 133-135)

3.9 مشكلة تمويل المقاولات الجامعية:

تعاني المقاولات الجامعية من تحديات مالية تعيق دورها الوظيفي المعهود، فالسيولة المالية تتيح لجمهور الطلبة من التمكين والقيام بدورات تكوينية والانخراط الأوتوماتيكي في سوق العمل، فمثلا في الولايات المتحدة، زاد عدد برامج التدريب على المقاولاتية والتمويل المقاولاتي بشكل كبير خلال العقد الماضي، وفي دراسة ميدانية وجد (Glackin, 2010) أن 46% من الجامعات الأمريكية التي تقدم برامج المقاولاتية على مستوى البكالوريوس طورت دورات تدريبية حول التمويل المقاولاتي. (Demerens, 2011, p. 234) في حين يصعب الأمر على الجامعات التي تعتمد على التمويل الحكومي، حيث لا تستطيع تطوير قدراتها المقاولاتية .

4.9 مشكلة الانفتاح على الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين:

لا شك أن عدم قدرة الجامعات على إقامة روابط تعاون مع الشركات تؤدي إلى التشكيك في العقبات التي تعيق كل الجهود التي تساهم في تحقيق هذا الهدف، ولهذا وجب تشخيص ودراسة السياق الذي يتطور فيه التعليم العالي المحلي من أجل تسليط الضوء على سماته المميزة الرئيسية وتحديد مسار خريجي الجامعات بشكل أفضل، وللقيام بذلك، بدا من المهم التركيز على المصادر الوثائقية والبيانات الإحصائية التي يتم الحصول عليها. لتحقيق هدف الابتكار الجامعي، وإحداث تغيير تنظيمي، والتصرف بروح مقاولاتية.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

خاتمة :

إن المتتبع للسيرورة التاريخية يستكشف أن هناك اهتمام متزايد بأبحاث ودراسات حول المقاول و التعليم المقاولاتي بسبب الظروف الاجتماعية والثقافية المتغيرة في السوق العالمية، وعلى الرغم من بروز هذا الاتجاه لا يزال هناك نقص في الفهم حول الدور الذي تلعبه المقاولات الجامعية. وكما رأينا في ثنايا هذه الدراسة، فإن أكبر التحديات التي تواجه الطال المقاول الذي يرغب في بدء مشروع تجاري وإنشاء مقاول هو الخوف الاجتماعي بسبب الصورة النمطية للمقاولات الجامعية الشائعة في المجتمع الجزائري، فضلا عن شح الموارد المالية المحدودة التي لا تسمح لهن بتوسيع نشاطات المقاولات، ونقص الدعم الاجتماعي المعنوي من المحيطين بهن، بالإضافة إلى السياق الاجتماعي والثقافي الذي لا يشجع بشكل عام على تمكين الطالب الجامعي في دنيا الأعمال، وللتغلب على هذه القيود لجأت الدولة الجزائرية إلى إنشاء هياكل الدعم الحكومية وحاضنات الأعمال، فضلاً عن المزايا الضريبية المتاحة، ومحاولة إشراك السلطات المحلية والجمعيات بشكل نشط في تعزيز مقاولات الأعمال الجامعية .

واتضح في دراستنا هذه أن بناء شخصية مقاولاتية طوال الحياة لا يأتي دفعة واحدة وإنما يتم تدريجيًا، من المدرسة الابتدائية إلى التخرج من الجامعة، وفي كل مرحلة من هذه الرحلة، يُمكن للعاملين في مجال التعليم اتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع مستوى الوعي لدى جمهور المتعلمين. وكشفت هذه الدراسة أن تنفيذ العمل المقاولاتي في بدايته يأتي في الغالب نتيجة تآزر جماعي، لذا، يهدف التعليم المقاولاتي إلى رفع مستوى وعي المشاركين بالجوانب الفردية و/أو الجماعية الكامنة في روح المقاولاتية.

ويمكن القول عموماً أن تدريس مادة المقاولاتية في الجزائر لا يزال مقتصرًا على قطاع التعليم العالي، لكن في الوقت نفسه نسجل بعض المبادرات من طرف وزارة التربية في المرحلة الابتدائية في كيفية تهيئة التلاميذ للمقاولاتية وذلك عن طريق بعض المشاريع داخل المؤسسات التربوية، غير أن الجامعة ومن خلال إصلاحات الأخيرة لنظام التعليمي الجامعي "LMD" فقد تم إدراج مادة المقاولاتية كمادة أفقية حيث يلاحظ أنها لم تحض بأهمية كبيرة، كون الطلبة لا يتحمسون لها ولعل هذا الأمر راجع لضعف القوة الاتصالية داخل أسوار الجامعة، إضافة لعدم تحمس هيئة التدريس في تدريسها وبالتالي في كثير من الأحيان شاهدنا عدم قبول تدريسها من طرف الأساتذة لانعدام الخبرة من جهة والمادة العلمية ولذلك في كثير من الأحيان يتم إلغائها واستبدالها بمقياس آخر، كون مادة المقاولاتية وضعت كمادة اختيارية مرافقة لمواد أخرى معها .

وإذا أردنا تطوير التعليم المقاولاتي وصقل المهارات الريادية وريادة الأعمال في الجامعات الجزائرية، فإن دمج وحدات أخرى في برامج التدريب أمر ضروري. ويجب تعميمها على مختلف القطاعات والتخصصات، كما أنه من الضروري إدخال الماستر المهني المتخصص في إنشاء مقاولات الأعمال وتعزيز ثقافة مقاولات الأعمال.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

ومن الجدير بالذكر أيضًا أنه فيما يتعلق بالإشراف التعليمي، لا يوجد مدرسون مدربون على التعليم المقاولاتي، حيث يتم تدريس الدورات التدريبية في مجال المقالة الأكاديمية من قبل الأكاديميين "الكلاسيكيين"، أي أولئك الذين تكون خلفيتهم أكاديمية في الأساس، والذين لم يسبق لهم إنشاء أو حتى إدارة أي عمل تجاري على الإطلاق، ومع ذلك، تظهر التجربة أن أفضل النتائج يتم الحصول عليها عندما يكون رواد الأعمال الذين لديهم خبرة في مجال المقالة قادرين على إدارة أعمالهم الخاصة، ولهذا يستحسن توظيف طلاب دكتوراه في المقالة وريادة الأعمال كمدرسين أو محاضرين .

الاقتراحات والتوصيات

ومن خلال هذه النتائج، ومن خلال بحثنا، يمكننا اقتراح التوصيات التالية لتعزيز تدريس التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية في الجامعة الجزائرية:

- ❖ ضرورة انفتاح الجامعة على بيئتها الاقتصادية والاجتماعية؛ وتعزيز وتوطيد العلاقات بين الجامعة ومختلف الشركاء (الشركات، والوزارات، ومؤسسات الدعم والتوجيه، وغيرها) لتسهيل ثقافة التعليم المقاولاتي لفائدة الطلاب ؛
- ❖ دعوة ومشاركة رواد الأعمال لتأطير برامج التكوين والندوات ومشاركة خبراتهم مع الطلاب؛
- ❖ إعادة تنظيم المقررات الدراسية من خلال إدخال وحدات دراسية لتطوير المواقف والمهارات المقاولاتية، وإعطاء الأولوية للتخصصات الموجهة نحو السوق؛
- ❖ تشجيع الأساتذة على الابتعاد قدر الإمكان عن نموذج نقل المعرفة الكلاسيكي، وتفضيل أساليب مثل الاستدلال الاستقرائي، والعمل الجماعي، وتنفيذ المشاريع، ودراسات الحالة، وغيرها؛
- ❖ التنوع في طرق وأساليب التدريس للتعليم المقاولاتي باستخدام طرق معمول بها في الجامعات العالمية وعدم الاقتصار على الطرق الكلاسيكية (إلقاء، بحث ...)
- ❖ فتح مسارات تكوينية في المقاولاتية على مستوى كل الكليات والتخصصات، أو على الأقل إدراج مقياس في المقاولاتية في كل التخصصات الاجتماعية والإنسانية؛
- ❖ إنشاء حاضنات للشركات الناشئة داخل الجامعة لمساعدة رواد الأعمال على تحقيق مشاريعهم؛
- ❖ الجامعة مطالبة بتبني نظام اتصالات فعال لرفع مستوى الوعي والوصول إلى جمهورها المستهدف؛
- ❖ الاستفادة من التجارب العربية والأجنبية لتطوير ثقافة المقالة وتعزيز التعليم المقاولاتي .

Bibliographie

- M. F. et al (2022). L'enseignement à distance de l'entrepreneuriat : quelle expertise pédagogique? . Revue Enjeux et société , 7 (2), 108-128.
- M. F. et al (2020). L'enseignement à distance de l'entrepreneuriat : quelle expertise pédagogique? Revue Enjeux et société , 7 (2), 125.
- M. F. et al (2020). L'enseignement à distance de l'entrepreneuriat : quelle expertise pédagogique? Revue Enjeux et société , 7 (2), 125.
- Béchar, J.-P. (1998). Implantation d'un programme de formation en entrepreneuriat et ressources inter organisationnelles régionales: le cas du Québec. Revue internationale P.M.E, Économie et gestion de la petite et moyenne entreprise , 11 (4), 105-123.
- Bourroubey Soraya : Les nouveaux dispositifs d'apprentissage de l'entrepreneuriat dans les universités Algériennes. (2022). Journal Algérien de Recherche et d'étude , 05 (02), 813.
- chambard, o. (2013). la promotion de l'entrepreneuriat dans l'enseignement superieur.les enjeux d'une création lexicale(article publier sur MOTS. les langages du politique (102), 111-112.
- Demerens, J.-L. P. (2011). Quel enseignement de la finance entrepreneuriale Une proposition pragmatique. Revue internationale P.M.E, (Économie et gestion de la petite et moyenne entreprise?) , 24 (3-4), 231 - 254.
- Die, M. D. (2019). Les Traits Raits Caractéristique De La Relation universitaire-Entreprise au Cameroun. Revue Marché et Organisation , 34 (1), 133-135.
- Fayolle, A. (1999). :L'enseignement de l'entrepreneuriat dans les universités françaises : analyse de l'existant et propositions pour en faciliter le développement, Rapport rédigé à la demande de la Direction de la Technologie du Ministère de l'Education Nationale de la Rech. France.
- Fayolle, A. (2004). À la recherche du cœur de l'entrepreneuriat : vers une nouvelle vision du domaine. Revue internationale P.M.E, Économie et gestion de la petite et moyenne entreprise , 17 (1), 101-105.
- Mohamed, E. (2022). Les « soft skills » leviers de l'entrepreneuriat, Quels rôles pour l'enseignement universitaire ? la Revue Economie et kapital , 2 (22), 161-163.
- Nadia, R. (2011). Conceptualisation de l'esprit entrepreneurial et identification Des facteurs de son développement dans l'enseignement supérieur tunisien (Thèse de doctorat, L'université de Grenoble Spécialité sciences de gestion. 195.
- Oussama, B. K. (2018). Le développement de l'entrepreneuriat en Algérie face aux contraintes bloquantes de l'environnement institutionne
- I. Les Publications de la Recherche Gouvernance & Economie Sociale (06), 30 à 48.
- Rim, A. (2021). L'impact de l'éducation à l'entrepreneuriat sur l'intention entrepreneuriale des étudiants Administration des affaires Etat des étudiants de l'université de Laghouat. Industrial Economics Review , 11 (1), 832.
- Santos, L. L. (2014). l'enseignement de l'entrepreneuriat au sein de l'université : la contribution de la méthode des cas (thèse de doctorat en sciences de gestion, université de Lorraine. 91.
- Selma, A. (2018). Evaluation de l'enseignement de l'entrepreneuriat et sa contribution au développement de l'intention entrepreneurial des étudiants " cas d'université d'Oran2". Revue les cahiers du poidex (09), 68-87.
- Shattock, M. (2005). Les universités européennes et l'entrepreneuriat leur rôle dans l'Europe du savoir Le contexte théorique. Revue Politiques et gestion de l'enseignement supérieur , 17 (3), 13-26.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

Shattock, M. (2005). Les universités européennes et l'entrepreneuriat leur rôle dans l'Europe du savoir Le contexte théorique . Revue Politiques et gestion de l'enseignement supérieur , 17 (3), 13-26.

Soraya, B. (2022). Les nouveaux dispositifs d'apprentissage de l'entrepreneuriat dans les universités Algériennes, . Journal Algérien de Recherche et d'étude , 5 (2), 813.

Wassila Zerrouki, Y. G. (2017). L'université entrepreneuriale en Algérie, Cas des étudiants de l'université de Tlemcen. Revue Les cahiers du MECAS , 13 (1), 21-28.

الجودي محمد علي. (2015). نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ، دراسة عينة من طلبة جامعة الجلفة, رسالة دكتوراه جامعة محمد خيضر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 144. بسكرة.

دشاش محمد الصالح. (2022). دور التعليم المقاولاتي كنموذج حديث في دعم وتنمية روح المقاولاتية للطلبة الجامعيين عرض بعض التجارب الدولية. مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات ، 7 (2)، 112-127.

لحسن خليل. (2019). ثقافة المقاولاتية بين خطاب التدبير المقاولاتي الحديث والنقد السوسيولوجي. مجلة مدارات اجتماعية ، 2 (2)، 97-112.

هاملي عبد القادر، حوحو مصطفى. (2019). إشكالية التعليم المقاولاتية : دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي. مجلة البشائر الاقتصادية ، 5 (1)، 630.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

التعليم المقاولاتي في مجال العلوم الإنسانية بين التكوين البيداغوجي والتوجهات المهنية المستقبلية لدى الطلبة الجامعيين

Entrepreneurial education in the humanities: between pedagogical training and future career orientations among university students

د. بن زينة كريمة، جامعة الجيلالي بونعامة/خميس مليانة

د. المكي فتحي، جامعة الجيلالي بونعامة/خميس مليانة

الملخص:

يعد ميدان المقاولاتية من الميادين الرائدة والحديثة في العالم، ويعتبر الاعتماد عليها كنمط اجتماعي واقتصادي يساهم في دعم وتطوير المجتمع. ونظرا للدور البالغ الذي يكتسبه هذا المجال (المقاولاتية) أخذت الجزائر مبادرة إدراج جانب المقاولاتية في مجالات التعليم والتكوين، وخاصة التعليم العالي. وباعتبار الطالب الجامعي الحجر الأساسي في الجامعة، فهو بحاجة الى الاندماج ودراسة المقاولاتية بحيث أصبحت هذه الأخيرة في جميع التخصصات بما فيها العلوم الاجتماعية والإنسانية، وأصبحت تحدد توجهاتهم المستقبلية حول عالم الشغل واقتحام سوق العمل، حتى وإن كان ذلك خارج تخصصه وميدانه، وذلك من خلال إبداعه وابتكاره في العديد من المجالات.

وعلى هذا الأساس سوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية أن نعالج مسألة التعليم المقاولاتي في مجال العلوم الإنسانية بين التكوين البيداغوجي والتوجهات المهنية المستقبلية لدى الطلبة الجامعيين. الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، التعليم المقاولاتي، الجامعة، الطالب الجامعي، سوق العمل.

Summary:

Entrepreneurship is a pioneering and modern field in the world, and its adoption as a social and economic model contributes to supporting and developing society. Given the significant role this field (entrepreneurship) plays, Algeria has taken the initiative to incorporate entrepreneurship into education and training, particularly higher education.

As the university student is the cornerstone of the university, he or she has a future outlook on the world of work and on entering the job market, even if it is outside his or her field of specialization, through his or her creativity and innovation in a variety of fields.

Based on this, this research paper will attempt to address the issue of entrepreneurial thinking among university students, their attitudes toward the labor market, and their future prospects.

Keywords: entrepreneurial thinking, entrepreneurship, university student, university, labor market.

مقدمة:

يشهد العالم تحولا متسارعا نحو الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار، حيث تبرز المقاولاتية كقوة دافعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. والجزائر أو الجامعة الجزائرية كغيرها من الدول تبنت استراتيجيات لإدماج المقاولاتية في منظومة التعليم العالي، بهدف تمكين الخريجين من امتلاك المهارات والمعارف اللازمة لخلق فرص عمل والمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني.

يعتبر الطالب الجامعي، بوصفه الركيزة الأساسية للجامعة، محور هذا التحول، إذ يهدف التعليم المقاولاتي إلى تزويده بالأدوات اللازمة لاقتحام سوق العمل، سواء في مجال تخصصه أو خارجه، وذلك من خلال تنمية قدراته الإبداعية والابتكارية.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

وتأتي هذه الورقة العلمية في البحث عن أثر وأهمية التعليم المقاولاتي في مجال العلوم الإنسانية على التوجهات المهنية المستقبلية للطلبة الجامعيين.

أهداف الدراسة:

- تحديد مفهوم التعليم المقاولاتي وأهميته في مجال العلوم الإنسانية.
- برامج التكوين البيداغوجي في مجال العلوم الإنسانية والتوجهات المهنية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين.
- تحديد التحديات والمعوقات التي تواجه الطلبة في مجال العلوم الإنسانية في تبنى التوجهات المقاولاتية.

أولاً. تحديد المفاهيم:

1. المقاولاتية:

يعرف Gartner: "المقاولاتية بأنها عملية إنشاء منظمات جديدة، وهي مجموع الأعمال التي يقوم بها المقاول بتجنيد وتنسيق الموارد المختلفة من معلومات، موارد بشرية، مالية وغيرها وذلك من أجل تجسيد الفكرة في شكل مشروع مهيكل، ويرى أن عملية إنشاء مؤسسة جديدة هي ظاهرة تنتج عن التأثير المتبادل للعديد من العوامل المختلفة مثل الأفكار، الخبرة والتي يصبح لها معنى بواسطة تنظيم جديد. (صبرينة مغتات وآخرون، 2018، ص 4).

كما يعرف "Beranger" وآخرون المقاولاتية على أنها: "Entrepreneuriat" المشتقة من كلمة Entrepreneurship والمرتكزة على إنشاء وتنمية أنشطة، فالمقاولاتية يمكن أن تعرف بطريقتين:

- على أساس أنها نشاط أو مجموعة من الأنشطة والصيرورة تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.
- على أساس أنها تخصص جامعي، أي علم يوضح المحيط وصيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي. (أيوب صكريو وآخرون، 2017، ص 13).

نستخلص أن مفهوم المقاولاتية يتمحور حول المفاهيم التالية: (إسحاق خوشي، 2021، ص 13).

- الإبداع: تقديم منتج جديد، تطبيق تقنية جديدة باستخدام تكنولوجيا حديثة، دخول في أسواق جديد، تطوير تنظيم جديد لغرض إنتاج أو تعزيز منتج ما.
 - عملية إدارة الأعمال: بمعنى استخدام الموارد لإنتاج سلع أو خدمات قصد تحقيق الأرباح.
 - تحمل المخاطر: بمعنى أن نتائج المشروع غير معروفة بشكل كبير.
- ومنه يمكن تعريف المقاولاتية باعتبارها مفهوم سوسيواقتصادي، يتم من خلالها تجسيد مشروع ما قائم على فكرة الابداع والابتكار والتجديد، تسعى للنهوض بالاقتصاد بمختلف أنواعه وأشكاله.

2. التعليم المقاولاتي:

أقر Vesper أن التعليم الرسمي للمقاولاتية في الجامعات ساعد في سنة 1982 عملية خلق الأعمال لأنه رفع مستوى وعي الطلاب بقدرة العمل الحر كخيار مهني. في الواقع أظهرت دراسات مختلفة كيف أن هذا التعليم يزيد من المواقف الإيجابية نحو زيادة الأعمال كمهنة بديلة. (ليلي بن عيسى، الزهري ناصري، 2019، ص 233).

تؤكد الدراسات على أن التعليم المقاولاتي يمثل ركيزة أساسية وذات أثر واضح في نجاح المشروعات الناشئة، وتظهر هذه الدراسات أن أصحاب المشاريع الناشئة ذات التوجه بالمعرفة من خريجي المقاولاتية

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

على أن دخلهم يتزايد عن زملائهم الذين لم يدرسوا المقاولاتية، بما يؤكد على أن التعليم المقاولاتي يساهم في ظهور مقاولين يتسمون بالروح المقاولاتية، وقد أدركت العديد من الدول هذه الحقيقة، فبدأت المقررات الدراسية والبرامج التعليمية في مجال المقاولاتية في الظهور بين المناهج الدراسية للعديد من الجامعات في العديد من دول العالم. (ليندة راهم، 2019، ص 25).

ومنه يمكننا تعريف التعليم المقاولاتي هو أحد المفاهيم المرتبطة بالتكوين المقاولاتي من أجل تبني مشروع أو فكرة ما، تجعل المقاول يتمتع بمهارة عالية وذكاء في التعامل مع المؤسسات الناشئة، وتخلق لديه الروح المقاولاتية التي تميزه عن غيره.

3. الجامعة:

تعرف الجامعة بأنها مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب. (مليجان معيض الثبتي، 2000، ص 214).

نعرف الجامعة بأنها مؤسسة علمية يتم من خلالها استقاء مختلف المبادئ والمعارف والمعلومات، كما أنها مؤسسة اجتماعية فعالة في بناء وتقديم المجتمع من جميع النواحي والمجالات.

4. الطالب الجامعي:

هو ذلك الشخص الذي سمحت له كفاءته العلمية بالانتقال من المرحلة الثانوية إلى مرحلة التكوين المهني أو الفني العالي إلى الجامعة تبعاً لتخصصه الفرعي بواسطة شهادة أو دبلوم، يمتاز بنوع من الذكاء ومجموعة من المعارف العلمية له طموحات وأهداف يتطلع إليها المجتمع سمحت له شهادته العلمية بأن يتلقى تعليماً عالياً في مؤسسة علمية راقية. (سعيدة شرقي، 2017، ص 9).

هو ذلك الشخص الذي تحصل على شهادة البكالوريا، والتحق بالجامعة من أجل إتمام تعليمه وتكوينه وفق تخصصاً، على أساسه يتلحق بعالم الشغل وسوق العمل.

5. سوق العمل:

يعرف سوق العمل على أنه سوق افتراضي، كما أنه نوع من أنواع الأسواق الاقتصادية، حيث يجتمع فيه كل الأشخاص الذين يبحثون عن وظائف مناسبة بالإضافة إلى أصحاب الشركات والمؤسسات المختلفة، حيث يعتبر هذا السوق حلقة وصل بين كل الأشخاص المرتبطين ارتباطاً مباشراً بالعمل. (صابرين السعوي، 2025، mawdoo3.com)

سوق العمل هو إحدى المفاهيم التي يرتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بعالم الشغل، بمعنى أنه يربط بين الأفراد وميدان العمل.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

ثانيا. أهمية التعليم المقاولاتي:

يعتبر التعليم المقاولاتي كتيار تعليمي من أهم التيارات الشائعة حاليا في العديد من الدول خصوصا الصناعية منها ويرجع تاريخ تدريس المقاولاتية على المستوى العالمي إلى أول مقرر دراسي في المقاولاتية بجامعة هارفارد الأمريكية، حيث كان السبب الأساسي لتقديم هذا المقرر هو الاستجابة لاحتياجات الطلبة العائدين من أداء الخدمة العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حقق هذا المقرر شعبية يحقق هذا المشروع النجاح المتوقع، ومع بداية السبعينيات عرفت مدارس إدارة الأعمال التي تقدم مقررات دراسية في جامعة في تقديم هذا المقرر بجامعة كاليفورنيا الشمالية، وبعد ذلك تم إطلاق أول ماستر في إدارة الأعمال متخصصة في المقاولاتية ومنه توجه التعليم المقاولاتي نحو العالمية بعد نشر العديد من الأبحاث التي تهتم بالمقاولاتية والتعليم المقاولاتي. (لزرقي عائشة، بلية حبيب، 2020، ص 359).

ان تعليم المقاولاتية يعتبر خطوة أساسية نحو غرس روح المبادرة وزيادة فرص نجاح الأعمال وصناعة قادة المستقبل لتحمل أعباء النمو الاقتصادي الوطني المتواكب مع التوجهات العالمية، كما أن تعليم المقاولاتية يزيد من القدرات المتميزة لخلق الثروة من خلال الاستقرار على الفرص ذات العلاقة بالتوجه بالمعرفة على المستوى العالمي، بما يحقق مساهمة هامة في بناء مجتمع المعرفة وينتج هذا الأخير مقاولين في الإبداع والابتكار بما يمكن من التحول نحو إحداث طفرة في بناء الاقتصاد المغربي من خلال الأفكار المتجددة ذات العلاقة بتنمية مجتمع المعرفة. وعموما يمكن ذكر الأهمية المرجاة من تعليم المقاولاتية فيما يلي: (أشواق مهي، 2024، ص 29).

- المساهمة في زيادة الأصول المعرفية وتعظيم ثروة الأفراد بما يزيد من الثروة والتراكم الرأسمالي في مجال المعرفة على مستوى الوطن، وبما لذلك من أثر في بناء مجتمع المعرفة.
- إكساب العاملين بالمؤسسات القائمة مهارات نادرة ومبتكرة تمكنهم من زيادة معدل نمو المبيعات بنسبة الفوق، وذلك لأنه يزيد من احتمال تطوير منتجات جديدة نظرا لأن الدارسين للمقاولاتية يصبحون أكثر إبداعا مقارنة بزملائهم.
- خلق المزيد من الفرص المرتبطة بإحداث تقدم تكنولوجي يستند إلى المعرفة.
- زيادة احتمال امتلاك الخريجين لأفكار مشروعات أعمال تجارية ذات التكنولوجيا العالية والتي تخدم التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة والمساهمة في التغلب على مشكل البطالة.
- ولعل ما تسعى معظم برامج التعليم المقاولاتي إلى تحقيقه يتمثل في: (أيمن لعبد، 2014، ص 154).
- تحسين قدرة متلقي التعليم المقاولاتي على تحقيق الانجازات الشخصية والمساهمة في تقدم مجتمعاتهم.
- توفير المعارف المتعلقة بمقاولات الأعمال.
- بناء المهارات اللازمة لإدارة المشاريع الريادية ولصياغة وإعداد خطط الأعمال .
- تحديد الدوافع واثارتها وتنمية المواهب المقاولاتية.
- العمل على تغيير اتجاهات جميع فئات المجتمع وغرس ثقافة العمل الحر في مختلف مجالاته.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

ثالثا. التكوين الجامعي كآلية لتعزيز التعليم المقاولاتي داخل الجامعة الجزائرية:

تتسم برامج تعليم المقاولاتية بتنمية القدرة على توفير وظيفة للذات والغير من خلال إقامة مشروعات ريادية جديدة تقوم بإنتاج سلع، خدمات جديدة، لذلك ونظرا لأن المقاولاتية تسعى لبناء نظام اقتصادي يتسم بالإبداع والابتكار، فقد يكون من الأهمية تفعيلها تحت مظلة مؤسسات التعليم العالي ليتمكنوا من استحداث الأفكار الريادية وتبني هذه الأفكار من خلال التعليم للغاية أن يتم المقاولات لتصبح مشاريع رائدة منتجة.

اتبعت العديد من بلدان العالم بما فيها الجزائر إلى تشجيع النشاط المقاولاتي باعتباره حجر الزاوية وهران أساسي لتدعيم الاقتصاد ومواجهة لصدمة الخارجية الناجمة عن الأزمات في الاقتصاد العالمي من خلال انتهاجها العديد من السياسات الرامية إلى تشجيع الشباب على النشاط المقاولاتي وإنشاء المؤسسات المصغرة ، كما أن الأبحاث في مجال المقاولاتية تقرر نجاح هذه المقاولات مرهون بمدى تكوين أصحابها لذا أصبح لزاما على مؤسسات التعليم العالي وخاصة الجامعية أن تلعب دورا فعالا في تقديم التكوين وتشجيع طلبتها على التوجه نحو المقاولاتية حيث شهد التكوين الجامعي في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية اليوم العديد من الإصلاحات من استحداث نظام تعليمي جديد ، فتح تخصصات في مجال المقاولات والقيام بفعاليات المقاولاتية .

ان التعليم المقاولاتي في الجامعة يتطلب مجموعة من العناصر لتحقيق أهدافه وكفاءته، فمن أجل تنفيذ برنامج التعليم المقاولاتي في الجامعة يجب توفير المتطلبات التالية: (أبوسكري، سمير محمد جلاب ، 2017، ص 17) .

- البنية التحتية: من خلال توفير قاعات مناسبة ومجهزة بالطاولات والكراسي والأدوات اللازمة، وأجهزة الحواسيب والأجهزة والمعدات المختلفة الأخرى مثل جهاز عرض الشرائح، والبرمجيات التي توفر التطبيقات العملية والتدريبية التي تسهل التعامل مع المحتوى المقاولان، والذي يجب أن يكون في الغالب باللغة العربية.
- الموارد البشرية: وتعتبر تلك الأفراد المؤهلة والمدربة والقادرة على استخدام وتطبيق استراتيجيات وأساليب تدريبية متقدمة في المقاولاتية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل مناسب يخدم هذه العملية، نظرا لأن هذا التعليم يتطلب تغييرا جذريا في نمط التفكير لدى المتعلمين.
- البيئة: وهي البيئة الممكنة التي تدعم خطوات تنفيذ برامج التعليم المقاولاتي وخطته وأهدافه، وتستمد هذه البيئة تمكينها وتفوقها من خلال الوعي الكامل لأفراد المجتمع على جميع المستويات ابتداء من القادة التربويين والأكاديميين ومتخذي القرار إلى المواطن العادي، ومن هنا يتوفر التعاون والدعم الكامل من قبل الجميع لإنجاح مبادرة هذا التعليم في المجتمع.

➤ التجارب السابقة: الاستفادة من التجارب العالمية في هذا الخصوص والبناء عليها في الممارسة والتطبيق للسياقين التربوي والتعليمي في البيئة.

➤ التكيف: الاستجابة للتحديات والضغوط الكبيرة التي تفرضها طبيعة هذا العصر الذي نعيشه على هذا النوع من التعليم والسلوك المقاولان، ومحاولة التكيف معها قدر الإمكان.

وعلى اعتبار أن التعليم المقاولاتي بالجامعة يستند إلى برامج بيداغوجية مختارة بعناية للطلبة بما يتماشى مع تخصصاتهم ميادين بحثهم، فإنه يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من البرامج المقاولاتية المقدمة: (كموش ايمان، بوقالطة محمد سيف، 2019، ص 424) .

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

البرامج الإجبارية: وهي جزء لا يتجزأ من المناهج الدراسية المقدمة للطلبة، وتستهدف جميع الطلاب بغض النظر عن مواقفهم أو نواياهم المقاولاتية، وبالتالي فحتى الطلاب الذين لا يملكون نوايا مقاولاتية قد تدفعهم على الأقل لإدراك وتقدير ودعم المقاولاتية.

البرامج الاختيارية: يترك قرار المشاركة فيها للطلاب، وتحذب الطلاب المهتمين للمقاولاتية، الذين تأهيل أنفسهم من أجل إنشاء مشاريعهم الخاصة.

ان التعليم المقاولاتي في الجامعات يتجاوز مجرد تدريس ريادة الأعمال، إنه نهج استراتيجي يهدف إلى تحويل المعرفة المتولدة في الأبحاث العلمية إلى قيمة اقتصادية واجتماعية ملموسة. من خلال الاستثمار في هذه الأبحاث، وتقديم الدعم المالي والإداري والتوجيهي للباحثين، وتشجيعهم على تأسيس شركات ناشئة، تسهم الجامعة في خلق منظومة متكاملة تدعم الابتكار وتسرع وتيرة نقل التكنولوجيا من المختبرات إلى السوق هذه العملية لا تثرى الاقتصاد المحلي فحسب، بل تعزز أيضا مكانة الجامعة كمركز للمعرفة والابتكار، وتجذب المزيد من الاستثمارات والشراكات. وهذا من خلال الاستثمار في البحوث العلمية وتحويلها إلى مشاريع ومؤسسات ناشئة وهذا عن طريق: (أحمد عزت، 2007، ص 18).

- إنشاء مخابر البحث العلمي المتخصصة وتزويدهم بمختلف التقنيات المتطورة والأجهزة الحديثة.
 - توظيف أساتذة مشرفين على بحوث الطلاب وتقديم لهم مختلف الدعم المعرفي لإتمامها وتحويلها إلى مشروع مقاولاتي.
 - تبني مجموعة من القوانين تدعم البحوث العلمية منها تبني القرار الوزاري 12/75 الذي يقتضي تحويل المشروع إلى براءة اختراع وإلى مؤسسات ناشئة ومشروع مقاولاتي.
 - دعم وتسهيل إمكانية التجارب العلمية لتنمية المشروعات الابتكارية المقاولاتية
 - منح التريصات العلمية لدعم المقاولين من الطلاب الجامعيين لإتمام مشروعاتهم البحثية.
 - إجراء مسابقات لأفضل مشروع بحث
 - إحداث هيئة أو تواصل بين الجامعات مجتمعية أو كل على حدا من جهة والمؤسسات الصناعية والتجارية من جهة ثانية للتواصل معها في اقتراح المخططات والمشاريع والأبحاث والتطويرات على مختلف الأصعدة التي يمكن أن تقوم بها الجامعة.
- أصبحت الجامعة اليوم ملتزمة بضمان تكوين نوعي يتوافق مع متطلبات سوق الشغل في محيطها الاجتماعي والاقتصادي، على اعتبار أن التكوين الذي يزاوله الطالب في الجامعة عنصرا أساسيا يسمح له بالإدماج المهني مستقبلا، ولتدعيم التكوين الجامعي والتعليم المقاولاتي سعت الجامعة إلى وضع عدة أجهزة لإبقاء التواصل مع القطاع الاقتصادي والاجتماعي، ومن بينها نجد:

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

1. حاضنات الأعمال:

فكرة حاضنات الأعمال مستوحاة من الحاضنة التي يتم وضع الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة وغير مكتملي النمو فيها حتى تزداد قدرتهم على النمو الطبيعي من خلال العناية بهم وتوفير البيئة المناسبة لنموهم، ففكرة حاضنات الأعمال تركز على توفير آليات للمشروعات الصغيرة في بداياتها لكي تتحول لمشروعات أكثر صلابة وقدرة على الاستمرار والنمو والمنافسة. (حسن صلاح، 2011، ص 35).

ويمكن حصر أهمية الحاضنات في الجامعة في النقاط التالية: (مهدي عقاد، أحمد يحيوي، 2023، ص 244)

- تعمل على تقديم المساعدة الكاملة من دعم وتأييد ومرافقة المشاريع المبتدئة وتقديم تسهيلات وتحويلها الى مشروعات منتجة.
- منح وتوفير كل الإمكانيات التي تعمل على تسهيل إقامة المشروعات، والعمل على تهيئة المناخ المناسب لها.
- ربط المشاريع الجديدة مع السوق عبر قنوات وتكوين حاملي المشاريع بالدور التسويقي بالنسبة للمنتجات، وتعليمهم لأشكال المنافسة وكيفية حماية مشاريعهم.
- ربط المشاريع المحتضنة داخل الحاضنة مع بعضها البعض، والاستفادة من خبرات اصحاب المشاريع الناجحة ومن نصائحهم.

2. دار المقاولاتية:

وقد تم تعريفها على أنها: "الأداة الأساسية التي تعتمد عليها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSE) لتثقيف الطلاب وتعريفهم على العمل بالشراكة مع الجامعة". (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب).

دار المقاولاتية "عبارة عن هيئة مقرها الجامعة، تتمثل مهامها في تكوين وتحفيز الطلبة والباحثين وضمان مرافقتهم الأولية من أجل إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وقد تم انشاؤها لأول مرة في جامعة غروبول في فرنسا سنة 2003، أما في الجزائر فأنشئت لأول مرة سنة 2007 بجامعة منتوري بقسنطينة، ولقد تم إنشاؤها لأول مرة بجامعة غرونوبل بفرنسا." (هوازي معراج، فتيحة عبيدي، 2016، ص 117).

وتتكون رسالة دار المقاولاتية للجامعة الجزائرية من العناصر الآتية: (فضيلة بوطورة، وآخرون، 2019، ص 189).

- زيادة الوعي وتشجيع الانفتاح على عالم الاعمال والتصرف على المقاومة، ريادة الاعمال لاسيما من خلال تنظيم الحلقات الدراسية، والاجتماعات الموضوعية؛

- مرافقة الشباب لإنجاح مشاريعهم مرورا بالجامعة لتسهيل مهمتهم في التعامل مع الشركاء الاقتصاديين بالخبرة اللازمة والمطلوبة.

- همزة وصل بين المتخرجين حاملي الشهادات وبين المؤسسة التي ستشرف على تمويلهم.

- إتاحة مساحة مفتوحة للطلبة على مؤسسات دعم المقاولاتية في الجزائر.

- التدريب وتطوير مهارات محددة لإدارة المشاريع وخلق الاعمال.

3. مكتب الربط بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية Blue

هو عبارة عن المكتب المسؤول عن الربط بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية BLUE، يتكون من مجموعة من الأعضاء ينتمون إلى الجامعة، وفقا لسياسة المشروع الوطني PAPS-ESRS، برنامج دعم السياسة القطاعية للتعليم العالي والبحث العلمي، الذي ينص على علاقات شراكة وثيقة ودائمة مع الاتحاد الأوروبي من أجل تحديث عملية

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

التدريب متطلبات السوق والقطاع الاجتماعي الاقتصادي الجامعي وجعل ثمار التدريب الجامعي يتماشى مع إمكانية التوظيف وبالتالي تشجيع البحث العلمي.

ومن أهداف المكتب نجد: (https://www.centre-univ-mila.dz/?page_id=4477)

- العمل على إعادة بعث العلاقة الديناميكية بين المركز الجامعي والمؤسسة، وذلك من خلال إقامة مجموعة من اتفاقيات التعاون بين الجامعة ومختلف المؤسسات التي تنشط في بيئتها الاقتصادية والاجتماعية؛
- احصاء ووضع خريطة للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ومختلف الهيئات التي تنشط في المنطقة.
- العمل على التعرف على احتياجات سوق الشغل، وبالتالي تحقيق توافق بين هذه الاحتياجات ومختلف برامج التكوين المقدمة على مستوى الجامعة، وخاصة على مستوى الماستر.
- تمكين الطلبة من إجراء تربصات ميدانية في مختلف المؤسسات والهيئات من خلال خلق وتنشيط وحدة متخصصة في تسير تربصات الطلبة، ومتابعة المتخرجين من أجل إنشاء المشاريع الخاصة بهم.

4. مركز دعم التكنولوجيا والابتكار CATI

دوره هو تطوير الإبداع والابتكار في مجال البحث العلمي، وضمان خدمة توفير المعلومات للطلبة والأساتذة الجامعيين حول ما يخص حقوق الملكية الصناعية وكيفية تسجيل براءة الاختراع والابتكار، كما يمنح هذا الجهاز إمكانية الاتصال عبر الشبكة بباقي مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار على مستوى الجامعات والمؤسسات الاقتصادية وحاملي الأفكار، وهذا ما يشكل همزة وصل بين المؤسسات الاقتصادية وحاملي الأفكار الابتكارية أو أصحاب براءة الاختراع والابتكار. (مهدي عقاد، أحمد يحيوي، 2023، 245).

هو مركز متخصص يهدف إلى مساعدة المبتكرين والباحثين في الوصول إلى المعلومات التكنولوجية، وحماية الملكية الفكرية، وتسويق الابتكارات، باختصار، يعمل CATI كجسر يربط بين الباحثين والمبتكرين، وبين المعلومات التكنولوجية، وحماية الملكية الفكرية، وتسويق الابتكارات، مما يساهم في تعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا.

يسعى هذا المركز بتحقيق الأهداف التالية: (<https://incubateur.univ-batna2.dz/cati>)

- الوصول إلى موارد براءات الاختراع وغير براءات الاختراع (العلمية والتقنية) والمنشورات المتعلقة بالملكية الفكرية.
- المساعدة في البحث واسترجاع المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا.
- التدريب على البحث في قواعد البيانات.
- المساعدة والمشورة في إنشاء الأعمال التجارية (تسجيل العلامات التجارية والتصميمات والنماذج الصناعية، وما إلى ذلك).
- إجراء الأبحاث حسب الطلب (الحدثة والتطور وانتهاك الحقوق).
- المراقبة التكنولوجية والتنافسية.
- توفير معلومات أساسية عن تشريعات الملكية الصناعية وإدارة الملكية الصناعية والاستراتيجيات ذات الصلة وتسويق التكنولوجيا وطرحها في الأسواق.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

رابعاً: مساهمة التعليم المقاولاتي ودوره في التوجهات المهنية المستقبلية لطالب الجامعي وأهم المعوقات التي تواجهه:

تعتبر الجامعة الحاضن الأمثل للفكر المقاولاتي بالنظر إلى المقومات الفكرية والبشرية التي تميز المؤسسات الجامعية وبالنظر كذلك لأهداف المنتظرة من التعليم والتكوين في علاقاته بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي. ومن جهة أخرى فإن الجامعة تلعب دوراً أساسياً في الاقتصاد على اعتبار أنها محرك قوي لإبداع والتغيير الاقتصادي. ولذلك فإن الجامعة المقاولاتية لابد أن تدرج ليس فقط عملية التوجيه نحو الفكر المقاولاتي في مهامه ولكن إدراج هذا الفكر ضمن منظومة تعليمية محددة الأهداف والوسائل وترتبط عضوياً بالمحيط الخارجي من خلال الاستجابة لمتطلباته الاقتصادية والاجتماعية تساهم فيه مخرجات الجامعة الطلبة بشكل واسع في تحقيق أهداف تنمية محلية ووطنية (رياضتومي، 2017، ص 4-5).

أن العلاقة بين الجامعة ومؤسسات البحث ومجال المقاولات تتجاوز مجرد توفير الخريجين لسوق العمل. إنها شراكة استراتيجية متكاملة الأبعاد، تجمع بين التكوين الأكاديمي، والبحث العلمي، وروح المبادرة والابتكار، هذه الشراكة هي المحرك الأساسي لتحقيق قفزات نوعية في مختلف المجالات، يكمن جوهر هذه العملية في قدرة الجامعة ومؤسسات البحث على احتضان ودعم الشركات الناشئة (Startups)، وتوفير البيئة المناسبة لتحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع ملموسة. هذا يتطلب بناء منظومة متكاملة تشمل حاضنات الأعمال، ومسرعات المشاريع، وصناديق الاستثمار، بالإضافة إلى توفير الدعم القانوني والتسويقي اللازم. من خلال هذه المنظومة، يمكن للباحثين والمبتكرين تحويل نتائج أبحاثهم إلى منتجات وخدمات مبتكرة، وإحداث تغيير جذري في القطاعات التي يعملون بها، وبالتالي تحقيق انطلاقة حقيقية ومستدامة.

أن تفاعلية مؤسسات الجامعة والبحثية عموماً مع المقاولات يشكل الأساس لتحقيق تنمية بشرية مستدامة، حيث تبرز أهمية المقاولات والعمل المستقل في خلق مناصب شغل وفي تمويل وتمتع لمنتجات والخدمات التي تقدمها، كما أن المقاولات لدى الشباب تساهم في تشجيع الإبداع من خلال دفعهم إلى تبني أفكار وحلول ووسائل عمل جديدة، ذا المعنى فهي تحيل إلى تلك القدرات والصفات العملية التي يتبناها الشاب مثل المبادرة، الإبداع والخلق في وسط عمل مستقل، وعليه فإن تشجيع المقاولات يهدف إلى تحسين الاتجاهات الاجتماعية نحو المقاولات، وبالتالي امتلاك ثقافة مقاولاتية، هذا ما يؤدي إلى ترسيخ فكرة أن هذه الأخيرة هي طريق لمسار مهني مستدام. (بديار أمينة، عرايش زينة، 2019، ص 19).

إن مخرجات الجامعة تتعدد وتختلف حيث تتمثل في إعداد الطلبة الخريجين الذين يتم تأهيلهم في مختلف

التخصصات وكذلك نتائج الجامعة من دراسات وأبحاث والتي ينشرها أعضاء هيئة التدريس والباحثين والخدمات والاستشارات التي يقدمها مراكز الأبحاث المختلفة فيها، أما المنتفعين من خدمات الجامعة فجهات تستقطب الخريجين لتوظيف. (بختة زيان، 2020، ص 90).

وتعتبر شعبة العلوم الإنسانية والاجتماعية والتي تندرج ضمنها عدة تخصصات (تاريخ – صحافة – الفلسفة بفروعها- علم النفس بفروعه – علم الاجتماع وفروعه) ذات إقبال كبير للطلبة فهي من التخصصات التي تستقبل عدد كبير من الطلبة خاصة الطلبة ذوي شعبة الآداب في الطور الثانوي، غير أن مسألة التوازن بين مدخلات هذا التخصص ومخرجاته تفتح المجال للعديد من الاستفسارات حول مصيرهم بعد التخرج على اعتبار أن "أهم وظائف الجامعة هو إعداد القوى العاملة المدربة مهنيًا وذلك

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

بغرض التكفل بأعباء المجتمع ومواجهة مختلف الاحتياجات والمتطلبات المتعلقة به من المهن. (ناصر الدين قريبي، 2015، ص 159).

وبالرغم من جهودها إلا أنها تواجه جملة من العقوبات التي تحول دون ذلك نجملها في النقاط التالية:

- غياب الموائمة بين التكوين الجامعي وعالم الشغل، فالجامعة الجزائرية لا تساهم في إدماج خريجها في سوق العمل ولا تحضرهم إلى عالم الشغل، وهذا يرجع لضعف العلاقة بينها وبين المؤسسات المجتمعية من جهة، وغياب التكوين الفعال لمخرجاتها التعليمية وعدم استجابتها الفعلية لمتطلبات سوق العمل من جهة أخرى، وبالتركيز على التوجه المقاولاتي نجده فكرة جاذبة لبعض خريجي الجامعة الجزائرية وليس كلهم كونه اختيار وليس بديل خاصة في ظل عدم وجود فرص للتوظيف المباشر.

- عزوف الطلبة عن التوجه والتخصصات الأكاديمية الجديدة، فإن حال المقاولاتية على مستوى الجامعات الجزائرية يعرف تطورا محتشما، وذلك في ظل عزوف الطلبة عن التوجه إلى مثل هذه التخصصات والتي يصعب معها إمكانية حصولهم على مناصب عمل مستقبلا بعد التخرج، وهنا ما يظهر جليا التضخم في إعداد المتوجهين إلى التعليم الأكاديمي. (نسيمة شراطي، 2019، ص 8).
- نمطية التكوين المبنية على تلقين بحث لا تفتح فرصة أمام المجال الابداعي:

إن أهم ما يعاب على البرامج والمناهج الدراسية على مستوى الجامعات الجزائرية أنها ذات محتوى نظري وبحث لا يركز على الجانب الإبداعي والريادي لدى الطالب الجامعي، بالرغم من سعي الجامعة الجزائرية لمحاولة إدماج طلابها في ممارسات مقاولاتية تساهم في زرع قيمها لديهم من خلال ملتقيات ندوات تحسيسية، أيام دراسية، إلا أنها دراسات غير تطبيقية أو ميدانية، مما يؤدي إلى شل التوجه المقاولاتي والسياسة المتخذة في سبيل تدعيمه. (حبيبة عبدلي وآخرون، 2020، ص 268).

وعليه ما يمكن قوله أن الطالب الجامعي وبالخصوص في ميدان العلوم الإنسانية يواجه العديد من العراقيل والعقبات التي تقف عائقا بينه وبين التوجه إلى سوق العمل، وهذا ما يجعله يصطدم بالبطالة رغم أن لديه مشروع مقاولاتي هذا الأخير عادة لا يتوافق مع التوجه المجتمعاتي، وذلك نتيجة طبيعة تخصص والمشروع المتبنى من طرفه.

خاتمة:

في الأخير يكمن القول إن التعليم المقاولاتي في مجال العلوم الإنسانية يمثل فرصة مهمة لتمكين الطلبة الجامعيين وتأهيلهم وادماجهم لمواجهة تحديات سوق العمل مستقبلا. فالتحقيق الاستفادة من التعليم المقاولاتي في الجامعة يجب تضافر الجهود من مختلف الأطراف المعنية، بدءا من الجامعات والمؤسسات التعليمية وصولا إلى القطاع الخاص والمجتمع ككل، خاصة بالنسبة لطلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

لقد أظهرت نتائج العديد من الدراسات حول الموضوع أن التعليم المقاولاتي يساهم في تعزيز الثقة بالنفس وتنمية المهارات الإبداعية والابتكارية لدى الطلبة، مما يشجعهم على التفكير في إنشاء مشاريعهم الخاصة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بناء على ما سبق يمكننا اقتراح التوصيات التالية:

تطوير المناهج الدراسية والمفاهيم ومبادئ المقاولاتية في المناهج الدراسية في مجال العلوم الإنسانية. إنشاء حاضنات أعمال ومراكز دعم المقاولاتية في الجامعات، وتوفير التمويل اللازم للطلبة الذين يمتلكون أفكارا مبتكرة.

بناء شراكات فعالة بين الجامعات والقطاع الخاص، لتوفير فرص التدريب والتوجيه للطلبة، وتبادل الخبرات والمعرفة.

تنظيم فعاليات وورشات عمل تهدف إلى نشر ثقافة المقاولاتية بين الطلبة وتشجيعهم على المبادرة والابتكار.

تنظيم برامج تدريبية متخصصة للأساتذة في مجال العلوم الإنسانية، لتمكينهم من تدريس مفاهيم المقاولاتية.

قائمة المراجع:

أحمد عزت السيد، (2007)، تطوير التعليم العالي الواقع والمشكلات والاقتراحات، دار الفكر الفلسفي، دمشق.

أيوب صكري وآخرون، (2017)، واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر - الإنجازات والطموحات - مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد1، العدد4 .

ليلى بن عيسى، (2019)، الزهرة ناصري، التعليم المقاولاتي وأثره على التوجه المقاولاتي لدى الطلبة، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، مجلد3 العدد 2.

إسحاق خوشي (2021)، المقاولاتية-البحث عن الفكرة - إنشاء مؤسسة -المرافقة المقاولاتية، الناشر ألفا الوثائق، الطبعة الأولى، لبنان.

كموش ايمان بوفالطة محمد سيف الدين، (2019)، اتجاهات طلبة العلوم الاقتصادية نحو دور التعليم المقاولاتي الجامعي في نشر الثقافة المقاولاتية، المجلة الجزائرية للدراسات الإنسانية، المجلد1 ، العدد2

صبرينة مغتات وآخرون، (2018)، واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر في ظل التجارب الدولية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد16، المجلد14، الجزائر

ليندة راهم، (2019)، دور دار المقاولاتية في مرافقة ودعم الطلبة حاملي المشاريع المصغرة، جامعة محمد خيضر بسكرة،

مليجان معيض الثبتي، (2000)، الجامعات، نشأتها، مفهومها، وظائفها، دراسة وصفية تحليلية، المجلة التربوية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، العدد54.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

- أشواق مهني، (2024)، التعليم البيداغوجي كآلية لنشر الفكر المقاولاتي في أوساط الطلبة الجامعيين، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 10، العدد 2.
- أيمن لعيد، (2014)، التعليم الريادي مدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال: نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط، الرياض المملكة العربية السعودية.
- حسن صلاح، (2011)، التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية: دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر، دارالكتاب الحديث، القاهرة.
- هوارى معراج، فتيحة عبدي، (2016)، دار المقاولاتية، دراسات، العدد الاقتصادي، المجلد 7، العدد 1.
- فضيلة بوطورة وآخرون، (2019)، دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية، مجلة الابداع، مجلد 9، العدد 1.
- مهدي عقاد، أحمد يحيوي، (2023)، دور التكوين الجامعي في تنمية وتعزيز روح المقاولاتية، معارف، المجلد 18، العدد 2.
- رياض تومي، (2017)، أهمية الفكر المقاولاتي و المقاولاتية Les startup كعامل لأبداع وتحقيق التنمية المحلية في القطاع السياحي الجزائر نموذجا، ملتقى دولي حول المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي قسم العلوم التجارية ن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 8 ماي 1945 قالمة.
- بختة زيان، (2020)، الطالب الجامعي بين تحديات التكوين الجامعي ورهانات سوق العمل في الجزائر، مجلة مدرات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي غليزان، العدد 1.
- نسيمة شرطي، (2019)، نشر التعليم المقاولاتي كمدخل لتعزيز روح وثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين والحد من بطالتهم، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 12، العدد 12.
- حبيبة عبدي وآخرون، (2020)، تعزيز الثقافة المقاولاتية بالجامعة الجزائرية: تجليات ومعوقات، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 18، العدد 1.
- بديار أمينة ، عرابش زينة ، (2019) ، واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر و دوره في ااستدامة المشاريع المقاولاتية ، مجلة أفاق للبحوث و الدراسات ، دورية أكاديمية دولية محكمة ، العدد 3 .
- صابرين السعو، تعريف سوق العمل، سحب من الموقع: mawdoo3.com/ ، بتاريخ 2025/07/21 ، 07:37.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

قراءة تحليلية في سوسيولوجيا التدبير المقاولاتي

An analytical reading in the sociology of entrepreneurial management

د. عبد الرؤوف بوعزة، جامعة الشيخ الشهيد العربي التبسي/تبسة

د. الربيع مطلاوي، جامعة الشيخ الشهيد العربي التبسي/تبسة

الملخص:

ان فعل المقاول يعبر عن عملية ذات سيرورة تبدأ بفكرة وتنتهي بعرض منتج جديد او خدمة ذو قيمة في السوق، وبين هاتين المرحلتين؛ يبرز فعل التدبير و التصرف في مختلف الموارد المتوفرة وكذا حل و مواجهة كافة المشاكل و المخاطر المترتبة عن هذه العملية، كأحد اهم الابعاد الاساسية التي تتطلبها ممارسة الفعل المقاولاتي بنجاح، بحيث ان المقاول بالإضافة الى رأسماله الثقافي و الاجتماعي هو بحاجة الى رأسمال تنظيمي و تدبيري يظهر في قدرته على ممارسة و تطبيق الاساليب الحديثة في الادارة و التدبير سواء كانت تنظيمية، تسويقية او انتاجية بحيث نجد الكثير من المقاولات التي تعتمد على الاساليب التقليدية تعاني من ارتفاع التكلفة الانتاجية ونقص الكفاءة و الفاعلية هو ما يهدد مكانتها واستمراريتها في السوق الذي يعيش حالة الديناميكية واضحى يتميز بالمنافسة الشديدة.

وعطفا على ما سبق سنحاول في هذا المقال تقديم قراءة سوسيولوجية تحليلية نبرز فيها اهمية البعد

التدبيري في ممارسة فعل المقاول.

Summary:

The act of entrepreneurship represents a process that begins with an idea and ends with the introduction of a new product or service of value in the market. Between these two stages, the act of management and handling various available resources, as well as solving and confronting all the problems and risks arising from this process, emerges as one of the most essential dimensions required for successfully practicing entrepreneurial action. The entrepreneur, in addition to their cultural and social capital, needs organizational and managerial capital, which is reflected in their ability to practice and apply modern management and administration methods, whether organizational, marketing, or production. Many companies that rely on traditional methods suffer from high production costs and a lack of efficiency and effectiveness, which threatens their position and continuity in a market characterized by dynamic changes and intense competition.

Building on the above, we will attempt in this article to present an analytical sociological reading highlighting the importance of the managerial dimension in practicing entrepreneurial action.

مقدمة:

ان استمرارية المقاول و ضمان بقائها في السوق مرهون بمدى قدرتها على تحقيق الفاعلية و النجاعة في تحقيق أهدافها ، وان تحقيق هذه الأخيرة مرتبط هو الآخر بقدرات وكفاءة الفرد المقاول في التصرف و التدبير و الذي يتجسد أساسا في قدرة المقاول على التخطيط للتحكم في مختلف الظروف و الموارد المتاحة للمقاول مادية او بشرية و تنظيمها بشكل عقلائي يسمح بتحويل الفرص الى ثروة وقيمة مضافة للوسط الاجتماعي الذي تنشط فيه، خصوصا

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

في ظل ديناميكية هذا الوسط وومختلف الرهانات و التحديات المتجددة التي تواجهها المقاوله فيه و التي من أهمها المنافسة المحلية و الدولية وضرورة مسايرة اقتصاد السوق.

وان الحديث عن الكفاءة التديبرية للمقاولين يقودنا للبحث في مختلف العمليات التنظيمية و الإدارية الجوهرية التي يقوم عليها الفعل التديبري، بداية من عملية التخطيط و التي تكتسب أهمية بالغة من حيث انها تعمل على استشراف المستقبل و من خلالها تتحدد الاستراتيجيات المناسبة لاقتناص الفرص وخلق الثروة، الى عملية التنظيم و التي يتم بموجبها تتم تهيئة و توفير كل الموارد و الظروف اللازمة لتحقيق اهداف المقاوله، ثم عملية التوجيه و التنسيق و التي يهتم فيها الفرد المقاول بقيادة و توجيه الافراد الآخرين نحو الوجهة المرغوب فيها لتحقيق الأهداف من خلال الحفاظ على تماسكهم و اندفاعهم و حماسهم وهذا يتطلب من الفرد المقاول ان يتميز بكفاءات شخصية قيادية مؤثرة، ثم في الأخير وظيفة التقييم و المراقبة و هي العملية التي توفر للمقاول ما يعرف بالتغذية الرجعية لمختلف الخطط و القرارات المتخذة و ما مدى نجاعتها في خدمة اهداف المقاوله و هو الامر الذي يسمح له بتقويم و تصحيح مختلف الإجراءات و الاعمال بما يتناسب مع متطلبات المقاوله و تطلعاتها المستقبلية.

وتفصيلا لما سبق تتضمن هذه الورقة البحثية عرض النقاط التالية:

- المقاوله ظاهرة سوسيوتنظيمية.
- المقاول فاعل مدبر.
- اقترابات المقاول المدبر في خلق الثروة.
- العمليات التديبرية بالمقاوله.

(1) المقاوله ظاهرة سوسيوتنظيمية:

تعتبر المقاوله ظاهرة سوسيوتنظيمية ترتبط بفعل الاستثمار في المشاريع و انشاء نسق اجتماعي يهدف لخلق الثروة، فهي حسب "مينغات MINGUET" تلك العملية الديناميكية التي تهدف الى انشاء وحدة جديدة اقتصادية وقانونية ...؛ هذه العملية التي تحمل في ثنها العديد من التساؤلات حول ما يسمى انشاء المؤسسة وخلق الثروة و حول ماهية الاهتمامات المختلفة للمقاول في حد ذاته ونشاطاته وتوجهاته ومساره التنظيمي وكلها مواضيع جذبت اهتمام الباحثين بمختلف مشاربهم الفكرية كالاقتصاد، علوم التسيير، علم النفس و علم الاجتماع ..الخ.(بدرابي، 2015/2014، صفحة 42)

هذا واهتمت البحوث السوسيولوجية بدراسة المقاوله كظاهرة اجتماعية لما لها من تأثير في المجتمع فهي تشكل محورا هاما في عملية التفاعل الاجتماعي.

هذا وتعددت الاتجاهات السوسيولوجية الباحثة في ظاهرة المقاوله، فمنها من اهتم بماهية المقاول؟ وماهية المحددات السوسيولوجية التي ادت به الى خلق المؤسسة ؟ وكذا من هم الافراد الاكثر قدرة على المبادرة و النجاح؟ منطلقين في ذلك من فرضية عامة مفادها ان المقاولون هم افراد يتميزون عن باقي افراد من خلال توفرهم على صفات وخصائص مميزة، كلما استطعنا تحديد هذه الخصائص والسمات كلما استطعنا معرفة الفئات

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

السوسيولوجية المؤهلة للممارسة الفعل المقاولاتي بنجاح، غير ان هذا الاتجاه عرف مجموعة من الانتقادات تتلخص في ان هذا الاتجاه قد ركز على العوامل التي تتعلق السمات الفطرية والاستعدادات النفسية مهملا في ذلك ان هذا الفرد ابن بيئته الاجتماعية و الثقافية فبقدر فردانية سلوكه لا يمكن ان نفصله على مستويات الفعل الجماعي، ليعبرز الاتجاه السوسيولوجي الثاني والذي قام بنقل التحليل من المستوى الميكروسوسيولوجي الي المستوى الماكرو سوسيولوجي مركزا في ذلك على العوامل البيئية المؤثرة في تعدد وتنوع عمليات خلق المؤسسات و المشاريع، مركزا في ذلك على الفرضية القائلة بأن الاليات المجتمعية والاقتصادية والسياسية هي التي تؤثر على حجم التوجه المقاولاتي وحجم انشاء المؤسسات، فالظروف السوسيو اقتصادية ودرجة تقدم المجتمع وقوانينه وثقافته.. الخ هي التي تحدد مناخ ممارسة المقاولات، هل هو مشجع ام كابح لعمليات خلق وانشاء المؤسسات، وقد عرف هذا الاتجاه هو الآخر انتقادات حول انه لم يعطي اي تفسير حول دور الفرد و لا حول الاسباب التي تدفعه كي يكون مقاولا فكل تركيزه كان حول اهمية العوامل الخارجية كقوى الوحيدة المسببة للظاهرة المقاولاتية، وفي ظل هذا الجدل بين الاتجاهين السابقين برز اتجاه ثالث تجاوز هذا التناقض الكلاسيكي بينهما، مشيرا الى ضرورة البحث في مدى مساهمة المقاولات في تجديد وتنمية المجتمعات وذلك بالتركيز على المتغيرات الثلاثة الفرد و المقاولات و البيئة المحيطة وتحديد الشروط الاجتماعية التي تتحكم في تشكل المقاولات و التي لها تأثير على الكيفية التي ستنظم و تهيكل و تتطور وفقها هذه المقاولات.(بدراوي، 2015/2014، صفحة 43)

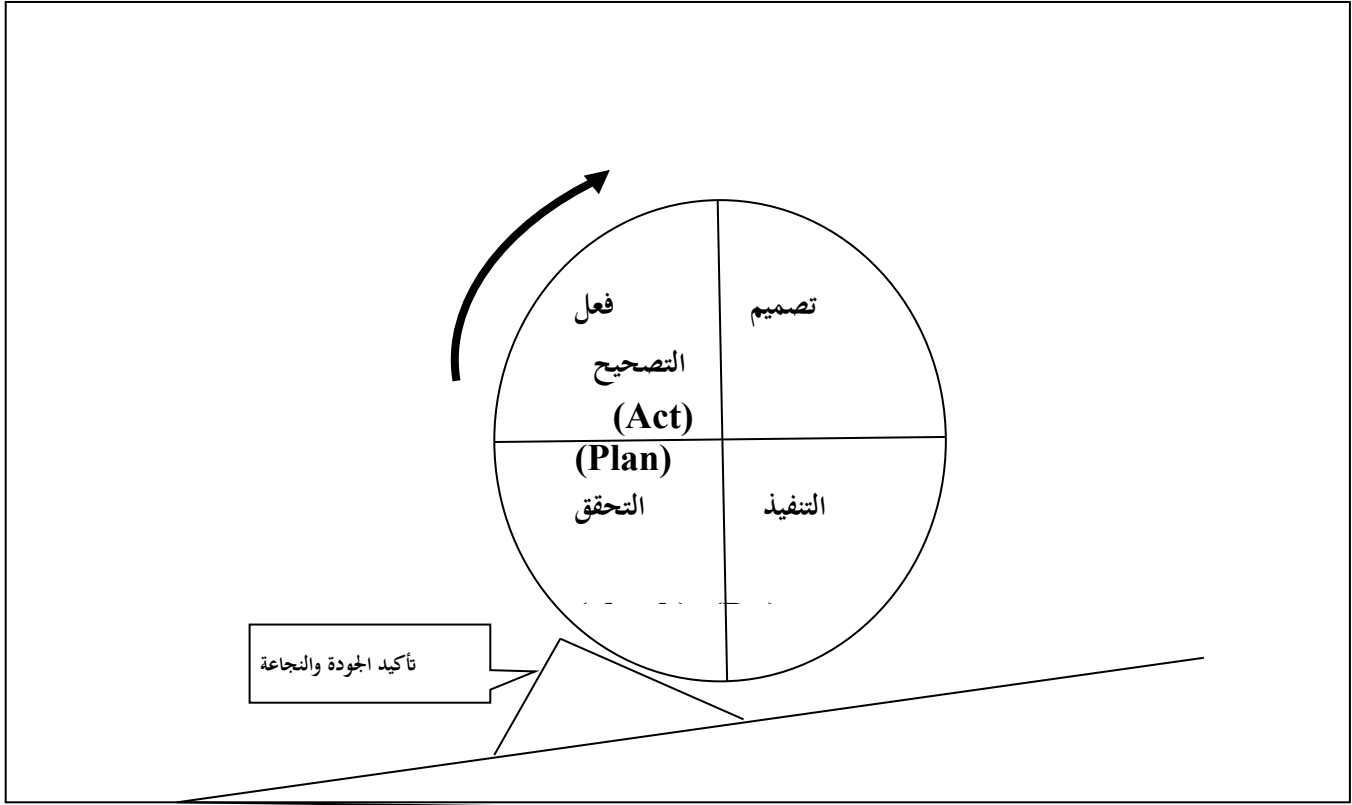
هذا ولقد شكلت العملية التنظيمية بالمقاولات احدى اهم العمليات التي ارتكزت عليها البحوث السوسيوتنظيمية ، فكان موضوع ترشيد نشاطها و تنظيم عملياتها بشكل الذي يحقق الفاعلية و الجودة و النجاعة المنطلق الاساسي للكثير منها، انطلاقا من اسهامات المدرسة الكلاسيكية و ابحاث "فردريك تايلور" ونظرية الادارة العلمية و ابحاث " هنري فايول" حول العمليات الادارية و التنظيمية التي يركز عليها المقاولون في اعمالهم لتحقيق اهدافهم و"ماكس فيبر" و النظرية البيروقراطية وكلها بحوث ارتكزت على البحث في الطرائق المثلى لترشيد سلوك المنظمات او المقاولات، مروراً بإسهامات المدرسة السلوكية و ابراز الجوانب النفسية و الاجتماعية للأفراد في تحقيق الفاعلية و الجودة ووصولاً الى اسهامات رواد اتجاه النسق المفتوح ومدى تأثير المتغيرات الثقافية للأفراد و لبيئة المقاولات على المقاولات و افرادها.

وان استعراضنا لكونولوجيا الفكر التنظيمي فإننا نجد ان هذه الاسهامات ورغم اختلاف فروضها و نتائجها الا انها تتفق في ضرورة وصول المنظمة او المقاولات الى اقصى مراحل الجودة تنظيميا ووظيفيا سواء كان ذلك بالتركيز على المتغيرات الفيزيائية او النفسية الاجتماعية او البيئية الثقافية، لأن ما يضمن للمقاولات فعاليتها واستمرارها في السوق التنافسية هو تحقيقها لرهان الجودة و النجاعة القائمة على قدرة المقاول و المقاولات على ممارسة العملية التدييرية في ظل المتغيرات السابقة، حيث يستلزم تدبير الجودة و النجاعة تحديد المقاول لاستراتيجية مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار كافة الامكانيات البشرية و المادية و الاسواق و المنافسة و التموقع الجغرافي للمقاولات او المؤسسة ...؛ و اختيار هذه الاستراتيجيات يخضع للرأسمال التنظيمي او التدييري الذي يتميز به المقاول او ادارة المقاولات، وتخضع هذه الاستراتيجيات الى اربعة خطوات تدييرية اساسية، اولها التصميم و تحديد الاهداف ثم عملية التنفيذ و الحصول على الوسائل الضرورية لذلك ثم عملية التقييم و التحقق من النتائج المتوصل اليها وتحديد النقائص

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

واخيرا عملية التصحيح و تجاوز النقائص ، ونوضح في الشكل الموالي سياسة الجودة و النجاعة وفق هذه الخطوات الاربعة فيما يعرف بعجلة الجودة.(غريب، 2012).

الشكل (01): عجلة استراتيجية الجودة و النجاعة للمقاول.



المصدر: عبد الكريم غريب، مرجع سابق، ص 123.

(2) المقاول فاعل مدبر:

يرى الباحث "عبد القادر خريبش" ان المدبرون يعتبرون من الناحية التنظيمية رموزا مزامنةً للبنيات الصلبة و القرارات العقلانية ومصدرا رئيسيا لبناء ثقافة المنظمة، فالمدبر هو شخص رمزي تكون افعاله غير مألوفة ولكنها محتملة فيقوم بأشياء يتمنى الجميع القيام بها لكنهم لا يجرؤون على ذلك، مما يؤهله ليكون الشخصية الاساسية في المنظمة من خلال انه يؤثر بأفكاره و افعاله على عادات وقيم المنظمات، وهذا يتطلب منه جملة من المهارات و القدرات التدبيرية لتحقيق اكبر قدر من الكفاءة و الفاعلية.(خريبش، 2008/2007، صفحة 108)

هذا ولما كان الفرد المقاول عنصرا مبدعا يتميز بمجموعة من المهارات و القدرات الخاصة و التي تقوده الى انشاء المنظمة واكتشاف الفرص و استغلالها لخلق الثروة فإن هذا يستلزم منه ان يكون فاعلا مدبرا يستطيع تصميم و بناء الاستراتيجيات الاكثر نجاعة و تلاؤما مع اهدافه ومع المتغيرات البيئية المحيطة به، وهذا يتطلب منه كفاءات خاصة و مهارات متميزة سنحاول عرضها في مايلي:

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

أ- أهم الكفاءات التديرية للمقاول: يواجه المقاول اثناء ممارسته للفعل المقاولاتي جملة من التعقيدات الوظيفية و الشخصية و البيئية و التي تتطلب منه جملة من الكفاءات الخاصة لضمان نجاح الاستراتيجية التي يتبعها لتحقيق اهداف المقاول و المشروع ومن اهمها نجد: (خريش، 2008/2007)

- الريادة: ان يكون المقاول المدير قادرا على توجيه مبادرات تابعيه، ومساعدتهم على صياغة اهدافهم مع تحديد الاولويات وفق الحاجات و المقتضيات فيتدبر ويخطط التغيرات التنظيمية.
- جمع المعطيات: ان اتخاذ القرارات الصحيحة يتطلب من المقاول المدير ان يكون قادرا على جمع المعطيات من عدة مصادر مثل: مصالح ، دوائر ، مراكز ، مؤسسات ، انترنيت، زملاء وغيرهم كما يهتم بالبحث عن المعلومات التي تساعد في بناء وتصميم الاستراتيجيات المختلفة استنادا لجملة القواعد و الممارسات وان يكون قادرا على ترتيب و تنظيم ومراقبة المعلومات المتحصل عليها.
- تحليل المشاكل: يتميز المقاول المدير بمقدرته على تحديد العناصر المسببة للمشكل او النقص بالمشروع ويسعى الى ضبط دقيق لأسبابها، وعليه فهو يسهر على تهيئة مناخ ديموقراطي يعبر فيه تابعيه على مختلف وجهات نظرهم حتى يتمكنوا بشكل جماعي من الوصول الى حلول متنوعة ومرضية لجميع الاطراف قدر المستطاع.
- الحكم: من الضروري على المقاول المدير ان يكون قادرا على اتخاذ القرارات وفق المعلومات المتاحة له.
- التخطيط: ينبغي ان يتمتع المقاول المدير بمهارات متميزة في تحفيز البيئة التي يستثمر فيها بعقلانية وبتالي فهو يضع سلم الاولويات على المدى القصير و البعيد ثم يؤثر المشاريع و يسهر على تحقيق الاهداف و احترام سجل الاستحقاقات.
- الانجازية: يحرص المقاول المدير على انهاء افعاله و تحقيق اهدافه وغاياته وكذا تجاوز الصعوبات و العراقيل التي تقف حاجزا امامه و التكيف مع مختلف المتطلبات و الشروط الجديدة في بيئة ديناميكية دائمة التغير.
- التفويض: ان المقاول المدير يدرك الظروف التي يفوض فيها سلطته لإنجاز المهام وقيادة المشاريع ويعي بأهمية عملية التحسيس بالمسؤولية في محيط عمله.
- التدريب: يسعى المقاول المدير الى الحفاظ السيورة التنموية لمقاولته وتطويرها وذلك من خلال مواكبة التغيرات التي تفرضها البيئة المحيطة به برفع من قدراته المادية و البشرية و الفنية.
- النصيحة و الرعاية: يقوم المقاول المدير بتقديم النصائح و الارشادات لتابعيه من اجل تحسين ادائهم، فتتميز ملاحظاته بالدقة و يعتمد على مناهج محفزة ومثيرة للجميع مع تهيئتهم لتولي المهام و المبادرة، ومواجهة المشاكل وحلها وتسير كل من الصراع و التغير.
- المقياس و التقييم: ينبغي على المقاول المدير ان يعلم كيف يجمع ويؤول المعلومات التي يحتاجها في معرفة بنية المؤسسة او المقاول، ولهذا يقوم بقياس النتائج المتحصل عليها ومراجعتها و تقييمها وقد يراجع السياسة الاستراتيجية المتبعة ككل.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

- تحفيز الفريق: يهتم المقاول المدبر بتحفيز وتشجيع مبادرة فريقه من خلال رصد مكافئات للإنجازات المحققة .

- التشريع وسن القوانين: يبرز المقاول المدبر قدراته ومهاراته ضمن اطار تشريعي مصمم ولذلك يستوجب عليه ان يكون على دراية بجملة القوانين و الاجراءات التشريعية المتعلقة بنشاطه المقاولاتي واستعمالها بعقلانية و رشد.

- العلاقات مع البيئة: يجب ان يكون المقاول المدبر يقضا مع مختلف العملاء الذين لهم علاقة بالمقاول او بالمؤسسة كزبائن ووسائل الاعلام و الفاعلين الخارجيين و الشركاء و المنافسين و تغيرات السوق.

ب- اهم المهارات التديرية للمقاول: في ضوء ما قمنا بعرضه من كفاءات في العنصر السابق يمكن تقسيم المهارات التديرية التي يتميز بها المقاول في ادارة و تنظيم مشروعه او المقاوله الخاصة به الى خمسة انواع هي كالتالي:(خربش، 2007/2008)

✓ المهارات الفنية في انجاز الفعاليات: تبرز الحاجة الى هذا النمط من المهارات في المستويات الدنيا من الادارة المتعلقة بالإشراف، وكذا في الاقسام الفنية الانتاجية، حيث من المهم ان يحرص المقاول المدبر على تدريب العاملين معه في مجال تخصصاتهم .

✓ المهارات التفاعلية و العلائقية مع الاخرين: يهتم المقاولون بالتدبير في مسألة الوقت حيث يخصصون جزءا هاما من وقتهم للتفاعل مع الاشخاص داخل وخارج التنظيم على شكل علاقات انسانية مع الغير، مما يتطلب مهارات التفاعل مع الاخرين مثل: الاتصال بهم، و التفاهم معهم، وتحفيزهم على تقديم ما هو افضل.

✓ المهارات الادراكية للاستشفاف: تقوم هذه المهارات على قدرة المقاول في بناء التفكير التجريدي و يبرز ذلك في مدى قابليته الذهنية لاستيعاب علاقات السبب و النتيجة، وتصور الكيفية الشاملة التي تترابط فيها اجزاء وفروع التنظيم معا مع ضرورة مراعاة الاهداف الخاصة لكل فرع ضمن الاهداف العامة للمقاوله ككل ، كما ان هذه المهارات يجب ان تمكن المقاول من الحصول على نظرة استشرافية الى طبيعة العلاقات داخل القطاع او النشاط الذي يعمل فيه، يتنبأ من خلالها بتحركات مختلف المنافسين وكذا بجملة التغيرات التي يمكن ان تطرأ على البيئة المحيطة به.

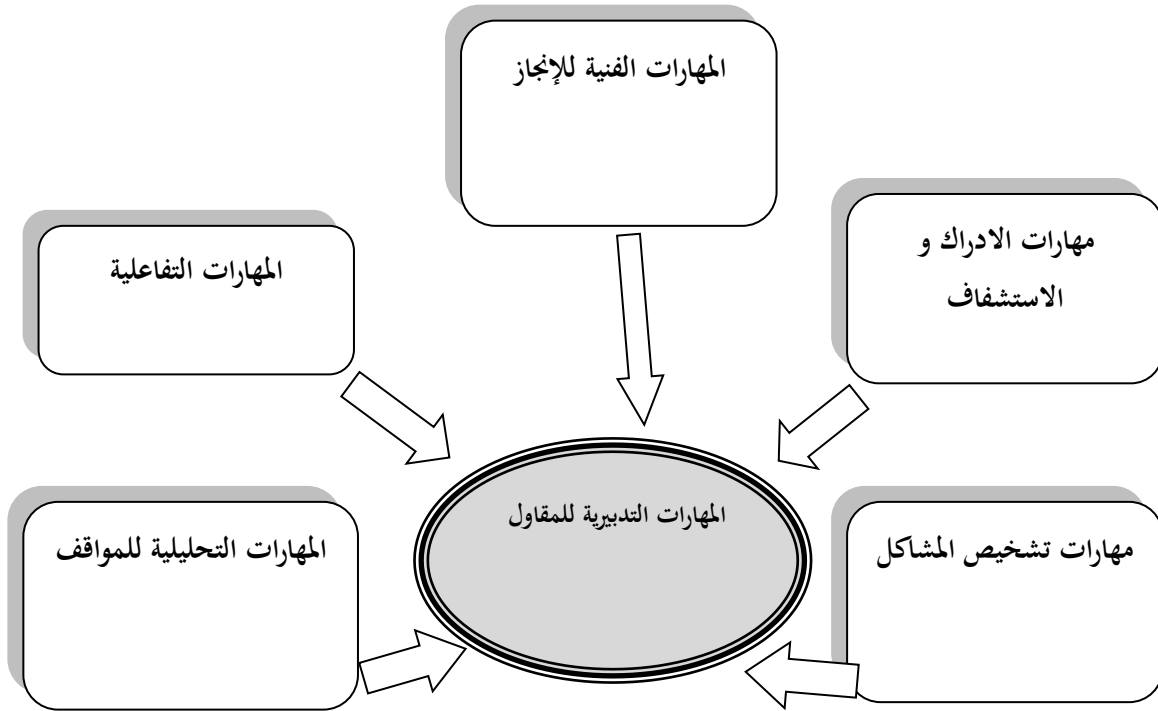
✓ مهارات تشخيص المشكلات: ان المقاول الناجح و الفعال هو من يملك مهارات تشخيص الاسباب و المظاهر التي تؤدي الى حدوث المشكلات، مما يساعده في البحث عن البدائل و الحلول المناسبة لتجاوز هذه المشكلات.

✓ المهارات التحليلية في ادراك المواقف: هي مهارات تتشابه مع المهارات الادراكية و تتكامل مع المهارات الشخصية ، وترتبط هذه المهارات بقدرة المقاول على ادراك المتغيرات الاساسية في المواقف وكيفية ترابطها وكذا الاولويات في عملية معالجتها، كما انها تساعده على تدبير احسن الاستراتيجيات الممكنة لتجاوز مثل هذه المواقف التي تواجهها المقاوله او مشروعه المقاولاتي.

ويلخص الشكل الموالي اهم المهارات التديرية التي يحتاجها المقاول لبلوغ الجودة و النجاعة:

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

الشكل (02): اهم المهارات التديرية للمقاول



3) اقتراعات المقاول المدبر في خلق الثروة:

ان اهم ما يهدف اليه المقاول في ممارسته للفعل المقاولاتي هو خلق الثروة، وان تحقيق هذا المطلب يستلزم منه الاهتمام ببعض المتطلبات المهنية في ابداع الثروة في المقالة و التي يمكن ان نلخصها خمسة اقتراعات مهنية هي كالتالي: (خريش، 2007/2008)

- **صياغة الاستراتيجية:** ان تصميم الاستراتيجية فعالة يعد اول خطوة لتحقيق النجاح و خلق الثروة، لذلك يركز المقاولون جهودهم وطاقاتهم في استشفافها، ويحددون رؤية تسمح بالحصول على ميزة تنافسية، فيرسمون بذلك مساهمهم من نقطة البداية الى نقطة الوصول مع ادراكهم ووعيمهم بمختلف الطرق و الاساليب المساعدة في تحقيق ذلك وهو ما يتطلب منهم التدقيق و توسيع هامش حريتهم واختيار احسن البدائل المناسبة .

- **انماء الفاعلين:** ان حسن تسيير الفاعلين و فهم اتجاه وفحوى العلاقات المنسوجة بينهم يعتبر بمثابة اداة هامة في خلق الميزة التنافسية ، لذلك يهتم المقاولون بابتداع و مواكبة الانظمة الحديثة و الفعالة في تسيير الموارد البشرية ومختلف وظائفها التي تختص بالتوظيف و سياسة التكوين و الترقية.

- **ابداع خبرة متميزة:** يهتم المقاولون بشكل عام بنشر الخبرة ومشاركة التجارب المختلفة مع اعضاء فريق المقالة في مختلف العمليات التنظيمية المتعلقة بالإنتاج، التسويق و البحث و التطوير وهو ما يساهم في ضمان الميزة التنافسية.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

- تحديد القواعد و العمليات المشتركة: يهتم المقاولون بتطوير مجموعة من الاسس و القيم المكونة للعملية المقاولاتية التي تتضمن مختلف السلوكات و المبادرات الخاصة بالفاعلين فيها، حيث نجد ان كل مؤسسة لها علبتها السوداء الخاصة بها مهما تنوعت، حيث يحاول المقاول المدبر التركيز على هذه العلبة في خلق الثروة، بمعنى انه يتم ابداع و الحفاظ الاكثر فعالية و نجاعة.
- قيادة التغيير: ان المقاول المدبر هو فاعل مغير يهتم بمسألة التغيير و التجديد ، فيستثمر كل طاقاته في تمويل البيات التنظيمية و عمليات صناعة القرار ، وتجديد مناهج الانتاج او التغيير الثقافي، ولا يعتبر هذا تعديلات بسيطة لاستراتيجية المقاول بل هي مجموعة من التغييرات التي نمت و تطورت مع المقاولات الخاصة به فهي نتيجة للجهود و التغييرات الجذرية المنجزة منذ عدة سنوات.

(4) العمليات التديرية بالمقاولات:

ان من بين الرواد الاوائل الذي اهتموا بالبحث في تحديد العمليات الادارية و التنظيمية للمنظمة بشكلها العام –بما في ذلك المقاولات-، نجد "هنري فايول" الذي بدا اعماله في الميدان الاداري بتقسيم المنظمة الصناعية الى ستة أنشطة منفصلة مركزا على اهمية النشاط الاداري فيها، حيث نجد منها: النشاط الفني (المتعلق بالانتاج ، التصنيع، التحويل...الخ) و النشاط التجاري (الشراء، البيع ، المبادلة...الخ) و النشاط المالي (التمويل ، الاستخدام الامثل لها) و النشاط الامني (حماية الافراد و ممتلكات المنظمة...الخ) و النشاط المحاسبي (المتعلق بالجرد و حساب الارباح و التكاليف و الخسائر) و اخيرا اهم نشاط وهو النشاط الاداري و الذي يعتبره "فايول" متطلب اساسي لتنفيذ كل المهام الانسانية و بمختلف وجوها سواء كان ذلك في العمل او في المدرسة او في البيت الى غير ذلك فهي بمثابة العقل بالنسبة للإنسان ، فهي المسؤولة عن تنظيم الجهود و تنفيذ المهام للوصول الى الاهداف المرغوب في تحقيقها، ويشمل النشاط الاداري خمسة عناصر ادارية رئيسية اوردها في كتابه "نظرية الادارة الحكومية" الصادر سنة 1925 وهي : التخطيط – التنظيم – القيادة – التنسيق – الرقابة .(بغول، 2011، الصفحات 67-72)و التي نعتبرها من العناصر الهامة في تدبير و ادارة الفعل المقاولاتي بحيث من الضروري ان يكون المقاول على قدر كبير من التحكم في هذه العناصر الادارية، و سنحاول عرض و شرح هذه العناصر في مايلي:

أ- التخطيط: يعتبر التخطيط واحد من المفاهيم الاساسية في الفكر الاداري و التنظيمي، حيث ورد بمعان ومضامين متنوعة ومختلفة لكنها تتفق في ان التخطيط هو عنصر جوهري مهم للنشاط الاداري، ويعرف التخطيط بشكله العام على انه " مجال واسع من القرارات يتضمن تحديد اهداف واضحة، اختيار السياسات، اعداد جداول زمنية يومية"(داداي عدون، 2009، صفحة 53) اما "فايول" فيعتبر ان التخطيط هو "قيام المدير بدراسة مختلف التغيرات المستقبلية المتوقعة، ثم يضع الخطة اللازمة للعمل بها، ويتأكد من ان الخطة تتضمن الوحدة و الاستمرارية و المرونة و الدقة"(بغول، 2011، صفحة 73)وعليه فعملية التخطيط تشكل الرؤية المستقبلية التي تقرر الاتجاه الذي يجب ان يتبعه المقاول ومختلف الافراد التابعين اليه فهو يساعدهم على تأدية كل فرد منهم دوره بشكل صحيح

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

مع الاحتفاظ بالأهداف الواضحة للمقولة ، و يرى البعض ان التخطيط يمكن الما قول في ممارسته للفعل المقاولاتي من الالابة على الاسئلة الرئيسية التالية:(بكيري، صفحة 29)

- اين نحن الآن ؟ ويتعلق هذا السؤال بتحليل وتقييم الحاضر و كذلك التنبؤ بمدة امكانية تغيير الموقف في المستقبل.
- الى اين نرغب في الذهاب في المستقبل؟ ويتطلب هذا السؤال تحديد الاهداف المرغوب الوصول اليها في المستقبل
- ما هو الاختلاف بين ما نحن عليه وما نرغب في الوصول اليه؟
- كيف يمكننا ان نصل الى ما نرغب اليه في ضوء وضعنا الحالي؟

عموما يمكن القول ان التخطيط هو الوظيفة الادارية الاولى و القاعدة التي تبنى عليها الوظائف الادارية الاخرى، من خلال انها تمثل " مرحلة التفكير التي تسبق تنفيذ اي عمل و التي تنتهي بأعداد الخطة ، وهذه الاخيرة تعد المظهر المادي للتخطيط و التي تشمل الاهداف المطلوب تحقيقها، و الاعمال المطلوبة لإنجاز الأهداف، و العناصر الواجب استخدامها لتنفيذ الاعمال (مادية /بشرية/تكاليف القيام بهذه الاعمال، كيفية القيام بهذه الاعمال / مكان اتمام هذه الاعمال / الوقت المقرر لها ومن المسؤول عنها)."(بكيري).

ب- التنظيم: يعتبر "فايول" ان التنظيم عبارة عن " عملية بناء كيان مزدوج (بشري ، مادي) يراعي فيه المدير صلاحية الافراد و المعدات لتحقيق اهداف المنظمة وفقا للخطة الموضوعة، في حدود مواردها واحتياجاتها، على ان يكون اختيار الافراد اساسه قواعد و اسس علمية بحيث يوضع كل فرد في اكثر الاعمال صلاحية له، وان يكون لكل قسم رئيس كفاء ونشيط يعمل في اتجاه واحد وهو تحقيق الالتزامات المتضمنة في الخطة، وان تحدد الاختصاصات بوضوح، وان تنسق جميع الجهود، وان يتم تلافي جميع الشكليات التي قد تعطل العمل، وان يُشجع المرؤوسين على تحمل المسؤولية"(بغول، 2011)، وعليه فوظيفة التنظيم هي ما يتعلق بتنظيم الموارد البشرية و المادية بالمقولة من اجل تحقيق الاهداف التي سطرها الما قول في خططه، وتبرز اهمية التنظيم كوظيفة من حيث انه يشكل الوعاء الذي يمارس من خلاله الما قول وادارته مهامه في تنفيذ الخطة و تحقيق الاهداف المنشودة، حيث كثيرا ما تفشل المقاولات في تحقيق اهدافها بسبب سوء التنظيم وانتشار التعارض و التداخل في الاختصاصات وافتقارها للوضوح، او بسبب عدم التحديد الدقيق للسلطات والمسؤوليات الخاصة بكل فرد، او بسبب عدم وضوح الدور الذي يجب ان يقوم به كل فرد .. الخ ،(بكيري، صفحة 30)وبالتالي فإن وظيفة التنظيم تنطوي على المهام الرئيسية التالية:(بكيري)

- حصر الانشطة و الاعمال اللازمة لتحقيق الاهداف التي سبق تقريرها.

- تقسيم و تجميع الانشطة و الاعمال في شكل وحدات تنظيمية.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

- بناء الهيكل التنظيمي بمستوياته المختلفة.
 - تحديد السلطات والمسؤوليات لكل وحدة تنظيمية في الهيكل التنظيمي.
 - تحديد العلاقات التنظيمية بين الوحدات وبين المستويات التنظيمية.
- وعليه فإن ما يمكن قوله في وظيفة التنظيم هو جعل كل الوحدات التي تتكون منها المنظمة او المقاوله تعمل في نظام واحد بتآلف، تكمل كل وحدة الوحدة الاخرى من اجل تنفيذ المهام المسطرة و تحقيق الاهداف المنشودة بكفاءة و فعالية.
- ج- القيادة: يعرفها "فايول" على انها " عملية الابقاء على الافراد العاملين بالمنظمة في نشاط دائم لتنفيذ وظيفة التنظيم وذلك بالإشراف الفعال"(بغول، 2011) وعليه فإن القيادة بالطريقة التي يتبناها المقاول في الاشراف على تنفيذ العمل، حيث من الضروري ان يحرص المقاول على توجيه تابعيه الى الاتجاه الذي يساعد على تحقيق اهداف المقاوله ، وان وظيفة المقاول القائد تتحدد بدرجة كبيرة في كيفية الاشراف على الاخرين لتحقيق ما يرغبون فيه وما تصبوا اليه المقاوله في نفس الوقت فيحرص على توجيه سلوك تابعيه الى الوجهة التي تساعد على تحقيق اهداف المقاوله واهدافهم الشخصية (بكيري، صفحة 31)، ويتحقق الاشراف الفعال من خلال عدة اساليب منها:(بكيري)
- اصدار التعليمات والتوجيهات اللازمة للعاملين.
 - قيادة المرؤوسين من خلال المبادرة والقُدوة الحسنة واختيار اساليب القيادة الفعالة.
 - تحفيز العاملين بما يتلاءم مع احتياجاتهم ورفع روحهم المعنوية.
 - الاتصال الفعال ذو الاتجاهين مع المرؤوسين.
 - تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين.
 - تحقيق المواءمة بين اهداف المنظمة –المقاوله- والاهداف الشخصية للعاملين.
- د- التنسيق: تعرف على انها عملية "تحقيق الانسجام بين مختلف اوجه النشاط في المنظمة بهدف تيسير عملها و تحقيق نجاحها حيث يتناول الجوانب المادية و البشرية و الاجتماعية و الوظيفية للتأكد من ملائمتها فيما تقوم به من مهام وقدرتها على اداء ذلك بصورة اقتصادية"(بغول، 2011، صفحة 74) .

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

وعليه يهتم المقاول بتحقيق التناغم و التلاؤم بين مختلف الجوانب البشرية و المادية و الاجتماعية من اجل ضمان القدرة على التكيف مع مختلف التغيرات الحاصلة في البيئة التي ينشط وكذا تحقيق الاهداف المنشودة بنجاعة وفعالية ، ويرى "فايول" ان التنسيق الجيد في اي منظمة يجب ان تتوفر فيه الحقائق التالية : (بغول، 2011)

- ان يكون عمل جميع ادارات المنظمة منسجما فيما بينها.

- ان تكون كل ادارة من ادارات المنظمة و الاقسام التابعة لها على دراية تامة بالدور المنوط بها ، وضرورة وجود المساعدة المتبادلة بين هذه الادارات.

- يجب ان يتناسق باستمرار جدول عمل للإدارات المختلفة و الاقسام الفرعية لها مع مختلف الظروف و المواقف.

وعطفا على ما سبق ، ان عملية التنسيق تعد من اهم العمليات الادارية التي يجب ان تأخذ حيزا هاما من اهتمام المقاول في نشاطه الاداري و التنظيمي من حيث انها العملية التي تسمح له بتحقيق الانسجام و التوافق بين مختلف الوحدات لتحقيق الهدف المنشود و تحي المقاول و تجنبها من التعارض و بروز الاختلافات و النقائص وسوء التفاهم بين مختلف الفاعلين فيها.

هـ- **الرقابة:** تعرف الرقابة عند "فايول" على انها عملية "التأكد من ان كل شيء قد تم انجازه وفقا للخطة الموضوعية و الاوامر الصادرة ، على ان يصاحب ذلك مكافأة المجدين ومعاقبة المخطئين، فهي عملية تهدف الى الوقوف على نقاط الضعف كي تتمكن المنظمة من تعديلها، في حينها او لاحقا، و العمل على عدم تكرارها مستقبلا ، وانها يجب ان تشمل على كل ما بالمنظمة من موارد و اعمال و افراد." (بغول، 2011) وعليه يظهر لنا ان الرقابة هي العملية التي من خلال يقوم المقاول بتقييم ومراجعة كل الانشطة و الاعمال و الموارد التي وضعها في خدمة اهداف المشروع ومدى السير الصحيح لها ، فوظيفة الرقابة هي مكملة لمختلف عمليات النشاط الاداري فهي بمثابة الصدى الرجعي لنجاعة مختلف العمليات السابقة من تخطيط و تنظيم و قيادة و تنسيق ، فالمقاول مثلا يخطط لما يجب القيام لتحقيق اهداف محددة و الرقابة تمكنه من التحقق من ان ما تم عمله قد تم بطريقة صحيحة وكما هو مخطط من قبل وكذا اتخاذ الاجراءات المناسبة لتصحيح اي انحرافات قد تحدث.(بكيري)وتقوم وظيفة الرقابة على الخطوات الاساسية التالية:(بكيري، الصفحات 31-32)

- تحديد المعايير الرقابية .

- قياس الاداء الفعلي.

- تقييم الاداء وتحديد الانحرافات.

- تحليل اسباب الانحرافات واتخاذ الاجراءات الصحيحة المناسبة في الوقت المناسب.

هذا ويرى الباحث "عمر محمود غباين" في كتابه "القيادة الفعالة و القائد الفعال" ان وظيفة الرقابة قد عرفت تطورا و اصبح لها مفهوم ديناميكي متحرك، فبعد ان كانت وظيفة الفرد المراقب وظيفه اصلاحية تشبه

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

وظيفة رجل المطافئ الذي ينتظر وقوع الخطأ ليقوم بإصلاحه ، أصبحت وظيفته تسعى لاكتشاف الخطأ قبل وقوعه و العمل على منعه قدر الامكان ، و بالتالي الانتقال من الرقابة الاصلاحية السلبية الى الرقابة الوقائية الايجابية .(غباين، 2009)

➤ خاتمة:

في هذا المقال البحثي حاولنا قراءة سوسيولوجية نبرز فيها اهمية البعد التدييري في ممارسة المقاوله و ضرورة ان يتمتع المقاولون برأسمال تدييري قائم على رصيد معرفي وتنظيمي يؤهلهم لتسيير مقاولاتهم بفعالية، و ذلك بتحليل ووصف اهم الخصائص و الصفات التدييرية التي يجب ان تتوفر في المقاول كفاعل مدبر منتج للثروة و كذا تسليط الضوء على اهم العمليات التنظيمية التدييرية التي يقوم عليها الفعل التدييري للمقاول في تحقيق الفعالية و النجاعة المطلوبة، وذلك بداية بعملية التخطيط كعملية جوهرية تحدد التوجهات والسياسات والاستراتيجيات التي يمكن ان تحقق الاهداف المستقبلية التي تنشدها المقاوله، ثم عملية التنظيم التي يهتم فيها المقاول بتطبيق وضبط مختلف الاجراءات لتحقيق الاستغلال الامثل لمختلف الموارد المتاحة بشريه كانت او مادية، لنتطرق بعدها الى البحث في عملية التوجيه و التنسيق كعملية تبرز فيها المعالم القيادية للفرد المقاول في تحفيز و تدريب العمال وتوجيههم ومساعدتهم على القيام بأدوارهم بالشكل المثالي الذي يتطلبه نشاط المقاوله، لنصل في الاخير الى عملية التقييم و الرقابة كعملية تحقق للمقاول التغذية الراجعة عن مدى صحة و فعالية العمليات التدييرية السابقة و تتيح له الفرصة الى تقويمها و تعديلها بما يخدم اهداف المقاوله.

➤ قائمة المراجع

1. بدر اوي، س. (2014/2015). *ثقافة المقاوله لدى الشباب الجزائري المقاول*. تلمسان، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر.
2. بغول، ز. (2011). *الوجيز في الفكر الاداري*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .
3. بكيري، ع. ا. (s.d.). *مبادئ ادارة الاعمال*. Consulté le 07 31, 2017, sur <http://olc.bu.edu.eg/olc/images/mbad2aedara.pdf>
4. خريش، ع. ا. (2007/2008). *دراسة سوسيوسقوية في علم الاجتماع التديير*. الجزائر، قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة الجزائر ، الجزائر.
5. دادي عدون، ن. (2009). *الادارة و التخطيط الاستراتيجي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .
6. غباين، ع. م. (2009). *القيادة الفعالة و القائد الفعال* (Vol. الطبعة الاولى). (الاردن: إثراء للنشر و التوزيع).
7. غريب، ع. ا. (2012). *تديير الموارد البشرية* (Vol. الطبعة الاولى). (الدار البيضاء، المغرب: منشورات عالم التربية).

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

التحول الريادي في التعليم العالي العربي

Entrepreneurial Transformation in Arab Higher Education

ط. د. رقيق برة جمال الدين، جامعة محمد خيضر/بسكرة

أ.د/ قيقوب عيسى، جامعة محمد خيضر/بسكرة

ملخص:

تتناول هذه الدراسة العلاقة الجدلية بين ريادة الأعمال والابتكار في التعليم العالي من منظور نقدي يربط بين الأدبيات النظرية والواقع العربي. تنطلق الإشكالية من السؤال المحوري: كيف يمكن للجامعات العربية أن تتحول من مؤسسات ناقلة للمعرفة إلى فضاءات منتجة للابتكار وحاضنة لرواد الأعمال؟ تستعرض الدراسة الإطار المفاهيمي لريادة الأعمال والمقاربة السوسيولوجية للفعل المقاولاتي، مع تحليل نقدي لخصائص الريادة ومقوماتها. كما تقدم قراءة تحليلية لفلسفة الريادة العلمية ودور التخطيط الاستراتيجي في تفعيل الجامعات الريادية. وتختتم بعرض التجارب الدولية (أستراليا، إندونيسيا، جنوب إفريقيا، كوريا الجنوبية، إسبانيا) لاستخلاص الدروس القابلة للتطبيق في السياق العربي، مع التأكيد على ضرورة تكييف هذه النماذج وفق الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المحلية.

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال، الابتكار، التعليم العالي، الجامعات الريادية، التخطيط الاستراتيجي، الريادة العلمية.

Abstract:

This study examines the dialectical relationship between entrepreneurship and innovation in higher education from a critical perspective linking theoretical literature with the Arab reality. The central question asks: How can Arab universities transform from knowledge-transmitting institutions into innovation-producing spaces and entrepreneurial incubators? The study reviews the conceptual framework of entrepreneurship and the sociological approach to entrepreneurial action, with critical analysis of entrepreneurship characteristics and components. It presents an analytical reading of academic advising philosophy and the role of strategic planning in activating entrepreneurial universities. The study concludes by examining international experiences (Australia, Indonesia, South Africa, South Korea, Spain) to extract lessons applicable to the Arab context, emphasizing the necessity of adapting these models according to local cultural, social, and economic specificities.

Keywords: Entrepreneurship, Innovation, Higher Education, Entrepreneurial Universities, Strategic Planning, Academic Advising.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

مقدمة:

إن الحديث عن ريادة الأعمال في السياق المعاصر يستدعي بالضرورة التوقف عند المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي جعلت من هذا المفهوم محورا أساسيا في الخطابات التنموية الراهنة. فالريادة لم تعد مجرد نشاط اقتصادي هامشي يمارسه أفراد معزولون، بل أصبحت استراتيجية وطنية تتبناها الدول لمواجهة تحديات البطالة والركود الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

غير أن الواقع العربي يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى استيعاب المؤسسات التعليمية لهذا المفهوم وقدرتها على تكييفه مع الخصوصيات المحلية. فالجامعات العربية، رغم تبنيها الظاهري للخطابات الريادية في وثائقها الرسمية، تظل في معظمها أسيرة النموذج التقليدي القائم على نقل المعرفة دون ربطها بالواقع الاقتصادي والاجتماعي. وهذا الانفصال بين الجامعة والمحيط الاجتماعي ليس وليد اللحظة، بل هو نتاج تراكمات تاريخية ومؤسسية جعلت التعليم العالي يعاني من أزمة هوية بين متطلبات العولمة وخصوصيات السياق المحلي.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى مقارنة موضوع ريادة الأعمال والابتكار في التعليم العالي من منظور نقدي، يأخذ بعين الاعتبار التجارب الدولية دون إغفال الواقع العربي وتحدياته الخاصة. كما نسعى إلى الإجابة عن إشكالية محورية مفادها: كيف يمكن للجامعات العربية أن تتحول من مؤسسات ناقلة للمعرفة إلى فضاءات منتجة للابتكار وحاضنة لرواد الأعمال؟

أولا: الإطار المفاهيمي والنظري لريادة الأعمال والابتكار

1. العلاقة الجدلية بين الابتكار وريادة الأعمال:

يميل الكثيرون إلى الخلط بين مفهومي الابتكار وريادة الأعمال، رغم أن لكل منهما دلالاته الخاصة. فالابتكار، كما يشير سليم (2006)، يعني "تقديم شيء جديد سواء كانت فكرة أو منتج أو خدمة"، فيما تمثل ريادة الأعمال الآلية التي يتم من خلالها "تحويل فكرة جميلة ورائعة إلى فرصة عمل". بعبارة أخرى، الابتكار هو المدخل والريادة هي المخرج. لكن هذه العلاقة ليست خطية بالضرورة، إذ يمكن للفعل الريادي نفسه أن يولد ابتكارات جديدة من خلال التفاعل مع السوق والمجتمع.

ولعل ما يميز الفكر الريادي المعاصر هو تجاوزه للنظرة الضيقة التي تختزل الابتكار في البعد التقني أو التكنولوجي، ليشمل الابتكار الاجتماعي والتنظيمي وحتى الثقافي. فالابتكار الاجتماعي، على سبيل المثال، يتعلق بإيجاد حلول جديدة لمشكلات اجتماعية قائمة، وهو ما يتطلب رؤية ريادية تجمع بين الحس الاجتماعي والفتنة الاقتصادية. وهنا تكمن أهمية ربط الجامعة بمحيطها الاجتماعي، لأن المشكلات الحقيقية التي يعاني منها المجتمع هي التي تولد الأفكار الابتكارية الأكثر جدوى.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

2. هل التعدد المفاهيمي ظاهرة إيجابية (ثراء) أم سلبية (ضبابية)؟

يشير الأدب التربوي المعاصر إلى وجود تعريفات متعددة لريادة الأعمال، وهو ما يعكس من جهة ثراء المفهوم وتطوره، لكنه يكشف من جهة أخرى عن غياب إجماع حول ماهيته الدقيقة. فقد عرّف ناضلا (2017، ص12) ريادة الأعمال بأربعة تعريفات مختلفة، منها ما يركز على "رغبة الفرد وقدرته على البحث عن فرص استثمارية"، ومنها ما يؤكد على "عملية خلق شيء مختلف ذي قيمة من خلال تحمل المخاطر المالية والنفسية والاجتماعية"، فيما يرى تعريف ثالث أنها "محاولة لخلق قيمة من خلال التعرف على الفرص التجارية ومهارات الاتصال والإدارة".

هذا التعدد ليس عيبا منهجيا في حد ذاته، بل يعكس الطبيعة الديناميكية للمفهوم وارتباطه بسياقات مختلفة. غير أن الإشكال يظهر عند محاولة تطبيق هذه التعريفات على أرض الواقع، خاصة في السياق العربي حيث تختلف البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن السياقات الغربية التي نشأت فيها هذه المفاهيم. فما يصلح كتعريف في الولايات المتحدة أو أوروبا قد لا يستقيم في الجزائر أو مصر أو المغرب، حيث تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية دوراً محورياً في تشكيل السلوك الريادي.

ومن هنا، يطرح السؤال نفسه: هل نحن بحاجة إلى تعريف عربي خاص لريادة الأعمال يأخذ بعين الاعتبار خصوصياتنا الثقافية والاقتصادية؟ أم أن المفهوم عابر للثقافات ويمكن استيراده وتطبيقه كما هو؟ الجواب، في تقديرنا، يكمن في المسار الوسط: الاستفادة من التجارب العالمية دون الوقوع في فخ الاستنساخ الأعمى، مع ضرورة إعادة قراءة المفهوم وفق السياق المحلي.

3. رائد الأعمال: بين النموذج الفردي والبناء الاجتماعي

ينظر إلى رائد الأعمال تقليدياً على أنه "الشخص الذي يتحمل المخاطر المالية لبدء وإدارة مشروع جديد". (هيكل، 2003، ص23). لكن هذا التعريف يختزل الريادة في بعدها الاقتصادي الفردي ويغفل الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي تشكل السلوك الريادي. فرائد الأعمال ليس كائناً منعزلاً يتحرك في فراغ اجتماعي، بل هو جزء من نسيج اجتماعي يحدد خياراته وفرصه، كما يشير بوتلييه وأوزينديس (Boutillier & Uzunidis, 2000, p. 28) إلى أن "الموقع الاجتماعي الذي يشغله الفرد في بنية المجتمع هي التي تحدد خياراته وفرص المبادرة لديه".

وهذا يعني أن الفعل الريادي لا يمكن فهمه إلا في سياقه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. فالمجتمعات التي تشجع المبادرة الفردية وتقدر النجاح الاقتصادي تنتج رواد أعمال أكثر من المجتمعات التي تعاني من بنى اجتماعية جامدة أو ثقافة تحقر العمل التجاري. ولعل أحد التحديات الكبرى التي تواجه المجتمعات العربية هو تغيير النظرة الاجتماعية السلبية تجاه العمل الحر والمبادرة الفردية، والتي ما زالت ترى في الوظيفة الحكومية المسار الآمن والمحترم اجتماعياً.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

ثانياً: المقاربة السوسيولوجية للفعل المقاولاتي

1. سوسيولوجيا المقولة: من التنظيمات إلى الفاعلين:

إن مقارنة زيادة الأعمال من منظور سوسيولوجي تضيف عمقا معرفيا يتجاوز الرؤية الاقتصادية الضيقة. فالمقولة، كما يشير الباحث الفرنسي رونو سانسوليو (Sainsaulieu, 1992, p.51)، "ليست مجرد نصوص قواعد قانونية نماذج وهياكل رسمية، بل إنها تشكل أيضاً من روابط اجتماعية معقدة وأصلية فالمقولة تمتلك تاريخها الخاص الذي يكونه الفاعلون الاجتماعيون كرد فعل على الإشكالات الداخلية والخارجية المطروحة عليها".

هذا التعريف يزح الستار عن حقيقة مهمة، وهي أن المقولة كيان اجتماعي بالدرجة الأولى، تتشكل من خلال التفاعلات بين الفاعلين الذين يحملون رؤى وتوقعات ومصالح متباينة. وبالتالي، فإن نجاح المقولة أو فشلها لا يتوقف فقط على عوامل اقتصادية كالتمويل أو السوق، بل يرتبط أيضاً بطبيعة العلاقات الاجتماعية داخل المقولة وخارجها، وبقدرة المفاول على بناء شبكة علاقات تدعم مشروعه.

وفي هذا السياق، يقدم ميشال كروزيه وزميله فريد بارغ (Crozier & Friedberg, 1977, p. 47) رؤية نقدية للحتمية الثقافية، مؤكدين أن الفعل المقاولاتي هو "فعل عقلائي محدود"، أي أن المفاول ليس مجرد منفذ لبرنامج ثقافي محدد سلفاً، بل هو "شخص اجتماعي واستراتيجي يعيش في جو من المخاطرة واللايقين ويعتمد على رهاناته الشخصية في إطار متاح من السلطة للوصول إلى أهدافه الخاصة". هذه الرؤية تحرر الفعل الريادي من قيود الحتمية الثقافية أو الاقتصادية، وتضعه في إطار الاختيار الاستراتيجي للفاعل الاجتماعي.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه في السياق العربي: إلى أي مدى تسمح البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة بممارسة هذا الاختيار الاستراتيجي؟ فالواقع العربي يشير إلى وجود عوائق بنيوية تحد من حرية الفاعل المقاولاتي، سواء كانت عوائق إدارية (البيروقراطية)، أو اقتصادية (صعوبة الحصول على التمويل)، أو اجتماعية (الوصم الاجتماعي للفشل).

2. البعد الماركسي للعمل والإنتاج المقاولاتي:

من المفيد أيضاً استحضار البعد الماركسي في فهم العمل المقاولاتي، إذ "يقر كارل ماركس بأن العمل هو نتاج الحياة الإنسانية وغايتها، وهو عملية اجتماعية تنتج من خلال التفاعل الاجتماعي، فالأفراد في المجتمع ينتجون وينشطون تحت محددات وأوضاع مادية تعتمد على إرادتهم" (الزيات، 2001، ص43). هذه الرؤية تضع العمل المقاولاتي في سياقه الطبقي والاقتصادي، وتكشف عن علاقات القوة والهيمنة التي تحكم المجال الاقتصادي.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

ففي السياق العربي، نلاحظ أن فرص الريادة ليست موزعة بشكل عادل، بل تتركز لدى فئات اجتماعية معينة تمتلك رأس المال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. أما الفئات المهمشة، فتجد نفسها مستبعدة من المجال المقاولاتي، مهما كانت أفكارها مبتكرة أو طموحاتها كبيرة. وهنا يظهر التناقض بين الخطاب الريادي الذي يتحدث عن "تكافؤ الفرص" و"المبادرة الفردية"، وبين الواقع الذي يكرس التفاوتات الطبقية ويعيد إنتاجها.

ثالثاً: خصائص ريادة الأعمال ومقوماتها في السياق العربي

1. المرونة والتنوع: بين الشعار والواقع:

يشير أبو النصر (2004، ص23) إلى أن من أبرز خصائص ريادة الأعمال المرونة والتنوع. فالمرونة تمنح رائد الأعمال "أقصى قدر من التحكم في العمل الذي يقوم به"، مما يسمح له بالتكيف مع المتغيرات السريعة في السوق وفي البيئة الاقتصادية. أما التنوع فيتيح لرائد الأعمال "ابتكار أفكار متنوعة قد تكون فريدة أيضاً في السوق العالمية".

لكن هذه الخصائص، رغم أهميتها، تظل رهينة البيئة التي يعمل فيها رائد الأعمال. ففي بيئة تتسم بالبيروقراطية الإدارية والقوانين الجامدة، تصبح المرونة مجرد شعار فارغ. وفي سوق محدودة وغير تنافسية، يفقد التنوع معناه. والواقع أن البيئة الريادية في معظم الدول العربية ما زالت تعاني من اختلالات بنيوية تحد من قدرة رواد الأعمال على ممارسة المرونة والتنوع بشكل فعلي.

2. ريادة الأعمال كخيار وظيفي: الريادة الاضطرارية مقابل الريادة الفرصية

يرى أبو النصر (2004، ص23) والصريفي (2003، ص22) أن ريادة الأعمال تمثل "خياراً وظيفياً رائعاً" نتيجة "الحاجة إلى مسار وظيفي مستقل" في ظل "نقص الوظائف الجيدة". لكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل تمثل ريادة الأعمال في السياق العربي خياراً حقيقياً أم ضرورة فرضتها ظروف البطالة وانسداد الآفاق؟

الواقع يشير إلى أن نسبة كبيرة من رواد الأعمال الشباب في العالم العربي لم يختاروا هذا المسار طوعاً، بل اضطروا إليه بعد فشلهم في الحصول على وظيفة. وهذا ما يسمى في الأدبيات بـ"الريادة الاضطرارية (necessity entrepreneurship)" مقابل "الريادة الفرصية (opportunity entrepreneurship)". والفرق بينهما جوهري، إذ تقوم الأولى على محاولة البقاء والاستمرار، فيما تقوم الثانية على استغلال الفرص وخلق القيمة والابتكار. وبينما تنتشر الريادة الاضطرارية في الدول النامية، تسود الريادة الفرصية في الدول المتقدمة التي توفر بيئة تمكينية حقيقية.

رابعاً: التعليم الريادي وفلسفته في الجامعات

1. تطور التعليم الريادي عالمياً: من الهامش إلى المركز

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

لقد شهد التعليم الريادي تطوراً ملحوظاً على المستوى العالمي، إذ "كانت بدايات هذا المفهوم بنهاية التسعينات الميلادية، وقد عملت الأربعين جامعة الأولى في أمريكا على تدريس مقررات الريادة، وكذلك لديها مراكز تتعلق بالريادة، وفي عام (2005) أصبح (80%) من الجامعات الأمريكية لديها مراكز ريادية بمسميات مختلفة" (Wilson, 2008, p.137). بل إن تقرير GEM أشار إلى أنه "في عام 2001 قدمت الولايات المتحدة تعليماً حول ريادة الأعمال لأكثر من 1500 جامعة وكلية. (Wu, 2008, p. 64)"

هذا التوسع الكمي في التعليم الريادي يعكس إدراكاً متزايداً لأهمية الربط بين النظرية والتطبيق، وتوظيف المعرفة في ميدان العمل. غير أن السؤال الذي يطرح نفسه: هل يكفي استنساخ هذه النماذج في الجامعات العربية لتحقيق النتائج نفسها؟ الجواب، في تقديرنا، هو النفي. فالتجربة الأمريكية نشأت في سياق اقتصادي واجتماعي وثقافي مختلف تماماً عن السياق العربي، وبالتالي فإن نجاحها مرتبط بهذا السياق وليس قابلاً للتعميم الآلي.

2. أهداف تعليم ريادة الأعمال: رؤية شمولية

يحدد Garavan (1994) أهداف تعليم ريادة الأعمال في عدة نقاط منها: "اكتساب معرفة وثيقة الصلة بريادة الأعمال"، و"اكتساب مهارات استخدام التقنيات في تحليل مواقف العمل وبناء الخطط"، و"تحديد وتحفيز روح المبادرة والمواهب والمهارات"، و"معالجة الأفكار السلبية المثبطة والمعقدة لدوافع الفرد نحو ريادة الأعمال"، و"تطوير العواطف والميولات للجوانب الأساسية لريادة الأعمال"، و"ابتكار مواقف اتجاه التغيير"، و"تشجيع الشركات الناشئة الجديدة والمشاريع الريادية الأخرى".

هذه الأهداف تكشف عن رؤية شمولية لتعليم الريادة تتجاوز مجرد نقل المعارف التقنية إلى تنمية مهارات ومواقف وقيم ريادية. كما يشير Said (2014, p.1571) إلى أن تعليم ريادة الأعمال هو "نشاط تعليمي تدريجي يساعد الطلاب على الانتقال إلى أنشطة تعليمية أكثر تحدياً بغرض تمكينهم من تطوير بصيرتهم وتعلم طرق مبتكرة لاكتشاف الفرص في بيئة ريادية"، مؤكداً أنه "يجب على تعليم ريادة الأعمال أن يتجاوز فكرة تنمية القدرات والمهارات الريادية إلى تنمية الوعي والتوجه نحو ريادة الأعمال".

لكن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تغييراً جذرياً في فلسفة التعليم الجامعي العربي، التي ما زالت في معظمها تقوم على التلقين والحفظ والاستظهار، بعيداً عن التفكير النقدي وحل المشكلات والمبادرة. فكيف يمكن لطالب قضى سنوات دراسته في حفظ المعلومات واسترجاعها في الامتحان أن يتحول فجأة إلى رائد أعمال مبتكر يحل المشكلات ويبادر ويتحمل المخاطر؟

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

3. فلسفة الريادة العلمية: من الإرشاد الإداري إلى التمكين الشامل:

تشير الكواري (2004، ص6) إلى أن للريادة العلمية "فلسفتها الخاصة التي تنطوي على أسس اجتماعية واقتصادية وثقافية وإنسانية ومعرفية"، وأنها تهدف إلى "ضمان نجاح النظام وتحقيق أفضل المخرجات العلمية للطلاب، من خلال مساعدته على اختيار أفضل البدائل في كل فصل دراسي، وفق الخطة الدراسية وبحسب وضعه الأكاديمي وتقدمه الدراسي". كما يرى الخوالده وغراييه (2000، ص104-127) أن الريادة العلمية "نظام مؤسسي يقوم على فلسفة بناء جسور التواصل الإنساني البناء مع الطلبة من خلال تنمية شخصية الطالب المتكاملة".

لكن الواقع العملي للريادة العلمية (أو الإرشاد الأكاديمي) في معظم الجامعات العربية يختزلها في مجرد عملية إدارية روتينية تتعلق بتسجيل المقررات الدراسية، دون أي بعد تنموي أو تمكيني. فالرائد العلمي، في أحسن الأحوال، يقتصر دوره على توقيع استمارة التسجيل، دون أي متابعة حقيقية للطلاب أو اهتمام بمشكلاته الأكاديمية أو الشخصية أو المهنية.

ويرجع ذلك، كما تشير الجميبي (2016، ص202)، إلى أن "دور الريادة العلمية لا يقتصر على الجانب الأكاديمي ومتابعة الطالب في تنفيذ خطته الدراسية فحسب، بل يتعداه إلى متابعته في الأمور النفسية والاجتماعية والحياتية"، وهو ما يتطلب "توافر العديد من العناصر منها: الرائد الكفؤ، والطالب الملتزم، والمعلومات التي يتم بموجبها الإرشاد، والمختصون في المجالات النفسية والاجتماعية". غير أن هذه العناصر غالباً ما تكون غائبة في الواقع الجامعي العربي.

خامساً: التجارب الدولية في التعليم الريادي: دروس وعبر

1. التجربة الأسترالية: التكامل بين القطاعات

يقدم نموذج (O'Connor 2013) للريادة الإستراتيجية في أستراليا مثالا على التكامل بين القطاعات المختلفة. فقد ارتكز هذا النموذج على "ثلاثة محاور رئيسة وهي القطاع المعرفي وهو يختص بالتنمية الاقتصادية وتقديم المعرفة الخاصة بالريادة من خلال التركيز على الابتكار، والجانب الاجتماعي وهو مختص بالاستخدام الاقتصادي ويتمثل في الريادة الاجتماعية، وقطاع مؤسسات الأعمال وهو مختص بالإنتاجية الاقتصادية وهو الريادة على مستوى المؤسسات".

ما يميز هذا النموذج هو محاولته وضع إطار عام لسياسة التربية الريادية يربط بين التعليم والتدريب والمشاركة المجتمعية والتطبيق الاقتصادي. فقد أطلقت أستراليا "مشروع بحث عملي في التعليم للمشاريع الريادية" استمر عامين (2001-2002)، شاركت فيه 194 مدرسة بإشراف إدارات التعليم، وهدف إلى "مساعدة مؤسسات التعليم على إعداد وتوثيق طرق وممارسات مبتكرة للتعليم الريادي". كما قام المجلس الوزاري بتزويد الإدارات

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

التعليمية بموارد للتطوير المهني تتضمن "المدرسة الريادية والتعليم للريادة في صيغة pdf ، تهدف إلى دعم القيادات والمعلمين حتى يتمكنوا من مساعدة الشباب على تطوير وفهم ماهية الأعمال. (O'Connor, 2013) "

والدرس المستفاد من التجربة الأسترالية هو أن نجاح التعليم الريادي يتطلب سياسة وطنية متكاملة تربط بين وزارة التعليم والوزارات الأخرى، وبين مختلف مستويات التعليم، وبين القطاعين العام والخاص. كما يتطلب توفير الموارد اللازمة للتطوير المهني للمعلمين والقيادات التربوية، وليس مجرد إضافة مقرر عن ريادة الأعمال إلى المناهج الدراسية.

2. التجربة الإندونيسية: نموذج المستويات الثلاثة

استهدف نموذج" (Mirzanti, Simatupang & Larso (2015) وضع تصور مقترح لسياسة الريادة"، بني على "ثلاث مستويات للريادة الإستراتيجية، وهي المستوى الأعلى والأوسط والأدنى. "فعلى المستوى الأعلى تم وضع سياسة تقوم على "تمهيد عام للثقافة الريادية، وتطوير البنى التحتية والتنظيمات لتبني الريادة، والتركيز على التعليم بشكل خاص". وعلى المستوى الأوسط كان التركيز على "دعم الأعمال وتطوير الحوافز للرياديين". أما على المستوى الأدنى (مستوى الأفراد) فتم التركيز على "تحسين الدافعية للريادة وتنمية المهارات الريادية، ومهارات إدارة الأعمال."

ما يميز هذا النموذج هو شموليته ومراعاته لمختلف المستويات، من الفرد إلى الدولة، وربطه بين الجوانب الثقافية والتعليمية والاقتصادية. فالنموذج "غطى ثقافة الريادة والبنية التحتية لها والتعليم، (Mirzanti et al., 2015) وهو ما يعكس فهما عميقا لتعقيد الظاهرة الريادية وعدم اختزالها في بعد واحد.

والدرس الذي يمكن استخلاصه من التجربة الإندونيسية، وهي دولة نامية أقرب إلى السياق العربي من أستراليا أو الولايات المتحدة، هو أن التعليم الريادي لا يمكن أن ينجح بمعزل عن بيئة ثقافية واقتصادية داعمة. فلا يكفي تدريب الطلبة على مهارات ريادة الأعمال إذا كانت البيئة الاقتصادية طاردة والثقافة الاجتماعية رافضة للمبادرة الفردية.

3. تجربة جنوب إفريقيا: المقاولاتية الإنسانية والتنمية المجتمعية

تناولت Sebolao (2024) تجربة كلية العلوم الإنسانية بجامعة جنوب إفريقيا في تمكين الطلبة من خلال "التعليم المقاولاتي الإنساني، بوصفه مدخلا لربط المعرفة الأكاديمية بواقع المجتمع". وقد انطلقت الباحثة من "مشكلة البطالة المتزايدة بين خريجي الجامعات، ولا سيما خريجي العلوم الإنسانية، لتقترح دمج ريادة الأعمال في المناهج كحل يحقق التنمية المستدامة ويعزز قابلية التوظيف."

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

أظهرت النتائج أن "الطلبة اكتسبوا مهارات قيادية واتصالية وقدرة على حل المشكلات، كما تطور لديهم وعي مجتمعي جعلهم فاعلين في التنمية المحلية". وأبرزت الدراسة أن "غياب التطبيق العملي في مناهج العلوم الإنسانية يسهم في بطالة الخريجين، في حين أن دمج التعليم المقاولاتي يحول الجامعة إلى فاعل تنموي يدعم المجتمع المحلي". (Sebolao, 2024) وهذه التجربة ذات أهمية خاصة للسياق العربي، لأنها تتعامل مع إشكالية مشابهة: خريجو العلوم الإنسانية والاجتماعية الذين يجدون صعوبة في الاندماج في سوق العمل. والحل المقترح ليس التخلي عن العلوم الإنسانية أو تهملها، بل إعادة تصور دورها بحيث تصبح منتجة لرواد أعمال اجتماعيين قادرين على خلق فرصهم الخاصة وخدمة مجتمعاتهم.

4. تجربة كوريا الجنوبية: نموذج الخماسية الحلزونية

قدمت تجربة KAIST Social Entrepreneurship MBA Program التي تناولها Kim et al. (2020) نموذجاً متقدماً في "دمج التعليم الأكاديمي بالممارسة الاجتماعية والاقتصادية"، مستنداً إلى "نموذج الخماسية الحلزونية (Quintuple Helix Model) الذي يربط الجامعة بالاقتصاد، الحكومة، المجتمع المدني، والبيئة الطبيعية".

أظهرت النتائج أن "أكثر من 90% من خريجي البرنامج أسسوا مؤسساتهم الاجتماعية وحققوا مداخل معتبرة، مع المحافظة على أهدافهم الاجتماعية". وهذا النجاح يعود، في تقديرنا، إلى عدة عوامل: التكامل المؤسسي بين الفاعلين المختلفين، والدعم الحكومي والخاص طويل المدى، والتركيز على قياس الأثر الاجتماعي وليس فقط الربح الاقتصادي. (Kim et al., 2020)

والدرس المستفاد من التجربة الكورية هو أن التعليم المقاولاتي لا يمكن أن يكون مسؤولية الجامعة وحدها، بل يتطلب شراكة حقيقية بين جميع الفاعلين: الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني، والجامعة. كما يتطلب رؤية طويلة المدى واستثماراً مستداماً، وليس مجرد مشاريع موسمية تنتهي بانتهاء التمويل.

5. التجربة الإسبانية: الريادة المستدامة

قدم بحث Tójar-Hurtado & Fernández-Jiménez (2019) نموذجاً للتقييم "مدى إدماج مفاهيم المقاولاتية، والصحة البيئية، والتنمية المستدامة في المقررات الجامعية داخل ثماني جامعات إسبانية". وقد صمم الباحثان أداة قياس أطلق عليها RESCUL، هدفت إلى قياس "استدامة المنهاج" ومدى قدرة المقررات على بناء "كفاءات ريادية مستدامة".

أظهرت النتائج أن "التعليم المقاولاتي لا يقتصر على إنشاء مشاريع اقتصادية بل يتجسد في تنمية حس المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة، وتعزيز روح المبادرة من أجل خدمة البيئة والمجتمع". وأكد الباحثان أن "تكوين

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

العقلية الريادية المستدامة يتطلب تعاوناً مؤسسياً بين الجامعات والفاعلين الاجتماعيين، وتبني مقاربات تعليمية قائمة على المشاريع والتعلم التجريبي. (Tójar-Hurtado & Fernández-Jiménez, 2019) "

وهذه التجربة تطرح سؤالاً مهماً: ما هو نوع الريادة الذي نريد تشجيعه في الجامعات العربية؟ هل هو الريادة التي تسعى إلى الربح بأي ثمن، أم الريادة المستدامة التي توازن بين البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؟ الجواب، في تقديرنا، يجب أن يكون لصالح الخيار الثاني، لأن المجتمعات العربية لا تحتاج فقط إلى رواد أعمال أثرياء، بل إلى رواد أعمال مسؤولين اجتماعياً وبيئياً.

سادساً: التخطيط الاستراتيجي ودوره في تفعيل الريادة الجامعية

1. أهمية التخطيط الاستراتيجي في مواجهة تحديات التعليم العالي

يشير بن خديجة وأولاد زاوي (2009) إلى أن "التطبيق العملي السليم لمفهوم التخطيط الاستراتيجي في حل مجمل القضايا التي تحول دون تقدم وتطور مؤسسات التعليم العالي من الأهمية بمكان". ومن أبرز القضايا التي يسهم التخطيط الاستراتيجي في معالجتها: "تحديد الأولويات"، و"تمكين قيادات المنظمة من تحديد ما ينبغي عمله مستقبلاً"، و"ظهور العديد من المفاهيم الجديدة كالتطبيق السليم لمفهوم الجودة الشاملة، وإعادة هندسة الإدارة، واليقظة الاستراتيجية"، و"معالجة قضية الاحتياجات الفعلية من الموارد المالية"، و"مواجهة قضايا العولمة"، و"مواكبة التقدم التكنولوجي السريع والمتسارع".

كما أن "المنافسة الشرسة التي تسود البيئة التعليمية في مجال الدراسات العليا على المستويين الداخلي والخارجي تعد من أهم القضايا التي تواجهها منظمات التعليم العالي، والتي بتطبيق التخطيط الاستراتيجي السليم يمكن لهذه المنظمات أن تغلب على القوى المنافسة". وأخيراً، "الديناميكية التي تتصف بها المتغيرات البيئية المحيطة على المستويين الداخلي والخارجي قد تحول دون تمكن منظمات التعليم العالي من السيطرة أو التكيف مع هذه المتغيرات، وإن ذلك لا يتم إلا من خلال تطبيق التخطيط الاستراتيجي الفعال". (بن خديجة وأولاد زاوي، 2009)

2. انعكاسات التخطيط الاستراتيجي على البرامج الجامعية:

يشير جاد الرب (2009، ص5) إلى أن التخطيط الاستراتيجي يجب أن ينعكس إيجابياً على عدة برامج، منها: "برامج التطوير الذاتي التي أصبحت سمة من سمات العصر الحديث"، و"رسم وتخطيط المسار الوظيفي لكل طالب"، و"التركيز على التعليم التقني"، و"ضرورة سيادة القيم والأخلاق الوظيفية النبيلة"، و"مواجهة قضية التعليم على أنها قضية استراتيجية في المقام الأول"، و"الزيادة المضطردة في عدد السكان وحاجتهم الماسة إلى التعلم والانخراط بمنظمات التعليم العالي".

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

لكن السؤال الذي يطرح نفسه: إلى أي مدى تمارس الجامعات العربية التخطيط الاستراتيجي بشكل فعلي؟ الواقع يشير إلى أن معظم الجامعات العربية لديها خطط استراتيجية مكتوبة، لكن هذه الخطط غالباً ما تبقى حبيسة الأدراج ولا تترجم إلى واقع عملي. فالتخطيط الاستراتيجي يتطلب التزاماً حقيقياً من القيادات الجامعية، وتخصيص موارد كافية، ومشاركة جميع الفاعلين، وآليات متابعة وتقييم فعالة، وهي شروط غالباً ما تكون غائبة في الواقع الجامعي العربي.

سابعاً: الجامعات الريادية في الأدبيات التربوية المعاصرة

1. مفهوم الجامعة الريادية وتطوره التاريخي

تشير الأدبيات إلى أن "بدايات هذا المفهوم كانت بنهاية التسعينات الميلادية، وقد عملت الأربعين جامعة الأولى في أمريكا على تدريس مقررات الريادة، وكذلك لديها مراكز تتعلق بالريادة". وفي عام 2005، "أصبح 80% من الجامعات الأمريكية لديها مراكز ريادية بمسميات مختلفة، إذ أدركت هذه الجامعات أهمية الربط بين النظرية والتطبيق، وتوظيف النظرية والمعرفة في ميدان العمل".

لكن الجامعة الريادية ليست مجرد جامعة تدرّس ريادة الأعمال، بل هي جامعة تتبنى الفلسفة الريادية في جميع جوانبها: في الإدارة، في التدريس، في البحث العلمي، في خدمة المجتمع. إنها جامعة تبحث عن فرص جديدة، تبتكر حلولاً، تتحمل المخاطر، تتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتقيم نجاحها ليس فقط بعدد الأبحاث المنشورة أو الطلبة المتخرجين، بل بأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثامناً: المعوقات البنيوية لتطبيق الريادة في الجامعات العربية

1. المعوقات الإدارية والبيروقراطية:

إن الحديث عن تحويل الجامعات العربية إلى جامعات ريادية يصطدم بواقع إداري معقد يتسم بالبيروقراطية المفرطة والمركزية الشديدة. فالجامعات العربية، في معظمها، تخضع لرقابة صارمة من قبل وزارات التعليم العالي، مما يحد من استقلاليتها ويقيد قدرتها على المبادرة والابتكار. فكيف يمكن لجامعة أن تكون ريادية وهي لا تمتلك حرية اتخاذ القرارات الإدارية والمالية الأساسية؟

تشير الدراسات الميدانية إلى أن إنشاء برنامج جديد أو تعديل مقرر دراسي أو عقد شراكة مع القطاع الخاص قد يستغرق سنوات من الإجراءات الإدارية والموافقات البيروقراطية. وهذا البطء الإداري يتناقض تماماً مع روح الريادة التي تتطلب السرعة والمرونة والقدرة على اغتنام الفرص، كما أشار أبو النصر إلى أن "المرونة هي إحدى الامتيازات التي يبحث عنها الأشخاص غالباً في حياتهم المهنية وفي ريادة الأعمال تأتي هذه ميزة المرونة بسهولة" (أبو النصر، 2004، ص23). فالفرص الاقتصادية لا تنتظر، والسوق يتطور بسرعة، وما يصلح اليوم قد لا يصلح غداً.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

كما أن نظام التوظيف في الجامعات العربية يعاني من جمود كبير. فالترقية الأكاديمية تعتمد بشكل شبه كلي على البحث العلمي المنشور في مجلات محكمة، دون اعتبار للأنشطة الريادية أو خدمة المجتمع أو نقل التكنولوجيا. وهذا يعني أن الأستاذ الجامعي الذي يخصص وقته لمساعدة الطلبة في تطوير مشاريعهم الريادية أو للتعاون مع القطاع الخاص لن يحصل على أي تقدير أكاديمي، بل قد ينظر إليه على أنه "مضيع لوقته" في أنشطة غير أكاديمية.

2. المعوقات المالية والموارد المحدودة:

تعاني الجامعات العربية، باستثناء بعض الجامعات في دول الخليج، من شح كبير في الموارد المالية. فالميزانيات المخصصة للتعليم العالي في معظم الدول العربية لا تتجاوز نسباً ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أقل بكثير من المعدلات العالمية. وهذا الشح المالي ينعكس على جميع جوانب العملية التعليمية: المباني والمختبرات، المكتبات، الأجور، البحث العلمي، والخدمات الطلابية. وقد أكد بن خديجة وأولاد زاوي على أن "الاحتياجات الفعلية من الموارد المالية قد لا تفي بما قد تحتاجه المنظمات التعليمية من هذه الموارد في صورة الميزانيات المخصصة لها، تعد من أهم القضايا التي يمكن معالجتها عن طريق التخطيط الاستراتيجي السليم" (بن خديجة وأولاد زاوي، 2009).

ففي ظل هذا الواقع المالي الصعب، كيف يمكن للجامعات أن تخصص موارد لإنشاء حاضنات أعمال، أو لتدريب الأساتذة على التعليم الريادي، أو لتوفير منح للطلبة الرياديين، أو لدعم المشاريع الطلابية؟ الواقع أن معظم الحاضنات الموجودة في الجامعات العربية هي حاضنات شكلية، تفتقر إلى الموارد والكفاءات اللازمة لتقديم دعم حقيقي لرواد الأعمال الطلبة.

3. المعوقات الثقافية والاجتماعية:

ربما تكون المعوقات الثقافية والاجتماعية هي الأصعب والأعمق، لأنها متجذرة في البنية الذهنية والقيمية للمجتمعات العربية. فثقافة المجتمعات العربية، رغم تاريخها التجاري العريق، أصبحت في العقود الأخيرة ثقافة وظيفية بامتياز، تقدس الوظيفة الحكومية وتعتبرها قمة النجاح الاجتماعي. وهذا التحول الثقافي له أسباب تاريخية معقدة، منها توسع القطاع العام في فترة ما بعد الاستقلال، وارتباط الوظيفة الحكومية بالأمان الوظيفي والمكانة الاجتماعية، وقد أشار الصريفي إلى أن "الحاجة إلى مسار وظيفي مستقل" نشأت بسبب "نقص الوظائف الجيدة والزيادة في عدد الوظائف التي لا تستحق". (الصريفي، 2003، ص22)

في هذا السياق الثقافي، ينظر إلى رائد الأعمال نظرة متناقضة: فهو من جهة محل إعجاب إذا نجح وأصبح ثرياً، لكنه من جهة أخرى محل شفقة أو حتى احتقار إذا فشل. وهذه النظرة السلبية للفشل تشكل عائقاً كبيراً أمام الريادة، لأن الفشل جزء طبيعي من المسار الريادي. فأغلب المشاريع الريادية تفشل في السنوات الأولى، ورواد الأعمال الناجحون غالباً ما يكونون قد فشلوا عدة مرات قبل أن ينجحوا.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

كما أن البنية العائلية في المجتمعات العربية، رغم أهميتها كشبكة أمان اجتماعي، قد تشكل أحيانا عائقا أمام الريادة. فالعائلة، بدافع الحرص على أبنائها، غالبا ما تدفعهم نحو الخيارات الآمنة والمضمونة (الوظيفة الحكومية، الطب، الهندسة)، وتحذرهم من المخاطرة في مشاريع ريادية قد تنجح أو تفشل. وهنا تتجلى أهمية المقاربة السوسيولوجية التي أكد عليها بوتلييه وأوزينديس بقولهما إن "الموقع الاجتماعي الذي يشغله الفرد في بنية المجتمع هي التي تحدد خياراته وفرص المبادرة لديه. (Boutillier & Uzunidis, 2000, p.28)"

وهكذا يجد الشاب الطموح نفسه محاصرا بين رغبته في المبادرة وبين ضغوط العائلة والمجتمع.

4. المعوقات المتعلقة بالمناهج وطرق التدريس:

إن المناهج الدراسية في الجامعات العربية، في معظمها، ما زالت تقليدية تركز على المعرفة النظرية دون ربطها بالتطبيق العملي. فالتألم يدرس نظريات اقتصادية وإدارية معقدة، لكنه لا يعرف كيف يكتب خطة عمل أو يحسب التدفقات النقدية أو يسوق منتجاً. هذا الانفصال بين النظرية والتطبيق هو نتاج فلسفة تعليمية تنظر إلى المعرفة على أنها غاية في حد ذاتها، وليس كوسيلة لحل مشكلات واقعية.

كما أن طرق التدريس السائدة ما زالت تعتمد على المحاضرة الإلقائية، حيث يقوم الأستاذ بإلقاء المعلومات والتألم بتدوينها وحفظها. وهذه الطريقة لا تنمي المهارات الريادية كالتفكير النقدي، وحل المشكلات، والعمل الجماعي، والتواصل. فكيف يمكن لتألم قضى أربع أو خمس سنوات في الحفظ والاستظهار أن يتحول فجأة إلى مبادرومبتكر؟

ولعل الأخطر من ذلك هو أن المناهج الدراسية غالبا ما تكون منفصلة عن واقع السوق واحتياجاته. فالمقررات التي يدرسها التألم قد تكون قديمة بعقود، لا تعكس التطورات الحديثة في التكنولوجيا أو في ممارسات الأعمال. وقد أكد Said على أن تعليم ريادة الأعمال "يجب أن يتجاوز فكرة تنمية القدرات والمهارات الريادية إلى تنمية الوعي والتوجه نحو ريادة الأعمال" (Said, 2014, p.1571)، وهو ما يتطلب تجديدا جذريا في المناهج وطرق التدريس. وهكذا، يتخرج التألم بمعارف قد تكون نظريا صحيحة، لكنها عمليا عديمة الفائدة في سوق العمل.

5. ضعف الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص:

تعد الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص أحد الأركان الأساسية للجامعة الريادية. فالجامعة توفر المعرفة والبحث والكفاءات البشرية، والقطاع الخاص يوفر التمويل والخبرة العملية والوصول إلى السوق. ومن هذا التزاوج بين المعرفة الأكاديمية والممارسة العملية تولد الابتكارات ونقل التكنولوجيا والمشاريع الريادية.

لكن الواقع العربي يشير إلى ضعف شديد في هذه الشراكة. فالجامعات تنظر إلى نفسها على أنها "أبراج عاجية" معزولة عن المجتمع، والقطاع الخاص ينظر إلى الجامعات على أنها مؤسسات نظرية بعيدة عن الواقع. وهذا

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

الانفصال المتبادل يحرم الطرفين من فرص ثمينة للتعاون والاستفادة المتبادلة. وهنا نستحضر رؤية سانسوليو الذي يرى أن المقاولات "ليست مجرد نصوص قواعد قانونية نماذج وهياكل رسمية، بل إنها تتشكل أيضاً من روابط اجتماعية معقدة وأصلية" (Sainsaulieu, 1992, p.51)، مما يعني أن نجاح المقاولات يتطلب بناء هذه الروابط مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

صحيح أن بعض الجامعات العربية بدأت في السنوات الأخيرة تعقد شراكات مع شركات، لكن هذه الشراكات في معظمها شكلية أو محدودة النطاق. فقد تقتصر على استضافة محاضرات أو توفير فرص تدريب محدودة، دون أن ترقى إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية التي تشمل البحث المشترك، ونقل التكنولوجيا، وإنشاء شركات ناشئة مشتركة. كما هو الحال في تجربة KAIST الكورية التي نجحت في بناء "نظام بيئي مستدام يعزز التفاعل بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين" (Kim et al., 2020).

تاسعا: المتطلبات الاستراتيجية لتفعيل التعليم الريادي في الجامعات العربية

1. إصلاح البنية الإدارية والتنظيمية:

إن الخطوة الأولى نحو جامعة ريادية تبدأ بإصلاح البنية الإدارية والتنظيمية. ويتطلب ذلك منح الجامعات استقلالية إدارية ومالية حقيقية، بحيث تتمكن من اتخاذ قراراتها دون الحاجة إلى موافقات بيروقراطية مطولة. كما يتطلب تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص المركزية، ونقل صلاحيات القرار إلى الكليات والأقسام.

ولا بد أيضا من إعادة النظر في نظام التقييم الأكاديمي، بحيث يأخذ بعين الاعتبار الأنشطة الريادية وخدمة المجتمع ونقل التكنولوجيا، وليس فقط البحث العلمي المنشور. فالأستاذ الذي يساعد طلبته في إنشاء مشاريع ريادية ناجحة، أو الذي ينجح في نقل تكنولوجيا من المختبر إلى السوق، يجب أن يُقيّم ويُكافأ بنفس القدر الذي يقيم ويكافأ به الأستاذ الذي ينشر أبحاثا علمية. وقد أكد "القرني" على أهمية تطوير "وظائف الإرشاد الأكاديمي" لتتجاوز الجانب الإداري للبحث. (القرني، 1991، ص 515-559)

2. تطوير المناهج وطرق التدريس:

يتطلب التحول نحو التعليم الريادي إعادة النظر الجذرية في المناهج الدراسية وطرق التدريس. فالمناهج يجب أن تكون حديثة ومرتبطة بواقع السوق واحتياجاته، ويجب أن تركز على تنمية المهارات الريادية كالتفكير النقدي، وحل المشكلات، والإبداع، والعمل الجماعي، والتواصل، وإدارة المشاريع. وقد حدد Garavan أهداف تعليم ريادة الأعمال في نقاط أساسية منها "اكتساب مهارات استخدام التقنيات في تحليل مواقف العمل وبناء الخطط"، و"معالجة الأفكار السلبية المثبطة والمعركة لدوافع الفرد نحو ريادة الأعمال"، و"تشجيع الشركات الناشئة الجديدة والمشاريع الريادية الأخرى" (Garavan, 1994).

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

كما يجب التحول من طرق التدريس التقليدية القائمة على التلقين إلى طرق تدريس حديثة قائمة على التعلم النشط والمشاركة الفعالة للطالب. ومن أهم هذه الطرق: التعلم القائم على المشاريع (Project-Based Learning)، والتعلم القائم على حل المشكلات (Problem-Based Learning)، ودراسة الحالة (Case Study)، والمحاكاة (Simulation)، والتعلم التعاوني (Collaborative Learning).

ولا بد من إدماج ريادة الأعمال في جميع التخصصات، وليس فقط في كليات الإدارة والاقتصاد. فطالب الهندسة يجب أن يتعلم كيف يحول اختراعاته إلى منتجات قابلة للتسويق، وطالب العلوم الاجتماعية يجب أن يتعلم كيف ينشئ مشاريع اجتماعية تحل مشكلات مجتمعية، وطالب الفنون يجب أن يتعلم كيف يسوق إبداعاته ويحولها إلى مصدر دخل. وهذا ما أكدته تجربة Sebolao في جنوب إفريقيا التي أظهرت أن "دمج التعليم المقاولاتي يحول الجامعة إلى فاعل تنموي يدعم المجتمع المحلي". (Sebolao, 2024)

3. بناء بيئة داعمة للريادة داخل الجامعة:

إن التعليم الريادي لا يتم فقط داخل القاعات الدراسية، بل يحتاج إلى بيئة جامعية شاملة داعمة للريادة. ويتطلب ذلك إنشاء حاضنات أعمال حقيقية مجهزة بالموارد اللازمة (مكاتب، تجهيزات، إنترنت، خدمات استشارية)، وليس مجرد مكاتب شكلية. كما يتطلب توفير تمويل أولي للمشاريع الطلابية الواعدة، من خلال صناديق جامعية أو شراكات مع القطاع الخاص أو المستثمرين.

ولا بد أيضا من تنظيم فعاليات وأنشطة ريادية منتظمة: مسابقات خطط الأعمال، ملتقيات رواد الأعمال، ورش عمل تدريبية، محاضرات من رواد أعمال ناجحين. هذه الأنشطة تخلق جوا رياديا في الجامعة، وتشجع الطلبة على المبادرة، وتربطهم بشبكة من رواد الأعمال والمستثمرين والخبراء. وقد أشارت غز إلى أهمية "تنظيم مقابلات دورية مع كل طالب لتقديم المساعدة، ومتابعة الأداء الدراسي للطلاب وتقديم النصح والمشورة". (غز، 2014، ص302)

كما يجب إنشاء وحدة متخصصة لحماية الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، تساعد الأساتذة والطلبة على تسجيل براءات الاختراع وتسويق ابتكاراتهم. فكل من الابتكارات التي تنتج في الجامعات العربية تذهب سدى لأنه لا توجد آلية لحمايتها واستثمارها.

4. تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع:

يجب على الجامعات العربية أن تتجاوز عزلتها وأن تنفتح على القطاع الخاص والمجتمع. ويتطلب ذلك بناء شراكات استراتيجية مع الشركات، تتضمن: المشاركة في تطوير المناهج لضمان ملاءمتها لاحتياجات السوق، وتوفير فرص تدريب وتوظيف للطلبة، والبحث المشترك، ونقل التكنولوجيا، وإنشاء شركات ناشئة مشتركة.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

كما يجب على الجامعات أن تلعب دورا محوريا في خدمة المجتمع المحلي، من خلال تشجيع المشاريع الريادية الاجتماعية التي تحل مشكلات محلية. فالجامعة الريادية ليست فقط تلك التي تنتج رواد أعمال أثرياء، بل تلك التي تساهم في التنمية المستدامة لمجتمعها، كما أكدت تجربة Tójar-Hurtado & Fernández-Jiménez الإسبانية على أهمية "تكوين العقلية الريادية المستدامة" التي "توازن بين البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (Tójar-Hurtado & Fernández-Jiménez, 2019).

ولتحقيق ذلك، يمكن إنشاء مجالس استشارية تضم ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني، تساهم في توجيه سياسات الجامعة وربطها بالواقع. كما يمكن إنشاء "مراكز اتصال صناعي" تكون حلقة وصل دائمة بين الجامعة والقطاع الخاص.

5. تغيير الثقافة المجتمعية تجاه الريادة:

رغم أن تغيير الثقافة المجتمعية عملية طويلة ومعقدة، إلا أنها ضرورية لنجاح أي استراتيجية ريادية. ويمكن للجامعات أن تلعب دورا محوريا في هذا التغيير، من خلال حملات توعية إعلامية تسلط الضوء على قصص نجاح رواد الأعمال، وتبرز دور الريادة في التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل.

كما يجب العمل على تغيير النظرة السلبية للفشل، بتقديمه على أنه فرصة للتعلم وليس نهاية المطاف. ويمكن ذلك من خلال تنظيم فعاليات بعنوان "احتفال بالفشل (Failure Celebration)"، حيث يروي رواد أعمال ناجحون قصص فشلهم وكيف تعلموا منها ونهضوا من جديد.

ولا بد أيضا من إشراك العائلات في هذه العملية، من خلال ندوات وورش عمل توعوية تشرح لهم أهمية الريادة وفرصها، وتطمئنهم على مستقبل أبنائهم إذا اختاروا هذا المسار. فكما أكد كروزيه وفريدبيرغ، فإن الفاعل المقاولاتي "يعيش في جو من المخاطرة واللايقين ويعتمد على رهاناته الشخصية (Crozier & Friedberg, 1977, p.47)، لكن هذه المخاطرة يمكن أن تُدار بعقلانية إذا توفرت البيئة الداعمة.

خاتمة:

إن ريادة الأعمال والابتكار في التعليم العالي ليست مجرد موضة عابرة أو شعار يرفع في المؤتمرات، بل هي ضرورة تنموية تفرضها التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العالم العربي. فمع تزايد معدلات البطالة بين الخريجين الجامعيين، وانسداد آفاق التوظيف في القطاع العام، أصبحت ريادة الأعمال الخيار الأمثل، بل الضرورة الملحة، لخلق فرص عمل جديدة وتحقيق التنمية المستدامة. غير أن تحقيق هذا الهدف يتطلب أكثر من مجرد إضافة مقرر عن ريادة الأعمال إلى المناهج الدراسية، أو إنشاء حاضنات أعمال شكلية في الجامعات. إنه يتطلب تغييرا جذريا في فلسفة التعليم الجامعي، من التلقين إلى التفكير النقدي، ومن الحفظ إلى الابتكار، ومن العزلة إلى الانفتاح على

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

المحيط الاقتصادي والاجتماعي. كما يتطلب خلق بيئة تمكينية حقيقية تشمل: تبسيط الإجراءات الإدارية، وتوفير التمويل، وتشجيع الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص، وتغيير النظرة الاجتماعية السلبية تجاه ريادة الأعمال، وتطوير منظومة متكاملة من الخدمات الداعمة لرواد الأعمال.

ولعل أهم درس يمكن استخلاصه من التجارب الدولية التي استعرضناها هو أن نجاح التعليم الريادي يتطلب سياسة وطنية متكاملة تربط بين جميع الفاعلين (الحكومة، الجامعة، القطاع الخاص، المجتمع المدني)، وتأخذ بعين الاعتبار السياق المحلي بخصوصياته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. فما نجح في كوريا أو أستراليا أو حتى جنوب إفريقيا قد لا ينجح بالضرورة في الجزائر أو مصر أو المغرب، إلا إذا تم تكييفه وفق الخصوصيات المحلية.

وأخيراً، لا بد من التأكيد على أن ريادة الأعمال المنشودة ليست تلك الريادة الاضطرارية التي يلجأ إليها الشباب هرباً من البطالة، بل الريادة الفرصية القائمة على الابتكار وخلق القيمة والمساهمة في التنمية المستدامة. وهذا لن يتحقق إلا بتضافر جهود جميع الفاعلين، وبإرادة سياسية حقيقية، وباستثمار طويل المدى في التعليم والبحث العلمي والابتكار.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

1. أبو النصر، مدحت. (2004). تنمية القدرات الابتكارية لدى الفرد والمؤسسة. القاهرة: مجموعة النيل العربية.
2. بن خديجة، منصف، وأولاد زاوي، عبد الرحمن. (2009). التعليم العالي في الجامعة الجزائرية... رؤية استراتيجية. الملتقى الوطني حول: الموارد البشرية في المؤسسة الجامعية - ترشيد الاستثمار، المركز الجامعي سوق أهراس.
3. جاد الرب، سيد. (2009). موضوعات إدارية متقدمة وتطبيقاتها في منظمة الأعمال الدولية. جامعة قناة السويس.
4. الجميعي، وفاء بنت عائض. (2016). معوقات ممارسة الإرشاد الأكاديمي في كليات جامعة الطائف من وجهة نظر المرشدين الأكاديميين. مجلة كلية التربية ببنها، 105، 193-228.
5. الخوالده، محمد، وغرايه، لطفي. (2000). مشكلات الإرشاد الأكاديمي في جامعة البرموك من وجهة نظر الطلبة والعاملين في دائرة القبول والتسجيل. دراسات العلوم التربوية، 104-127.
6. الزيات، عبد الحميد كمال. (2001). العمل وعلم الاجتماع المهني (الأسس النظرية والمنهجية). القاهرة: دار غريب.
7. سليم، بطرس. (2006). إدارة الإبداع والابتكار. عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الجامعة الأردنية.
8. الصريفي، محمد عبد الفتاح. (2003). الإدارة الرائدة (الطبعة الأولى). عمان: دار الصفاء.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

9. غز، هناء محمد أحمد. (2014). (معوقات تحقيق أهداف الإرشاد الأكاديمي ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها، دراسة مطبقة على كلية العلوم الاجتماعية-جامعة أم القرى. مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، 52، 302.
10. القرني، علي سعد. (1991). وظائف الإرشاد الأكاديمي ومشكلاته من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب في كلية التربية بجامعة الملك سعود. مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية (2)، 3، 515-559.
11. الكواري، حنان. (2004). الإرشاد الأكاديمي في جامعة البحرين رؤية مستقبلية. المؤتمر الخامس والعشرون للمنظمة العربية للمسئولين عن القبول والتسجيل بالجامعات العربية، جامعة البحرين، عمادة القبول والتسجيل، إبريل.
12. ناضلا، محمد. (2017). ما هي ريادة الأعمال الاجتماعية. مركز الجزيرة للدراسات، 13.
13. هيك، محمد. (2003). مهارات وإدارة المشروعات الصغيرة (الطبعة الأولى). القاهرة: مجموعة النيل العربية.

المراجع الأجنبية:

1. Boutillier, S., & Uzunidis, D. (2000). Les dimensions socio-économiques et politiques de l'entrepreneur. In T. Verstraete (Ed.), Histoire d'entreprendre, les réalités de l'entrepreneuriat. Paris: Editions Management et Société
2. Crozier, M., & Friedberg, E. (1977). L'acteur et le système: Les contraintes de l'action collective. Paris: Ed Seuil.
3. Garavan, T. N., & O'Cinneide, B. (1994). Entrepreneurship education and training programmes: A review and evaluation. Journal of European Industrial Training, 18(8), 3-12.
4. Kim, M. G., Lee, J. H., Roh, T., & Son, H. (2020). Social entrepreneurship education as an innovation hub for building an entrepreneurial ecosystem: The case of the KAIST Social Entrepreneurship MBA program. Sustainability, 12(22), 9736. <https://doi.org/10.3390/su12229736>
5. Mirzanti, I. R., Simatupang, T. M., & Larso, D. (2015). Entrepreneurship policy model in Indonesia. International Journal of Entrepreneurship and Small Business, 26(4), 399-415.
6. O'Connor, A. (2013). A conceptual framework for entrepreneurship education policy: Meeting government and economic purposes. Journal of Business Venturing, 28(4), 546-563.
7. Said, M. M. (2014). Entrepreneurial education, the spirit of entrepreneurship and expectation of students. International Journal of Development and Sustainability, 3(7), 1569-1582.
8. Sainsaulieu, R. (1992). L'Entreprise c'est une affaire de société. Paris: Les Presses de Sciences
9. Sebolao, R. (2024). The humanities impacting communities through entrepreneurship: A case study of student enterprise from a South African university. *Scholarship of Teaching and Learning in the South*, 8(2), 33-48. <https://doi.org/10.36615/sotls.v8i2.405>
10. Tójar-Hurtado, J., & Fernández-Jiménez, M. (2019). Evaluating social entrepreneurship and sustainability in university subjects. In E. Soriano, C. Sleeter, M. A. Casanova, R. M. Zapata, & V. C. Cala (Eds.), The Value of Education and Health for a

Global, Transcultural World (Vol. 60, pp. 228-236). Future Academy.
<https://doi.org/10.15405/epsbs.2019.04.02.29>

11. Wilson, K. E. (2008). Entrepreneurship education in Europe. In Entrepreneurship and Higher Education (p. 137).
12. Wu, H. (2008). Entrepreneurship education in the United States. In Entrepreneurship and Higher Education (p. 64).

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

التعليم المقاولاتي ودوره في تنمية الفكر والممارسة المقاولاتية في العلوم الاجتماعية

د. حدالن صبيحة، جامعة الجيلالي بونعامة/خميس مليانة

الملخص:

تعتبر التعليم المقاولاتي من بين المفاهيم شيوعا وتداولاً فقد حققت قفزة ذات نوعية وفريدة في جل العلوم ومختلف المؤسسات خاصة، فالتعليم المقاولاتي له القدرة الفعالة للتأثير على مختلف المستويات والمجالات كونه يهتم بتطوير المؤسسات وكذلك خلق جو العمل لدى مختلف الافراد وتحقيق طموحاتهم فيما فيهم الطلبة الجامعيين والعمل ونظرا ما تحويه من آثار إيجابية أدى بكل أطراف المجتمع والباحثين والمنظمات الدولية والحكومية إلى توسيع دائرة الفكر المقاولاتي وتطويره من خلال مساهمة التطورات التكنولوجية وتنمية الإبداع الفكري في هذا المجال وهذا بطبيعة الحال لا يكون الا بالاعتماد على أفراد متخصصين ومكونين في هذا المجال من خلال الانتقال إلى التعليم المقاولاتي والذي له الأثر الكبير في تطوير المقاولاتية في العلوم الاجتماعية .

الكلمات المفتاحية: التعليم المقاولاتي ، المقاولاتية

Summary:

Entrepreneurial education is one of the most common and widely used concepts. It has achieved a unique and qualitative leap in most sciences and various institutions in particular. Entrepreneurial education has the effective ability to influence various levels and fields, as it focuses on developing institutions, creating a work environment for various individuals, and achieving their ambitions, including university students and workers. Given its positive effects, it has led all parties in society, researchers, international organizations, and governments to expand entrepreneurial thinking and developing it by keeping pace with technological developments and fostering intellectual creativity in this field. This, of course, can only be achieved by relying on individuals who are specialists and experts in this field through the transition to entrepreneurial education, which has a significant impact on the development of entrepreneurship in the social sciences.

Keywords: entrepreneurial education, entrepreneurship,

مقدمة:

يعد التعليم المقاولاتي من المجالات الحديثة التي اكتسبت أهمية متزايدة في مختلف المؤسسات الاقتصادية والبيداغوجية ، إذ أصبح يشكل توجهها استراتيجيا يهدف إلى تطوير الفكر الابتكاري وتعزيز روح المبادرة داخل المنظومات التعليمية والانتاجية على حد سواء وينظر إلى هذا النوع من التعليم بإعتباره مسارا علميا متكاملًا تسعى من خلاله المؤسسات إلى تحقيق التقدم والابتعاد عن الأنماط التقليدية في التسيير والتفكير . وفي هذا الإطار اتسع مفهوم المقاولاتية ليصبح مكونا أساسيا في البيئة الجامعية ، حيث أضحت الجامعات تسعى إلى ترسيخ ثقافة المبادرة والمشروع لدى الطلبة والباحثين وتشجيعهم على تطبيق معارفهم النظرية في مؤسسات ناشئة خصوصا في مجال العلوم الاجتماعية التي أصبحت تولي إهتماما متزايدا بتفعيل روح المفاولة والابتكار في البحث والممارسة. لذا نسعى من خلال هذا الموضوع إلى الإضاءة على مجموعة من المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتعليم المقاولاتي والمقاولاتية وذلك من خلال ثلاث محاور أساسية يتناول المحور الاول المفاهيم الأساسية حول

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

التعليم المقاولاتي من خلال الوقوف عند مفهوم المقاولاتية بوجه عام ثم إبراز أهمية المقاولاتية في الوسط التربوي ودورها في تعزيز روح المبادرة لدى المتعلمين مع التطرق إلى المهارات الأساسية التي يقوم عليها التعليم المقاولاتي أما المحور الثاني فيعني بتوضيح المفاهيم المرتبطة بالمقاولاتية نفسها عبر استعراض الخلفية التاريخية لنشأتها وتطورها وتحديد مفهوم المقاول والمقاولاتية في الفكر الإقتصادي والاجتماعي ،ثم إبراز مقومات الفكر المقاولاتي باعتباره ركيزة التشجيع الإبداع والإنتاجية في مختلف المجالات وخصائص المقاولاتية والاستراتيجيات التي تسير عليها أما المحور الأخير فحاولنا من خلاله إظهار تطبيقات المقاولاتية مع الاساسيات التي وجب أن تسير عليها الجامعة الجزائرية لتنمية الفكر المقاولاتي في العلوم الإجتماعية.

أولاً: مفاهيم أساسية حول التعليم المقاولاتي

01-تعريف التعليم المقاولاتي

- تم تعريف التعليم المقاولاتي في وثيقة مشتركة لليونسكو ومنظمة العمل الدولية عام 2006 بعنوان نحو ثقافة ريادية
- ينظر للتعليم المقاولاتي بشكل عام كمقاربة تربوية تهدف الى تعزيز وتغذية المواهب والإبداعات الفردية وفي الوقت نفسه بناء القيم والمهارات ذات العلاقة والتي تساعد الدارسين في توسيع مداركهم في الدراسة وما يليها من فروق وتبن الأساليب اللازمة لذلك على استخدام النشاطات الشخصية والسلوكية وتلك المتعلقة بالتخطيط لمسار المهنة.
- ويمكن القول نتيجة لذلك أن التعليم المقاولاتي والمجالات التي يتخللها يمكن أن تشمل جميع المدخلات والعمليات والممارسات التطبيقية في التعليم بما في ذلك جميع المباحث والمراحل التعليمية والنظامية والغير نظامية بدرجات ومقاربات متفاوتة ويشمل ذلك المستوى النظامي (المدخلات المتعلقة بالحاكمة والتشريعات والتمويل والمناهج واعداد المعلمين وأدوار الجهات المختلفة المعنيين في القطاعين العام والخاص.
- التعليم المقاولاتي هو مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام وتدريب وتعليم أي فرد يرغب المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشروع يهدف التعزيز الوعي الريادي وتأسيس مشاريع أعمال وتطوير مشاريع الاعمال الصغيرة (وآخرون ومرجع سابق، صفحة 07).

02-أهمية التعليم المقاولاتي

- كمن أهمية التعليم المقاولاتي فيما يلي:(ايوب صكري وآخرون، صفحة 7)
- ✓ تعليم المقاولاتية هو خطوة أساسية نحو غرس روح المبادرة وزيادة فروق نجاح الاعمال .
- ✓ تعليم المقاولاتية ينتج مقاولين في الابداع والابتكار بما يمكن من تحول نحو أهداف طفرة في بناء إقتصاد معرفي من خلال أفكار متجددة ذات علاقة لتنميته مع معرفة .
- ✓ تعليم المقاولاتية يكسب العاملين بالمؤسسات القائمة مهارات مبتكرة تمكنهم من زيادة معدل نمو مبيعات بنسبة تفوق قرنائهم بنسبة كبير.
- ✓ تعليم المقاولاتية يزيد من إحتمال تطوير منتجات جديدة نظرا لان المقاولين يصبحون أكبر إبداعا.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

✓ تعليم المقاولاتية يؤدي إلى زيادة إحتما لإمتلاك خريجي لأفكار مشروعات أعمال تجارية ذات تكنولوجيا عالية والتي تخدم التوجه نحو بناء معرفة ومساهمة في التغلب على مشكل البطالة.

03-أهداف التعليم المقاولاتي

- أهداف التعليم المقاولاتي تتمثل فيمايلي:(حافظ رانية سديري سارة، 2017، صفحة 13)
- تمكين الافراد من تحضير خطط عمل مشاريعهم المستقبلية.
- التركيز على القضايا والموضوعات المهمة قبل تنفيذ وتأسيس المشروع مثل أبحاث ودراسة السوق وتحليل المنافسين وتمويل المشروع، والقضايا والاجراءات القانونية .
- تمكين الطلبة من تطوير السمات وخصائص السلوك المقاولاتي لديهم مثل:الاستقلالية وأخذ المحاضرة والمبادرة وقبولهم المسؤوليات أي التركيز على مهارات العمل المقاولاتي والمعرفة اللازمة والمتعلقة بكيف سيبدأ المشروع وإدارته بنجاح .
- تمكين الافراد ليصبحوا قادرين على خلق مشاريع تقنية متطورة ومنظمات مبنية على التكنولوجيا بشكل أكبر والعمل على تأسيس مشاريع ومبادرات مقاولاتية لديهم.
- تطوير الشخصية ،الثقة بالنفس، التحفيز المستمر ، القدرة على التأمل الذاتي والقدرة على التحمل والمثابرة.

04-مهارات التعليم المقاولاتي

- تتمثل مهارات المقاولاتية في:
- القدرة على التعلم بشكل مستقل ،الابداع، القدرة على التحمل المخاطر، القدرة على تجسيد الافكار ،القدرة على التسيير.
- ومنه فهدف التعليم المقاولاتي الرئيسي هو إكساب الطلبة سمات المقاولاتية وتمكين الراغبين في العمل في الات المقاولاتية وخلق الاعمال بتعميق معرفتهم والتعلم لفهم التنوع المقاولاتية ومنحهم روح المبادرة

05 متطلبات التعليم المقاولاتي

- تتمثل أهم متطلبات التعليم المقاولاتي فيمايلي:
- ❖ البنية التحتية من خلال توفير قاعات مناسبة ومجهزة بالطاولات والكراسي والادوات اللازمة والاجهزة الحواسيب المتطورة ومعدات المختلفة الاخرى مثل :جهاز عرض الشرائح ،البرمجيات والتي توفر التطبيقات العلمية والتدريب التي تسهل التعامل مع مختلف المقاولاتي ،الذي يجب أن يكون في الغالب باللغة العربية
- ❖ الموارد البشرية المؤهلة والمدربة والقادرة على إستخدام وتطبيق استراتيجيات وأساليب تدريبية متقدمة في المقاولاتية وإستخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل مناسب يخدم هذه العملية، نظرا لان هذا التعلم يتطلب تغييرا جذريا في نمط التفكير لدى المتعلمين في جميع الدول العربية.
- ❖ البيئة الممكنة التي تدعم خطوات تنفيذ برنامج خطوات التعليم المقاولاتي وأهدافه وتستمد هذه البيئة تمكينها وتفوقها من خلال الوعي الكامل لأفراد المجتمع على جميع المستويات ابتداء من القادة التربويين

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

والأكاديميين ومتخذي القرار الى مواطن العادي ،ومن هنا يتوفر التعاون والدعم الكامل من قبل الجميع لإنجاح مبادرة هذا التعلم في المجتمع .

❖ الاستفادة من التجارب العالمية بهذا الخصوص والبناء عليها في الممارسة والتطبيق السياقين التربوي والتعليمي فيالبيئة العربية.

❖ والاستجابة للتحديات والضغوطات الكبيرة التي تفرضها طبيعة هذا العصر الذي نعيشه على هذا النوع من التعلم والسلوك المقاولاتي ،وومحاولة التكيف معها قدر الإمكان (مداني بلقاسم عادل رضوان، 2017، صفحة 13)

ثانيا : مفاهيم أساسية حول المقاولاتية:

01-الخلفية التاريخية للمقاولاتية

قد كان الأصل التاريخي للمقاولاتية يتمثل في أن يأتي شخص جري يدرك الفرص وهو المقاتل، وينشئ عملا كوسيط بين طرفين لا يعرف احدهما الآخر أو لا يتعامل معه، وكان المقاتل يتولى دور المنظم الإداري للحلقة الوسطى التي بينهما.

ويمكن للمقاولاتية أن تقع في كل شيء وكل مجال وعلى أي مستوى، ولأي عدد من الناس أو المؤسسات أو المجتمع بكامله.

فقد تكون في الصناعة أو التجارة أو الهندسة أو التكنولوجيا، في العمل السياسي الاجتماعي أو الثقافي أو الفكري أو

الرياضي، في النقل أو التمويل أو الوساطة أو الزراعة أو التعليم أو السياحة أو الجغرافيا أو الجغرافيا أو الحقوق أو

شيء آخر. انها اي عمل قابل للتنظيم والتطوير والنمو والتحول الى حالة انتاجية متقدمة مستقرة ورابحة

ولقد استخدم مصطلح (Entrepreneurship) لأكثر من 200 عام إلا أنه يكتنفه الغموض بعض الشيء، حيث أن كلمة المبادرات الفردية والأعمال المقاولاتية مشتقة من كلمات فرنسية وتعني (بين- وتأخذ)، لذلك فإن المبادر أو الريادي يأخذ مكاناً بين المزودين والعملاء أو المنتجين والعملاء، وفي نفس الوقت يأخذ المخاطر لتحقيق النجاح. بيتر دريكر عام 1985

عرف المبادر أو الريادي بأنه الشخص الذي يستطيع أن ينقل المصادر الاقتصادية من إنتاجية منخفضة إلى إنتاجية عالية وجيفري تيمنز 1994 عرف المبادر الفردي أو الريادي بأنه العمل الإنساني المبدع الذي يبني عملاً متميزاً من لا شيء، وتعتبر عملية المقاولاتية اقتناصاً للفرص بغض النظر عن المصادر المتاحة أو نقص هذه المصادر.

وخلال تاريخ تطور الفكر الاقتصادي، ثمة علماء اقتصاديون قلائل من حاولوا تعريف دور رجال الأعمال المبدعين في النمو الاقتصادي، وربما الأكثر تأثيراً هو العالم الاقتصادي جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter الذي وصف رجال

التعليم المقاوالاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

الأعمال المبدعين بوكلاء للتدمير الإبداعي "Creative destruction" حيث أنه ومن وجهة نظره هؤلاء الرجال المبدعين يقومون بتعطيل وضع التوازن بالنسبة للعرض والطلب في الأسواق عن طريق طرح منتجات ابتكاره جديدة يحصدون من وراءها أرباح كبيرة ويحتكرون الأسواق لفترة من الزمن ولو بصفة مؤقتة ولهذا فإن الاقتصاديون غالباً ما يربطون بين الأعمال الإبداعية والقدرة على حسن استغلال وتطبيق التكنولوجيا الحديثة.

02- مفهوم المقاوالاتية:

يعود أول تعريف لمصطلح المقاومة إلى سنة 1732 عندما تم تعريفه من طرف الاقتصادي الايرلندي "كانتيون cantillon" فعرف على أنه " الرغبة في القيام بموازانات لإنشاء مشروع جديد تنطوي عليه مخاطر مالية)."(امد، يوسف أحمد بن أشهو، جانفي 2017، صفحة 140)

حسب Peters et Hisrich تعرف المقاوالاتية على أنها: "نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية). (فضيلة، بوطورة، 2018، صفحة 03)

أما Damours et Gasse فقد اعتبر أن المقاوالاتية هي: "مسار الحصول على وتسيير الموارد البشرية والمادية بهدف إنشاء وتطوير وغرس حلول تسمح بالاستجابة لحاجيات الأفراد والجماعات." وفي بحثه حول نموذج ظاهرة المقاوالاتية، توصل إلى نتيجة أن ظاهرة المقاوالاتية هي عبارة عن تواصل بين مقال ومنظمة اركة من طرفه، وقد ميزها بثلاث أبعاد: معرفي وتنسيقي وهيكلية.

03- مقومات الفكر المقاوالاتي

يحتاج المقاوالاتي إلى مجموعة مواصفات تجعل منه المقاوالاتي الناجح والمسير الجيد، وهذا عن طريق الدمج بين مجموعة من الصفات الشخصية والعوامل البيئية، ويمكن تقسيم هذه المقومات إلى قسمين:

✓ مقومات شخصية:

- الحاجة إلى الإنجاز: أي تقديم أفضل أداء والسعي إلى إنجاز الأهداف وتحمل المسؤولية والعمل على الابتكار والتطوير المستمر والتميز، ولذلك فالمقاوالاتي دائماً يقيم أداءه وإنجازه في ضوء معايير قياسية وغير اعتيادية.
- الثقة بالنفس: حيث يمتلك المقومات الذاتية والقدرات الفكرية على إنشاء مشروعات الأعمال وذلك من خلال الاعتماد على الذات والإمكانيات الفردية وقدرته على التفكير والإدارة واتخاذ القرارات لحل المشكلات ومواجهة التحديات المستقبلية، وذلك بسبب وجود حالة من الثقة بالنفس والاطمئنان لقدراتهم وثقتهم بها (مباركي، محمد الهادي، 2002، صفحة 5).
- الرؤية المستقبلية: أي التطلع إلى المستقبل بنظرة تفاؤلية وإمكانية تحقيق مركز متميز ومستويات ربحية متزايدة.
- التضحية والمثابرة: يعتقد المقاوالاتي بأن تحقيق النجاحات وضمان استمراريتها، إنما يتحقق من خلال المثابرة والصبر والتضحية برغبات آنية من أجل تحقيق آمال وغايات مستقبلية، ولذلك فالضمانة الأكيدة لهذه المشروعات إنما تنبع من خلال الجد والاجتهاد والعطاء.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

• الرغبة في الاستقلالية: ويقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الغايات والأهداف، والسعي باستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة لا تتصف بالشراكة خاصة عندما تتوافر لديهم الموارد المالية الكافية، كما يستبعد المقاولون العمل لدى الآخرين تجنباً لحالات التحجيم بحيث يتمكنون من التعبير والتجسيد الحقيقي لأفكارهم وآرائهم وطموحاتهم. لذا على المقاول الناجح أن تتوفر لديه جملة من المهارات منها:

➤ المهارات التقنية: وهي تتمثل في الخبرة، المعرفة، والقدرة التقنية العالية المتعلقة بالأنشطة الفنية للمشروع في مختلف المجالات من إنتاج، بيع، تخزين وتمويل وهذه المهارات تساعد في إدارة أعمال المشروع بجدارة.

➤ المهارات التفاعلية: وهي قدرات الاتصال، نقل المعلومات استلام، ردود فعل، مناقشة القرارات قبل إصدارها، الإقناع... إلخ التي يحتاجها المقاول في حالة تحويل الصلاحيات اللازمة لإدارة النشاط للآخرين. (مبارك، 2014، صفحة

(10)

➤ المهارات الإنسانية: وتتمثل في القدرات التي تمكن المقاول من تطوير علاقاته مع مرؤوسيه وزملائه لخدمة المشروع والمؤسسة بشكل عام، حيث أن هذه العلاقات تبني على الاحترام والثقة والدعم المستمر للعنصر البشري داخل المؤسسة والاهتمام بمشكلاته خارج المؤسسة، وهي قدرات تتعلق بالاستجواب والتحفيز والاستمالة للآخرين والمعاملة الحسنة والتصرف اللبق مع أعضاء المؤسسة.

✓ المقومات البيئية:

• المحيط الاجتماعي: يعتبر المحيط الاجتماعي عنصراً مهماً في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظراً لتركيبته المعقدة والتي تضم:

✚ الأسرة: تعمل الأسرة على تنمية القدرات المقاولاتية لأبنائها ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني خاصة إذا كان هؤلاء الآباء يمتلكون مشاريع خاصة عن طريق تشجيع الأطفال منذ الصغر على بعض النشاطات وتحمل بعض المسؤوليات البسيطة.

✚ الدين: يدعو الدين الإسلامي الحنيف إلى العمل وإتقانه وكذا الاعتماد على النفس في الحصول على القوت

✚ العادات والتقاليد: تعتبر العادات

والتقاليد من العوامل المؤثرة على التوجه إنشاء المؤسسات، فالمجتمعات البدوية تمارس الزراعة والرعي مع أبنائها أما الصناعات التقليدية والأنشطة التجارية فتتوارثها الأجيال (شليبي، 2004، الصفحات 12-13)

✚ الجهات الداعمة: نظراً لأن ثقافة المقاولاتية تنشأ من المجتمع الذي تنشأ فيه ممثلاً في المؤسسات العامة والخاصة، وهيئات الدعم المرافقة التي تلعب دوراً أساسياً في دفع من كثافة المقاولية.

✚ الجامعة والتعليم: يعتبر التعليم بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة محورياً أساسياً لتطوير مهارات المقاولاتية، إذ يجب أن تركز المناهج الدراسية على تشجيع الاستقلالية والمثابرة، الثقة بالنفس وغيرها من المهارات المقاولية الأخرى، كما أن للجامعة دور هام في بناء المعرفة الخاصة بالمقاولاتية وتدريب المفاهيم العلمية التي تبني عليها.

04- استراتيجيات المقاولاتية

■ إن استراتيجية المقاولاتية هو ما يدفع المؤسسات نحو التوجه لتحقيق رغبات وحاجات الزبائن والتي يجب على

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

المقاول اتباعها لكي ينجح في مشروعه والوصول بمؤسسته إلى التميز والنمو، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية (السكرانة، بلال خلف، 2008، الصفحات 52-70)

- الإبداع: يعد الخطوة الأولى للابتكار فهو عملية تحسس للمشكلات والوعي بمواطن الضعف والثغرات والبحث عن الحلول لصياغة فرضيات جديدة وإختيارها من أجل التوصل الى حلول أو ارتباطات جديدة باستخدام المعطيات المتوفرة لنقل وتوصيل النتائج إلى الآخرين.
- الابتكار: يعني الوصول إلى فكرة جديدة ترتبط بالتقنية وتؤثر في المؤسسات، فالابتكار جزء مرتبط بالأفكار الجديدة. وهناك علاقة تكاملية بين الإبداع والابتكار للتوصل لمؤسسة مقاولاتية مبدعة.
- المخاطرة: تعبر عن مجازفة المقاول بطرح منتجات جديدة بغض النظر عن مخاطر المنافسة في الاسواق
- التفرد: يعبر عن التميز من حيث إدخال طرق جديدة سواء في طبيعة المنتجات التي يتم تقديمها أو طبيعة الموارد التي تمكن من تحقيق الميزة التنافسية والاستمرار بالأفضلية.
- المبادرة: المشاركة في مشكلات المستقبل والحاجات والتغيرات ومدى تقديم منتجات جديدة تعتمد على التقنية المتطورة وتتضمن نسبة عالية من المخاطرة

ثالثا: التعليم المقاولاتي ودوره في تطوير المقاولاتية في العلوم الاجتماعية

01- تطبيق التعليم المقاولاتي كإستراتيجية لتطوير المقاولاتية في العلوم الاجتماعية

المقاولاتية في الجزائر تواجه قيودا كثيرة من حيث المهارة والتكوين وغيرها من العقبات الأخرى وهذا نتيجة لصعوبة تطبيق الإجراءات في الواقع ، ونظرا للتطور التكنولوجي وظهور عدة تقنيات في مجال الأعمال على مختلف المؤسسات أن يكون لديهم في هذا المجال وأن تتكون لديهم روح الابداع والابتكار لأنه تعتبر هذه الأخير عملية إستراتيجية هامة لتطوير الجامعي لدى الباحثين بحيث أنها تحرك النشاط الباحث وتمنحه نفسا قويا ، فرواد الأعمال الصغيرة والمتوسطة هم من يبتكرون في الانتاج والخدمات ويساهمون في إيجاد فرص عمل جديدة وعدد كبير من الأعمال وعليه أصبحت معظم الاقتصاديات تمنح فرصا لتشجيع رواد الأعمال نحو ابتكار منتجات وخدمات تدفع باقتصادها نحو النمو.

-تعتبر عمليتي الابداع والابتكار المحرك الرئيسي لنشاط المقاولاتي، لأنه في الواقع تسعى المؤسسات لكسر الروتين والخروج من حالة المنافسة التامة وكسب ميزة تنافسية للحصول على مكانة وحصّة هامة في السوق فتعتمد البحث والتطوير اللذان يرتكزان على عمليتي الابداع والابتكار.

-مراكز البحث والجامعات لها دورا مهما في تشجيع البحثمن خلال خلق وتعزيز مكانة الباحثين المتميزين والمبتكرين في المجتمع وتشمل مقاولات القطاع الخاص والتي تنشأ هياكل البحث الاختراع والابداع التكنولوجي بالإضافة إلى المبدعين الاحرار ذوي المواهب والقدرات الإبداعية.

التعليم المقاوالاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

2. أساسيات التي وجب عليها ان تعتمدھا الجامعات الجزائرية لتنمية الفكر المقاوالاتي في العلوم الاجتماعية

أولاً: الأساس الفلسفي والتربوي: ويتمثل هذا الأخير في:

-تتمثل في رسيخ ثقافة المبادرة والمسؤولية الاجتماعية بحيث ينظر للمقاوالاتية كوسيلة لحل المشكلات وتحقيق التنمية المستدامة وليس فقط كمجال للريح المادي (بوعلام، 2020، صفحة 47)

ثانياً: الأساس البيداغوجي: ويظم ما يلي:

-ادماج وحدات التعليم المقاوالاتي في البرامج الدراسية عبر وحدات تكوينية تطبيقية تعتمد التعلم القائم على المشروع والمقاربة بالكفاءات من اجل تحويل المعارف النظرية للممارسات عملية

ثالثاً: الأساس المهاري: يتمثل في:

-تنمية المهارات لدى الطلبة

-مهارة التواصل بالقيادة العمل الجماعي كونها تشكل قاعدة اساسية في بناء الشخصية المقاوالاتية

رابعاً: الأساس المؤسسي والتنظيمي: ويتمثل في:

-إنشاء حاضنة جامعية ومراكز دعم للمبادرة الطلابية، اضافة الى بناء شراكات مع المحيط الإقتصادي والاجتماعي لتسهيل تحويل الافكار إلى مشاريع حقيقية (قارة، 2022، صفحة 90)

-خامساً: الأساس الثقافي والاجتماعي: يتمثل في:

-نشر ثقافة الريادة والابتكار في الوسط الجامعي من خلال الندوات المسابقات وورشات المقاوالاتية التي تعزز الروح المنافسة الجماعية بين الطلبة (الله، 2020، صفحة 102)

سادساً: الأساس البحثي والعلمي: ويتمثل في:

-تشجيع البحث الاكاديمي في مجال المقاوالاتية الاجتماعية من خلال رسائل الماجستير والدكتوراه، وانشاء مخبر بحث متخصصة في قضايا الريادة والتنمية المحلية (ناصر، 2023، صفحة 48)

-تقديم الدعم الاستشاري والتمويلي للمشاريع الناشئة في العلوم الاجتماعية

خاتمة:

إن إنشاء المؤسسة كظاهرة يستوجب شخصاً مثقفاً يتصف بسمات تميزه عن غيره والتي تتمحور أساساً على الابداع والابتكار والتمكن في مختلف مستويات التكنولوجيا والبرمجيات المتطورة، فجاء الاهتمام بالتعليم المقاوالاتي الناتج عن التزاوج في حقل المقاومة في الاعمال والتعليم لما له من تأثير ومساهمة في تنمية قدرات المتعلم وتعديل نمط تفكيره بشكل يجعله قادراً على أن يكون مقاولاً قادراً على المبادرة ودخول حقل الاستثمار بشكل فعال مما يساهم بشكل قوي في رفع معدلات النمو خاصة في مجال العلوم الاجتماعية.

التوصيات: بناءاً على تم القيام به يمكن طرح بعض التوصيات من بينها:

❖ لضمان التأثير الايجابي للتعليم المقاوالاتي وجب ان يكون هذا التعليم يحمل في طياته استراتيجية ناجحة التي تكفل فعالية التعليم المقاوالاتي لدى الباحث في العلوم الاجتماعية.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

❖ السعي لتقديم امتيازات تتعلق بسرعة التمويل والانجاز لأصحاب المشاريع (الباحثين) ومرافقتهم لاستقطاب الكفاءات وتحفيزهم لإنشاء مشروع خاص بهم.

❖ التركيز على تكوين القائمين على عملية التعليم المقاولاتي لضمان كفاءة أكبر في التدريب وفق استراتيجية واضحة المعالم والخطوات لدى العلوم الاجتماعية.

قائمة المراجع والمصادر:

المراجع باللغة العربية:

السكرانة، بلال خلف. (2008). *الريادة وإدارة الأعمال*. عمان: دار مسيرة للنشر والتوزيع.

امد، يوسف أحمد بن أشنهو. (جانفي 2017). دور نظرية السلوك المخطط في تفسير المقولة لدى طلبة الماجستير. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة*.

أيوب صكري وآخرون. (بلا تاريخ). *واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر: الانجازات والطموحات*. مجلة اقتصاديات المال والأعمال.

أيوب صكري وآخرون. (بلا تاريخ). *واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر: الانجازات والطموحات*. مجلة اقتصاديات المال والأعمال. jfbe

حافظ رانية سديري سارة. (18-19 أفريل، 2017). أهمية التعليم المقاولاتي في تحقيق الابتكار. *مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول المقاولاتية المستدامة بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار*. ميله، جامعة عبد الحفيظ بوصوف.

حسان بن ناصر. (2023). *البحث العلمي في المقاولاتية الاجتماعية، الاتجاهات الحديثة*. الجزائر: دار الخلدونية.

عبد القادر بوعبد الله. (2020). *ثقافة الريادة في الوسط الجامعي الجزائري*. الجزائر: دار الأمل.

فاطمة الزهراء بوعلام. (2020). *المقاولاتية الاجتماعية ودورها في التنمية المحلية*. الجزائر: دار الأمل.

فضيلة بوطورة وآخرون. (بلا تاريخ).

فضيلة بوطورة وآخرون، و مرجع سابق. (بلا تاريخ).

فضيلة بوطورة. (2018). أهمية ودور دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية. *دراسة حالة دار المقاولاتية*، صفحة ص03.

مباركي، محمد الهادي. (08-09 أفريل، 2002). المؤسسة الصغيرة ودورها في التنمية. *مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية*. الأغواط، جامعة عمار ثليجي، الجزائر: مخبر العلوم الاقتصادية.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

محمد بن قارة. (2022). *الشراكة الجامعية-المؤسسة ودورها في دعم المقاولاتية*. الجزائر: جامعة الجزائر-02-العدد15.

محمد عبد القادر مبارك. (28-29 نوفمبر، 2014). العامل الحر ثقافة مجتمع او متطلبات مرحلة. ورقة مقدمة الى الملتقى الثاني للمنشأة الصغيرة والمتوسطة. المملكة العربية السعودية: مركز تنمية المنشآت الصغيرة .

محمد، سعد عبد الرسول. (1998). *الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي*. مصر: المكتب العلمي للنشر والتوزيع.

مداني بلقاسم عادل رضوان. (18-19 أبريل، 2017). دور الاستاذ الجامعي في غرس ودعم روح المقاولاتية لدى الطلبة . مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول المقاولاتية المستدامة بين اشمالية البقاء وحتمية الابتكار. ميلة: جامعة عبد الحفيظ بوصوف.

مرجع سابق بوطورة فضيلة واخرون. (بلا تاريخ).

نبيل محمد شلبي. (2004). السمات الشخصية للمستثمر الصغير. ورقة مقدمة الى الملتقى الثاني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة . المملكة العربية السعودية: مركز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

مراجع باللغة الأجنبية:

. (بلا تاريخ). ISKAE: cahier da rechargheN17 .vers une theorie de l'entrepreneuriat.

. (بلا تاريخ). brahim allali.vers une theorie de l'entrepreneuriat.cahier de recherche N17,ISKAE.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

نحو دمج التعليم الريادي في المناهج الدراسية بين المتطلبات والتحديات

Towards Integrating Entrepreneurial Education into Curricula: Requirements and Challenges

د. زكية يحيوي، جامعة الجزائر/أبو القاسم سعد الله

د. قرية قويدر، جامعة يحي فارس المدية

ملخص

يهدف البحث إلى استكشاف آليات دمج التعليم الريادي في المناهج الدراسية لمواكبة متطلبات الاقتصاد الناشئ، وذلك من خلال تحليل الأساليب الفعالة لتطوير المهارات الريادية لدى الطلاب. كما يسعى إلى تحديد أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، واقتراح نموذج يمكن تطبيقه في الأنظمة التعليمية العربية. ويعتمد البحث على منهجية تحليلية تقوم على كيفية توظيف التكنولوجيا الحديثة وشركات القطاع الخاص في تعزيز الثقافة الريادية. وتهدف هذه الدراسة في النهاية إلى تقديم رؤية استشرافية تسهم في إعداد جيل من الشباب المبتكرين القادرين على قيادة التحول الاقتصادي والمساهمة في بناء مجتمعات قائمة على المعرفة والابتكار.

الكلمات المفتاحية: التعليم الريادي، المؤسسات التعليمية، المشاريع الريادية، الطلاب، المناهج الدراسية.

Summary

The research aims to explore the mechanisms for integrating entrepreneurial education into curricula to meet the demands of the emerging economy, by analyzing effective methods for developing entrepreneurial skills among students. It also seeks to identify the best global practices in this field and propose a model that can be applied in Arab educational systems. The research relies on an analytical methodology focused on how to leverage modern technology and private sector partnerships to enhance entrepreneurial culture. Ultimately, this study aims to provide a forward-looking vision that contributes to preparing a generation of innovative youth capable of leading economic transformation and contributing to the establishment of knowledge-based and innovative societies.

Keywords: entrepreneurial education, educational institutions, entrepreneurial projects, students, curricula.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

مقدمة

لقد شهد العقد الأخير تغيرات جذرية في طبيعة الاقتصادات العالمية، حيث أضحت الريادة والابتكار الركيزتين الأساسيتين للنجاح في ظل الثورة الصناعية الرابعة. ومع بروز مفهوم "الاقتصاد الناشئ"، الذي يعتمد بشكل كبير على المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، أصبحت الحاجة ملحة إلى إعادة النظر في النظم التعليمية لتواكب هذه المتغيرات. وتشير الدراسات إلى أن الدول التي استطاعت دمج التعليم الريادي في مناهجها قد حققت قفزات نوعية في مؤشرات الابتكار والقدرة التنافسية العالمية .

وقد شهد الاهتمام بالتربية الريادية تزايداً ملحوظاً على مستوى جميع المراحل التعليمية في مختلف دول العالم، حيث تم تضمين مفاهيم التعليم الريادي ضمن المناهج الوطنية للتعليم والجامعي، لا سيما في الولايات المتحدة ومعظم دول أوروبا (ماهر، 2012، 17).

تعتبر ريادة الأعمال في الوقت الحالي من أهم الاستراتيجيات الفعالة لتنمية وتطوير المجتمعات، إذ تؤدي إلى تغييرات ابتكارية وابداعية تسرع من وتيرة النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تحويل المعرفة الجديدة إلى منتجات وخدمات حديثة. ويُعد ذلك أمراً بالغ الأهمية في الدول النامية لاسيما دولة الجزائر، حيث تسعى إلى نموذج مجتمع قائم على الابتكار. ووفقاً للاستراتيجية العالمية للنمو والتوظيف، وقد أصبح الدور المركزي للتعليم العالي في التشجيع على المهارات الريادية معترفاً به على نطاق واسع، ومن أهدافه تمكين أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة من إظهار روح المبادرة والابتكار والإبداع في البحث العلمي والتدريس والدراسة، بالإضافة إلى السعي لاستخدام المعرفة. (Gibb et al., 2013, p. 94)

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة وتزايد وتيرة المنافسة في الأسواق، أصبح التعليم الريادي ضرورة حتمية لمواكبة متطلبات العصر الحديث. لم يعد الهدف من التعليم يقتصر على تخريج أفراد قادرين على شغل الوظائف التقليدية، بل تطور ليشمل إعداد أجيال تمتلك المهارات والخبرات اللازمة لخلق فرص عمل جديدة، والمساهمة في دفع عجلة الابتكار والتنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق، تبرز أهمية دمج المفاهيم والمهارات الريادية في المناهج الدراسية كاستراتيجية أساسية لبناء اقتصاد قائم على المعرفة والإبداع، وأصبحت المدرسة مجالاً للمبادرات والابتكارات، لدرجة أن العديد من خبراء التعليم يصفون عصرنا بـ "عصر ريادة الأعمال التعليمية" (Hess, 2006) وتضيف دراسة (Nian et al, 2014) في التعرف على ممارسات التعليم الريادي في جامعات ماليزيا والتعرف على تصورات الطلاب حول التعليم الريادي حيث توصلت في ذلك إلى أن التعلم الريادي يهدف إلى المعرفة

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

النظرية والاهتمام بتنمية العقلية الريادية لدى الطلاب من خلال تحسين ممارساتها ومناهجها في تعليم ريادة الأعمال .

يشكل التعليم الريادي حجر الزاوية في بناء الاقتصادات الحديثة القائمة على المعرفة والابتكار. في عالم يتسم بالتغير السريع والتطور التكنولوجي المتلاحق، لم يعد التعليم التقليدي القائم على الحفظ والتلقين كافياً لإعداد الأجيال الجديدة لمتطلبات سوق العمل المتغيرة. فالتعليم الريادي يمنح الطلاب الأدوات الفكرية والعملية اللازمة لتحويل الأفكار إلى مشاريع ناجحة، مما يساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة. وكما تشير إليه دراسة السعيد (2015) ان فلسفة التعليم الريادي تحتاج الى متطلبات عديدة (تنظيمية، تنظيمية، وأخرى متعلقة بالقيادة الجامعية ومناهج التعليم الريادي وان هذه المتطلبات مهمة لدعم وتوجيه الطلاب نحو الريادة والعمل الحر.

تكمن أهمية التعليم الريادي في كونه يسد الفجوة بين المعرفة الأكاديمية والمهارات العملية المطلوبة في سوق العمل. فمن خلال التركيز على تنمية مهارات مثل التفكير النقدي، حل المشكلات، وإدارة المخاطر، يصبح الخريجون أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية. كما أن هذا النوع من التعليم يعزز ثقافة الاعتماد على الذات والاستقلالية المالية، حيث يتعلم الطلاب كيفية تحديد الفرص الاستثمارية وتحويلها إلى مشاريع منتجة.

أما على المستوى المجتمعي، فيساهم التعليم الريادي في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب من خلال تمكينهم من خلق فرص العمل بأنفسهم بدلاً من انتظار الوظائف الجاهزة. ففي الاقتصادات الناشئة، حيث تكون فرص العمل محدودة، يصبح امتلاك المهارات الريادية ضرورة حتمية لضمان الاستقرار المالي. كما أن المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة تعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في العديد من الدول، حيث تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز التنافسية. وقد خلصت دراسة (مجيدة الناجم، 2018)، الى ان ريادة الأعمال الاجتماعية تعد توجهاً حديثاً لا بد من العمل على تطويره ليساهم في تحسين واقع معيشة الأفراد والمجتمعات ويعزز قيمة مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية كما أكدت الدراسة على دور الريادة في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية

من الناحية التربوية، يشجع التعليم الريادي الإبداع والابتكار لدى الطلاب منذ المراحل التعليمية المبكرة. (شحاتة، 2013) فهو لا يقتصر على تدريس مفاهيم إدارة الأعمال فحسب، بل يشمل تنمية السمات الشخصية مثل المثابرة، المرونة، والقدرة على التعلم من الفشل. هذه المهارات الحياتية

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

أصبحت لا تقل أهمية عن المهارات الأكاديمية في عصرنا الحالي. كما أن التعليم الريادي يعزز التعلم التجريبي من خلال المشاريع العملية، مما يجعل العملية التعليمية أكثر تشويقاً وارتباطاً بالواقع. ومن جهة أخرى على الصعيد الوطني، يعتبر الاستثمار في التعليم الريادي استثماراً في رأس المال البشري الذي يشكل العمود الفقري للتنمية المستدامة. فالدول التي تتبنى هذا النهج تكون أكثر قدرة على مواكبة التغيرات العالمية وبناء اقتصاد يواجه الأزمات. كما أن المتخرجين من هذه البرامج الريادية يصبحون ركيزة وقادة التغيير في مجتمعاتهم، حيث أنهم يساهمون في بناء وتطوير حلول ابتكارية مقاومة للتحديات المحلية والعالمية.

ونشير الى ان التعليم الريادي لم يعد خياراً، بل أصبح ضرورة استراتيجية للدول التي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهو الجسر الذي يربط بين التعليم وسوق العمل، والأداة الفعالة لتمكين الشباب وبناء المستقبل. ومن خلال تبني سياسات تعليمية تدعم الريادة والابتكار، يمكن للمجتمعات أن تخلق جيلاً جديداً من القادة والمبتكرين القادرين على قيادة التغيير الإيجابي.، وقد توصلت دراسة (ahmed, 2013) في تقييمها لريادة الأعمال في المؤسسات التعليمية في ماليزيا الى ضرورة الاهتمام بإدراج ريادة الأعمال في المناهج والبرامج الدراسية لجميع مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي في ماليزيا وان هذه المؤسسات تحتاج الى الكثير من الهيكلة لتعزيز المهارات الريادية لدى الطلاب. وتشير دراسة (Zaharia, SE, & Gibert, E (2005) في تعريف متطلبات الجامعة الريادية في ضوء مجتمع المعرفة حيث استخدمت تحليل المحتوى على عينة من الدراسات المنشورة في الدوريات العلمية المحكمة وتوصلت الى ان من اهم متطلبات إقامة جامعة ريادية في ضوء مجتمع المعرفة هي البناء المؤسسي للإدارة الفعالة للموارد البشرية والإدارة التنظيمية.

والجدير بالذكر ان فكرة دمج ريادة الأعمال في التعليم العالي ذات أهمية خاصة، وتسعى حالياً إلى إعادة تشكيلا لـنظمة التعليمية. لتكون قادرة على المنافسة ليس فقط في السوق المحلية بل حتى في السوق العالمية وهذا يعني أن الجامعات في الجزائر وغيرها بحاجة إلى إعادة التفكير في نماذج إعداد الخريجين، وكذلك في تنظيم عملية الدراسة والتدريس والانجاز البحثي. حيث تشير البيانات التي أبرزتها البحوث المقارنة في ريادة الأعمال في التعليم (2015)، في منطقة بحر البلطيق إلى أن الجامعات ونظام التعليم العالي بشكل عام يجب أن يتخذوا خطوات نحو تغيير دورهم التقليدي، والذي كان يقتصر على إنتاج المعرفة فقط، إلى جامعات ريادية، تنتج المعرفة وتبتكر الأفكار وتنقلها أيضاً إلى التطبيق العملي بما يتماشى مع عملية التنمية الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية (Melnikova & Zaščerinska, 2017).

(2017)

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

مشكلة البحث

تُعد التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات المعاصرة - مثل البطالة، وتدني مستويات المعيشة، وعدم مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل - من أبرز العقبات التي تعيق التنمية المستدامة. وفي مواجهة هذه التحديات، برز التعليم الريادي كأحد الحلول الاستراتيجية، حيث اتجهت العديد من الدول إلى دمج مفاهيم ريادة الأعمال في المنظومة التعليمية، وخاصة على مستوى الجامعات، بهدف إعداد جيل قادر على الإبداع، والابتكار، وخلق فرص العمل .

وانطلاقاً من هذا التوجه العالمي، يأتي هذا البحث لتسليط الضوء على واقع التعليم الريادي، وسبل تعزيزه لمواكبة احتياجات سوق العمل، وتنمية روح المبادرة لدى الطلاب. حيث تهدف إلى تقييم مدى فعالية البرامج الريادية الحالية، واستكشاف التحديات التي تواجه تطبيق هذا النموذج التعليمي، واقتراح آليات لتحسينه بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية .

تساؤلات البحث

1. ما الأسس النظرية والعملية التي ينبنى عليها مفهوم التعليم الريادي في المراحل التعليمية المختلفة؟
2. ما المتطلبات الأساسية اللازمة لتصميم نموذج ناجح لدمج المهارات الريادية في المنظومة التعليمية؟
3. ما أبرز المعوقات والتحديات التي تواجه تطبيق التعليم الريادي في البيئة التعليمية؟

أهداف البحث

- التعرف على الأسس النظرية والعملية التي يُبنى عليها مفهوم التعليم الريادي في المراحل التعليمية المختلفة . - تحديد المتطلبات الأساسية اللازمة لتصميم نموذج ناجح لدمج المهارات الريادية في المنظومة التعليمية .

- تحليل أبرز المعوقات والتحديات التي تواجه تطبيق التعليم الريادي في البيئة التعليمية .

أهمية البحث

يُعد هذا البحث ذا أهمية أكاديمية كبيرة كونه يساهم في تعميق الفهم النظري والتطبيقي لمفهوم التعليم الريادي ودمجه في المنظومة التعليمية. فمن الناحية النظرية، يقدم البحث إطاراً مفاهيمياً متكاملًا للأسس التي يقوم عليها التعليم الريادي في مختلف المراحل الدراسية، مع تحليل للنماذج التربوية الحديثة التي تعزز المهارات الريادية. أما من الناحية العملية، فيكشف البحث عن المتطلبات

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

الأساسية اللازمة لتصميم نموذج تعليمي ريادي ناجح، سواء على مستوى المناهج أو البيئة التعليمية أو الكوادر التدريسية. كما يحلل أبرز التحديات التي تواجه تطبيق هذا النموذج، مقدماً حلولاً مقترحة تستند إلى الخبرات الدولية وأفضل الممارسات العالمية. ويُفتح البحث آفاقاً جديدة للدراسات المستقبلية حول قياس أثر التعليم الريادي على تنمية المهارات الإبداعية والقيادية لدى الطلاب. وبذلك، يقدم البحث إضافة نوعية للمعرفة الأكاديمية في مجال التربية وريادة الأعمال، ويسهم في مواكبة التوجهات العالمية الحديثة التي تركز على تعزيز مهارات الابتكار وحل المشكلات استعداداً لمتطلبات سوق العمل المستقبلية.

مفهوم التعليم الريادي:

الريادة:

تشكل ريادة الأعمال حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية المعاصرة، حيث تُعرّف وفقاً ل(سجاق وميترا، 2011) بأنها العملية الشاملة التي تتضمن إنشاء مشاريع جديدة أو تطوير منتجات وخدمات مبتكرة أو إدخال أساليب إدارية متطورة في المؤسسات القائمة. هذه العملية لا تقتصر على الجانب التجاري فحسب، بل تمتد لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تُمثّل قوة دافعة للتغيير والتطوير. وتتجلى أهمية ريادة الأعمال في قدرتها على تحفيز الابتكار، وخلق فرص العمل، وتعزيز القدرة التنافسية، مما يسهم في النهاية في تحقيق التنمية المستدامة ومواكبة متطلبات الاقتصاد المعرفي الحديث. كما تُعدّ ريادة الأعمال أداة فعالة لتحقيق التكيف مع التغيرات السريعة في بيئة الأعمال، وتمكين الأفراد والمجتمعات من تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي.

يُعرّف "هشرشوبيترز وشبرد" رائد الأعمال بأنه ذلك الشخص الذي يبادر باغتنام الفرص، ويتمتع بالقدرة على تحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع تجارية ناجحة، مع استعداده لتحمل المخاطر المرتبطة بذلك. فهو ليس مجرد مبدع في مجال الأعمال فحسب، بل أيضاً قادر على تنظيم الموارد والآليات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحقيق النمو والاستدامة. وبذلك، يلعب رائد الأعمال دوراً محورياً في بيئة الشركات الناشئة (Start-ups) والمشاريع الريادية (Entrepreneurial Ventures)، حيث يسهم في خلق قيمة مضافة وديناميكية اقتصادية من خلال الابتكار والمبادرة (Hisrich, Peters & Shepherd, 2009).

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

التعليم الريادي:

هو مقارنة تربوية تهدف الى تعزيز التقدير الذاتي والثقة بالنفس عن طريق تعزيز وتعزيز وتغذية المواهب والابداعات وبناء القيم والمهارات ذات العلاقة والتي ستساعد الدارسين في توسيع مداركهم (الريميدي، 2017، ص 387).

يعرفه صالح على انه مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على اعلام وتدريب وتعليم أي فرد يرغب في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشروع يهدف الى تعزيز الوعي الريادي وتأسيس مشاريع الاعمال وتطويرها(صالح، 2017).

يعد التعليم الريادي مفهوماً متعدد الأبعاد، يتخذ أشكالاً متنوعة وفقاً لاختلاف السياقات واتساع نطاقها. على المستوى الضيق، يُنظر إليه باعتباره عملية إعداد المتعلمين لسوق العمل، مع التركيز على تنمية المهارات الوظيفية. أما في إطاره الأوسع، فإنه يتجاوز مجرد تدريب الأفراد على إدارة المشاريع التجارية، ليصبح أداةً للتشجيع على التفكير الإبداعي، وغرس الثقة بالنفس. وفي الإطار الثاني، يشمل التعليم الريادي جميع الأنشطة التي تهدف إلى تنمية المهارات والسلوكيات الريادية، فضلاً عن تعزيز المواقف الإيجابية المرتبطة بروح المبادرة. كما يمتد ليشمل مجموعة واسعة من الجوانب، مثل توليد الأفكار، والتخطيط، والتأسيس، والنمو، والابتكار، إلى جانب المعرفة العملية في المجالات التجارية.

وعليه، ينبغي أن يركز التعليم الريادي على تطوير كفاءات الطلاب وقناعاتهم واتجاهاتهم، بحيث يصبحون قادرين على النظر إلى ريادة الأعمال كخيار مهني جذاب ومُرضٍ. (Sánchez, 2011: 241)

ويشير Lourenço & Jones، الى نموذج من التعلم بالعمل اذ هو "نهجاً ديناميكياً وفاعلاً في العملية التعليمية، حيث يتميز بالطابع التطبيقي والتفاعلي والهادف إلى تحقيق نتائج ملموسة. يعتمد هذا النموذج على المشاركة النشطة للطلاب في بناء المعرفة من خلال عمليات اكتساب المعلومات، وتوليد الأفكار، وتحليلها، ومعالجتها نقدياً (Lourenço and Jones, 2006: 115)

من خلال ما سبق، يمكن استنتاج أن التعليم الريادي يهدف إلى تنمية قدرات الابتكار والمبادرة لدى الأفراد. كما يعمل على تعزيز مشاركتهم الفاعلة في بناء المعرفة من خلال اكتساب المعلومات، وتوليد الأفكار، وتحليلها، ومعالجتها بشكل نقدي، بما يمكنهم من اتخاذ قرارات إبداعية مدروسة المخاطر. وبهذا يصبح الفرد قادراً على الإسهام الإيجابي في بيئته، حيث يقدم مقترحات عملية ذات قيمة لكل من نفسه ومجتمعه، مع السعي المستمر لاستثمار الفرص المتاحة بشكل أمثل.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

خصائص الريادة التعليمية

يذكر توفيق ومرسي (2017) مجموعة من الخصائص التي تتسم بها المؤسسات التعليمية الريادية وتتمثل في:

-الإبداع: ويعني القدرة على إحداث التغيير الجديد والإبداعات التعليمية الجديدة، وتحديث التكنولوجيا، وأفضل طرق العمل، من خلال العمليات المستمرة والتجديد في الخدمات التعليمية المقدمة.

ويذكر اللوقان (2020) ان الإبداع والابتكار يتمثل في توليد الأفكار الإبداعية الجديدة من خلال البحث العلمي، وتبني الأفكار الفريدة التي تؤدي إلى تطوير المخرجات والخدمات المتسمة بالتجديد، وتحفيز عمليات التطوير والإبداع والابتكار. ولا يعد هذا هدفاً ثانوياً للنجاح أو البقاء والاستمرارية فحسب، بل يشمل أيضاً تطوير أساليب العمل، سواء على الصعيد الأكاديمي (مثل إدخال تخصصات جديدة أو طرق تدريس حديثة)، أو على مستوى التنظيم الداخلي (مثل تطبيق هياكل وأساليب عمل جديدة)، أو إطلاق مشاريع وأفكار مبتكرة كالشركات الناشئة. (اللوقان، 2020، ص 335).

- المخاطرة: هي الرغبة في التضحية بما يملك من موارد وتقبل احتمالية النجاح والفشل.

- المبادرة: وهي الرغبة في التميز واحتلال الصدارة في النجاح.

-المنافسة: القدرة على الدخول في الجو التنافسي

- التمايز: أي تقديم خدمات فريدة ومتميزة تختلف عن المؤسسات الأخرى.

- التكلفة: توفير التعليم بجودة مناسبة وتكلفة معقولة، بما في ذلك تحقيق الفعالية.

- التحالفات: وتعني شراكات وتعاونات مع شركاء آخرين لتحقيق أهدافنا محددة.

يتضح مما سبق أن على المؤسسات التعليمية بما فيهم الجامعة الرائدة مطالبة بتبني منهجية عمل تقوم على الحلول المبتكرة والآليات الإبداعية، وذلك لمواجهة التحديات التشغيلية والأكاديمية التي تعترض مسيرتها. وتتمثل الغاية الاستراتيجية من ذلك في تحقيق موقع تنافسي متميز بين نظيراتها من المؤسسات الأكاديمية على المستويين المحلي والدولي. ولتحقيق هذه الغاية، يتعين على الجامعة تطوير بنية تحتية متكاملة تشمل المقومات المالية والموارد البشرية والإمكانات المادية، والتي تشكل في مجموعها الركيزة الأساسية لضمان الاستقلالية المؤسسية والقدرة على التخطيط الاستراتيجي الفاعل.

مناهج التعليم الريادي

تشهد برامج التعليم والتدريب في مجال ريادة الأعمال تطوراً ملحوظاً على المستوى العالمي، حيث أدرجت العديد من الدول مقررات متخصصة في هذا المجال ضمن المناهج الجامعية. وقد أصبحت

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

ريادة الأعمال أحد المكونات الأساسية في الأنظمة التعليمية عامةً، والتعليم العالي خاصةً. فالدول التي تسعى إلى تحويل اقتصادها إلى نموذج قائم على الابتكار في القطاع الصناعي، تعمل على تطوير مناهجها الدراسية وفقاً للأطر الفكرية للتعليم الريادي، الذي يُعد حجر الزاوية في التحول نحو مجتمع المعرفة (Mok & You, 2013، ص 180). بينما يسعى التعليم الريادي إلى تمكين الطلاب من تطوير قدراتهم الإبداعية لمواجهة التعقيدات والتغيرات المتسارعة في البيئة المحيطة. ولضمان فعالية هذا النوع من التعليم، يتطلب الأمر توفير بيئة تعليمية محفزة. في هذا الصدد، يتعين على الجامعات تقديم سياقات تعليمية ملائمة للتعليم الريادي، مع توفير أنشطة تعليمية قائمة على مواقف حياتية واقعية، بالإضافة إلى تجهيز البنية التحتية المادية من مختبرات وقاعات دراسية متخصصة.

من ناحية أخرى، يجب أن تشمل المنظومة التعليمية أساليب تدريسية تعتمد بشكل أساسي على نموذج التعلم السوسيوبنائي (الاجتماعي البنائي) في نقل المعرفة. كما يتطلب الأمر مراعاة الاحتياجات التربوية المتنوعة للطلاب فيما يخص الحركة، والتواصل، والتفاعل، والاستماع الفعال. ولتعزيز الجانب العملي، ينبغي إتاحة الفرصة للطلاب لملاحظة وتجربة سير عمل رواد الأعمال في الواقع العملي، مما يستدعي اعتماد نموذج التعلم البنائي (Fayolle, 2013).

آليات دمج التعليم الريادي في المناهج الدراسية

يمثل دمج التعليم الريادي في المناهج الدراسية تحدياً تربوياً ومعرفياً يتطلب تبني استراتيجيات متكاملة ومتدرجة. على أن يكون هذا الدمج جزءاً من استراتيجية وطنية أوسع لبناء اقتصاد المعرفة وتعزيز الثقافة الريادية في المجتمع وتنوع آليات هذا الدمج لتشمل مستويات متعددة من النظام التعليمي، بدءاً من التخطيط الاستراتيجي ووصولاً إلى التطبيق العملي داخل الفصول الدراسية.

- هيكلة المناهج الدراسية لدمج المفاهيم الريادية عبر جميع المراحل التعليمية. وهذا يتطلب:

- تصميم إطار عام للمهارات الريادية يتناسب مع كل مرحلة عمرية

- إدراج وحدات دراسية متخصصة في ريادة الأعمال كمقررات إجبارية أو اختيارية

- تطوير كتب مدرسية تحتوي على دراسات حالة وتطبيقات عملية

- ربط المحتوى التعليمي بالتخصصات المختلفة (علمية، أدبية، فنية)

- أساليب التدريس التفاعلية: يجب أن يرافق التطوير الهيكلي للمناهج تحول جذري في أساليب

التدريس التقليدية، من خلال:- تطبيق التعلم القائم على المشاريع بحيث يصمم الطلاب مشاريع ريادية

مصغرة

- استخدام طريقة دراسة الحالات العملية للشركات الناشئة الناجحة

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

- الشراكات الاستراتيجية:تعتبر الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الداعمة للريادة عنصراً حيوياً لنجاح عملية الدمج، وتشمل:-التعاون مع حاضنات الأعمال والشركات الناشئة
 - إشراك رجال الأعمال المحليين في العملية التعليمية
 - تنظيم زيارات ميدانية للشركات والمصانع
 - إقامة برامج تدريبية وتأهيلية للمعلمين
 - البنية التحتية: يتطلب تطبيق التعليم الريادي توفير بيئة تعليمية محفزة تشمل:
 - إنشاء معامل ومساحات إبداعية داخل المدارس والجامعات
 - توفير منصات رقمية لممارسة الأعمال الافتراضية وإقامة نوادي ريادة الأعمال الطلابية
 - تطوير مراكز دعم وتمويل للمشاريع الطلابية
 - التقييم والمتابعة:يجب أن يرافق عملية الدمج نظام تقييم فعال لقياس الأثر، من خلال:
 - تطوير مؤشرات أداء لقياس المهارات الريادية وتصميم أدوات تقييم غير تقليدية تعتمد على المشاريع
 - إجراء دراسات تتبعه لخريجي البرامج الريادية بالإضافة الى إنشاء نظام للحوافز والتكريم للمتميزين
 - التكامل: لضمان استدامة التأثير، يجب أن يكون الدمج متدرجاً من المراحل التعليمية المبكرة وحتى الجامعية متعدد التخصصات يشمل جميع المجالات الدراسية مرتبطاً بسياسات التنمية المحلية والوطنية ومنسجماً مع رؤية الدولة الاقتصادية
 - التطوير المهني للمعلمين:يعد إعداد الكوادر التعليمية المؤهلة لتدريس الريادة عنصراً حاسماً، من خلال:
 - برامج تدريبية مكثفة في طرق التدريس الريادية
 - ورش عمل تطبيقية مع خبراء في المجالبالإضافة البرامج تبادل خبرات مع مؤسسات رائدة.
 - استحداث حاضنات خاصة لتطوير أداء المعلمينواستخدام التكنولوجيا الحديثة.
 - توظيف منصات محاكاة الأعمال.
 - تشجيع استخدام أدوات التسويق الرقمي والتمويل الجماعي.
 - تطوير المهارات التي تركزعلى:-التفكير النقدي - العمل الجماعي - إدارة المخاطر
- وهذا ما يتفق مع ما شار اليه الرميدي(2018) من الابتعاد عن التلقين والحفظ وتشجيع الطلاب على انتاج المعرفة.
- التمويل والدعم المؤسسي: لضمان استمرارية البرامج الريادية يتطلب:
 - تخصيص ميزانيات خاصة للتعليم الريادي

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

-إنشاء وحدات متخصصة في المؤسسات التعليمية

-إشراك القطاع الخاص في التمويل عبر برامج المسؤولية المجتمعية

معيقات وتحديات دمج التعليم الريادي في المناهج الدراسية

يواجه تطبيق التعليم الريادي في المنظومة التعليمية تحديات منهجية وهيكلية كبيرة، حيث تظهر صعوبات جمة في إيجاد التوازن المناسب بين المناهج الأكاديمية التقليدية والمحتوى الريادي الحديث. تعاني الأنظمة التعليمية الحالية من جمود واضح وعدم مرونة كافية لاستيعاب المفاهيم الريادية المتطورة، كما يفتقر القائمون على التطبيق إلى أدلة وتجارب محلية يمكن الاعتماد عليها في هذا المجال. تبرز أيضاً مشكلة منهجية كبيرة تتمثل في صعوبة قياس نواتج التعلم الريادي باستخدام معايير التقييم التقليدية المعمول بها حالياً.

الكوادر التعليمية: تشكل عائقاً رئيسياً آخر، حيث يعاني النظام من نقص حاد في عدد المعلمين المؤهلين لتدريس المفاهيم الريادية بشكل فعال. يواجه المدرسون صعوبات في التكيف مع المتطلبات الجديدة، حيث يبدي بعضهم مقاومة للتغيير خوفاً من فقدان السيطرة على العملية التعليمية كما اعتادوا عليها. تتفاقم هذه المشكلة بسبب عدم توفر برامج إعداد وتدريب كافية للمعلمين في هذا المجال، وصعوبة التحول من دور المعلم التقليدي إلى دور المرشد والموجه في العملية الريادية.

الموارد والبنية التحتية: لا تقل أهمية عن غيرها، حيث تعاني العديد من المؤسسات التعليمية من نقص في التمويل اللازم لتطبيق البرامج الريادية. تفتقر المدارس والجامعات إلى المساحات والتجهيزات اللازمة للتعليم الريادي، كما أن تكلفة تأهيل البنية التحتية تثقل كاهل المؤسسات التعليمية. تظهر أيضاً مشكلة عدم توفر الأدوات والتقنيات الحديثة التي تحتاجها المشاريع الريادية الطلابية. إذ تشير الإحصائيات الجزائرية إلى أن الصندوق الوطني للتمويل لا يستطيع تلبية سوى 10% من إجمالي الطلبات المقدمة لدعم الابتكار، مما يكشف عن قصور واضح في القدرة التمويلية المخصصة لدعم المشاريع الإبداعية والأفكار الابتكارية التي يطرحها الطلاب. وتعكس هذه النسبة المتدنية وجود فجوة تمويلية كبيرة تؤثر سلباً على قدرة المؤسسات التعليمية على تحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع قابلة للتطبيق، مما يحتم ضرورة إعادة النظر في آليات التمويل المتاحة وزيادة المخصصات المالية لتحفيز الابتكار ودعم المبدعين من الطلاب.

الثقافة المجتمعية: تمثل عائقاً كبيراً أمام نجاح هذه التجربة، حيث تسود في بعض المجتمعات ثقافة الخوف من المخاطرة وعدم تشجيع روح المبادرة. تواجه فكرة ريادة الأعمال مقاومة من بعض الأسر

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

التي تفضل لديها الوظائف التقليدية المستقرة. كما أن النظرة الاجتماعية السلبية للفشل في المشاريع الريادية تشكل حاجزاً نفسياً أمام الطلاب.

التنسيق والتكامل: يلاحظ ضعف التنسيق بين المؤسسات التعليمية وقطاع الأعمال. وتظهر مشكلة عدم وجود إطار قانوني واضح لدعم المشاريع الريادية الطلابية، كما أن غياب الرؤية الموحدة بين وزارات التعليم والعمل والاقتصاد يعيق التكامل المستهدف.

الخاتمة

يمكن القول إن دمج التعليم الريادي في المناهج الدراسية لم يعد خياراً ثانوياً بل أصبح ضرورة ملحة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة. تمثل هذه الرؤية استجابة طبيعية لمتطلبات عصر الاقتصاد المعرفي والثورة الصناعية الرابعة، حيث يصبح الابتكار وريادة الأعمال أداتين أساسيتين لتحقيق التنمية المستدامة. وإن تطبيق التعليم الريادي يتطلب جهداً مؤسسياً متكاملاً يبدأ بإعادة هندسة المناهج وتطوير أساليب التدريس، ويمر عبر تأهيل الكوادر التعليمية وتطوير البنية التحتية، وينتهي بإقامة شراكات فاعلة مع القطاع الخاص. ورغم التحديات الكبيرة التي قد تعترض هذا المسار، إلا أن تجارب العديد من الدول أثبتت إمكانية التغلب عليها عبر الإرادة السياسية والتخطيط الاستراتيجي المدروس.

مع التركيز على الخصوصيات المحلية. كما يسلط الضوء على أهمية البدء بالمراحل التعليمية المبكرة لترسيخ الثقافة الريادية، مع التأكيد على ضرورة المزج بين الجانب النظري والتطبيقي في العملية التعليمية. ومن هذا فإن الاستثمار في التعليم الريادي هو استثمار في المستقبل، حيث يسهم في إعداد أجيال قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية، وخلق فرص العمل، وتحقيق النمو المستدام. وتظل التوصيات التي تضمنتها هذه الدراسة بمثابة خارطة طريق يمكن للقائمين على السياسات التعليمية الاستناد إليها لبناء نظام تعليمي أكثر ديناميكية وارتباطاً باحتياجات سوق العمل المستقبلية.

اقتراحات

- إعداد دليل إرشادي للمؤسسات التعليمية لدمج الريادة في المناهج
- تصميم برامج تدريبية مكثفة للمعلمين في مجال التدريس الريادي
- إنتاج مواد تعليمية تفاعلية رقمية لدعم التعلم الريادي
- تقييم التجارب الدولية الناجحة وتكييفها مع السياق المحلي
- بحث سبل دمج التقنيات الحديثة (مثل الذكاء الاصطناعي) في التعليم الريادي
- تطوير برامج رعاية للمشاريع الطلابية ،

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

- تطوير تشريعات داعمة لتمويل المشاريع الناشئة للطلاب
- تنظيم حملات توعوية لأهمية الثقافة الريادية
- إبراز نماذج ناجحة من رواد الأعمال المحليين
- تحليل معوقات تطبيق التعليم الريادي.
- تقييم تجارب دمج التعليم الريادي في التخصصات غير التجارية.

مراجع

- الرميدي، بسام سمير. (2018). تقييم دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلاب "استراتيجية مقترحة للتحسين". مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 2، 372-394. المركز الجامعي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير .
- اللوكان، محمد بن فهاد. (2020). إدارة المواهب في الجامعات السعودية كمدخل لتحقيق الريادة الاستراتيجية: تصور مقترح. مجلة التربية، 11(3)، 185-202 .
- الحشوة، ماهر. (2012). التربية من أجل الريادة في فلسطين: دراسة استكشافية. معهد أبحاث السياسة الاقتصادية الفلسطينية، القدس .
- الناجم، مجيدة بنت ملحم. (2018). ريادة الأعمال الاجتماعية: مفهوماها، مقوماتها، دورها في تحسين الخدمات الاجتماعية. مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، 14، جامعة المجمعة، السعودية .
- سليمان، صالح باسم. (2017). دور حاضنات الأعمال البحثية الجامعية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال في مصر: دراسة ميدانية. مجلة كلية التربية، 33(4)، 138-163. جامعة المنوفية، كلية التربية .
- Ahmad, S. Z. (2013). The need for inclusion of entrepreneurship education in Malaysia lower and higher learning institutions. Education + Training, 55(2), 191-203.
- Fayolle, A. (2013). Personal views on the future of entrepreneurship education. Entrepreneurship & Regional Development.
- <https://doi.org/10.1080/08985626.2013.821318>
- Gibb, A., Haskins, G., & Robertson, I. (2013). Leading the entrepreneurial university: Meeting the entrepreneurial development needs of higher education institutions. In Universities in Change (pp. 9-45). Springer.
- Hess, F. M. (2006). Welcoming the entrepreneurial era? Education Week, 26(10), 32-40.
- <http://www.edweek.org/ew/articles/2006/11/01/10hess.h26.html>

- . Lourenço, F., & Jones, O. (2006). Developing entrepreneurship education: Comparing traditional and alternative teaching approaches. *International Journal of Entrepreneurship Education*, 4, 111-140.
- . Melnikova, J., & Zaščerinska, J. (2017). Integration of entrepreneurship into higher education (educational sciences) in Lithuania and Latvia: Focus on modern pedagogical approaches. *Society. Integration. Education*, 1, 283-294.
<https://doi.org/10.17770/SIE2017VOL1.2365>
- . Mok, K. H., & Yue, K. (2013). Promoting entrepreneurship and innovation in China: Enhancing research and transforming university curriculum. *Frontiers of Education in China*, 8(2), 173-197.
- . Nian, T., Baker, R., & Islam, A. (2014). Students' perception on entrepreneurship education: The case of University Malaysia Perlis. *International Education Studies*, 7*(10), 40–49.
- . Sánchez, J. C. (2011). University training for entrepreneurial competencies: Its impact on intention of venture creation. *International Entrepreneurship and Management Journal*, 7 (2), 239–254.
- . Zaharia, S. E., & Gibert, E. (2005). The entrepreneurial university in the knowledge society. *Higher Education in Europe*, 30 (1), 31–40.

Social Entrepreneurship and Sustainable Development: Practices, Challenges, and Future Prospects

ريادة الأعمال الاجتماعية والتنمية المستدامة: الممارسات، التحديات، والآفاق المستقبلية

Dr. Bouznad Samira University of M'sila

Pr / Mokhetar Rehab. University of M'sila

الملخص

يهدف هذا المقال إلى إبراز ريادة الأعمال الاجتماعية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحليل ممارساتها، وتحديد تحدياتها، واستشراف آفاقها المستقبلية في ضوء دور التعليم المقاولاتي. يركز المقال على أهمية تعزيز روح المبادرة والابتكار الاجتماعي لدى الأفراد من أجل تحقيق تأثير اجتماعي وبيئي مستدام، مقارنة بريادة الأعمال التقليدية التي تركز على تحقيق الربح المالي فقط. وقد تناول المقال أبرز أنواع ريادة الأعمال الاجتماعية مثل المشروعات المجتمعية، المؤسسات غير الربحية، التعاونيات، والمؤسسات الربحية ذات الأهداف الاجتماعية، مع التأكيد على أن الابتكار والتحسين الاجتماعي يمثلان جوهر هذه الممارسات. كما يناقش القيمة المضافة لريادة الأعمال الاجتماعية في تعزيز الروابط المجتمعية، خلق فرص عمل، وتحقيق العدالة الاجتماعية. من جهة أخرى، تناول المقال أهم التحديات التي تواجه رواد الأعمال الاجتماعيين، وعلى رأسها نقص التمويل والدعم المؤسسي، وصعوبة قياس الأثر الاجتماعي، والتوفيق بين البعد الربحي والبعد الاجتماعي. كما يسلط الضوء على السمات الشخصية لرواد الأعمال الاجتماعيين، مثل الإبداع، الالتزام، والقدرة على التغيير.

ختامًا، يؤكد المقال أن دمج التعليم المقاولاتي في المنظومات الأكاديمية يعد وسيلة فعالة لتكوين جيل من الشباب القادر على تصميم مشاريع اجتماعية مبتكرة ومستدامة، تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتدعم اقتصادًا أكثر شمولًا وعدالة، بما يفتح آفاقًا جديدة لتعزيز التمكين الاجتماعي والمجتمعي.

الكلمات المفتاحية:

ريادة الأعمال الاجتماعية، التنمية المستدامة، التعليم المقاولاتي، الابتكار الاجتماعي

Abstract

This article aims to highlight social entrepreneurship as an entry point for achieving sustainable development by analyzing its practices, identifying its challenges, and exploring its future prospects in light of the role of entrepreneurial education. The article focuses on the importance of fostering a spirit of initiative and social innovation among individuals to achieve lasting social and environmental impact, compared to traditional entrepreneurship, which primarily seeks financial profit.

It discusses the main forms of social entrepreneurship, such as community projects, non-profit organizations, cooperatives, and profit-oriented enterprises with social objectives, emphasizing that innovation and social improvement constitute the core of these practices. The paper also examines the added value of social entrepreneurship in strengthening community ties, creating job opportunities, and promoting social justice.

On the other hand, it addresses the main challenges faced by social entrepreneurs, including limited funding and institutional support, difficulties in measuring social impact, and balancing profit-oriented and social objectives. It also sheds light on the personal characteristics of social entrepreneurs, such as creativity, commitment, and the ability to drive change.

In conclusion, the article asserts that integrating entrepreneurial education into academic systems is an effective means of preparing a generation of young people capable of designing innovative and sustainable social projects that contribute to achieving the Sustainable Development Goals and fostering a more inclusive and equitable economy, thereby opening new horizons for social and community empowerment.

Keywords: Social Entrepreneurship, Sustainable Development, Entrepreneurship Education, Social Innovation.

Introduction

In recent decades, the world has witnessed a fundamental transformation in the concept of entrepreneurship. It is no longer confined to profit generation and capital maximization but has increasingly evolved toward **social entrepreneurship** as an effective mechanism for addressing persistent social and environmental issues through sustainable initiatives (Al-Shumaimri & Al-Mubaireek, 2019, p. 45).

The significance of this shift emerges in light of the major global challenges facing societies today. The **Sustainable Development Goals (SDGs)**, adopted by the United Nations in 2015, aim to achieve a balance among economic, social, and environmental dimensions by 2030. Numerous studies—particularly in the Arab region—have highlighted the structural obstacles hindering the attainment of these goals. In this context, social entrepreneurship represents one of the most dynamic drivers capable of bridging the gap left by governmental and charitable funding, by channeling efforts toward innovative and sustainable solutions to societal problems such as poverty, unemployment, and social exclusion, based on the principles of **social innovation** and **shared responsibility**.

Within this framework, **entrepreneurial education** serves as a fundamental pillar in strengthening social entrepreneurial intention, as it seeks to develop entrepreneurial competencies and employ them in the service of society. According to the **International Labour Organization (ILO)** and **UNESCO** (2006, p. 12), it is defined as an educational approach that fosters self-confidence and creative skills, aiming to prepare individuals to

identify economic and social opportunities that can generate measurable positive impact in their communities (ILO & UNESCO, 2006, p. 15).

Previous studies have confirmed the crucial role of this integration. Hassan (2022, p. 102) found that entrepreneurial education directly enhances students' social entrepreneurial intentions by developing critical thinking and problem-solving skills. In the context of higher education, Rakicevic et al. (2023, p. 460) revealed that academic institutions encourage community engagement and shape a positive perception of social entrepreneurial practice. Empirical research by Michel et al. (2025) indicated that challenge-based entrepreneurial learning increases entrepreneurial intention and motivates learners to design realistic solutions to societal issues, while Castillo-Villar et al. (2025, p. 816) emphasized that the entrepreneurial mindset is a key factor in developing social projects and ensuring their sustainability. Moreover, Afrianti et al. (2024, p. 10) highlighted the importance of aligning educational curricula with cultural specificities to effectively support social entrepreneurship.

From this perspective, universities and educational centers play a pivotal role in fostering a culture of social entrepreneurship through programs that combine theoretical knowledge with practical application, encouraging students to analyze social issues and propose innovative, sustainable solutions (Belkhedher, 2022, p. 50). Hence, social entrepreneurship today stands as one of the modern pathways to achieving sustainable development by promoting entrepreneurial education, enhancing social awareness, and supporting social innovation as effective mechanisms for positive societal change.

Research Problem

Amid profound economic and social transformations worldwide, **social entrepreneurship** has emerged as a strategic alternative for achieving sustainable development by integrating economic objectives with social and environmental dimensions.

Despite its tangible achievements in reducing poverty, empowering vulnerable groups, and improving quality of life, social entrepreneurship still faces structural and institutional challenges that limit its scalability and sustainability.

Accordingly, this study seeks to address the following central research question:

To what extent does social entrepreneurship represent an effective approach to achieving sustainable development?

And more specifically:

- What is meant by social entrepreneurship, and how does it differ from traditional entrepreneurship?
- What are the main practices that reflect the application of social entrepreneurship in reality?
- What are the key challenges faced by socially-oriented enterprises?

- How can social entrepreneurship enhance the economic, social, and environmental dimensions of sustainable development?
- What are the future prospects of social entrepreneurship in light of global technological and digital transformations?

Significance of the Study

The significance of this study stems from the vital role that **social entrepreneurship** plays in achieving **sustainable development**, as it represents an innovative economic and social model that combines profitability with the creation of positive social and environmental impact. Social entrepreneurship seeks to provide practical solutions to chronic societal problems such as poverty, unemployment, marginalization, and weak social justice through mechanisms based on **innovation and social responsibility** (Mair & Marti, 2006, p. 37).

Its importance also lies in highlighting **contemporary practices** in social entrepreneurship and the **challenges** faced by social enterprises operating in economically and culturally dynamic environments. Moreover, it explores **future prospects** for enhancing the role of social entrepreneurship in promoting sustainability through innovative solutions and effective partnerships between the **public sector**, the **private sector**, and **civil society** (Castillo-Villar et al., 2025, p. 816).

Furthermore, this study contributes to emphasizing the **strategic significance of social entrepreneurship** as a tool for achieving sustainable development goals by fostering economic models that ensure **social justice**, **environmental preservation**, and **inclusive, balanced growth**.

Research Objectives

This study aims to achieve a set of theoretical and practical objectives, the most important of which are:

- **To analyze** the concept of **social entrepreneurship** and highlight its **economic, social, and environmental dimensions**.
- **To review** the main social entrepreneurial practices that contribute to developing **innovative and sustainable solutions** to societal challenges.
- **To identify** the key challenges faced by **social entrepreneurs**, whether related to **financing, regulation, or societal culture**.
- **To highlight** the relationship between **social entrepreneurship and sustainable development**, clarifying how social enterprises can support the three dimensions of sustainability: **economic, social, and environmental**.
- **To explore** the **future prospects** of social entrepreneurship, focusing on ways to develop a supportive ecosystem that empowers social actors and stimulates **social innovation**.

Conceptual and Theoretical Framework

Definition of Entrepreneurship

Entrepreneurship is defined as a dynamic process aimed at creating new value through the identification of opportunities, the organization of resources, and the assumption of risks to achieve both economic and social growth. Numerous scholars have addressed this concept from different theoretical and practical perspectives.

Gartner (as cited in Fayolle, 2004, pp. 28–29) views entrepreneurship as “the process of organization that involves a set of activities allowing the individual to create a new entity.” This definition highlights the **organizational dimension** of entrepreneurial practice, emphasizing entrepreneurship as a continuous process that integrates successive stages from idea generation to implementation.

Bygrave and Hofer define entrepreneurship as encompassing all the functions and activities related to recognizing opportunities and establishing organizations to pursue them (Chorf, 2021, p. 86). This definition underscores the **core essence** of entrepreneurship as an activity grounded in **opportunity recognition** and its transformation into tangible economic entities that foster growth and competitiveness.

According to Shane and Venkataraman, entrepreneurship “involves the processes of discovery, evaluation, and exploitation of opportunities to create future goods and services” (Shane & Venkataraman, 2000, p. 218). From this standpoint, entrepreneurship is a **cognitive and creative process** that seeks innovation through the optimal use of limited resources to generate added value.

Hisrich and Peters define entrepreneurship as “the process of creating something new of value by devoting the necessary time and effort, assuming the accompanying financial, psychological, and social risks, and receiving the resulting rewards of success” (Cai et al., 2019, p. 123). This conception emphasizes **creativity and risk-taking** as fundamental dimensions of entrepreneurial behavior that distinguish innovative leaders.

Similarly, Fayolle (n.d.) considers entrepreneurship as a particular state in which economic and social wealth is created under high uncertainty, through the integration of individuals with initiative and adaptive behaviors within a cohesive collective effort. This definition merges **economic, social, and organizational dimensions**, stressing that entrepreneurship materializes through the interaction of individuals within an environment that fosters innovation and renewal.

In light of these perspectives, **entrepreneurship** can be understood as an integrated process that encompasses opportunity recognition, resource mobilization, and risk-taking to establish innovative ventures that generate new **economic and social value**. It combines **creativity, management, and individual initiative**, serving as a key driver for **sustainable**

development by stimulating growth, creating jobs, and promoting a culture of innovation within society.

Definition of Social Entrepreneurship

Social entrepreneurship is a relatively modern concept that emerged in the search for innovative and sustainable solutions to social and economic problems. It refers to the application of **entrepreneurial principles** to generate **social value** that contributes to improving the well-being of individuals and communities, rather than merely pursuing financial profit.

According to **Dees (1998, p. 4)**, social entrepreneurship is the practice of developing innovative solutions to social issues through the creation of ventures aimed at achieving tangible and sustainable social impact, while utilizing traditional business tools to ensure the continuity of such initiatives. Similarly, **Mair and Marti (2006, p. 37)** define it as a process of identifying and exploiting opportunities that create social value—whether within for-profit or non-profit organizations—focusing on generating **positive social change** rather than maximizing profit.

Austin, Stevenson, and Wei-Skillern (2006, p. 2) view social entrepreneurship as **entrepreneurial efforts** directed toward achieving social transformation through the innovation and implementation of sustainable solutions to societal problems, integrating **business management principles** to ensure the longevity of projects. **Bornstein (2004, p. 18)** adds that social entrepreneurship combines **innovation, leadership, and social commitment** to provide practical solutions to pressing social challenges, while generating financial resources that sustain these initiatives.

In the same vein, **Yunus, Moingeon, and Lehmann-Ortega (2010, p. 241)** define social entrepreneurship as the creation of ventures designed to achieve specific and effective social objectives by employing **entrepreneurial and financial strategies** that balance **economic sustainability** with **social impact**.

In light of these definitions, **social entrepreneurship** can be understood as an **entrepreneurial approach** that integrates **innovation** and **social responsibility** to generate **positive and sustainable social change**, whether through non-profit initiatives or **socially-oriented business ventures**. It therefore acts as a **bridge between economic entrepreneurship and social justice**, grounded in the values of **creativity, empowerment, and sustainability** as fundamental pillars for achieving **comprehensive and inclusive development**.

The Concept of Sustainable Development

Sustainable development is a modern concept that has gained increasing importance in economic and social thought over recent decades. It represents a path aimed at achieving a

balance between economic growth, social justice, and environmental preservation for both present and future generations (Brundtland, 1987, p. 43). According to the report of the World Commission on Environment and Development (1987), sustainable development is defined as “*development that meets the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs*” (World Commission on Environment and Development, 1987, p. 8).

This concept is based on three interrelated dimensions:

- **The economic dimension**, which aims to achieve inclusive growth and generate wealth in a balanced manner.
- **The social dimension**, which seeks to ensure justice, equal opportunities, and the improvement of quality of life.
- **The environmental dimension**, which focuses on the rational use of natural resources and the protection of ecosystems from degradation (Sachs, 2015, pp. 12–15).

The Classical Definition:

This is one of the most widely cited definitions. According to the *Brundtland Report* (World Commission on Environment and Development, 1987, p. 43), sustainable development is defined as “*development that meets the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs.*” This definition emphasizes the balance among the economic, social, and environmental dimensions of development.

The United Nations Definition:

The United Nations emphasizes that sustainable development is a process of balancing the fulfillment of the current generation’s needs with safeguarding the rights of future generations to resources, while ensuring the integration of economic, social, and environmental dimensions into public policies (United Nations, 2015, p. 6).

The Comprehensive Definition:

Sustainable development is also understood as a continuous and inclusive process aimed at achieving sustainability across various domains of life—environmental, economic, and social—by maintaining a balance between current needs and future capacities to meet them (Drexhage & Murphy, 2010, p. 4).

The Resilience-Based Definition:

Sustainable development is further defined as the enhancement of the adaptive and resilient capacities of economic, social, and environmental systems so that they can continue meeting human needs without generating negative effects on future generations (Folke et al., 2010, p. 20).

The Inclusiveness Definition:

This definition focuses on justice and social participation, describing sustainable development as a process that ensures the engagement of all members of society—particularly

marginalized and impoverished groups—in decision-making and in achieving equity in the distribution of resources (Sachs, 2015, p. 12).

Sustainable development has thus evolved into a **strategic framework** guiding public policy, particularly following the adoption of the United Nations' *2030 Agenda for Sustainable Development*, which outlines seventeen key goals—including poverty eradication, equality, quality education, decent work, and responsible economic growth (United Nations, 2015).

From this perspective, sustainable development is no longer merely an economic concept but a **holistic vision** integrating environmental, social, and economic dimensions to ensure a future that is more balanced, equitable, and sustainable (Sachs, 2015, p. 20).

II. Social Entrepreneurship

Practices

Social entrepreneurship represents a modern form of the broader concept of entrepreneurship, as it goes beyond the traditional goal of financial profit to focus on creating a **positive and sustainable social impact** within communities (Dees, 1998, p. 4; Mair & Marti, 2006, p. 37). This type of entrepreneurship is defined as a venture that seeks to provide **innovative solutions to social, environmental, and cultural issues**, while employing entrepreneurial principles and methods to ensure the **sustainability and continuity of its social impact** (Austin, Stevenson, & Wei-Skillern, 2006, p. 2; Bornstein, 2004, p. 18).

Entrepreneurial projects that integrate **social responsibility practices** play a major role in increasing entrepreneurs' participation in development efforts and in strengthening trust and respect within communities that value social responsibility. These initiatives significantly contribute to **economic growth, technological advancement, and the sustainable use of natural resources**, thereby leading to increased income and overall economic progress.

The primary objective of social entrepreneurial organizations is to **create value for society while generating revenue**. Social entrepreneurs are characterized by their ability to design **innovative, unique, and sustainable solutions** that are environmentally friendly and cost-effective. Despite facing various challenges, social enterprises must strive to **expand their scope and maintain long-term viability** in order to maximize their positive impact on both society and the environment. These enterprises seek to achieve significant and lasting change that benefits individuals and communities, improving living conditions and environmental quality through innovation and effective implementation.

The **core features** of social entrepreneurship can be summarized as follows:

1. **Non-traditional thinking:** Social entrepreneurs aim to bring about transformative change by addressing complex social challenges through innovative and unconventional solutions.

2. **Sustainable solutions:** Social entrepreneurship focuses on developing long-term strategies for achieving sustainable development that go beyond temporary or partial fixes to societal problems (Yunus, Moingeon& Lehmann-Ortega, 2010, p. 241).
3. **Positive social impact:** The success of social entrepreneurship is measured by its tangible and lasting impact on target communities, particularly those that have experienced marginalization or neglect by public institutions.

The **impact of social entrepreneurship** can be assessed over different time horizons:

- **Short-term:** Direct changes in local economies, such as job creation, increases in local output, or stimulation of savings and investment.
- **Medium-term:** Improved community well-being through higher productivity and the launch of sustainable development projects.
- **Long-term:** The establishment of strong social capital that supports sustainable development and brings about a **structural transformation in the social fabric** (Schmitt, 2015, p. 102).

Types of Social Entrepreneurship

Social entrepreneurship takes multiple forms depending on the strategy and objectives pursued, and it can be classified into four main types:

1. **Community Projects:**

These represent the simplest form of social entrepreneurship. They include small initiatives that aim to address specific issues such as improving the local environment or providing social services. Such projects can be implemented by individuals or small groups (Dees, 1998, p. 7).

2. **Non-Profit Organizations:**

These organizations dedicate all their financial and human resources to achieving social goals without distributing profits to owners or investors. They often benefit from tax exemptions that facilitate the sustainability of their activities (Kerlin, 2006, p. 12).

3. **Social Cooperatives:**

These consist of groups of individuals who join efforts to meet community needs such as housing or employment. They may operate on either a for-profit or non-profit basis, with members contributing specific fees to support operating costs (Defourny&Nyssens, 2010, p. 24).

4. **For-Profit Enterprises with a Social Mission:**

These are companies that aim to generate financial profit while simultaneously achieving positive social impact through innovative products or services. Such enterprises tend to attract investors who prioritize social impact over profit maximization (Austin, Stevenson, & Wei-Skillern, 2006, p. 5).

The Difference Between Commercial and Social Entrepreneurship

The entrepreneurial sector is generally divided into two main categories:

1. Commercial Entrepreneurship:

Its primary aim is to improve market performance and generate financial profit for investors, with monetary gain serving as the main criterion for success.

2. Social Entrepreneurship:

This type focuses on achieving specific social objectives. Profits are used to support the project's financial sustainability rather than being the main goal. The key measure of success lies in the project's social impact (Hassan, 2022, p. 102; Rakicevic et al., 2023, p. 4606).

The main differences between the two can be summarized as follows:

- **Investment Motivation:**

Investors in social ventures focus on the social value created by the project rather than on direct financial return.

- **Use of Profits:**

Profits are reinvested to fund community-related activities and ensure the project's sustainability instead of being distributed to individuals.

- **Success Criteria:**

Success in social entrepreneurship is measured by the project's ability to create tangible and lasting positive change within the target community, while in commercial entrepreneurship, success is evaluated primarily through financial gains (Michel et al., 2025, p. 7).

Benefits of Social Entrepreneurship

Social entrepreneurship offers a wide range of benefits that extend beyond economic gains to include social, environmental, and developmental dimensions. The main advantages can be summarized as follows:

1. Addressing Unmet Needs:

Social entrepreneurs focus on serving marginalized communities by identifying their needs and developing innovative solutions that promote social justice and improve quality of life (Michel et al., 2025, p. 7).

2. Job Creation and Economic Development:

Social enterprises contribute to generating employment opportunities, especially in areas with high unemployment rates, while fostering local initiative and supporting sustainable economic growth (Rakicevic et al., 2023, p. 4606).

3. Collaboration and Partnerships:

Social entrepreneurship relies on collaboration among various actors — including NGOs, the public sector, and the private sector — to share expertise and resources, leading to more effective and sustainable solutions (Hassan, 2022, p. 102).

4. Encouraging Innovation:

Social entrepreneurs promote creative thinking and the adoption of new solutions tailored to local contexts and changing community needs (Afrianti et al., 2024, p. 10).

5. Social and Economic Sustainability:

Social entrepreneurship balances continuous positive social impact with economic viability through self-financing models that ensure the project's long-term sustainability (Yunus et al., 2010, p. 244).

6. Raising Social Awareness and Active Citizenship:

Social enterprises help spread awareness of societal issues and encourage civic participation and social responsibility.

7. Expanding Social Impact:

Social entrepreneurs use technology and partnerships to broaden their reach, increase the number of beneficiaries, and amplify their overall impact (Hassan, 2022, p. 104).

Characteristics of Social Entrepreneurship

1. Focus on a Social Mission:

The primary driving force behind social entrepreneurship is its **social or environmental mission**, which guides all decisions and strategies toward addressing critical issues such as poverty, education, environmental protection, and healthcare.

2. Innovative Solutions:

Social entrepreneurs are characterized by their ability to **develop new and creative approaches** to social challenges, often questioning traditional models and proposing more effective and sustainable alternatives (Michel et al., 2025, p. 9).

3. Financial Sustainability:

Unlike purely charitable initiatives, social enterprises operate through **business models that combine market logic with social goals**, ensuring long-term continuity without depending solely on donations (Afrianti et al., 2024, p. 12).

4. Commitment and Leadership:

Social entrepreneurs demonstrate a **strong commitment** to their social cause and possess **leadership skills** that enable them to inspire teams, mobilize resources, and achieve collective objectives.

5. Community Participation:

Success in social entrepreneurship depends on **actively involving local communities** in identifying problems and shaping solutions, thereby fostering a sense of ownership and shared responsibility for the project (Rakicevic et al., 2023, p. 4607).

6. Tangible Social Impact:

The ultimate goal of social entrepreneurship is to **create measurable and positive social change** in individuals' and communities' lives—whether by improving services, building capacities, or strengthening social solidarity (Yunus et al., 2010, p. 245).

Examples of Social Entrepreneurship Projects

- **Educational Projects:**

Aim to provide access to education for **disadvantaged children and youth**, reducing educational inequality and promoting lifelong learning.

- **Health Projects:**

Seek to **improve access to healthcare services**, particularly in underserved or rural areas, by offering affordable medical care or preventive health programs.

- **Environmental Projects:**

Focus on **protecting the environment and conserving natural resources**, such as recycling initiatives, renewable energy projects, and sustainable agriculture.

- **Economic Projects:**

Aim to **empower local communities** by creating employment opportunities, supporting small enterprises, and promoting inclusive and sustainable economic growth.

Embodiment of Social Entrepreneurship through Applied Models

Social entrepreneurship manifests in practical initiatives that combine **economic innovation** with **social commitment**, providing creative solutions to contemporary societal challenges in areas such as economic empowerment, education, energy, and digital knowledge. Some of the most prominent **global and Arab models** include:

- **Grameen Bank:**

One of the most recognized examples of social entrepreneurship, founded by **Muhammad Yunus** in Bangladesh. It operates on the concept of **microfinance**, offering small loans to the poor—especially women—without requiring collateral. The model has empowered over **nine million people** and is now studied in major universities as a model of inclusive development (Yunus et al., 2010, p. 247).

- **TOMS Company:**

Combines profit and social impact through its “**One for One**” model, donating a pair of shoes to a child in need for every purchase made. This initiative has distributed **millions of shoes** and expanded into programs providing **eyewear and clean water** (Michel et al., 2025, p. 10).

- **Solar Sister Foundation:**

Promotes **clean energy** and **women’s empowerment** across Africa by training rural women to sell affordable solar energy products. The project has enabled over **10,000 women** to start their own businesses, contributing directly to the **Sustainable Development Goals (SDGs)** (Afrianti et al., 2024, p. 13).

- **Wikipedia Foundation:**

Represents a model of **open-source digital social entrepreneurship**, aiming to **spread knowledge globally for free**. It has enabled millions of users to both access and contribute to knowledge, reinforcing the principle of **knowledge equity** (Hassan, 2022, p. 108).

- **“Nama” Platform – Morocco:**

A pioneering **social initiative** focused on empowering **rural women** through training in

handicrafts and digital marketing. It merges **technology and community entrepreneurship** to promote traditional products online, ensuring **sustainable income** (El Fassi, 2023, p. 92).

- **“Beyond the Book” Company:**

An educational project that provides **free digital learning resources** to children in remote areas through **low-cost tablets**, helping reduce educational disparities and promote **inclusive learning**.

- **“TahyaMisr 2030” Project – Egypt:**

A **national initiative** that supports **small social enterprises**, especially those targeting **women and youth** in rural regions. It strengthens **public-private partnerships** to achieve **sustainable social development** (Hassan, 2022, p. 109).

These examples demonstrate that **social entrepreneurship** transcends sectors and regions, standing as a **global approach to social change** that bridges **economic efficiency** and **social justice**. Whether through **technology** (Wikipedia), **clean energy** (Solar Sister), or **microfinance** (Grameen Bank), they all share a common goal: to create **sustainable social impact** through **market-based innovation**.

Challenges Facing Social Entrepreneurship

Social entrepreneurship is a modern field that seeks to develop innovative and sustainable solutions to social and economic problems. Despite its importance and positive societal impact, it faces a range of **interconnected challenges** at the financial, organizational, cultural, and technological levels.

- **Lack of Funding and Financial Sustainability:**

Securing sustainable funding remains one of the greatest challenges for social enterprises, as traditional investors tend to favor purely profit-driven ventures. Governmental or philanthropic funding is often limited and inconsistent (Kerlin, 2006, p. 14). This financial gap can hinder project growth or threaten its long-term survival.

- **Difficulty in Measuring Social Impact:**

Measuring social impact is one of the most complex challenges social entrepreneurs face, given the difficulty of defining precise quantitative indicators for success in achieving social objectives (Rakicevic et al., 2023, p. 4606). While financial profits can be easily quantified, social outcomes—such as improved quality of life or increased awareness—remain more abstract and harder to measure (Afrianti et al., 2024, p. 10).

- **Balancing Profit and Social Impact:**

Social enterprises struggle to strike a balance between pursuing social objectives and maintaining the financial profitability necessary for sustainability. Overemphasis on social goals may weaken financial viability, while focusing too much on profit may undermine the social mission (Austin, Stevenson, & Wei-Skillern, 2006, p. 5).

- **Legal and Regulatory Challenges:**

Social enterprises often face ambiguity in legal classification, as they fall somewhere between for-profit companies and non-profit organizations. The absence of clear regulatory

frameworks creates confusion regarding registration, taxation, and compliance (Dees, 1998, p. 7). This uncertainty limits their ability to attract institutional or financial support.

- **Cultural and Social Resistance:**

In certain contexts, social enterprises encounter resistance from local communities or traditional institutions reluctant to embrace new or alternative economic models (Afrianti et al., 2024, p. 10). Moreover, limited public awareness of social entrepreneurship may reduce stakeholder cooperation and engagement.

- **Building Partnerships and Collaboration:**

Effective social enterprises require strong partnerships between the public and private sectors. However, weak coordination among stakeholders and difficulty finding partners who share similar values and objectives often impede progress (Michel et al., 2025, p. 7).

- **Technological Challenges and Digital Transformation:**

With rapid technological advancement, many social enterprises struggle to keep pace with digital innovation—particularly when constrained by limited human and financial resources (Castillo-Villar et al., 2025, p. 816). Nonetheless, investing in technology is essential for enhancing social impact and improving operational efficiency.

- **Building a Committed Workforce:**

Recruiting and retaining a skilled, motivated team that believes in the organization's social vision can be challenging, especially given the limited financial incentives compared to traditional for-profit companies (Hassan, 2022, p. 102).

In conclusion, social entrepreneurship faces **complex and multi-dimensional challenges** that require innovative strategies and close collaboration among governments, the private sector, and civil society. The development of supportive policies and educational programs focused on social entrepreneurship is crucial to strengthening its capacity for **sustainability and positive social impact** (Yunus et al., 2010, p. 244).

Proposed Solutions to Overcome the Challenges of Social Entrepreneurship

Addressing the challenges faced by social entrepreneurship requires a deep understanding of its intertwined **economic and social dimensions**, along with the adoption of **practical and flexible strategies** that enhance its sustainability and social impact (Mair&Martí, 2006, p. 41).

1. Diversifying Funding Sources

Diversifying funding sources is a key solution to the problem of financial sustainability.

Social entrepreneurs can rely on a mix of **government grants, impact investments, crowdfunding, and self-generated revenues** (Bornstein & Davis, 2010, p. 122).

Yunus (2007, p. 53) highlights the importance of developing **hybrid economic models** that enable social enterprises to achieve financial self-sufficiency without losing their humanitarian mission.

2. Developing Tools to Measure Social Impact

It has become essential to adopt precise measurement tools such as **Social Performance**

Indicators and the **Theory of Change** to assess the extent to which social objectives are achieved (Nicholls, 2006, p. 215). These tools contribute to **greater transparency, attract impact investors, and strengthen public trust** (Dacin et al., 2010, p. 48).

3. Building Effective Strategic Partnerships

Partnerships with governments, NGOs, and the private sector are crucial for **enhancing social impact and strengthening financial and human resources** (Seelos&Mair, 2005, p. 246). Such collaborations foster the exchange of expertise and the expansion of joint initiatives aligned with the goals of sustainable development.

4. Entrepreneurship Education and Training

Continuous education and training empower social entrepreneurs with essential skills in **management, marketing, and finance**, improving their operational efficiency and success rates (Turker&Selcuk, 2009, p. 148).

Integrating **social entrepreneurship into university curricula** also helps foster a culture of innovation and social responsibility among youth (HadjSlimane&Bendiabdellah, 2010, p. 6).

5. Leveraging Technology and Digital Innovation

Technology enables social enterprises to **expand their impact through digital platforms** and engage with beneficiaries and donors more effectively (Castells, 2010, p. 178).

Moreover, **digital analytics tools** allow for more precise targeting of beneficiaries and accurate measurement of social outcomes.

6. Building a Supportive Culture for Social Entrepreneurship

Establishing a **positive social culture** toward entrepreneurship is essential for its sustainability. This involves **raising awareness** about its importance, **encouraging community participation**, and **promoting values of solidarity and responsibility** (Thompson, 2002, p. 422).

Involving community members in the **design and implementation stages** increases acceptance and local commitment (Dees, 2001, p. 6).

7. Overcoming Cultural and Social Barriers

Addressing social resistance requires **participatory approaches** based on education, awareness, and collaboration with local actors. The success of any social project depends on its **alignment with community culture and values** (Mair&Martí, 2006, p. 43).

In conclusion, the success of social entrepreneurship depends on adopting a **comprehensive and integrated approach** that combines **sustainable financing, innovation, partnership, education, technology, and community engagement**. Such an approach ensures the **continuity of social impact** and the achievement of **long-term sustainable development** (Bornstein & Davis, 2010, p. 130).

Prospects of Social Entrepreneurship

Social entrepreneurship is considered one of the most significant modern drivers of **sustainable development**, as it effectively integrates **economic performance with human values**. It does not merely aim for profit but rather seeks to create **positive and lasting social change**. Despite the challenges it faces, the **future prospects** of social entrepreneurship are promising, with a growing expansion at both local and international levels.

• Promoting Sustainable Development

Social entrepreneurship represents an effective tool for achieving the **Sustainable Development Goals (SDGs)**, particularly in areas such as **poverty eradication, women's empowerment, environmental protection, and quality education** (UNDP, 2022). It contributes to finding **practical and innovative solutions** to social problems in ways that are applicable and sustainable.

• Supporting the Social and Solidarity Economy

Social entrepreneurship plays a key role in strengthening the **solidarity economy**, as it encourages the creation of projects that balance **economic profitability with social responsibility** (Dees, 2012).

• Digital Transformation and Technological Innovation

Technological progress offers new opportunities for social entrepreneurs to leverage **digital solutions and artificial intelligence** in serving communities—such as developing **literacy applications** or improving **access to healthcare services** (Mair&Martí, 2006).

• Growing Academic and Institutional Interest

There is a noticeable expansion in **educational and training programs** dedicated to social entrepreneurship worldwide, which contributes to building a new generation of **socially conscious leaders** capable of innovating sustainable solutions to societal issues (Austin et al., 2006).

• Increasing Public-Private Partnerships

Governments are increasingly supporting social initiatives through **policies that foster collaboration** between social entrepreneurs and private enterprises. This collaboration enhances **project financing and expands their social impact** (OECD, 2020).

• Expanding Culture of Social Responsibility

Consumers and investors are becoming more aware of the **social dimension of business**, leading to a rising demand for **ethically and environmentally responsible products and services** (Bornstein & Davis, 2010).

In light of the above, it can be concluded that the **prospects of social entrepreneurship** are moving toward greater **institutional and economic recognition and support**, especially in response to the growing need for **more inclusive and human-centered development models**. However, the **sustainability of these prospects** remains contingent upon the

establishment of an **enabling environment**, **supportive policies**, and **entrepreneurial education** that emphasizes **social values** and **responsible innovation**.

The Relationship Between Social Entrepreneurship and Sustainable Development

Social entrepreneurship is one of the most effective modern mechanisms for achieving **sustainable development** in contemporary societies, as it merges the **economic logic** of innovation and production with the **social logic** of justice, empowerment, and equality. It is not merely a profit-oriented economic activity, but rather a **comprehensive social project** that seeks to generate positive and sustainable social change through the use of entrepreneurial principles in service of human and environmental development goals (Elkington&Hartigan, 2008, p. 22).

Sustainable development, in its broad sense, is based on meeting the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own (United Nations, 2015). Within this framework, **social entrepreneurship** serves as a practical tool for realizing this principle by transforming entrepreneurial ideas into **innovative solutions** to issues such as poverty, unemployment, social exclusion, and environmental degradation (Yunus, 2017, p. 36). It employs market mechanisms to serve social values, striving to achieve a balance between **economic efficiency**, **social justice**, and **environmental sustainability**.

1. Social Entrepreneurship, Job Creation, and Poverty Reduction

One of the key contributions of social entrepreneurship to sustainable development is its ability to create **new and sustainable employment opportunities** across various sectors, particularly in marginalized or economically fragile areas. Unlike traditional enterprises, social ventures aim not only for profit but also for **integrating marginalized groups** into productive activity, including women, youth, people with disabilities, and rural populations (Zahra et al., 2009, p. 522).

Mair and Martí (2006, p. 39) emphasize that social entrepreneurs often start from **existing social problems** and transform them into **economic and social opportunities**, generating dual value—economic, through employment and production, and social, through the reduction of inequalities. A notable example is the **Grameen Bank** in Bangladesh, founded by Muhammad Yunus, which empowered thousands of poor women to start small businesses through microcredit, thereby improving household income and promoting financial independence (Yunus, 2017, p. 48).

Empirical evidence also shows that social entrepreneurship combats **structural poverty** by fostering self-reliance and developing professional and managerial skills that enhance employability. Rather than offering aid, it builds capacities, making it a **true driver of sustainable development** (Austin, Stevenson, & Wei-Skillern, 2006, p. 4).

2. Empowering Vulnerable Groups, Women, and Youth

Social justice and empowerment are core pillars of social entrepreneurship, which aims to integrate socially and economically marginalized populations into the development process through projects that improve living conditions and encourage active participation in decision-making (Nicholls, 2010, p. 612).

For **women**, numerous studies show that female-led social enterprises contribute to **economic independence** and the strengthening of leadership roles. Women entrepreneurs not only enhance their family income but also challenge cultural norms that limit their economic participation (Afrianti et al., 2024, p. 10). These projects also enable women to acquire essential organizational, marketing, and management skills, fostering creativity and self-confidence.

For **youth**, social entrepreneurship provides a dynamic space to channel their creativity into designing innovative solutions for societal challenges. It encourages a **shift from job-seeking to initiative-taking**, inspiring young people to create their own ventures in education, technology, environment, and energy (Michel et al., 2025, p. 7). In this way, social entrepreneurship helps reduce youth unemployment and promotes their participation in economic and social development.

3. Promoting Environmental Sustainability Through Green and Responsible Projects

Environmental sustainability is one of the three fundamental dimensions of sustainable development, alongside economic and social aspects. Social entrepreneurship plays a pivotal role in supporting this dimension by launching **green initiatives** that focus on environmental protection, resource efficiency, and the promotion of a **circular economy** (Cohen & Winn, 2007, p. 38).

Such initiatives offer innovative responses to rising environmental issues such as pollution, waste management, clean energy, and recycling. They integrate **environmental and economic goals** by creating responsible products and services that preserve ecological balance (Castillo-Villar et al., 2025, p. 816). Examples include ventures that transform waste into reusable materials or deliver solar energy solutions to remote areas.

Moreover, social entrepreneurship contributes to **environmental awareness** through educational and advocacy initiatives that seek to shift community behavior toward more sustainable practices. These ventures not only produce green goods and services but also cultivate a **responsible consumption culture** and promote an **ethical economy** that respects both humanity and nature (United Nations, 2015).

4. Social Entrepreneurship as a Bridge to Achieving the SDGs

Social entrepreneurship serves as a **comprehensive approach** to achieving the **17 Sustainable Development Goals (SDGs)** adopted by the United Nations in 2015. Its objectives intersect directly with those of **poverty eradication (Goal 1)**, **gender equality (Goal 5)**, **decent work and economic growth (Goal 8)**, and **responsible consumption and production (Goal 12)**.

As Elkington (2004) notes, social entrepreneurship operationalizes the “**Triple Bottom Line**” concept, which integrates financial profit, social equity, and environmental stewardship. It thus presents a **new human-centered economic model** grounded in cooperation, responsibility, and active citizenship.

In summary, social entrepreneurship is not an alternative to sustainable development—it is its **most effective implementation mechanism**. It translates principles into **practices**, and global goals into **real, impactful projects** capable of producing tangible and lasting societal change.

Findings and Discussion

The findings of this study reveal that **social entrepreneurship** represents one of the most effective modern approaches to achieving **sustainable development**, as it successfully integrates economic, social, and environmental objectives within a framework of innovation and social responsibility. The study demonstrates that social entrepreneurship differs from traditional entrepreneurship by focusing on creating **positive and lasting social change**, generating both financial and social value. Its practical applications are evident in educational, health, environmental, and economic projects that aim to **empower vulnerable groups**, fight poverty, and create job opportunities — thereby serving as a genuine tool for promoting social justice and community engagement.

The results also indicate that **the main challenges** facing social entrepreneurs include limited funding, weak institutional support, difficulties in measuring social impact, the absence of adequate legal frameworks, and the lack of a widespread social entrepreneurship culture in Arab societies. Conversely, the **future prospects of social entrepreneurship** appear promising, particularly with the rise of green economies, social solidarity initiatives, and the increasing potential of **digital transformation and technological innovation** to expand social impact and enhance project efficiency.

Furthermore, the study highlights that **integrating entrepreneurial education into academic systems** is a key mechanism for preparing a new generation of social entrepreneurs capable of designing innovative and sustainable initiatives that address contemporary challenges and contribute to achieving the **Sustainable Development Goals (SDGs)**. Ultimately, the success of social entrepreneurship depends on the establishment of a **supportive ecosystem** that

ensures access to funding, training, cross-sector partnerships, and public awareness — making it a strategic lever for inclusive and equitable development.

Recommendations

Based on the findings of this study, several recommendations can be proposed to strengthen the role of **social entrepreneurship** in achieving **sustainable development**:

1. **Develop Supportive Public Policies:**

Governments should establish clear legal and institutional frameworks that recognize and regulate social enterprises, providing them with tax incentives, funding mechanisms, and access to public procurement opportunities.

2. **Promote Entrepreneurial Education:**

Universities and training institutions should integrate **entrepreneurship education**—particularly social entrepreneurship—into their curricula to build students' capacities in innovation, leadership, and social problem-solving.

3. **Diversify Funding Sources:**

Encouraging investment in social impact funds, public–private partnerships, and crowdfunding platforms can help ensure the financial sustainability of social enterprises.

4. **Enhance Impact Measurement Tools:**

Developing standardized methodologies for assessing **social and environmental impact** will increase transparency, attract investors, and guide strategic decision-making.

5. **Foster Technological Innovation:**

Leveraging **digital transformation and AI-driven solutions** can help social entrepreneurs expand outreach, improve operational efficiency, and enhance community engagement.

6. **Encourage Community Participation:**

Promoting participatory approaches that involve beneficiaries in the design and implementation of social projects will enhance ownership, sustainability, and long-term impact.

7. **Strengthen Networks and Partnerships:**

Building collaborative platforms between governments, NGOs, private enterprises, and universities can create an ecosystem conducive to innovation and sustainable social change.

Conclusion

Social entrepreneurship represents one of the most significant modern approaches to achieving **sustainable development**, as it embodies an integrated model that combines **economic, social, and environmental dimensions** within a framework of **innovation and social responsibility**. It goes beyond the mere creation of profitable ventures to provide **practical and sustainable solutions** to societal challenges such as unemployment, poverty, social exclusion, and environmental degradation. Through this perspective, social entrepreneurship transforms individuals from **passive recipients of aid** into **active agents of development**, empowering them to participate in shaping a more just and sustainable future.

Empirical practices and international experiences have demonstrated that social entrepreneurship has the potential to generate **structural change** within societies by creating **quality employment opportunities**, **empowering vulnerable groups** such as women, youth, and people with disabilities, and **promoting self-reliance**. Furthermore, adopting a **sustainable entrepreneurial approach** supports the **green economy** through projects that protect the environment and make responsible use of natural resources.

However, achieving these objectives is not without challenges, notably **limited financial resources**, **the absence of supportive legal frameworks**, and **low societal awareness** of the importance of socially oriented enterprises. Therefore, the **future of social entrepreneurship in the Arab world**, particularly in **Algeria**, depends on the ability of key stakeholders—including the **state**, **civil society**, **universities**, and **private institutions**—to build an **integrated ecosystem** that nurtures social innovation and promotes a **culture of responsible entrepreneurship**.

In conclusion, social entrepreneurship today stands as a **strategic pathway toward comprehensive and sustainable development**, as it places the **human being at the core of the developmental process** and strives to achieve a **balance between economic profit and public interest**, ultimately contributing to the creation of **fairer, more inclusive, and more sustainable societies**.

References

- Afrianti, N., Rahman, S., & Putri, A. (2024). *Integrating cultural dimensions into social entrepreneurship education: A model for sustainable impact*. Journal of Social Innovation and Sustainability, 12(1), 1–15.
- Al-Shumaimri, A., & Al-Mubaireek, S. (2019). *Social entrepreneurship in the Arab world: Challenges and opportunities*. Journal of Entrepreneurship and Innovation, 8(2), 40–55.
- Austin, J., Stevenson, H., & Wei-Skillern, J. (2006). *Social and commercial entrepreneurship: Same, different, or both?* Entrepreneurship Theory and Practice, 30(1), 1–22.
- Belkhedher, S. (2022). *Entrepreneurial education and its role in fostering social entrepreneurship among university students*. Arab Journal of Educational Studies, (50), 45–60.
- Bornstein, D. (2004). *How to change the world: Social entrepreneurs and the power of new ideas*. Oxford University Press.
- Bornstein, D., & Davis, S. (2010). *Social entrepreneurship: What everyone needs to know*. Oxford University Press.

Brundtland, G. H. (1987). *Our common future: Report of the World Commission on Environment and Development*. Oxford University Press.

Cai, W., Lysova, E. I., Khapova, S. N., & Bossink, B. A. (2019). *Servant leadership and innovative work behavior: The mediating role of psychological empowerment*. Journal of Leadership & Organizational Studies, 26(1), 120–133.

Castells, M. (2010). *The rise of the network society* (2nd ed.). Wiley-Blackwell.

Castillo-Villar, F. R., Torres, P., & Sánchez, M. (2025). *Entrepreneurial mindset and sustainable development: The mediating role of social innovation*. Journal of Sustainable Entrepreneurship, 14(3), 812–828.

Chorf, B. (2021). *Entrepreneurship: From opportunity recognition to enterprise creation*. Routledge.

Dacin, P. A., Dacin, M. T., & Matear, M. (2010). *Social entrepreneurship: Why we don't need a new theory and how we move forward from here*. Academy of Management Perspectives, 24(3), 37–57.

Dees, J. G. (1998). *The meaning of social entrepreneurship*. Stanford University: Kauffman Center for Entrepreneurial Leadership.

Defourny, J., & Nyssens, M. (2010). *Conceptions of social enterprise and social entrepreneurship in Europe and the United States: Convergences and divergences*. Journal of Social Entrepreneurship, 1(1), 32–53.

Drexhage, J., & Murphy, D. (2010). *Sustainable development: From Brundtland to Rio 2012*. International Institute for Sustainable Development (IISD).

El Fassi, N. (2023). *Digital platforms and women's empowerment: The case of "Nama" in Morocco*. Journal of Social and Digital Innovation, 6(2), 85–96.

Fayolle, A. (2004). *Entrepreneuriat: Apprendre à entreprendre*. Éditions d'Organisation.

Folke, C., Carpenter, S. R., Walker, B., Scheffer, M., Chapin, T., & Rockström, J. (2010). *Resilience thinking: Integrating resilience, adaptability and transformability*. Ecology and Society, 15(4), 20–25.

HadjSlimane, B., & Bendiabdellah, N. (2010). *Entrepreneurial education and youth employment: A strategic approach for Algeria*. Mediterranean Journal of Social Sciences, 1(3), 1–10.

Hassan, M. (2022). *The impact of entrepreneurial education on social entrepreneurship intention among university students*. Journal of Entrepreneurship and Development Studies, 15(2), 100–115.

Hisrich, R. D., & Peters, M. P. (as cited in Cai et al., 2019). *Entrepreneurship*. McGraw-Hill Education.

International Labour Organization (ILO), & UNESCO. (2006). *Towards an entrepreneurial culture for the twenty-first century: Stimulating entrepreneurial spirit through entrepreneurship education in secondary schools*. Geneva: ILO Publications.

Kerlin, J. A. (2006). *Social enterprise in the United States and Europe: Understanding and learning from the differences*. Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations, 17(3), 247–263.

Mair, J., & Marti, I. (2006). *Social entrepreneurship research: A source of explanation, prediction, and delight*. Journal of World Business, 41(1), 36–44.

Michel, S., Taneja, S., & Qureshi, I. (2025). *Challenge-based learning and social entrepreneurship: Enhancing intention through experiential learning models*. International Journal of Entrepreneurial Behavior & Research, 31(2), 1–15.

Nicholls, A. (2006). *Social entrepreneurship: New models of sustainable social change*. Oxford University Press.

Rakicevic, Z., Savić, M., & Jovanović, D. (2023). *The role of higher education in promoting social entrepreneurship and community engagement*. Journal of Educational and Social Innovation, 11(4), 455–470.

Sachs, J. D. (2015). *The age of sustainable development*. Columbia University Press.

Schmitt, T. (2015). *Social impact assessment and long-term development: The case of community enterprises*. Development Studies Review, 9(2), 98–112.

Seelos, C., & Mair, J. (2005). *Social entrepreneurship: Creating new business models to serve the poor*. Business Horizons, 48(3), 241–246.

Shane, S., & Venkataraman, S. (2000). *The promise of entrepreneurship as a field of research*. Academy of Management Review, 25(1), 217–226.

Turker, D., & Selcuk, S. S. (2009). *Which factors affect the entrepreneurial intention of university students?* Journal of European Industrial Training, 33(2), 142–159.

United Nations. (2015). *Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development*. United Nations Publications.

World Commission on Environment and Development. (1987). *Our common future*. Oxford University Press.

Yunus, M. (2007). *Creating a world without poverty: Social business and the future of capitalism*. PublicAffairs.

Yunus, M., Moingeon, B., & Lehmann-Ortega, L. (2010). *Building social business models: Lessons from the Grameen experience*. Long Range Planning, 43(2–3), 308–325.

Incorporating Entrepreneurial Thought into the Algerian School: Towards an Innovative School in Light of the National School Innovation Initiatives

إدماج الفكر المقاولاتي في المدرسة الجزائرية: نحو مدرسة مبتكرة في ضوء مبادرات الوطنية للابتكار المدرسي

Dre. Zergui Aicha, Institut National de recherche en Education – Algiers.

Dre. Iman Bouzeria, Institut National de Recherche en Education – Algiers.

Abstract

This intervention addresses the importance of incorporating entrepreneurial thought into the Algerian school as an entry point for building entrepreneurial and creative learners capable of contributing to sustainable development. The paper proceeds from an analysis of the experiences of higher education and vocational training in the field of entrepreneurship, to propose practical mechanisms for transferring these experiences to the Algerian school through curricula and extracurricular activities.

It also stops at recent national initiatives such as the National Award for School Innovation (2025) and the TARBYA-UP Challenge of the National Institute for Research in Education, as practical models for embodying the contractual dimension within the school.

The study concludes that the promotion of entrepreneurial culture in education represents a strategic option for the formation of a generation of innovators and entrepreneurs, and calls for sustainable institutional integration between the Ministries of Education, Higher Education, and Vocational Training.

Keywords: Entrepreneurial Thought – Entrepreneurial Education - School Innovation – Educational Incubator – Sustainable Development – Institutional Integration.

الملخص

تتناول هذه المداخلة أهمية إدماج الفكر المقاولاتي في المدرسة الجزائرية باعتباره مدخلاً لبناء متعلمين مبادرين ومبدعين قادرين على الإسهام في التنمية المستدامة. وتنطلق الورقة من تحليل تجارب التعليم العالي والتكوين المهني في مجال المقاولاتية، لتقترح آليات عملية لنقل هذه التجارب إلى المدرسة الجزائرية عبر المناهج والأنشطة اللاصفية. كما تتوقف عند المبادرات الوطنية الحديثة مثل الجائزة الوطنية للابتكار المدرسي (2025) ومسابقة TARBYA-UP Challenge التابعة للمعهد الوطني للبحث في التربية، بوصفها نماذج عملية لتجسيد البعد المقاولاتي داخل المدرسة. وتخلص الدراسة إلى أن تعزيز الثقافة المقاولاتية في التربية يمثل خياراً استراتيجياً لتكوين جيل من المبدعين والمبادرين، ويستدعي تكاملاً مؤسسياً مستداماً بين وزارات التربية، التعليم العالي، والتكوين المهني.

الكلمات المفتاحية: الفكر المقاولاتي – التربية المقاولاتية – الابتكار المدرسي – الحاضنة التربوية – التنمية المستدامة – التكامل المؤسسي

1. Introduction

The Algerian educational system is undergoing fundamental transformations in light of global trends towards a knowledge economy and sustainable development. With the rising stakes of the Fourth Industrial Revolution, it has become imperative for the school to transform from a space for the indoctrination of knowledge to an environment that stimulates creativity and initiative. Contractual thought

is one of the main entry points for achieving this transformation. These trends come in a national economic context that seeks to diversify the economy and reduce dependence on the hydrocarbon sector, as excessive dependence on this sector has become a weak point in the face of the fluctuations of global markets (Bouzeria, 2024).

In this context, entrepreneurship is seen as a key driver to stimulate innovation and job creation in strategic sectors such as technology, agriculture and renewable energies, as it contributes to the development of critical and creative thinking skills among learners, and enhances the spirit of responsibility and self-reliance. In this context, the Ministry of National Education has launched in recent years national programs and initiatives to consolidate the culture of innovation, most notably:

National Award for School Innovation (2025) aimed at encouraging innovative educational initiatives.

The TARBYA-UP Challenge 2025, supervised by the National Institute for Research in Education, includes an educational business incubator that supports entrepreneurial ideas and emerging educational projects. These initiatives reflect the transition towards the entrepreneurial school model, which considers the learner a creative actor and a partner in development.

. Problematic

In the face of the educational and economic transformations that Algeria is experiencing in light of the transition towards a knowledge economy, a central question arises:

How can the Algerian school transform from a space for the indoctrination of knowledge to a space for the production of initiative and innovation, by integrating entrepreneurial thought into its pedagogical practices?

This question gives rise to a set of sub-questions:

- What is meant by entrepreneurial thought and entrepreneurial education in an educational context?
- What are the most important Algerian experiences in spreading entrepreneurial culture within the university and vocational training centers?
- How can these experiences be transferred to the school in line with the peculiarities of learners in educational stages?
- What is the role of recent national initiatives such as the National Award for School Innovation and the TARBYA-UP Challenge in perpetuating this trend?

- What are the ways to create a sustainable pedagogical model that integrates creativity, initiative, and teamwork in school education?
- The intervention seeks to answer this problem through a comparative analytical approach that combines the conceptual and theoretical dimension on the one hand, and the applied and experimental dimension on the other.

Importance

- The importance of this intervention stems from a number of educational, economic and national considerations, the most important of which are:
 - It is considered a scientific response to the directions of the Algerian state aimed at spreading the culture of innovation in the school environment.
 - Highlighting the pedagogical dimension of entrepreneurship, which is not limited to the establishment of institutions, but includes the development of an entrepreneurial and adaptive personality.
 - Linking the school with the university and the economic sector within the framework of a unified national vision for entrepreneurship education.
 - Transforming the educational act into a productive experience that develops the learner's sense of responsibility and self-reliance.

Providing a viable scientific perception within educational institutions through a realistic pedagogical model based on school projects and clubs.

Objectives

- Analyzing the concept of contracting thought and contracting education in the light of modern educational literature.
- Highlight Algerian experiences in higher education and vocational training as adaptable reference models in school education.
- Propose practical mechanisms for integrating entrepreneurial thought into curricula and educational activities.
- Introducing modern national initiatives in the field of school innovation and educational incubators.
- Provide an integrated pedagogical model that combines creative thinking, teamwork, and project learning.
- Contribute to building a strategic vision of institutional integration between the three sectors: education, higher education, and vocational training.

2. Conceptual Framework for Entrepreneurial Education

Entrepreneurial education is a modern concept in educational thought, and it intersects with other concepts such as education for active citizenship, education for sustainable development, and education for work. The concept refers to a systematic educational process aimed at developing entrepreneurial competencies in the learner, that is, the ability to transform ideas into actions of social or economic value.

. Definition of Entrepreneurial Thought

Entrepreneurial thought is a mental and personal orientation that makes an individual able to see opportunities in problems, and turn them into practical projects through initiative, creativity, and the ability to adapt to risks. This thinking is linked to the concept of “entrepreneurship”, which the Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) prepares as a basis for building a productive and responsible citizen.

Definition of Entrepreneurial Education

As for entrepreneurship education, according to UNESCO (2017), it is an educational process aimed at “enabling the learner to develop initiative, creativity and problem-solving skills, through active project-based learning and practice.” The European Commission (2014) confirms that the goal of entrepreneurship education is to enable individuals to “move from idea to action”, and provide them with a set of competencies, the most important of which are:

Creativity and design thinking;

Manage resources and risks

Collaboration and Teamwork.

Awareness of the social and environmental responsibility of the initiative.

. The dimensions of entrepreneurship education in the Algerian educational context

In the Algerian context, entrepreneurship is seen not only as an economic field, but as a new pedagogical approach aimed at renewing pedagogy and diversifying learning styles. It seeks to:

Making the pupil the center of the educational process;

Linking theoretical learning to life situations;

Stimulate the entrepreneurial spirit inside and outside the department;

Building a school culture based on creativity and responsibility.

Thus, entrepreneurship education becomes a tool for improving education and a key to achieving the goals of sustainable development in both its educational and economic dimension.

. Relationship between entrepreneurial thought and school innovation

Educational innovation is an essential component of entrepreneurial education, as it is embodied in the school's ability to experiment with new solutions to educational problems, whether in teaching methods, resource management, or the development of activities. In this sense, the initiatives of the "National Award for School Innovation" and the * * "TARBYA-UP Challenge" * * represent a field translation of this thought, as they allow

learners and teachers a space to experiment with their ideas and turn them into concrete implementable projects

3. Algerian experiences in higher education and vocational training in the field of entrepreneurship

Since the beginning of the last decade, Algeria has witnessed a gradual shift in its educational policies towards consolidating a culture of initiative and creativity among students and waiters. This shift has emerged clearly in the higher education and vocational training and education sectors, where practical programs have been initiated aimed at instilling entrepreneurial thought as a tool for youth employment and the development of the national knowledge-based economy.

«. Higher education: from the traditional university to the entrepreneurial university

Starting in 2018, the Ministry of Higher Education and Scientific Research launched a national policy to mainstream entrepreneurship education in various university disciplines, through:

The inclusion of the measure of “entrepreneurship” as a mandatory component in the university composition of all students (Ministry of Higher Education, 2022);

Establishing university incubators and innovation support centers within major universities, such as the University of Algiers 1, the University of Constantine 2, and the University of Bordj Bou Arréridj;

Launching the "Certificate – Emerging Institution" program in 2022, which aims to transform graduation projects into actual institutions through technical and legal accompaniment within the university (Ministry of Higher Education).

Official data for 2024 indicate that Algeria registered 732 emerging institutions, placing it second in Africa in terms of emerging institutions emanating from universities (Bouzeria, 2024). 234 projects during the academic year

2022-2023 in fields as diverse as biotechnology, smart agriculture, renewable energies and artificial intelligence were on the verge of transforming into start-ups, reflecting the rising dynamism of university entrepreneurial activity

The study of Bin Zawi and Bouazza (2023) at *Mohamed Al-Bashir Al-Ibrahimi University – Burj Bouaridj* highlighted that contracting education has become a “strategic entry point to ensure the institutional qualification of university graduates,” as the applied experiences of student projects have contributed to building self-confidence and developing a sense of innovation. The results of the study

also showed that 64% of the students who received training in entrepreneurship expressed an actual intention to establish micro-enterprises after graduation (Bin Zawi and Bouazza, 2023, p. 112).

Bouzeria and Zergui (2024), for their part, confirm that the Algerian University is experiencing a qualitative transition from the “certificate-granting university” model to the

“value-added-producing university” model, thanks to the expansion of the partnership between the university and the economic sector within the so-called “Golden Triangle: University – Institution – Innovation” (Bouzeria and Zergui, 2024, p. 1325).

The researchers believe that this approach enhances students' cognitive immunity, and makes them active in the production cycle, not just consumers of knowledge.

«Vocational Training and Education Sector: Entrepreneurship as an Entryway to Youth Employment

The vocational training and education sector is one of the main pillars in the dissemination of applied entrepreneurial thought in Algeria, due to its practical nature and its direct link to the labor market.

A field study carried out in the Directorate of Vocational Training and Education in the Wilayat of Constantine (Belkhairi and Makrani, 2024) showed that training programs in recent years have begun to teach trainees the principles of establishing microenterprises and managing self-initiatives.

The researchers noted that 72% of the trainees who benefited from training units in contracting were able to develop viable project ideas in the field (Belkhairi and Makrani, 2024, p. 98). The study also found that partnerships between training directorates and chambers of traditional industry and crafts have contributed to enabling the trainees with the necessary resources and expertise to launch their own institutions after graduation.

From this point of view, we see that contracting education at the Algerian University cannot be separated from vocational training efforts, as both of them constitute a unified base for establishing “contracting awareness” in the various stages of training, and this integration promotes the building of a national economy that relies more on entrepreneurship than on classic employment.

. Comparative analysis and pedagogical connotations

When comparing the university and professional experiences in Algeria, a number of common pedagogical connotations can be drawn:

Transition from education to learning by doing: The formative project or graduation project has become a tool for practical evaluation, not just a theoretical test.

Promoting a culture of positive risk-taking: Students and lurkers are encouraged to take entrepreneurial experiences instead of fearing failure.

Partnership with the economic environment: Both the university and the training centers have adopted the mechanism of cooperation with economic institutions to incubate projects.

Establishing the spirit of social innovation: Entrepreneurship is no longer reduced to the profit side only, but includes projects with a social or environmental dimension that serves the local community.

Based on the above, it can be said that the Algerian experiences in higher education and vocational training represent the empirical base that allows the transfer of entrepreneurial thought to the Algerian school.

The school can benefit from these experiences to develop practical activities and simple classroom projects that prepare learners from the early stages of the initiative experience, and contribute to the formation of a generation capable of self-creation and participation in local development

It is clear from field studies and practices that Algeria has developed the first building blocks to build a comprehensive entrepreneurial education system that includes higher education, vocational training, and education.

It is expected that transferring the spirit of these experiences to the school will constitute a pivotal step to consolidate the culture of innovation at the intermediate and secondary levels, especially in light of new initiatives such as the National Award for School Innovation (Ministry of National Education, 2025) and the TARBYA-UP Challenge (National Institute for Research in Education, 2025), which represents a practical model for activating entrepreneurial thought in the educational field.

From University to School – Towards an Integrative Approach

The experience of contracting education in Algeria in recent years is an advanced step towards building an innovative educational system, but these efforts are still concentrated in higher education and vocational training.

Therefore, this reality raises the need to transfer the entrepreneurial experience to the Algerian school in line with its nature and educational functions, and provides learners with early opportunities to acquire initiative and innovation skills.

. Theoretical basis for the integrative approach

The concept of an integrative approach to education refers to coordination between the various stages of the educational system with the aim of achieving continuity in building competencies (UNESCO, 2017). This perception is based on the view that school, university and vocational training are not separate levels, but rather an interconnected chain that all contribute to the development of the entrepreneurial learner across a long-term path.

In university, the student learns to turn ideas into realistic projects, while in vocational training he acquires the technical skills to accomplish them. In school, the first building blocks of entrepreneurial thought should be formed through classroom and extra-curricular activities.

This is Therefore, “instilling entrepreneurial thinking in the early stages of education is the way to create a generation of innovators capable of bringing about social and economic change.”

. Lessons from university experience

Recent studies on the Algerian university experience in contracting education have shown that the success of this approach is based on three basic elements:

Incorporating entrepreneurship into curricula as an approved pedagogical component;

Activating university incubators to incubate student projects;

Establishing effective partnerships between the university, economic institutions and civil society (Bouzeria and Zergui, 2024, p. 1328).

The Ministry of Higher Education (2022) believes that this experience enabled the transformation of the university from a "space for indoctrination of knowledge to a space for the production of added value through emerging projects."

The experience of the "Certificate – Emerging Institution" program has also shown the possibility of adopting a similar model in school education, so that the student can have a mini-experience in creating an educational or environmental project within the school.

From there, the university experience can be adapted to the school by:

Incorporate learning modules on Design Thinking and Social Creativity;

Establishing "school clubs for initiative and innovation" supervised by specialized educational teams;

Developing local and regional school competitions related to the National Award for School Innovation (Ministry of National Education, 2025).

. Towards activating the entrepreneurial thought in the Algerian school

The study of Bouzareah and Zargui (2024) indicates that the entrepreneurial thought is not reduced to the establishment of institutions, but extends to adopting a positive mental attitude towards change and challenge, which is what the Algerian school should adopt in its new pedagogical vision.

The activation of this entrepreneurial thought in the school can be achieved through a set of practical approaches, the most prominent of which are:

The entrepreneurial curriculum is the integration of creative thinking, planning, and project management skills within the transverse competencies of the curriculum, not only as a separate subject, but as a spirit that inhabits all subjects.

For example, in science, learners can be encouraged to design innovative environmental solutions, and in language, they can develop interactive media or cultural projects.

Continuous training of teachers International experiences

have shown that the success of entrepreneurial education depends on the entrepreneurial teacher who is able to manage an educational project and motivate learners.

Therefore, UNESCO (2017) recommends the need to prepare specialized training programs in "entrepreneurial pedagogy" within the training centers of the Ministry of Education.

Extra-curricular activities and local initiatives Extra-curricular activities

play a pivotal role in the embodiment of entrepreneurial thought, as they provide students with real opportunities to express their ideas and apply them in the field. Here comes the National Award for School Innovation (2025) to embody this principle, as it enables schools to present their educational and creative projects at the national level, in a

way that promotes positive competition and a spirit of collective initiative (Ministry of National Education, 2025).

4. School-based pedagogical incubators

The TARBYA-UP Challenge (INRED, 2025) is an advanced model for pedagogical incubators that accompany innovative projects within the school.

It provides a space for training and guidance, and connects educational institutions with experts and researchers in the field of entrepreneurship education, allowing the development of pupils' ideas and their transformation into generalizable educational models.

. Integration between school, university and educational research

The embodiment of the integrative approach requires the establishment of a permanent institutional mechanism for coordination between the three sectors:

Ministry of National Education through curricula and activities;

The Ministry of Higher Education and Scientific Research through research accompaniment and university incubators;

Ministry of Vocational Training and Education through applied and professional support for projects.

In this context, Bin Shiha (2023) proposes the establishment of a “national network of entrepreneurial educational institutions” that brings together schools, universities and training centers, with the aim of exchanging experiences and coordinating programs (Bin Shiha, 2023, p. 74).

The National Institute for Research in Education can also play the role of national coordinator for educational innovation by organizing periodic forums to evaluate and value school initiatives.

It is clear from the analysis of national experiences that educational entrepreneurship in Algeria has gone beyond the boundaries of the university to become a holistic vision for building the future school.

Transferring the university experience to the school does not mean reproducing it, but adapting its principles to suit the age of learners and the specificity of the school environment

5. Educational incubators and school innovation initiatives in Algeria

The National Award for School Innovation (2025) and the TARBYA-UP Challenge 2025 are among the most important recent initiatives to consolidate entrepreneurial thought in the educational system.

The first prize aims to motivate students and teachers to create educational, environmental or digital solutions that are applicable within educational institutions.

It is possible to benefit from the experiences of leading university incubators in this field, such as the Entrepreneurship House at the University of Tlemcen (Zerrouki & Tabet Aouel, 2020) and the i2E Student Center at the same university, as well as the Incubator of the National Higher School of Automated Media (ESI), which was characterized by organizing

international events such as the Global Entrepreneurship Week, and supported innovative projects, including applications for smart participatory transportation and virtual reality learning platforms (Bouzeria, 2024). The House of Entrepreneurship at the University of Science and Technology, Houari Boumediene, Algiers, supported ten student projects in 2022, enabling them to obtain initial funding through a national competition

The TARBYA-UP Challenge, supervised by the National Institute for Research in Education (INRE), is a national educational incubator that accompanies innovative educational projects from idea to embodiment, through training, mentoring, and technical support. These initiatives represent a practical embodiment of the concept of the entrepreneurial school, transforming educational institutions into spaces for creativity and knowledge production, and linking the school with the university and the economic sector.

Proposal for a Pedagogical Model for Incorporating Contractual Thought

Entrepreneurial education is among the modern pedagogical approaches aimed at transforming education from the process of transferring knowledge to the process of building experience and practice. In the Algerian context, the preparation of a national pedagogical model for the integration of entrepreneurial thought in the school is of strategic importance, given the ongoing shifts in educational policies, especially after the launch of national initiatives such as the National Award for School Innovation and the TARBYA-UP Challenge (Ministry of National Education, 2025; National Institute for Research in Education [INRE], 2025).

1. Theoretical Foundations of the Proposed Model

The proposed pedagogical model is based on a combination of international and national educational references, the most important of which are:

Project-based learning theory, which is one of the most appropriate methods for instilling entrepreneurial thinking skills because it makes the learner the focus of the educational process, and connects him to realistic problems (UNESCO, 2017).

The competencies approach adopted in the Algerian curriculum since the 2003 reforms, which focuses on employing knowledge in actual situations.

The European EntreComp Competency Framework (European Commission, 2016), which identified 15 competencies spread over three core areas:

Ideas and opportunities (creativity, evaluation, vision).

Resources (Skills, Motivation, Networks).

Working on projects (planning, risk management, perseverance).

Starting from these foundations, an integrated pedagogical model is proposed that takes into account Algerian specificity and is based on the principle of “Learning by Doing”.

. Components of the Proposed Pedagogical Model

Sensitization: Organizing workshops to introduce entrepreneurship and innovative thinking.

Experimentation: Completion of simple classroom or environmental projects (such as the “My Green School” project).

Valuation: Presentation of projects in local and national competitions (such as the National Award for School Innovation).

Accompanying: Linking outstanding projects with TARBYA-UP incubator to complete their development

a. Sensibilisation phase

The first stage of creating entrepreneurial awareness among students is aimed at introducing them to the concepts of innovation, initiative and responsibility.

Introductory workshops and educational games are organized on the concepts of “idea – project – added value”.

It is recommended that these activities be carried out under the supervision of teachers formed in entrepreneurial pedagogy, or in partnership with TARBYA-UP Challenge incubators (INRE, 2025).

Bin Zawi and Bouazza (2023) suggest that sensitization activities be integrated into school orientation classes to bring the learner closer to the reality of future professions and projects (p. 117).

B. Expérimentation phase

At this stage, learners go through the application of their ideas within classroom or school mini-projects, depending on the project-based learning.

For example, an environmental project entitled “*My Green School*” could be implemented to develop simple environmental solutions.

Or a digital project on “*My Electronic School Magazine*” aimed at developing media and communication skills. The teacher here supervises the guidance of learners in the stages of planning, distribution of roles, and management of resources, without direct intervention in the decision, in order to promote the spirit of independence (Bouzeria and Zergui, 2024).

C. Valorisation Phase

This stage is the link between the school and the community.

The completed projects are presented in school exhibitions or local competitions, such as the National Award for School Innovation (Ministry of National Education, 2025), which allows students to highlight their efforts and value educational innovation.

Bin Shiha (2023) recommends that these projects be linked to supporters from the economic or associative environment, to ensure the continuity of ideas after the end of the school year (p. 75).

D. Accompagnement Phase

This stage comes to ensure the sustainability of the project and its development through educational incubators within the school or at the level of the directorates of education.

Here stands out the role of the TARBYA-UP Challenge, which offers a technical and pedagogical accompaniment to outstanding ideas (INRE, 2025).

The winning projects can be linked to university networks or vocational training centers in order to develop them into investable educational, environmental or digital products.

Belkhairi and Makrani (2024) suggest that “school innovation support cells” be established in each education directorate to follow up on these projects and provide training for educators (p. 102).

Implementation Mechanisms

a. Incorporating entrepreneurship into curricula

Entrepreneurial skills should be integrated into the cross-curricular competencies, not only as a stand-alone subject, but also as a transmaterial pedagogical ethos (UNESCO, 2017). In mathematics, for example, learners can be trained to budget for a mini-project, and in science education they can design innovative models of environmental tools.

b. Teacher training

The European Commission (2016) confirmed that the success of any entrepreneurial education policy is linked to the competence of educators, so it is proposed to include training modules on “entrepreneurial pedagogy” in the programs of higher institutes for teacher training and continuous training centers.

C. Pedagogical Assessment

Relying on evaluating contracting efficiency instead of being satisfied with theoretical tests. This evaluation includes criteria such as: creativity, team spirit, time management, and the ability to turn the idea into a project.

This model aims to achieve a number of educational and social outputs, the most prominent of which are:

Creating learners who have the ability to think critically and creatively.

Establishing entrepreneurship and social responsibility in the school environment.

Make the school a productive space for knowledge and innovation, not a consumer of it.

Building practical bridges between the school, the university and vocational training through educational incubators.

Supporting the state's orientation towards the economy of creativity and sustainable development in the horizon of Algeria's Vision 2030.

The integration of entrepreneurial thought in the Algerian school is not limited to the inclusion of new educational modules, but is a shift in the philosophy of education towards a culture of initiative, experimentation and responsibility.

The proposed model is a practical framework that schools can apply gradually, from simple activities to accompanying projects by educational incubators.

The initiatives of the National Award for School Innovation (Ministry of National Education, 2025) and the TARBYA-UP Challenge (INRE, 2025) are among the most important institutional tributaries to activate this transformation, as they embody the new vision of the Algerian school as a platform for creativity and productive citizenship

6. Institutional integration between the sectors of education, higher education and vocational training

The integration of the institutions of the educational, university and professional system is one of the main pillars for achieving the effectiveness of the national policy in spreading the entrepreneurial culture. Entrepreneurial education cannot succeed in isolation from the institutional coordination between the various sectors that intersect in the formation of the human resource — that is, the learner, the student, and the stalker — who later form the nucleus of the national economy based on innovation (Ben Hamida, 2022).

Institutional integration in the educational literature means the unification of organizational and pedagogical efforts between institutions and sectors with common objectives, allowing the harmonization of educational and formative policies (UNESCO, 2017).

In the Algerian case, this integration aims to create a holistic educational system in which the different stages of education interact in one direction: an innovative learner, an active citizen, and a productive professional.”

Bouzeriah anZergui(2024) confirmed that any real development of the Algerian school requires building institutional bridges with the university and the economic sector, because “entrepreneurial education is by nature cross-sectoral” (p. 1331).

. Drivers of integration between the three ministries

The trend towards institutional integration is based on a set of realistic and developmental motives, the most important of which are:

The national trend towards a knowledge economy that requires linking the school to scientific research and production

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

The multiplicity of actors in the field of education and entrepreneurship, where the Ministry of National Education, the Ministry of Higher Education, and the Ministry of Training and Vocational Education are working on convergent programs without adequate coordination.

The need to prepare an integrated generation of competencies that combines theoretical knowledge (education), research and innovation (university), and applied skill (vocational training).

The emergence of recent joint initiatives such as the National Award for School Innovation and the TARBYA-UP Challenge, which open a space for collaboration between education and research.

Bin Shiha (2023) believes that integration between educational sectors constitutes “a national methodology to unify the pedagogical perception of the development of the entrepreneurial spirit of young people.”

. Practical areas of integration between ministries

Based on the analysis of national and field studies (Belkhairi and Makrani, 2024Bouzeriaand Zergui, 2024), the most prominent areas of cooperation and integration can be identified in the following table:

Implementation Mechanisms	Responsible Entity	Area of collaboration
Preparing joint training programs for teachers, university professors and vocational training frameworks on entrepreneurial pedagogy.	Ministry of Education + Higher Education + Vocational Training	Configure HR Recruitment
Transferring entrepreneurial education units from the university to secondary education, and establishing small school projects in coordination with training centers.	National Education	Curriculum development
Implementing joint applied research on the impact of entrepreneurial education, and exchanging its results between the National Institute for Research in Education and university incubators.	YFe uuivevsities	Research and Evaluation
Organizing national forums linking educational institutions with the local economic community and emerging institutions.	Professional higher education	Partnership with the economic sector
Establishing a “national network for educational incubators” that includes the university, the school and the training centers.	Ministry of Higher Education	Joint educational incubators

. Supportive national regulatory frameworks and policies

Among the official documents and policies that encourage this integration are:

The National Strategy for Emerging Institutions (2022) adopted by the Ministry of Higher Education, which stipulates encouraging “rapprochement between the university and the educational sectors to mainstream the culture of innovation”

The National Plan for the Development of Education 2023–2030, which sets among its objectives “strengthening the links between education and scientific research” (Ministry of National Education, 2025).

The project of the National Award for School Innovation (2025) which operates under the supervision of a national committee that includes researchers from the National Institute for Research in Education and experts from universities, reflecting a practical model of field institutional integration.

TARBYA-UP Challenge (INRE, 2025) is also the first official experience of establishing a national educational business incubator that operates under the tutelage of the Ministry of Education, but is open to cooperation with universities and vocational training centers.

. Challenges and future bets

Despite the clarity of the national vision, there are still a number of challenges that hinder the achievement of effective integration between the three sectors, the most prominent of which are:

The multiplicity of administrative frameworks and the diversity of approaches between sectors, which makes it difficult to unify the pedagogical approach;

. Weak alignment of the educational system with the requirements of the modern economy, which calls for

profound reforms to foster creativity, critical thinking, and autonomy in learners (Bouzeria, 2024

. Lack of teacher training programs on entrepreneurial pedagogy, despite their academic experience, which limits their ability to awaken the entrepreneurial spirit of learners;

. Limited funding allocated to entrepreneurial initiatives, whether in the educational sector or in supporting start-ups, which restricts the possibilities of innovation and development (Bouzeria, 2024

5. The absence of a permanent national mechanism for coordination between the sectors concerned with entrepreneurship education;

The need for a new institutional culture * * that encourages openness and experimentation rather than bureaucracy.

To meet these challenges, Ben Hamida (2022) proposes the establishment of a “National Observatory for Entrepreneurial Education” under the supervision of the Presidency of the

Government, which will evaluate and coordinate entrepreneurial programs at various stages. Belkhairi and Makrani (2024)

also recommend the need to involve local actors — especially local groups and economic institutions — in the implementation of intersectoral programmes (p. 1012).

Promoting integration between the Ministries of Education, Higher Education and Vocational Training is a strategic option for achieving the SDGs in Algeria, in particular SDG 4 (quality education) and SDG 8 (decent work and economic growth) (UNESCO, 2017).

Within this framework, a range of future prospects can be envisaged:

Establishing permanent coordination committees between the three ministries to standardize training programs in entrepreneurial pedagogy.

Include entrepreneurship education within the National Strategy for Sustainable Human Development 2030.

Building digital bridges between schools, universities and training centers through common platforms for innovation.

Establishing an annual national festival for school and university innovation supervised by the three ministries in partnership with economic incubators.

International and national experiences confirm that the success of entrepreneurship education requires a holistic vision that combines political will, pedagogical reform, adequate financing and effective partnership between educational institutions and the economic sector (Bouzeria2024). In this sense, Algeria has all the ingredients to build a distinctive national model for entrepreneurship education, provided that institutional coordination is strengthened and the necessary resources are provided for the sustainability of existing national initiatives

7. Conclusion

The integration of entrepreneurial thought in the Algerian school is not just a situational educational project, but a comprehensive civilizational vision aimed at building a knowledge-producing school, and a learning community capable of creativity and initiative. It is clear from the analysis of the data that Algeria has already begun to establish an integrated entrepreneurial educational system that combines higher education, vocational training, and national education, within the framework of a national policy to encourage innovation.

The biggest bet is to anchor this culture in the awareness of the learner and the teacher together, and make it a daily practice within the department and the school. Thus, the Algerian school is transformed from a space for indoctrination into a national platform for innovation and knowledge production, which contributes to the achievement of Algeria's Vision 2030 towards sustainable development and the economy of creativity.

The most important findings of the study are as follows:

Contractual thought represents a comprehensive educational culture, which goes beyond the economic dimension to become a philosophy of education based on initiative, innovation, and responsibility (Bouzeria and Zergui, 2024).

The Algerian school is a candidate to be a space for production and creativity, provided that entrepreneurial competencies are integrated into curricula and educational activities, and that teachers are trained in entrepreneurial pedagogy.

University and professional experiences formed the basis for designing a viable local school pedagogical model.

Recent national initiatives such as the National Award for School Innovation and the TARBYA-UP Challenge (Ministry of National Education, 2025; INRE, 2025) have become de facto engines for anchoring a culture of innovation and initiative within educational institutions.

Institutional integration between the Ministries of Education, Higher Education and Vocational Training is the critical factor for the success of entrepreneurial education in Algeria, as it allows the unification of vision and coordination of efforts to ensure continuity from school to university.

Recommendations

- Based on the previous findings, the intervention proposes a set of practical recommendations to operationalize entrepreneurial thought in Algerian school education:
- At the national policy level, and 4.
- Adopting entrepreneurship education as an official component of the National Strategy for Education and Human Development 2030.
- Establishing a national observatory for entrepreneurship education that oversees coordination between sectors (Ben Hamida, 2022).
- Incorporating the education of contractors in all stages of education within the official curriculum documents.
- At the level of curricula and training:
- Redesigning curricula to incorporate incidental competencies linked to initiative and innovation (UNESCO, 2017).
- Developing specialized training units on entrepreneurial pedagogy within higher institutes for teacher training.
- Organizing continuous training for professors in the fields of design thinking, project management, and educational innovation.
- At the level of field practices:
- Establish school clubs for initiative and innovation in each educational institution.

- Activating the National Award for School Innovation as an annual mechanism to discover talents and support educational projects.
- Linking winning projects with incubators such as TARBYA-UP Challenge in order to develop and follow up on them.
- Encourage educational institutions to establish partnerships with universities, vocational centers and local associations.
- even on the level of the scientific research
- Encouraging researchers in education and social sciences to study the impact of entrepreneurial education on academic achievement and learners' behavior.
- Supporting field research that investigates the effectiveness of entrepreneurial pedagogical models in the Algerian environment.

BIBLIOGRAPHY

1. Algeria: Ministry of Higher Education and Scientific Research. <https://www.mesrs.dz/index.php/2022>
2. Algérie. Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique. (2022). *Arrêté ministériel n° 1275 du 27 septembre 2022 portant sur le mécanisme « un diplôme, une start-up » ou « un diplôme, un brevet »*. *Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire*, 74, 14-15.
3. Belkhairi, Saad Eddin, Makrani, Walid. (2024). Vocational training and education institutions as a mechanism towards contracting: A case study of the Directorate of Vocational Training and Education – Governorate of Constantine. *Journal of Humanities and Social Sciences, Abdelhamid Mehri University – Constantine 2*, (10), 95–108.
4. Bin Shiha, Noura. (2023). The importance of entrepreneurial education in promoting the entrepreneurial culture of students. *Journal of Educational Research, Laghout University*, (12), 70–79.
5. Bin Zawi, Ibrahim, and Bouazza, Abdul Raouf. (2023). The Reality of Contractual Education in Algeria as a Strategic Approach to Ensuring Institutional Qualification among University Graduates: A Field Study at Mohamed Al-Bashir Al-Ibrahimi University – Bordj Bou Arréridj. *Journal of Economic and Educational Research, Bordj Bou Arréridj University*, (7), 109–124.
6. Bouzeria, Iman, Zergui, Aicha. (2024). Education in the spirit of entrepreneurship in Algeria: towards an innovative educational system. *Qabas Journal of Humanities and Social Studies*, 8(2), 1323–1335.
7. Bouzeria, I. (2024). L'éducation entrepreneuriale en Algérie : un enjeu clé pour la diversification économique. *Revue internationale d'éducation de Sèvres*, (96), 20-23.

8. European Commission. (2014). *Educators' Guide to Contract Education*. Brussels: Directorate General for Enterprises and Industry – European Commission.
9. <https://doi.org/10.4000/12fs1>
10. <https://mgiep.unesco.org/project-based-learning>
11. <https://www.aps.dz/fr/algerie/education-et-technologie/mh82ag1t-l-universite-algerienne-est-devenue-le-moteur-principal-de-la-croissance-economique>
12. Ibn Ḥamīdah, Muḥammad. (2022). Contracting education and its role in activating the entrepreneurial intention of the students who are about to graduate. *Journal of Economic and Educational Sciences, Souk Ahras University*, (9), 55–65.
13. Ministry of National Education (2025) *Guide to the National Award for School Innovation*. Ministry of National Education
14. National Institute for Research in Education. (2025) *TARBYA-UP Challenge: National Incubator for Educational Innovation*. Algeria: National Institute for Research in Education.
15. UN Educational, Scientific and Cultural Organisation (UNESCO). (2017). *Education for the Sustainable Development Goals: Educational Goals*. Paris: UNESCO Publishing House. www.unesco.org/en/articles/education-sustainable-development-goals-learning-objectives
16. Zerrouki, Z. W. et Tabet Aouel, W. (2020). Un éclairage sur l'impact de l'enseignement de l'entrepreneuriat sur le développement de l'esprit entrepreneurial : cas des étudiants de la maison de l'entrepreneuriat de l'université de Tlemcen. *Les Cahiers du MECAS*, 16(1), 40-50.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

دور التكوين الذاتي كمدخل للمقاولاتية في تحقيق الأمن الفردي.

The Role of Self-Development as an Approach to Entrepreneurship in Achieving Individual Security.

أ. د. سعاد بن ققة، جامعة محمد خيضر/بسكرة

أ. د. مخلوف سعاد، جامعة الحاج لخضر/باتنة

أ. د. سماح عليّة، جامعة محمد خيضر/بسكرة

الملخص:

إن التكوين الذاتي هو من أهم وأحدث أنواع التعليم التي فرضتها الضرورة الحياتية ، حيث أصبح الفرد هو من يبحث عن تنوع وطبيعة المدخلات التي يريدها وفقا لأهدافه المسطرة والغايات التي يدركها. وهذا النوع من التكوين يحقق الإبداع وينمي روح الابتكار، ويفعل متطلبات تحقيق المسؤولية بأبعادها المختلفة ، وبذلك يتحقق الأمن الاقتصادي للفرد من خلال خلق مشاريع تحقق له إحتياجاته ومتطلباته، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحقق له الأمن النفسي من خلال تحقيق الذات والتمركز في سلم الوجود الاجتماعي للمجتمع ككل، والأمن الاجتماعي من خلال الابتعاد عن مختلف الانحرافات الاجتماعية ، بل المساهمة في تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي ، وبالتالي تنمية روح المواطنة والحد من المشكلات الداخلية الخالقة للأزمة وحتى الخارجية العابرة للدول وهي الهجرة غير الشرعية . من هنا يمكننا القول أن التكوين الذاتي هو من يخلق العمل المقاولاتي المحقق للأمن بكل أبعاده .

Abstract

Self-development is one of the most important and modern forms of education, whose necessity has been established by life itself. The individual today seeks the type and nature of inputs that shape and direct his path according to specific goals and objectives that he perceives and wishes to achieve.

This type of development fosters creativity, nurtures a spirit of innovation, and activates the requirements for assuming responsibility in its various dimensions. As a result, economic security is achieved when the individual creates projects that meet his needs and requirements; psychological security is achieved through self-realization and finding one's position within the social hierarchy of the community as a whole; and social security is

التعليم المقاوالاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

realized through avoiding various social deviations, while contributing to achieving social stability and cohesion.

Consequently, this leads to the development of a sense of citizenship and belonging, enabling individuals to absorb and adapt to different challenges and requirements, thereby preventing internal crises and even external migration, which represents a non-legitimate escape from such crises.

From this standpoint, it can be said that self-development creates entrepreneurial action that ultimately achieves comprehensive individual security in all its dimensions

مقدمة

إن العمل المقاوالاتي وإن كان من بين الطروحات الفكرية المعاصرة ، والتي وجدت حيزا لها في عالم الوجود الاجتماعي، غير أننا يمكننا القول بأنها كفكرة كانت موجودة على أرض الواقع ، بل هي المجال الوحيد لخلق مجالا للعمل وبالتالي تحقيق الربح والوفاء بمختلف المتطلبات والاحتياجات والتي تحقق من خلال ذلك الأمن الإنساني ككل.

باعتبار أن الفكر المقاوالاتي بشكله الحديث هو من بين متطلبات هاته المرحلة، فهو لن يتحقق ولن يجد مكانا له إلا من خلال تكوين ذات ينطلق من رغبات وحاجات الفرد سواء المعرفية أو العلمية والعملية ، وبذلك ترسم مسارا للفرد ينتقي من خلاله ما يريده وما يصبو اليه.

ويتحقق كل هذا من خلال التكوين الذاتي والقائم أساسا على روح الابتكار والابداع والمسؤولية الموجهة لكل التفاعلات والعلاقات ، والتي تأخذ بمبدأ الربح والخسارة باعتبارها مرحلة سابقة لتحقيق النجاح والوفاء بكل الغايات والاهداف . فالتكوين الذاتي هو أساس خلق روح المقاوالاتية والمحقة لأمن الفرد في مختلف مستوياته ، هذا ما سيتم التدقيق فيه من خلال صفحات هذا العمل البحثي.

أهداف الدراسة:

تكمّن أهداف هذه الصفحة البحثية في مجموعة من النقاط يمكن اجمالها فيما يلي:

- التعرف على دلالات التكوين الذاتي.
- الكشف عن الحاجة الملحة للفكر المقاوالاتي.
- التعرف على دلالات الأمن الفردي.
- التعرف على آليات تحقيق الأمن الفردي ومستوياته المختلفة ومجالاته المتعددة.
- الكشف عن الارتباط الوثيق ما بين التكوين الذاتي والفكر المقاوالاتي.

التعليم المقاوالاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

-التعرف على دور التكوين الذاتي في تحقيق الأمن الفردي.

-الكشف عن دور التكوين الذاتي في خلق وبعث الفكر المقاوالاتي.

-الكشف عن دور المقاوالاتية في تحقيق الأمن الفردي

أولاً-مدخل مفاهيمي حول التكوين الذاتي والأمن الفردي:

التكوين الذاتي كان ومازال يلقي اهتماما كبيرا من قبل الباحثين في علم النفس وعلوم التربية باعتباره أسلوب التكوين الأفضل، لأنه يحقق لكل متكون تكوينا يتناسب مع قدراته وسرعته الذاتية في التكوين.

ويعتبر التكوين الذاتي من أهم وأكبر المواضيع التي لاقت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والمتخصصين في إدارة وتنمية الموارد البشرية نظرا لأهميته في تحسين الأداء وباعتباره وسيلة مهمة في حياة الأفراد تعبر عن مدى اهتمامهم بتطوير أنفسهم وتحسين معارفهم.

هذا ما سيتم التطرق اليه من خلال هذا العنصر من خلال تفكيك عناصره بدقة متناهية، من خلال ما يلي:

1. تعريف التكوين الذاتي:

عرف التكوين بأنه: "جهد مخطط لتغيير سلوك ومهارات الموظفين وتوجهاتهم وآرائهم باستخدام طرق تدريبية وارشادية مختلفة لتهيئتهم لأداء الأعمال المطلوبة وفقا لمعايير العمل بشكل مقبول. والمتكون هو الشخص الذي يسعى الى الوصول الى مهارة أو معرفة أو خبرة يمكن ملكها، سواء بمبادرة شخصية لتطوير قدراته من خلال برامج وطرق التدريب المختلفة التي تتطلبها وظيفته وتتيحها المنظمة" حاج شعيب وآخرون: 2019، ص ص 93-94

أما التكوين الذاتي فيعرفه أورلسان بأنه: "صيغة جديدة تساهم بقسط كبير في التكوين المستمر، وقد يشمل التكوين الذاتي عدة مفاهيم، وهي التعلم الذاتي أو الدراسة المستقلة، أو التعلم بمساعدة الكمبيوتر، أو الثقافة الذاتية عن طريق المطالعة، أو الاحتكاك بالغير، وقد تعتبر كل منها نظام متكامل في حد ذاته" فاتح الدين شنين، لخضر عواريب: العدد 17 ديسمبر 2014، ص 189

كما عرف بأنه: النشاط التكويني الذي يقوم به الفرد مدفوعا برغبته الذاتية، بهدف تنمية استعداداته وقدراته وامكانياته مستجيبا لميوله واهتماماته بما يحقق شخصيته وتكاملها، فضلا عن التفاعل الناجح مع مجتمعه، بالاعتماد على نفسه والثقة بقدراته في عملية التكوين.(<https://iajphss.us>)

ويعرف أيضا بأنه مجهود فردي دائم يعتمد على القدرات الذهنية للفرد من أجل تحديث معلوماته بالاعتماد على نفسه. (أسامة خيري، 2014، ص: 115)

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

من خلال التعاريف السابقة، نستطيع القول بأنه العملية الإجرائية المقصودة التي يحاول فيها المتكون أن يكتسب بنفسه القدر المقنن من المعارف والمفاهيم والمهارات عن طريق الممارسات والإجراءات التي يحددها لنفسه.

إن المفهوم الواسع للأمن " يشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة ولسلامة أراضيها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي ، فهو يشمل الأمن ببعديه الداخلي والخارجي" (حشوف يسين، 2022، ص: 483)

أما باري بوزان فيرى "بأن الأمن مفهوم معقد للغاية ويتميز بخاصيتي التعقيد والتركيب، فهو مفهوم واسع وضيق في آن واحد ، يمون ضيقا عندما يتم حصره في الجوانب العسكرية فقط، وواسعا عندما يعالج مختلف القضايا المتعلقة بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة في محيطها الداخلي والخارجي" (عبد القادر بن عزوز، العدد1، 2023، ص1782)

من خلال ما سبق ، يمكننا القول أن الأمن الفردي هو تحقيق احتياجات الفرد من كل جوانبها سواء النفسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، والتي يتحقق من خلالها الأمن المجتمعي ككل المحقق للأمن والسلام بل الأمن الإنساني فاعالمي.

2. أهمية التكوين الذاتي:

وتتجلى أهميته في:

- يلعب المتكون دور فعال وإيجابي في عملية التكوين.
- بواسطة التكوين الذاتي يستطيع المتكون أو الطالب إتقان المهارات الأساسية الضرورية واللازمة لاستمرار عملية التكوين الذاتية .
- يعمل التكوين الذاتي على مساعدة الطالب الجامعي في التغلب على الظروف الصعبة التي تواجهه وتقف بينه وبين فرص التكوين الكلاسيكية التي تفرزها صعوبات الحياة العصرية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية وكذا السياسية وغيرها...
- يساهم التكوين الذاتي في تحسين جودة ونوعية التكوين وزيادة فاعليته.
- يعمل التكوين الذاتي على تجديد المعارف وتطوير المهارات المهنية.
- يساهم في تحقيق وتوفير احتياجات المؤسسة من الموظفين والعاملين بها. (عبد الله إسماعيل الصوفي، 2011: 95- 96)

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

3. أنواع التكوين الذاتي:

أ- التكوين الذاتي الشامل:

وهو التعلم الذي يتم خارج وبعيد عن المؤسسات التعليمية النظامية وهو تعليم ذاتي عصامي .

ب- التكوين الذاتي الوجودي: وهو التعلم الذي يعمل من خلاله الطالب على تطوير ذاته وصقل مواهبه ومعارفه من أجل إثبات وجوده.

ج- التكوين الذاتي الاجتماعي: وهذا النوع من التكوين يركز على تبادل المعلومات والمعارف مع مختلف أفراد المجتمع والتنظيمات والمجموعات الاجتماعية وهنا يظهر دور المتعلم في هذه العملية الحيوية والفعالة فيما يخص التكوين الذاتي لدى الطالب الجامعي .

د- التكوين الذاتي التربوي: وهو التكوين الذي يتعلق مباشرة بالتطبيقات التربوية والتي تقوم بدور فعال في كل ما يخص التطوير الذاتي للطلاب وتموضعه داخل المؤسسات التعليمية.

هـ- التكوين الذاتي المعرفي: وهو يركز على الأسس النفسية للمتكون في عملية التكوين الذاتي ودرجة الجهد الفردي المبذول والمعرفة المكتسبة. (PHILIPPE CARRE ET AUTRES, 1997, P:24)

4. دور التكوين الذاتي :

- تطوير وتقوية القدرات المعرفية والمهنية لدى المتعلمين.
- يعمل التكوين الذاتي على اكتساب المعلومة وترسيخها.
- يساهم التكوين الذاتي في التعرف واكتشاف مختلف العلوم والمعارف التقنية والأدبية.
- اكتساب معارف ومعلومات تساهم في التوجيه نحو المبادرة الفردية والتشغيل الذاتي.
- يساعد التكوين الذاتي الطلبة على الحصول مستقبلا على وظائف ومهن مناسبة وقدراتهم المعرفية وكذا مع ما يلي احتياجات المجتمع المحلي.

ثانيا- التعليم العالي

1. تعريف التعليم العالي:

تعددت واختلفت تعاريف العلماء والمفكرين للجامعة فمنهم من يعرفها على أنها كل أنواع الدراسات أو التكوين الموجه للبحث التي تتم بعد مرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

وهناك من يعرفها على أنها إنتاجية تعمل على إثراء المعارف وتطوير التقنيات وتهيئة الكفاءات مستفيدة من التراكم العلمي الإنساني في مختلف المجالات العلمية، الإدارية والتقنية. والبعض الآخر يعرفها هي تلك المؤسسة التربوية التي تقدمها لطلابها الحاصلين على شهادة الثانوية العامة وما يعادلها تعليما نظريا معرفيا ثقافيا يتبنى أسسا إيديولوجية وإنسانية يلزمه تدريب مهني، يهدف إخراجهم إلى الحياة العامة كأفراد منتجين، فضلا عن مساهمتها في معالجة القضايا الحيوية التي تظهر على فترات متفاوتة في المجتمع وتؤثر على تفاعلات هؤلاء الطلاب المختلفة. (مهدي التمني، 2006: 35)

2. وظائف التعليم العالي:

حدد وظائف التعليم العالي في المؤتمر العالمي لمنظمة اليونسكو UNESCO المنعقد س 1986 وقسمت إلى ثلاثة وظائف:

أ- وظيفة التعليم:

وهي أول وظيفة للتعليم العالي فمن المتوقع أن تقوم الجامعات بإعداد التي ستقوم بشغل الوظائف العلمية والتقنية والمهنية والإدارية ذات المستوى العالي.

ب- وظيفة البحث العلمي:

أصبح البحث العلمي وإنتاج معرفة جديدة من أهم وظائف التعليم العالي ، حيث أن الجمع بين التعليم والبحث هو ما أدى إلى ظهور الجامعة الحديثة التي اهتمت بالبحث العلمي فهو علمية فكرية منظمة يقوم بها الباحث من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة بإتباع طريقة علمية بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج وإلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة. ويعد البحث العلمي من الركائز الأساسية للنهوض الحضاري في أي بلد، فالإكتشافات تأتي من خلال متابعة الأحداث والأفكار ومحاولة تطويرها ودعمها ورعايتها وتسخر نتائج البحث العلمي لخدمة المجتمع بما يحقق التنمية والتطور في مجالات الحياة كافة. (حسين عبد اللطيف بعارة، 2002، ص 26)

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

ج- خدمة المجتمع:

بدأت مؤسسات التعليم العالي والجامعات في القرن التاسع عشر بتوفير تعليم في تخصصات فرضتها الوظائف الجديدة التي ظهرت منها: العلوم، الهندسة، المحاسبة، لكن فقط في القرن العشرين أصبحت الجامعة تدرس تقريبا جميع التخصصات التي يتطلبها المجتمع الجديد بما فيها علم الاجتماع، إدارة الأعمال. (MES J.F,FOREST AND ALTPHILIPGBACH,2007,P195)).

3. أهداف الجامعة لخدمة المجتمع:

يحدد المتخصصون أن للجامعة ثلاث مجموعات من الأهداف :

-أهداف معرفية: نشر العلم والمعرفة من خلال الأبحاث العلمية

-أهداف اقتصادية: تعمل الجامعة على تطوير إقتصاديات دولها من خلال المخرجات المؤطرة والكفاءات وكذا حل المشكلات التي تعترض سيرورة العمل بانتظام في هذه المؤسسات

-أهداف اجتماعية:

تهدف الجامعة تزويد المؤسسات والمجتمع باليد البشرية المؤطرة المدربة على ممارسة الأنشطة الاجتماعية وكذا ربط الجامعة بمؤسسات المجتمع المحلي وشركائها الإجتماعيين من خلال تزويدهم بنتائج الأبحاث العلمية التي تساعد في حل الكثير من المشاكل الاجتماعية المحلية.

4. خصائص التعليم العالي

- يعد من أنواع التعليم المتخصص، إذ لا تحتوي الخطط الدراسية للكلية الجامعية على مواد عامة كما في الدراسة المدرسية.
 - يطور قطاع التعليم من خلال الاعتماد على تزويد بمجموعة من الكتب والمؤلفات المتخصصة في العديد من المجالات الدراسية.
 - يحافظ على التطور الاقتصادي عن طريق تزويد سوق العمل بالعديد من الكفاءات التي تدعمه وتطوره.
 - يقلل من مستوى المالية العام في المجتمع ويزيد من الوعي المعرفي والإدراكي عند المتعلمين من فئة الشباب.
- يقدم مجموعة من الأبحاث المهمة في مختلف مجالات المعرفة مما يدعم قطاع البحث العالي. خضير (كاضم حمود، ، 2002 : 54).

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

5. مكونات التعليم العالي:

أ- المدخلات: تتمثل المدخلات في:

1- الطلبة:

يمثل الطلبة المدخل الأساسي للعملية التعليمية والتي يتم من خلالها إعدادهم والتأثير في سلوكهم واتجاهاتهم وتزويدهم بالمعلومات والمعارف والمهارات التي تجعل إسهامهم أكبر من خلال التطوير.

2. هيئة التدريس: يعتبر عضو هيئة التدريس المدخل الأساسي والمهم في العملية التعليمية، حيث تتوقف العملية التعليمية بدرجة كبيرة على ما يتاح من أساتذة، حيث يتناسب عددهم مع الحاجة إليهم فلا يزداد العدد عن الحاجة إليهم فتظهر حالات عدم استخدام البعض والاستخدام الجزئي للبعض منهم.

3. الوسائل المادية: تتمثل في الفضاءات البيداغوجية والتي تشمل المباني بكل مرافقها يضاف إليها المكتبات والقاعات والتجهيزات والمختبرات وورش العمل. (محمد محمود الحيلة، 2002: 237)

ب- المخرجات: وهي النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات وتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبة.

1- الطلبة: وهم الطلبة المتخرجون المؤطرين الجاهزين للعمل وشغل مناصبهم في مختلف المؤسسات الإنتاجية.

2- أولياء الأمور: وهم عملاء النظام التعليمي في الجامعة لأنهم أودعوا أبناءهم إلى الجامعات كي تعدهم للحياة المستقبلية في كل جوانبها هذا من جهة ومن جهة أخرى هم المساهمين في توفير عوامل النجاح لأبنائهم.

3- الشركاء الاجتماعيين وأرباب العمل: وهم المستفيدين من التعليم الجامعي

4- المجتمع: وهو الذي تصب فيه حصيلة الجهود التعليمية كافة ومحاولة الوصول إلى تنمية وتطوير المجتمع المحلي من خلال البحوث العلمية.

6. أنماط التعليم العالي:

إن تزايد عدد طالبي التعليم العالي والملتحقين به يحتم التوسع في المنشآت وتوفير مقاعد بيداغوجية إضافة إلى إيواء الأعداد المتزايد سنوياً، هذا ما شكل عبئاً على الحكومات من ناحية توفير البنى التحتية

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

والفضاءات البيداغوجية...، وكحل لهذه المشكلة ظهرت أنواع وأنماط جديدة مثل: الجامعات المفتوحة، الجامعات الافتراضية...، والتي تركز أساساً على مبدأ التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني باستخدام وسائل وتكنولوجيا المعلومات والاتصال. TTC.

أ-التعليم عن بعد:

إن توفير فرص تعليمية إضافية دون الحاجة إلى زيادة ضخمة في الميزانيات هو ما دفع بالمؤسسات التعليمية إلى تطوير برامج التعليم عن بعد والذي يوفر أيضاً فرص تعليم أكثر للأفراد الذين لا يستطيعون التفرغ للتعليم (نتيجة التزامات شخصية، ظروف معيشية، العزلة الجغرافية). وكذا المشاكل والأزمات الصحية كانتشار كورونا وخضوع المجتمعات للحجر الصحي.

ويمكن تعريف التعليم عن بعد على أنه: "نظام تعليمي يتمركز حول المتعلم ويقوم على احتياجاته ولا يشترط المواجهة بين المعلم والمتعلم ويكون دور المؤسسة التعليمية في هذا النظام قوياً في تخطيط وتوصيل الخدمة التعليمية إلى المتعلمين باستخدام وسائل النقل التكنولوجية المناسبة. (وليد سالم محمد الحلفاوي، 2006: 98)

وتكمن أهداف عملية التعليم عن بعد فيما يلي:

- تقليل صعوبات إنشاء مؤسسات تعليمية جديدة لتلبية الطلب المتزايد عليها.
- زيادة إمكانية الحصول على التعليم زيادة فرص التحاق الأفراد بالتعليم العالي.
- إتاحة الفرصة للأفراد للنمو المستمر وتحسين ظروف حياتهم.
- تخفيض تكلفة التعليم: حيث أن التعليم عن بعد معقول التكلفة ومتاح لفئات عديدة (خفض التكاليف يجعلها في متناول الجميع).

ب-التعليم الإلكتروني:

إن المزاوجة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتعليم والتدريب، أدى إلى ظهور ما يعرف بـ "التعليم الإلكتروني" الذي يتم عن طريق الحاسوب الآلي وأي مصادر أخرى على الحاسوب تساعد في عملية التعليم والتعلم.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

وفيه يحل الحاسوب محل الكتاب ومحل المعلم، هذا النوع من التعليم قائم على شبكة الانترنت، وفيه تقوم المؤسسة التعليمية بتصميم موقع خاص بها ولمواد أو برامج معينة لها؛ ويتمكن فيه من الحصول على التغذية الراجعة. (وليد سالم محمد الحلفاوي، 2006: 58)

ويمكن تعريف التعليم الإلكتروني على أنه: "ذلك النوع من التعليم الذي يعتمد على استخدام الوسائط الإلكترونية في تحقيق الأهداف التعليمية وتوصيل المحتوى التعليمي إلى المتعلمين دون اعتبار للحواجز الزمنية والمكانية.

ويستخدم مع مصطلح التعليم الإلكتروني مصطلح آخر وهو الافتراضي بالإضافة إلى مصطلحات أخرى هي التعليم بالاتصال الإلكتروني أو التعليم بالكمبيوتر. (وليد سالم محمد الحلفاوي، 2006 : 60)

7. مفهوم الجودة:

الجودة في التعليم العالي هي ملائمة الغايات هذا يسمح لمؤسسات التعليم العالي، بتحديد أهدافها، مهامها ووظائفها، ورسالتها فالجودة مرتبطة بتحقيقها لما سبق بمعنى تحقيق التفوق الأكاديمي كانت دائما محور التعليم العالي حيث تعتمد مؤسسات التعليم العالي على سمعتها لجذب الطلبة ولإعطاء المصداقية: لشهاداتها، برامجها، خريجها وبحوثها وكذا خلق المعرفة وتعليم أو تعلم الطلبة وأما ضمان الجودة فهو عبارة عن أسلوب لوصف جميع الأنظمة، الموارد والمعلومات المستخدمة من قبل مؤسسات التعليم العالي للحفاظ على مستوى المعايير والجودة وتحسينها تعتمد عملية ضمان الجودة على كل من التدقيق، الاعتماد والتقييم.

8. أهمية المرحلة الجامعية في حياة الطالب:

-التكوين العلمي العالمي: يتلقى الطالب الجامعي مئات الدروس والمحاضرات. ويطلع على عشرات المصادر والمراجع، ويشهد تظاهرات علمية وثقافية كثيرة تتوسع مداركه وتعمق معلوماته وتزداد ثقافته وبالتالي يكون له الحظ في توسيع مداركه العلمية والثقافية -التأهيل النفسي والاجتماعي: تعتبر الجامعة أفضل مكان للطلاب يتحصل فيه على التأهيل الاجتماعي والنفسي اللذان يحتاجهما في الاندماج وبشكل طبيعي داخل المجتمع.

-إثراء التجربة وتنويع العلاقات الإنسانية: توفر الجامعة للطلاب فرصة مهمة التواصل مع الأساتذة ذوي الخبرة والتجربة والانتفاع بنصائحهم وتوجيهاتهم والاستفادة منهم.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

-الانفتاح على الحياة العامة والاهتمام بقضايا المجتمع وحاجاته: بحيث يصبح لطالب عضوا فعالا في كل النشاطات التي تفيد المجتمع وغي جميع الأصعدة الاجتماعية والسياسية والإقتصادية والتطوعية وهو ما يخدم الجامعة والمجتمع ويلبي إحتياجاته.

ثالثا- المقاولاتية:

1. تعريف المقاولاتية:

بدأ اهتمام الباحثين بهذا المصطلح وبايجاد تعريف دقيق له في سنوات ما بعد الحرب من كرف الاقتصاديين وخاصة المهتمين بمجال تاريخ المؤسسة حيث نشأ سنة 1994 مركز البحوث في التاريخ المقاولاتية بجامعة هارفرد وعرفت المقاولاتية بأنها صيرورة يمكن أن نجدها في مختلف البيئات وبأشكال متعددة، تقوم بإدخال تغييرات في النظام الاقتصادي عن طريق إبداعات قام بها أفراد ومنظمات هذه الابداعات تخلق مجموعة من الفرص الاقتصادية وتكون نتيجة هذه الصيرورة خلق الثورة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمع ككل، وهذا التعريف يشير إلى أن المقاولاتية هي عبارة عن صيرورة بمعنى عبارة عن مراحل منظمة ومخطط لها، فهي لا تكون بشكل عشوائي أو قائمة على صدف وتنطلق من الابداع الذي يمكنها من خلق فرص اقتصادية.

هي فعل الإبداع الذي يتضمن النظر للتغيير على أنه فرصة لإعطاء الموارد المتاحة حاليا والقدرة على خلق قيمة جديدة. والابداع الذي ينشأ عن طريق أحد الأفراد ومن السمات التي يتميز بها الشخص المبدع حب الاستطلاع، المثابرة، الثقة بالنفس، الاستقلالية في الحكم، تأكيد الذات، الذكاء، المرونة، حب المخاطرة، الطموح والقدرة على التحليل وهي الصفات التي تميز المقاتول.

2. مفهوم التعليم المقاولاتي:

هو العملية التي تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة وإثارة دافعيتهم وتعزيزها وذلك من أجل تحفيزهم وتشجيعهم على النجاح المقاولاتي والأعمال الحرة وهو الاستعدادات والمهارات المقاولاتية التي تشمل تطوير بعض الصفات الشخصية ولا تركز مباشرة على إنشاء مؤسسات جديدة.أو هو التعليم لإنشاء مؤسسات جديدة.

والقيام بمجموع الأنشطة والأساليب التعليمية التي تهدف إلى غرس روح المقاولاتية لدى الأفراد وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتأسيس مشاريع خاصة بهم.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

3. أهمية التعليم المقاولاتي:

ان برامج التعليم التي تهتم بتنمية القدرة على توفير وظيفة الذات من خلال إقامة مشاريع جديدة تقوم بإنتاج سلع وخدمات، ونظرا لذلك فإن المقاولاتية تسعى إلى بناء نظام اقتصادي يتسم بالإبداع فيكون من الهام للغاية أن يتم تحت مظلة مؤسسات التعليم العالي ليتمكنوا من استحداث الأفكار الريادية وتبنى هذه الأفكار من خلال التعليم المقاولاتي لتصبح مشاريع جيدة

4. أهداف التعليم المقاولاتي:

- اكساب الطلبة وهم في مراحل عمرية مختلفة سمات المقاولاتية وخصائصها السلوكية كالمبادرة والمخاطرة والاستقلالية.
- كسب مهارات العمل المقاولاتي والمعرفة اللازمة للمشروع وإدارته بنجاح.
- القدرة على حل المشاكل، القدرة على التنظيم، القدرة على التخطيط، اتخاذ القرار، وتحمل المسؤولية والتعاون، والعمل الجماعي وكل ما يخص تطوير المهارات الاجتماعية.
- تعزيز المهارات المقاولاتية: الابداع، المخاطرة المغامرة حسن التسيير والقدرة على تجسيد الافكار
- وتنمية المواهب المقاولاتية.
- العمل على غرس ثقافة العمل الحر في مختلف مجالاته.
- دراسة سبل التخطيط لنمو المشروع منذ البداية إلى مرحلة التنفيذ تعلم كيفية تحويل فكرة إلى مشروع منتج.

5. متطلبات التعليم المقاولاتي:

لتحقيق متطلبات التعليم المقاولاتي في البيئة العربية يجب إحداث شراكة حقيقية ما بين المنظمات الحكومية والمنظمات الخاصة والجهات الداعمة التابعة لمنظمات القطاع الخاص، وهذه المتطلبات تتمثل في:

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

1. البنية التحتية: من خلال توفير قاعات مناسبة ومجهزة بالطاولات والكراسي والأدوات اللازمة وأجهزة الحواسيب والأجهزة والمعدات المختلفة الأخرى مثل جهاز عرض الشرائح، والبرمجيات التي توفر التطبيقات العملية والتدريبية التي تسهل التعامل مع المحتوى المقاولاتي، والذي يجب أن يكون في الغالب باللغة العربية. (جودي محمد علي، 2015، 18)

2. الموارد البشرية: وتعتبر تلك الأفراد المؤهلة والمدرّبة والقادرة على استخدام وتطبيق استراتيجيات وأساليب تدريبية متقدمة في المقاولاتية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل مناسب يخدم هذه العملية، نظرا لأن هذا التعليم يتطلب تغييرا جذريا في نمط التفكير لدى المتعلمين.

3. البيئة: وهي البيئة الممكنة التي تدعم خطوات تنفيذ برامج التعليم المقاولاتي وخططه وأهدافه، وتستمد هذه البيئة تمكينها وتفوقها من خلال الوعي الكامل لأفراد المجتمع على جميع المستويات ابتداء من القادة التربويين والأكاديميين ومتخذي القرار إلى المواطن العادي ومن هنا يتوفر التعاون والدعم الكامل من قبل الجميع لإنجاح مبادرة هذا التعليم والمجتمع.

4. التجارب السابقة: الاستفادة من التجارب العالمية في هذا الخصوص والبناء عليها في الممارسة والتطبيق للسياقين التربوي والتعليمي في البيئي.

5. التكيف: الاستجابة للتحديات والضغوط الكبيرة التي تفرضها الطبيعة هذا العصر الذي نعيشه على هذا النوع من التعليم والسلوك المقاولاتي، ومحاولة التكيف معها قدر الإمكان.

6. استراتيجيات التعليم المقاولاتي:

إن الاستراتيجيات البيداغوجية تشكل جسرين المعارف والاعتقادات من جهة المعلمين ومن جهة أخرى تطبيقاتها البيداغوجية وهذه الاستراتيجيات تتأثر بالخصائص الشخصية كالجنس والخبرة وكذلك العوامل التنظيمية والإدارية وتشمل هذه الاستراتيجيات:

- نموذج العرض: ويعطي الأولوية لتحويل المعارف والمهارات التي يتمتع بها المعلم في هذا النموذج يصمم التعليم على شكل توصيل المعلومات أو حكاية قصة فالمعلمين هم الأشخاص الذين يقدمون المعلومات والطلبة هم الذين يستقبلونها بأقل سلبية والمحتوى يعرف عموما من خلال البحث الأكاديمي الذي يتم تعليمه، وإن طرق التدريس المستخدمة تكون على شكل مؤتمرات محاضرات،

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

عرض عن طريق الأجهزة السمعية وتكون أنظمة التقييم على حساب كل من الإنصات والقراءة وتقتصر على قياس درجة الحفظ لدى الطلبة لكل المعارف التي تم تدريسها.

- نموذج الطلب: هو معاكس للنموذج الأول وهو يقدم على الاحتياجات ودوافع وأهداف الطلبة فإن التعليم في هذا النموذج يصمم على أساس خلق بيئة ملائمة لاكتساب المعارف والمعلمين هم مسهلين في حين أن الطلبة لهم دور نشط في المساهمة في تعليمهم وفي هذا النموذج يتم اكتساب المعارف وفقا لاحتياجات الطلبة في أنشطتهم المستقبلية وفي الممارسة العملية فإن هذا النموذج غالبا ما يجمع تقنيا بيداغوجيا تسلط على الاستكشافات والتجارب والبحوث المكتبية وعلى شبكة الانترنت وأعمال تجريبية في المخابر والدراسات الميدانية والنشاطات الاجتماعية.

- نموذج الكفاءة: ويبحث هذا النموذج في تنمية وتطوير الاستعدادات للطلبة في حل المشاكل المعقدة باستعمال المعارف. (جودي محمد علي، 2015: 17)

وهنا تدخل بين المعلم والطالب وجعل التعلم ممكن ويصبح المعلمون كالمدرسين أو المطورين في حين أن الطلبة مقترحون لبناء معارفهم فعليا من خلال التفاعل مع معلمهم وكذلك أصدقائهم في المحاضرة.

رابعاً- التكوين الذاتي المحقق للفكر المقاولاتي ودوره في تحقيق الأمن الفردي:

إن تحقيق الأمن بجميع جوانبه وأشكاله لن يتأتى إلا من خلال فرد واع متشرب بروح المسؤولية سواء الاجتماعية أو القانونية أو الشخصية ، وهذا لن يكون إلا من خلال تعليم هادف مبني على أسس علمية ونابعا من ثقافة المجتمع عاكسا لهويته وحاملا لأهدافه وغاياته وتطلعاته، عارفا لمتطلبات مجتمعه الداخلية وللتغيرات العالمية.

إن التعليم العالي بالشكل الذي هو عليه اليوم لن يستطيع تحقيق ما يصبو اليه الفرد الساعي في ظل الحاجيات المتزايدة والمواكبة لمتطلبات العصر، حتى طبيعة المهن ومتطلبات مختلف الوظائف أخذت أبعاد أخرى ومحتويات لم نعهدها من قبل، فرضتها حتميات الواقع وظروفه ومستجداته ومتطلبات العصر.

إن مواكبة متغيرات العصر ومتطلباته لن يدركها الفرد بالشكل السليم والفعلي، إلا من خلال متابعة فردية وبصورة آنية لما تفرزه الحضارة وما يتوصل إليه العلم، من خلال هذا الكم المعرفي يستطيع الفرد اختيار الوظيفة التي يريدتها وفقا لرغبته وامكاناته وتطلعاته، ولا يبقى حبيسا لسوق عمل مرتكز على المؤسسات بمختلف أنواعها المحدودة الدخل.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

إن الفكر المقاولاتي يتأتى من خلال التكوين الذاتي ، وليس التعليم العالي في شكله الحالي الهادف على مستوى الطالب إلى اكتساب معارف ومعلومات ومتطلبات وظيفية ليست كما هي عليه في الواقع بمعنى المتطلبات الوظيفية والخصائص البنيوية الوظيفية.

إن تحقيق كل هذا يتم من خلال تعليم متخصص وعال ، لا يعتمد فقط على ما يتلقاه الفرد من مؤسسة جامعية، بل يتعداه الى تكوين معتمد على الفرد ذاته، أي تكوين ذاتي

إن التكوين الذاتي المحقق للفكر المقاولاتي الذي يتحقق من خلاله الحد من المخاطر الفردية المتمثل في الجرائم والأمراض. كما يحمي الفرد من المخاطر المجتمعية المتمثلة انتشار الأوبئة والمشاكل البيئية والحد من مشكلات الهجرة غير الشرعية.

إن التكوين الذاتي ينمي لدى الفرد روح المسؤولية الذي تتحقق من خلاله الرغبة في النجاح، كما تعزز الثقة بالنفس والتي يستطيع من خلالها الفرد تصنيف مشكلاته والبحث لها عن حلول. ومن باب المسؤولية التي يعززها التكوين الذاتي وهذا ما تتطلبه المقاولاتية القائمة على العمل الحر، والذي يفرض ضرورة عدم التراجع ، وأن يتعلم الفرد من أخطائه ، فنجاح المشاريع ليس مرتبط بالتنظيم والتخطيط فقط، بل يتعداها الى الالتزام والتضحية والتفاؤل والذي هو أساس نجاح المقاولاتية والمحقة للامن الفردي بكل جوانبه النفسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الشخصية.

كما يحقق التكوين الذاتي القائم على مبدأ الابتكار والابداع الى تجسيد المهارات التفاعلية في العملية الإنتاجية والسعي لخلق بيئة عمل تفاعلية مستندة على التقدير وتنمية الابتكارات، كما يعمل على تطوير الاتجاهات في ميدان العمل في سياقها النظامي ، كما يقلل من المشكلات التي تكون سببها عدم كفاءة الأفراد والمساهمة في بناء أهداف المقاولات والعمل على تنفيذها ، مع تقبل الخسارة كمرحلة سابقة للنجاح ، وبذلك يتحقق الأمن الفردي من جميع جوانبه.

خاتمة

إن التكوين الذاتي هو أساس خلق الفكر المقاولاتي، القائم أساسا على الابداع والابتكار والذي لن يتأتى إلا من خلال فرد واع للواقع المعاش ومدركا لقدراته وامكانياته. ويتحقق هذا من خلال بحث الفرد عن المعارف والمعلومات واجراء تدريبات وتكوينات تهدف الى الرفع من مستوى أدائه ووفقا لأهدافه التي سطرها لنفسه.

فتكوين الفرد لذاته سيأخذ بعين الاعتبار رغباته وتطلعاته ، كما ينمي لديه روح المسؤولية والتي هي أساس الفكر المقاولاتي كما يوسع من جهة أخرى مجال اختياراته كما يخلق بدائل مختلفة، وبما أنه

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

هو صانع للفكرة ومنفذها ستتجذر في داخله مبدأ قبول الخسارة والربح على حد سواء وما الخسارة إلا مرحلة من مراحل النجاح.

مما سبق نستطيع القول، أن التكوين الذاتي يكسب الفرد روح المسؤولية والتحدي، والحاجة الى الإنجاز أكثر روح الابتكار والابداع، وهاته الصفات من أهم مقومات الفكر المقاولاتي، والتي تتحقق من خلاله أمن الفرد من مختلف جوانبه ومجالاته.

قائمة المراجع

1- يسين حشوف، العدد2، 2022، إشكالية الإرهاب وأثرها على الأمن الفردي والمجتمعي، مجلة الساور للدراسات الإنسانية والاجتماعية.

2- حاج شعيب وآخرون، 2019ديسمبر، التكوين الذاتي لأخصائي المعلومات في ظل البيئة الرقمية، مجلة التدوين،

3- فاتح الدين شنين، لخضر عواريب: العدد 17 ديسمبر 2014، دور التكوين الذاتي في تنمية مهارات التدريس لدى معلمي التعليم الابتدائي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

5- حسنة قريفة، التكوين الذاتي ودوره في تطوير الممارسات المهنية للطلبة المتدربين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين-المملكة المغربية-

6- عبد القادر بن عزوز، العدد 01، 2023، مساهمة الأسرة في تحقيق الأمن الفردي والمجتمعي، مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية .

7- سامة خيري، التطوير الذات إداريا أكاديميا ومجتمعية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

8- مهدي التميمي، مهارات التعليم، دراسات في الفكر والأداء التدريسي، ط1، دار كنوز للمعرفة، الأردن. دون سنة

9- حسين عبد اللطيف بعارة، ماجد محمد الخطابية، الأساليب الإبداعية في التدريب الجامعي، دار الشروق للنشر والتوزيع الأردن.

10- كاظم حمود، إدارة الجودة وخدمة العملاء، عمان، دار المسير للنشر والتوزيع، 2002،

11- محمد محمود الحيلة، مهارات التدريس الصفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،

2002

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

12-وليد سالم محمد الحلفاوي، مستحدثات التكنولوجيا التعليم في عصر المعلوماتية، ط1- دار الفكر، الأردن، 2006.

13-جودي محمد علي: نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعلم المقاولاتي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014

14-Philip G. Altbach. Liz Reiberg, laura E. Rumbley.2009, tends in globalhigher education: Traking an academic revolution, a report for

15-James JF Forest and Philipe G Altbach, 2007, International hand bookof higher education, springer

15-<https://asjp.cerist.dz/en/article/37284>

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

المؤسسات الناشئة ودور حاضنات الأعمال في تنميتها وتطويرها في الجامعات الجزائرية.

Startups and the Role of Business Incubators in Their Development and Growth in Algerian Universities.

د. رقية شيخ، جامعة محمد بوضياف/المسيلة

الملخص: تعتبر المؤسسات الناشئة من أهم مصادر الابتكار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء في العالم أو في الجزائر، فقد أولت هذه الأخيرة اهتمام كبير بهذه المؤسسات خاصة لدى خريجي الجامعات، فهي تسعى الى انشاء هذه المؤسسات وتجسيدها على أرض الواقع من خلال انجاز مشاريع إبداعية ومبتكرة لدى الشباب الجامعي وخاصة المقبلين على التخرج، كما أنها تقدم لهم كل الدعم المادي والمعنوي من خلال حاضنات الاعمال التي تسهر على تقديم خدمات إعلامية وتوجيهية لصالح هؤلاء من أجل التكوين الجيد والمرافقة المستمرة لإنجاح مختلف هذه المشاريع حتى تكون لها مساهمة فعالة وإيجابية على المستوى الداخلي والخارجي، ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد من خلال توفير مناصب العمل والتقليص من نسب البطالة من جهة والمشاركة في تطوير وانتعاش الاقتصاد الوطني واستقرار السوق من جهة أخرى، ومن خلال هذه الدراسة سيتم التعرف على المؤسسات الناشئة من حيث المفهوم، الخصائص، الأنواع، الأهمية، إعطاء أهم نماذج لشركات المؤسسات الناشئة، التعرف أيضا على حاضنات الاعمال من حيث المفهوم، أهم مهام هذه الحاضنات، وكذلك التعرف على أهم الأهداف التي تسعى الى تحقيقها مع إعطاء نماذج لأهم هذه الحاضنات الموجودة في الجزائر، لتختتم هذه الدراسة بأهم النتائج المتوصل اليها مع تقديم مقترحات هامة لها دور ريادي وفعال في الاهتمام أكثر بحاملي مشاريع المؤسسات الناشئة والسعي الى تطويرها وتنميتها سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، حاضنات الأعمال، الجامعات الجزائرية.

Abstract: Startups are among the most important sources of innovation and economic and social development, both globally and in Algeria. Algeria has paid great attention to these institutions, especially among university graduates. It seeks to establish these institutions and bring them to life by implementing creative and innovative projects for university students, especially those about to graduate. It also provides them with all necessary financial and moral support through business incubators, which provide information and guidance services for these students, ensuring proper training and continuous support for the success

of these various projects. These services enable these projects to contribute effectively and positively, both domestically and internationally. This also aims to achieve economic and social development in the country by providing jobs and reducing unemployment rates, on the one hand, and contributing to the development and revitalization of the national economy and market stability, on the other. This study will examine start-ups in terms of concept, characteristics, types, and importance, providing the most important models for start-up companies, as well as identifying business incubators in terms of concept and the most important tasks of these incubators. It will also identify the most important goals they seek to achieve, along with providing examples of the most important of these incubators. In Algeria, this study concludes with the most important findings, while offering important proposals that could play a leading and effective role in fostering greater attention to startup project holders and striving to develop and grow them, both domestically and internationally.

Keywords: startups, business incubators, Algerian universities.

مقدمة:

المؤسسات الناشئة تحتل مكانة كبيرة في وسط المجتمعات وفي مختلف دول العالم، فهي من أهم مصادر الابتكار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فيمكن اعتبارها شركات صغيرة ومتوسطة تتميز بحرية الابتكار والابداع ويمكن من خلال هذا تحقيق نتائج جد مهمة وهامة في المجال الاقتصادي والتنموي خلال فترة وجيزة مقارنة بالمؤسسات الكبرى التقليدية.

فالمؤسسات الناشئة هي مؤسسات حديثة تسعى الى تحقيق الرقي والازدهار في المجتمعات، فهي تسعى الى تطوير فكرة مبتكرة وجديدة حتى يتم تحويلها الى منتج معين أو خدمات أخرى، فهي بدورها تسعى جاهدة بمختلف اطرانها الى تحقيق النمو والازدهار والرقي واستقرار السوق، فهي محرك أساسي لاقتصاد المجتمعات وفي مجالات مختلفة: الاعلام-التكنولوجيا-الصحة والتعليم، ولا يمكن نسيان الدور الإيجابي والفعال للمؤسسات الناشئة في تسعى الى توفير نسبة كبيرة في تحقيق فرص العمل من أجل النهوض بقطاع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات. فالمؤسسات الناشئة تعتبر طموحا للعديد من الشباب وبخاصة الفئة المتخرجة من الجامعات، لطبيعة أنها سهلة الانشاء ويمكن لمؤسسيها تطوير أفكارهم ومشاريعهم وفقا لمتطلبات السوق ليتمكنوا من تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع، فالجامعة الجزائرية تعتبر من الدول النامية التي تسعى الى تحقيق الاكتفاء وانتعاش الاقتصاد الوطني، وكان اهتمامها بهذه المؤسسات سعيا منها للنهوض بجميع القطاعات خاصة الاقتصادية منها وهذا لطبيعة عمل هذه المؤسسات، فهي توفر مناصب عمل للكثير من الشباب العاطل عن العمل بسرعة وبأقل تكلفة.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

ومن خلال هذه الدراسة الموسومة بـ المؤسسات الناشئة ودور حاضنات الأعمال في تنميتها وتطويرها في الجامعات الجزائرية، سيتم التطرق الى مفاهيم حول هذه المؤسسات، أهم الخصائص المميزة لها، أهم أنواعها، بالإضافة الى دور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتدعيما لهذه الدراسة يتم عرض أهم نماذج بعض الشركات الناشئة في الجزائر، ومن خلال هذه الدراسة نتعرف على حاضنات الاعمال وأهم الأدوار التي تقوم بها من أجل تنمية وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر.

1- مفهوم المؤسسات الناشئة (startup):

أصبحت المؤسسات الناشئة الاستراتيجية والطريق الوحيد لتحقيق ودعم التنمية في مختلف دول العالم وفي جميع الميادين والقطاعات أخص بذلك الجزائر، فهي تعرف وفقا للقاموس الإنجليزي-مشروع صغير بدأ للتو وكلمة start-up لها جزئين:

Start تدل على فكرة الانطلاق up تدل على فكرة النمو القوي. (بوالشعور شريفة، 2018، ص420).

أما في القاموس الفرنسي Larousse فتشير الى: تلك المؤسسات الفنية المبتكرة والمبدعة في ميدان تكنولوجيات الاعلام والاتصال، ودورها فعال وايجابي يكمن في خلق وتسويق تكنولوجيات جديدة، فهي عبارة عن دراسات لها أهمية كبيرة، تهدف الى تحقيق الازدهار والتطوير وتوزيع منتجات جديدة. (المومن عبد الكريم وآخرون، د-س، ص16).

-المؤسسات الناشئة حسب رواد الاعمال: فقد عرفها Bob Walsh مؤسس شركة DevShortcuts الناشئة أن المؤسسات الناشئة هي مؤسسة مستقلة لا تمثل فرع من مؤسسة أخرى، فهي تتكون من فرد الى ثمانية أفراد، أغلبهم من المطورين الذين تم التعاون معهم لانشاء قاعدة بيانات برمجية، ستقدم فوائدها وخدماتها للعالم. (Walsh, 2009, p8)

في حين عرفها رائد الاعمال الأمريكي Peter Andeas Thiel: أنها اكبر مجموعة من الأشخاص الذين يمكنك اقناعهم بوجود خطة لبناء مستقبل أفضل. (Thiel&Masters, 2014, p30).

من خلال هذين التعريفين يمكن القول أن: المؤسسات الناشئة ماهي الا خطة تسعى الى تجسيد مشروع معين أو خدمات معينة، تشمل مجموعة من الأشخاص يتراوح عددهم بين شخصين الى ثمانية أشخاص، طبعاً تسعى هذه المجموعة الى تقديم خدمات نوعية مبتكرة يستفيد منها الفرد والعالم.

-وقد عرفها Eric Reis المؤسسات الناشئة بأنها: مؤسسة بشرية مصممة لإنتاج خدمة أو منتج جديد في ظروف من عدم اليقين الشديد. (Reis, 2011, p37).

فهي بذلك مصممة من طرف أفراد من أجل إضافة الجديد المبتكر والمتطور ولتقديم خدمة أو منتج معين، فهي حديثة العهد يتم الإعلان عنها وتأسيسها بواسطة رائد أعمال من أجل تقديم خدمة مميزة، وتطوير منتج معين لاطلاقها في السوق وفقاً لطبيعتها، وتميل هذه المؤسسات الناشئة التقليدية الى التميز بأعمالها المحدودة عند الإعلان عنها وتأسيسها، وانطلاقها من مبلغ استثماري أولي يضعه المؤسسون أو أحد من أقاربهم.

كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية من أجل السعي الى تحقيقها.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

(بوالشعور شريفة، 2018، ص17).

فهي فكرة مبتكرة يجسدها رائد أعمال أو صاحب مشروع مصغر، تعمل في سوق غير مستقرة في أغلب الأحيان لابتكار منتج معين أو تقديم خدمة معينة.

2- خصائص المؤسسات الناشئة: كغيرها من المؤسسات تتمتع المؤسسات الناشئة بخصائص هامة ومهمة تكمن في:

1-2- شركات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل أساسي عليها: فهذه الشركات تقوم على أعمالها ومشاريعها التجارية على أفكار رائدة Innovative وسعيها منها لتحقيق حاجيات السوق بطريقة ذكية وعصرية، حيث أنها تعتمد على التكنولوجيا بغية تحقيق النمو، الرقي والتقدم والتطوير، والحصول على التمويل عبر المنصات على الانترنت، وبدعم من حاضنات الأعمال. (بلحاج حبيبة، 2020، ص98)

2-2- المؤسسات الناشئة حديثة التكوين والعهد: فمعظم هذه المؤسسات توجد السوق التجريبية، فهي من المعروف أنها تبدأ بأفكار مفترضة ومقترحة من طرف صاحب هذه المؤسسة وصاحب المشروع.

(حسين يوسف وآخرون، 2021، ص73)

فهي تعتبر بهذا المعنى فكرة مبدئية مبتكرة يقدمها صاحب المشروع لتقديم خدمة معينة، ابتكار منتج معين خدمة لرقى وازدهار المجتمعات في جل القطاعات وفي مختلف الميادين سعيها للمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

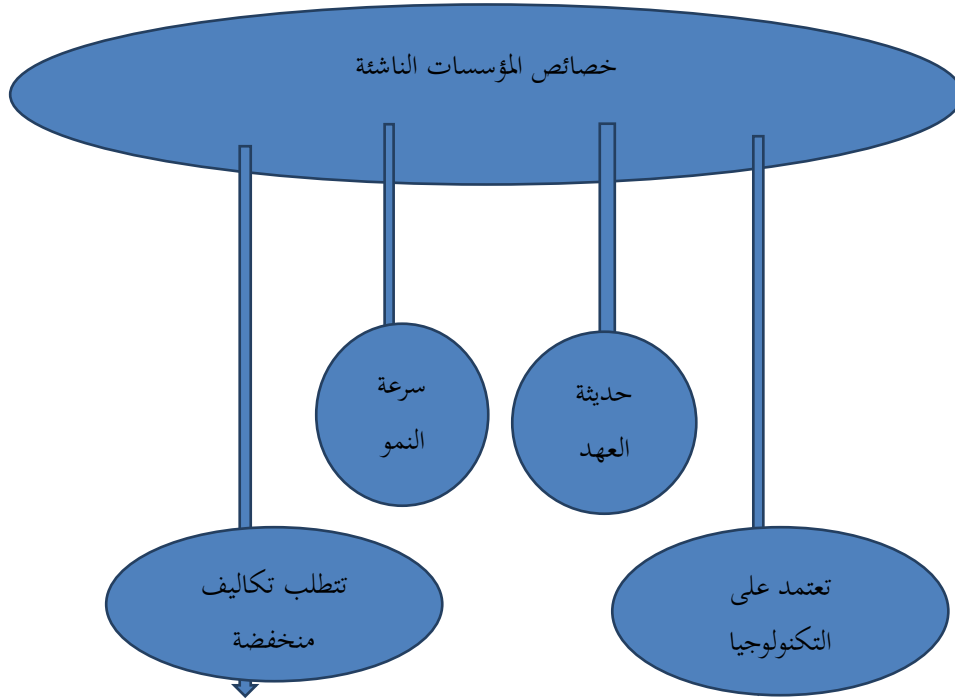
2-3- المؤسسات الناشئة تتطلب تكاليف منخفضة: فهي تتطلب تكاليف منخفضة وقليلة جدا مقارنة مع الأرباح والفوائد التي تسعى إلى تحقيقها، وهذه الأرباح والفوائد تحقق بشكل سريع.

2-4- المؤسسات الناشئة شركات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد: فمن خصائصها أن لها إمكانية النمو السريع وتوليد إيرادات أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل، فهي تتمتع بإمكانية الارتقاء والرقي والتطوير وحتى الازدهار، فهي تسعى إلى زيادة الإنتاج والمبيعات دون تكاليف.

فهي تتمتع بنمو الأرباح بشكل كبير، فهي شركات مبتكرة وجديدة قادرة على الإنتاج وتوليد أرباح كبيرة. (مصطفى بورنان وآخرون، 2020، ص133).

فهي بخصائصها المميزة والهادفة تسعى إلى توفير المنتجات وتقديم خدمات بتكاليف منخفضة سعيها للتخلص من بطالة الشباب الجامعي من جهة وتحقيق أرباح كبيرة من جهة أخرى، فهي بذلك تساهم في تحقيق التنمية في جميع المجالات والقطاعات للمشاركة الفعالة في تحقيق النمو، التطوير والازدهار والرقي للمجتمع.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية



-شكل (1): يبين خصائص المؤسسات الناشئة-

من خلال هذا الشكل، يمكن أن نستخلص أهم خصائص المؤسسات الناشئة؛ وهي:

-الاعتماد على التكنولوجيا.

-حديث العهد والتكوين.

-سرعة النمو.

-تتطلب تكاليف منخفضة.

3-أنواع المؤسسات الناشئة: من أهم أنواع المؤسسات الناشئة مايلي:

3-1-من حيث طبيعة النشاط: توجد قسمين:

أ-المؤسسات الناشئة المختصة بأنماط الحياة: يركز نشاط هذا النوع على السلوكيات اليومية وبأنماط الحياة المختلفة، فالفرد بحاجة ماسة لها ولخدماتها كالمؤسسة الناشئة الجزائرية YASSIR، فهي مؤسسة ناشئة لها نشاط دائم حول نمط الحياة وهو التنقل من مكان لآخر أي الاعتماد على السفر.

ب-المؤسسات الناشئة الاجتماعية: فهي ذات طابع اجتماعي، وتهدف الى العمل في المجتمع الذي توجد فيه، من

أجل المساهمة في إصلاحه أو المساهمة بشكل إيجابي وفعال في مسعى خيري أو قضية اجتماعية. (شريف غياط

وآخرون، 2022، ص 147).

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

2-3- من حيث التوسع: وهو معيار يحتوي على نوعين:

أ- المؤسسات الناشئة القابلة للبيع: من بداية تأسيسها تسعى الى التطوير والتوسع في النطاق والعمل، بعدها تباع في صفقات ضخمة، بعد أن تكون قد تميزت بمكانة مرموقة في السوق الذي تعمل فيه وسط المنافسين من مؤسسات أخرى عاملة في نفس مجل عملها وصناعاتها، وأيضاً تعتمد على التطور، فمن ميزتها أنها تضم عمال متطورين يعملون في تطوير موقع الانترنت كمثال وبعدها يتم بيعها بأثمان مرتفعة للمؤسسات الكبرى التي لها نفس مجال العمل.

ب- المؤسسات الناشئة القابلة للتطوير: يتم انشاء هذه المؤسسات بهدف التطوير واتوسع في النشاط بشكل أكبر مع مرور الزمن حتى تبلغ الهدف وتصل الى تصنيف ضمن شركات ريادة الاعمال في المجال الذي تعمل فيه. (شريف غياط وآخرون، 2022، ص148).

3-3- من حيث الحجم: يضم هذا المعيار ما يلي:

أ- المؤسسات الناشئة الصغيرة (المؤسسات المتوسطة): فمن مميزات عملها ونشاطها الصغير، وتضم عدد قليل من الموظفين والعمال مقارنة مع المؤسسات الناشئة كبيرة الحجم.

ب- المؤسسات الناشئة الكبيرة: يشمل هذا النوع الشركات التجارية الكبرى التي تهدف الى الابداع والابتكار، والسعي الى بلوغ موجة كبيرة في منتجاتها، سعياً منها الى تحقيق النمو عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (مريم بورويصة، 2022، ص77)

ما يمكن قوله هو ان المؤسسات الناشئة تعتمد على ثلاثة معايير في التصنيف، أولها معيار النشاط، معيار التوسع ومعيار الحجم، وكل مؤسسة لها خصائص وأهداف تسعى الى تحقيقها.

4- أهمية المؤسسات الناشئة: لها أهمية كبيرة ومميزة تسعى الى تحقيق الرقي، التطور والازدهار، وتبرز هذه الأهمية فيما يلي:

-الابتكار في البحث والتطوير: الابتكار خاصة في المجال التكنولوجي، وهذا الابتكار في الآونة الأخيرة له دور إيجابي وفعال من أجل المساهمة في تنمية المجتمع في أي بلد من بلدان العالم.

-الحفاظ على التنافسية وزيادة الإنتاجية: فهي تسعى الى توفير الإنتاج ورفع مستوى جودته. (سيتي محمد، 2008، ص13).

-توفير فرص العمل والتغلب على البطالة: فلها قدرة على توفير مناصب العمل، وبالتالي إيجاد حلول لمشكلة الشباب البطال في المجتمعات وفي مختلف الدول. (حسين يوسف وآخرون، 2021، ص72).

-نشر القيم الإيجابية في المجتمع: فهي تقدم حلول لاهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من الأبحاث التي تقوم بها هذه المؤسسات سعياً منها لتحقيق التطور ومن اجل تطوير ثقافة المستهلك وتشجيعه على تقبل التغيير. (سيتي محمد، 2008، ص72).

بالإضافة الى ذلك فهذه المؤسسات تسعى الى تعزيز وجذب المستثمرين واستثمار المدخرات ورأس المال الأجنبي، كل هذا من اجل المساهمة الإيجابية والفعالة في تحقيق رقي وازدهار المجتمعات في جميع المجالات وفي جل الأصعدة.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

4- نماذج عن أهم الشركات الناشئة في الجزائر: شهدت الجزائر تطورا ملحوظا نحو تعزيز تأسيس الشركات الناشئة وتطويرها، فقد لوحظ في السنوات الأخيرة وجود ارتفاع ملحوظا في عدد المؤسسات الناشئة التي من مخرجاتها إيجاد حلول ابتكارية والسعي الى تلبية مختلف احتياجات السوق.

4-1 موقع SIAMOIS QCM : تعتبر أول منصة الكترونية جزائرية، كان اهتمامها طلبة الطب الذين سيجتازون امتحان التخصص، حيث تم انشاؤها في 10 جوان 2017، وهي منصة تتيح لهؤلاء الطلبة توفى الجهد، المال والوقت، فهي تقوم بتقديم أكثر من خمسين ألف (50.000) سؤال وحالة طبية مصنفة وفقا للتخصص والمصدر ودرجة الصعوبة، فهي أيضا تمكن الطلبة من تقديم ملاحظاتهم، وتصنيفهم وتقسيمهم للأسئلة والحالات، هذا ما يوفر لهم معلومات وبيانات تحليلية حول أدائهم، فهي الوحيدة في هذا المجال في الجزائر، ما يؤكد ويثبت أنها فكرة ابتكارية. (جباري عبد الجليل وآخرون، 2022، ص600).

فهذه المؤسسة تعتبر نموذجا ناجحا للمؤسسات الناشئة في الجزائر، فهي تعتمد وتوظف التكنولوجيا من أجل إيجاد حلول مبتكرة في أحد المجالات، فهي تؤكد على التزامها بتطوير وتعزيز الابداع والابتكار في المجالات الرقمية.

4-2 شركة يسير: أول شركة استعملت ووظفت التكنولوجيا المتطورة من أجل توفير خدمات مبتكرة ومتنوعة خاصة في مجال النقل، حيث تم انتخابها من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي 2019 أنها من بين 100 شركة ناشئة عربية، واحتلت المرتبة الخامسة على المستوى المغربي، وهي كذلك من بين أحسن وأفضل 12 شركة ناشئة موجودة على المستوى الافريقي.

(عماروش خديجة ايمان وآخرون، 2022، ص91).

شركة يسير تقدم خدمة نقل جد متطورة ومبتكرة، يتمكن الفرد من استخدامها بواسطة الهاتف الذكي في أي وقت ومكان، فهي بهذا توفر للمتنقلين عملية حجز سائق والتنقل بأمان وطمأنينة، تكون بهذه الفكرة المبتكرة قد رفعت شعارا "سائق سعيد" و"راكب سعيد".

كما أن لهذه الشركة مبادئ هامة ومهمة تركز عليها ممثلة فيما يلي:

- تقديم خدمات نقل ذات جودة وتكنولوجيا.

- بساطة الاستخدام: بحيث يقوم الزبون بتنزيل التطبيق على هاتفه الذكي، بينما السائقون فلهم نسخة خاصة بهم.

- تقديم أفضل تسعيرة.

- خدماتها متوفرة في كل وقت وحين.

فهي تسعى الى استخدام وتوظيف التكنولوجيا في تحقيق الراحة والرفاهية للمتنقلين.

4-3 مؤسسة GLOBAL OPPORTUNITES: أول منصة الكترونية جزائرية تسعى لاكتشاف الفرص المتاحة أمام الشباب، أنشئت في 2019/04/11 بالبلدية، تقوم هذه المنصة بتقديم فرص منخفضة التكلفة، إضافة الى البحث عن محتويات أكاديمية ومهنية للتطوير الذاتي المستمر، فهي تقدم كذلك فرصا لتقديم خبرة دولية وفرص عالمية لتحقيق طموحاتهم من خلال تعزيز عقلية "Can do" وتطوير مهارات الثقة بالنفس، إضافة الى الدرجة الأكاديمية التي تميز خريجي الجامعة بالخبرة والمهارة، وهي مؤسسة منافسة لمؤسسات دولية كشركة edonix الهندية.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

(جباري عبد الجليل وآخرون، 2022، ص600).

من خلال عرض هذه النماذج لمؤسسات ناشئة مبتكرة وناجحة من صنع إطارات جزائرية، يتم التأكيد أن للمؤسسات الناشئة دورها الإيجابي والفعال في تقديم خدمات وفرص وأفكار مبتكرة، سعيًا منها لتقديم الأفضل دائماً بأقل وقت وجهد، مساهمة بذلك في تحقيق جو التنافس بين مختلف مؤسسات دول العالم، فهي بهذا وبدورها الفعال تكون قد حققت نتائج إيجابية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبالتالي السعي إلى بلوغ الهدف وهو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

5-حاضنات الاعمال:

1-5- مفهوم حاضنات الأعمال: تعرف حاضنات الاعمال بأنها مؤسسات قائمة بذاتها تتمتع بكيانها القانوني، تسعى إلى القيام بمجموعة من الخدمات والتسهيلات الضرورية للمستثمرين الصغار الذين يريدون القيام بإنشاء مؤسساتهم الصغيرة من أجل شحنهم بدفع أولي يساعدهم على تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق سنة أو سنتين. (حسن رحيم، 2003، ص 168).

وتعرف كذلك بأنها تقنية من التقنيات المعتمدة لدعم المؤسسات حديثة النشأة، والسعي إلى توفير لهم كل الوسائل الضرورية والدعم اللازمين الذي يساعدهم الذي يساعدهم على تقديم خدمات خاصة أو مختلطة لتخطي أعباء مراحل التأسيس، كما أنها تقوم بعمليات التشويق ونشر لمنتجات هذه المؤسسات. (عبد الله بلعدي، وآخرون، د-س، ص235)

فمن خلال ما قيل عن حاضنات الاعمال ودورها الفعال في تنمية ودعم المؤسسات الناشئة يمكن أن نستخلص ما يلي:

-حاضنات الاعمال تقوم بدور ريادي وفعال في تقديم المساعدة للمؤسسات الناشئة حديثة النشأة من أجل تقديم الدعم الكافي والمساندة الإيجابية في الاستمرار من أجل تقديم منتجات مبتكرة ومشاريع اقتصادية بناءة تساهم في تنمية وتطوير مختلف المجالات في جل القطاعات.

ومن شروط منح علامة "حاضنات الاعمال" يكون الشخص مؤهل للحصول على علامة "حاضنة أعمال" كل هيكل تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص أو بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، يقترح دعماً للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة فيما يخص الإيواء والتكوين وتقديم الاستشارة والتمويل. (المادة 21 من المرسوم التنفيذي 20-254)

وعند طلب الحصول على هذه العلامة وهي علامة حاضنة أعمال تقدم طلبات الحصول عليها لدى اللجنة الوطنية عبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة مصحوبة بالوثائق التالية:

-قائمة المؤسسات التي تم احتضانها ان وجدت.

-مخطط تهيئة مفصل لحاضنة الاعمال.

-السيرة الذاتية لمستخدمي حاضنة الاعمال والمكونين والمؤطرين.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

- تقديم مختلف برامج التكوين والتأطير التي تقترحها حاضنة الأعمال.
- تقديم مختلف الخدمات التي توفرها حاضنة الاعمال للمؤسسات الناشئة.
- قائمة المعدات التي تضعها تحت تصرف المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها.
- يقدم القطاع الخاص هذه الوثائق الى جانب وثائق أخرى ممثلة فيما يأتي:
 - نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الاحصائي والجباي.
 - شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الاجراء CASNOS
 - نسخة من القانون الأساسي للشركة.
 - شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS مرفقة بقائمة اسمية للأجراء.
 - نسخة من الكشوف المالية للسنة الجارية.
- 2-5-أهم مهام حاضنات الاعمال للمؤسسات الناشئة:تتمثل هذه المهام حسب المادة 25من المرسوم التنفيذي رقم 20-245فيما يلي:
 - السعي الى مرافقة حاملي المشاريع أثناء إجراءات انشاء المؤسسة.
 - مساعدة المؤسسات الناشئة لإنشاء نماذج.
 - مرافقة المؤسسات الناشئة التي تم احتضانها لإيجاد مصادر التمويل والانتشار في السوق.
 - توطين الشركات الناشئة التي يتم احتضانها وتزويدها بمساحات عمل مهيأة.
 - وضع الوسائل والتقنيات تحت تصرف حاملي المشاريع كقاعات الاجتماع، والمستلزمات المكتبية والانترنت، وعتاد الاعلام الألي.
 - مساعدة المؤسسات الناشئة في انجاز مخططات الاعمال ودراسات السوق وخطط التمويل.
 - تقديم تكوين نوعي خاصة في إدارة الاعمال والالتزامات القانونية والمحاسبية. (المادة 25من المرسوم التنفيذي 20-245.
- 3-5-الأهداف التي تسعى حاضنات الاعمال الى تحقيقها: وتشمل ما يلي:
 - تدعيم مفهوم التعاون بين المشروعات.
 - زيادة معدلات النجاح، تشجيع الأفكار المميّزة وضمان ديمومة المؤسسات المحتضنة.
 - ايجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية، المالية، الإدارية والقانونية التي يمكن ان تواجه المشروع.
 - تقليل الفترة الزمنية اللازمة لمناسبة تنمية نشاط المشروع وتطوير انتاجه.
 - تقليل تكاليف بدء النشاط.
 - مساعدة المؤسسات على التوصل الى أنواع جديدة من المنتجات أو مجالات جديدة من النشاط.
 - تجنب الأخطاء وتقليل ازدواجية الجهود مما يؤدي الى ضغط التكاليف.
 - تقليل مخاطر الاعمال المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية المشروع.(مراد إسماعيل، 2011، ص5)

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

ومن خلال ما قيل حول أهداف حاضنات الاعمال للمؤسسات الناشئة نستخلص أن هذه الحاضنات تقوم بدور فعال وإيجابي تسعى من خلاله الى استمرار وتنمية مشاريع المؤسسات الناشئة، وتزويدها بمختلف الوسائل والتقنيات التكنولوجية الحديثة، وكذلك تقديم الدعم المادي والمعنوي من أجل استمرار إنتاجية وابتكارات هذه المؤسسات، ليصبح لها دور في تنمية اقتصاد الوطن وتوفير فرص العمل بأقل جهد وتكلفة.

4-5- هياكل وآليات دعم وترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر: أهم هذه الهياكل والآليات ما يلي:

-الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ): وهي تسعى إلى تقديم خدمات ومساعدة الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة، والتي بدورها تهدف الى توفير فرص العمل وتقليص نسب البطالة، لكن النتائج لم تصل الى المبتغى لعدة عوامل أهمها: ضعف المعلومات.

-وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI): وقد استبدلت بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، لكنها لم تحقق الاهداف المرجوة، وهذا لعدة أسباب منها مركزية هيكلها في العاصمة، الامر الذي صعب تدفق المعلومات، وعدم تحديد سياسات واضحة. (بوغفة عبد الهادي، 2022، ص 96-108).

5-5- نماذج عن حاضنات الاعمال في الجزائر: تسعى حاضنات الاعمال في الجزائر الى تقديم الدعم المادي المعنوي للمؤسسات الناشئة من أجل تجسيد مشاريعها على أرض الواقع، وبالتالي المساهمة في توفير مناصب العمل للشباب وبهذا يمكن التقليل من نسب البطالة والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، ومن أهم هذه النماذج في الجزائر ما يلي:

-الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE): كانت تسمى سابقا الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، وتعتبر مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص تتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية، حيث تم تغيير اسمها ومهامها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329. (المرسوم التنفيذي رقم 20-329).

تم انشاء هذه الوكالة لتقديم المساعدة للشباب الراغبين في انشاء مؤسساتهم من أجل المساهمة في توفير مناصب العمل، ومحاولة تقليص نسب البطالة في المجتمع، ولكن دورها الأساسي يقتصر على تقديم الدعم لإنشاء مؤسسات مصغرة.

-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية، تتميز بدور حاضنة الاعمال، فهي مركز دعم لانشاء المؤسسات المنصوص عليها في المادة 28: مكرر للمرسوم التنفيذي رقم: 17-100. (المرسوم التنفيذي رقم 17-100 المؤرخ في 05/03/2017).

فهو مكلف بمساعدة ودعم انشاء المؤسسات وتطويرها عن طريق تقديم خدمات متنوعة ممثلة في الإعلام، التكوين والمرافقة، حيث تقدم هذه الأخيرة من الفكرة الى أن ينجز المشروع، ويطور بهذه الصفة خدمة لفائدة حاملي المشاريع من خلال اعداد مخطط الاعمال وتركيب المشروع.

-حاضنة الاعمال بسيدي عبد الله في الجزائر: تتمتع هذه الحاضنة بموقع مميز ومناسب بقلب الحظيرة التكنولوجية، وقد صممت لتكون حاضنة لدعم الابتكار والابداع في مجال التكنولوجيا والاتصال والإعلام والسعي الى تحقيق الرقي والازدهار للمؤسسات الناشئة.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

تم إنشاء هذه الحاضنة في 2009/10/06 وهي تستقبل حاملي المشاريع لخلق المؤسسات المبدعة، وقد انطلقت 2010 حيث تم مرافقة أكثر من 350 حامل للمشاريع في مجال المقاولاتية، وقد نجحت في إطلاق 50 مؤسسة صغيرة، وهذا حسب إحصاء سنة 2018. (قسوري انصاف 2020، ص 24)

فجل هذه الحاضنات تسعى الى تجسيد ودعم وتطوير المؤسسات الناشئة، فهي تقدم كل الدعم والمساندة من أجل نجاح مشاريع هذه المؤسسات، إلى أن يصبح لها دور فعال وإيجابي في المجتمع، وذلك من خلال توفير مناصب العمل والسعي الى تقليص من نسب البطالة، وبالتالي المساهمة في تنمية المجتمع في مختلف القطاعات وفي جميع الأصعدة من أجل تحقيق الرقي والازدهار للبلاد.

خاتمة:

من خلال ما تم التطرق اليه في هذه الدراسة الموسومة: المؤسسات الناشئة ودور حاضنات الاعمال في تنميتها تطويرها في الجامعات الجزائرية يمكن القول: أن هذه الحاضنات تقوم بدور كبير، محفز ومشجع للطاقات المبدعة والمبتكرة، فهي تسعى بكل الوسائل والتقنيات التكنولوجية الحديثة الى تقديم الدعم والمساندة الإيجابية لها، حرصا منها على النهوض بهذه المؤسسات لتساهم بدورها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني في جميع المجالات.

النتائج المتوصل إليها من خلال انجاز هذه الدراسة: وفقا لما تم تناوله في هذه الدراسة يمكن أن نستنتج ما يلي:
- إبراز جهود الدولة الجزائرية من أجل تحقيق التنمية بمختلف أنواعها، وذلك من خلال تشجيع وتحفيز الطاقات المبدعة والمبتكرة على انشاء مؤسسات ناشئة.

- تقديم الدعم المالي والتمويل للمؤسسات الناشئة من قبل الدولة تجعلها تتقدم وتتطور، وبالتالي المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني.

- الدور الفعال والإيجابي لحاضنات الاعمال اتجاه أصحاب المشاريع والمؤسسات الناشئة من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي وتوفير كل التقنيات والوسائل التكنولوجية الحديثة لتنميتها وتطويرها.

- مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال توفير مناصب العمل والسعي الى تقليص نسب البطالة في المجتمع من جهة وتوفير كل المنتجات والخدمات من جهة أخرى.

- المشاركة الفعالة والإيجابية لهذه المؤسسات داخل الوطن وخارجه ما يدل على أنها تسعى الى التطوير والازدهار سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي للوطن.

مقترحات هذه الدراسة: من أهم المقترحات ما يلي:

- الاستمرار في التشجيع والتعزيز المادي والمعنوي لمختلف الطاقات المبدعة والمبتكرة خصبة خريجي الجامعات الجزائرية.
- تقديم مختلف الوسائل والتقنيات التكنولوجية الحديثة للاستمرار في الإنتاجية والابتكار لأصحاب مشاريع المؤسسات الناشئة.

- التكوين الجيد والمرافقة المستمرة لأصحاب مشاريع المؤسسات الناشئة.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

-تحقيق التعاون الفعال والايجابي بين حاضنات الاعمال والمؤسسات الناشئة للنجاح في المشاريع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

-تقديم تسهيلات للإجراءات القانونية والتمويلية لجميع الشباب وخاصة خريجي الجامعات الذين يطمحون لإنجاز مشاريعهم وتجسيدها على أرض الواقع من خلال انشاء مؤسسات ناشئة.

-تقديم كل التسهيلات الضرورية لحاملي المشاريع تشجيعا للإبداع والابتكار.

قائمة المراجع:

-بلحاج حبيبة،(2020)، الحاضنة الاعمال التكنولوجية كآلية لتحفيز الابداع في المؤسسات الناشئة في الجزائر، التحفيزات وسبل التنفيع في حاضنات الاعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، كلية العلوم السياسية والاقتصادية وعلوم التسيير، منشورات مخبر اقتصاد ماليةEcofima، جامعة 20أوت1955، سكيكدة.

-مصطفى بورنان وآخرون، (2020)،الاستراتيجية المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر اقتصادية، مجلد11، العدد1.

-المومن عبد الكريم وآخرون(د.س)، المؤسسات الناشئة ودورها في إنعاش الاقتصاد الجزائري، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي، البويرة، الجزائر.

-بوالشعور شريفة، (2018)، دور حاضنات الاعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد2، جامعة20أوت، سكيكدة، الجزائر.

-سبتي محمد، (2008)، فعالية رأس المال المخاطر، في تمويل المشاريع الناشئة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة.

-حسين يوسف وآخرون(2021)، دراسة ميدانية لواقع المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد7، العدد1.

-جباري عبد الجليل وآخرون، (2022)، واقع وآفاق تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر، المجلد16، العدد2، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر.

-مريم بورويصة، (2022) المؤسسات الناشئة كدعامة أساسية لبناء وتطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر، مجلة قضايا معرفية، المجلد2، العدد2.

-مراد إسماعيل،(2011)، حاضنات الاعمال التكنولوجية، الأيام الإعلامية الدولية الثانية حول المقاولاتية، آليات دعم ومشاهدة انشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 03/04/05 ماي، ص5.

- شريف غياط وآخرون، (2022)، دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة قضايا معرفية، المجلد2، العدد2.

- عماروش خديجة ايمان وآخرون،(2022)، تجربة شركة يسير كنموذج واعد للشركات الناشئة في الجزائر، قراءة تحليلية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد12، العدد2، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

- عبد الله بلعدي، وآخرون(د-س)، المقارنة بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إمكانية التكامل التنموي بينهم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد17. -حسن رحيم،

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

(2003)، نظم حاضنات الاعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

-المادة 21 من المرسوم التنفيذي 20-254.

-قسوري انصاف(2020) حاضنات الاعمال التكنولوجية ودورها في دم الابداع والابتكار بالمؤسسة الناشئة الجزائرية، مقال منشور في مجال الاقتصاد والإدارة، المجلد 19، العدد 01، جامعة أبو بكر القائد تلمسان، الجزائر، ديسمبر.

-المرسوم التنفيذي رقم 17-100 المؤرخ في 05/03/2017 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 06/356 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها الجريدة الرسمية، العدد 16 المؤرخة في 08 مارس 2017
-المرسوم التنفيذي رقم 20-329 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ 8 سبتمبر 1996 والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها الى الجريدة الرسمية، العدد 70، المؤرخ 2020/11/25.

-بوغفة عبد الهادي(2022)، دور حاضنات الأعمال في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، مخبر اقتصاد المؤسسات والبيئة الطبيعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد 4، العدد 1، 96-108

- Walsh,B.(2009).the web startup success guide,Apress,p8

- Thiel,P.A.&Masters,B.(2014).Zero to one: Notes on startups, or how to build the future(First edution),

Crown Businessà,p30

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

العلوم الاجتماعية ودورها في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة في المجتمعات

Social Sciences and Their Role in Enhancing Sustainable Development Strategies in Societies

د. ليليا بن صويلح، جامعة 8 ماي/1945/قلمة، مخبر التنمية الذاتية والحكم الرشيد

ط. د. جبهة قرداوي، جامعة 8 ماي/1945/قلمة، مخبر التحديات الديمغرافية في الجزائر

. ملخص الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى عرض دور العلوم الاجتماعية في دعم استراتيجيات التنمية المستدامة، انطلاقاً من كون هذه العلوم تعنى بفهم السلوك الإنساني والتفاعلات الاجتماعية ضمن سياقها الثقافي والاقتصادية والسياسية. وتنطلق الإشكالية الرئيسية من التساؤل حول كيفية إسهام العلوم الاجتماعية في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة في المجتمعات من خلال مقاربتها للأبعاد الاجتماعية والإنسانية. وقد خلصت الدراسة إلى أن العلوم الاجتماعية تمثل ركيزة أساسية لنجاح أي مشروع تنموي مستدام، إذ تسهم في تشخيص المشكلات المجتمعية وتوجيه السياسات نحو العدالة الاجتماعية والمشاركة الفعلية للمواطنين. كما خلصت الدراسة إلى ضرورة تعزيز البحث العلمي في هذا المجال، وإشراك الباحثين الاجتماعيين في صياغة السياسات العامة، مع تطوير المناهج الجامعية لتتضمن محاور التنمية المستدامة، إلى جانب تفعيل المشاركة المجتمعية في التخطيط التنموي المحلي وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتبادل الخبرات في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: العلوم الاجتماعية، التنمية، التنمية المستدامة.

Abstract:

This study seeks to highlight the role of social sciences in supporting sustainable development strategies, based on the premise that these sciences are concerned with understanding human behavior and social interactions within their cultural, economic, and political contexts. The central problem arises from the question of how social sciences can contribute to strengthening sustainable development strategies in societies through their approach to social and human dimensions. The study concludes that social sciences constitute a fundamental pillar for the success of any sustainable development project, as they help diagnose societal problems and guide policies toward social justice and active citizen participation. Furthermore, the study emphasizes the need to enhance scientific research in this field, involve social researchers in public policy formulation, develop university curricula to include sustainable development themes, promote community participation in local development planning, and strengthen regional and international cooperation to exchange expertise in this domain.

Keywords: Social Sciences, Development, Sustainable Development.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

مقدمة:

تعد العلوم الاجتماعية من الحقول المعرفية التي يمكن أن تسهم بفاعلية في صياغة وتوجيه استراتيجيات التنمية المستدامة، من خلال قدرتها على تحليل الديناميكيات المجتمعية وفهم التحديات التي تواجه مسار التنمية في سياقها الثقافي والاجتماعية المتنوعة. ومن هذا المنطلق، يبرز التساؤل حول طبيعة الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه العلوم في دعم تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والإنسانية.

في هذا السياق، تتطلب التنمية المستدامة تغييراً جوهرياً في السياسات والممارسات الحالية، وهو تغيير لا يمكن تحقيقه إلا من خلال قيادة قوية وجهود متواصلة ومستمرة من جميع الأطراف المعنية، لذلك سعت مختلف الدول إلى إدماج مفهوم التنمية المستدامة في مشاريعها التنموية عبر المخططات الإنمائية بغية تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن بين هذه البلدان الجزائر التي تسعى جاهدة لتحقيق الأهداف التنموية المسطرة من خلال وضع استراتيجيات وسياسات تدفعها قدماً نحو تحقيق التنمية المستدامة (بلحسيني، 2020، ص.862). وقد استخدمت عبارة التنمية المستدامة لأول مرة عام 1980 في الاستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة، ثم تطور المفهوم عام 1991 في برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، وفي عام 1992 تم التأكيد على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، كما تم تحديد أولويات التنمية المستدامة في سنة 2002 خلال القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، وتسير الجزائر نحو استكمال مشاريعها التنموية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال وضع سياسات وإجراءات محددة لتحقيقها، بالرغم من التحديات والعراقيل التي تواجهها (بلحسيني، 2020، ص.863).

✓ . إشكالية الدراسة:

كيف يمكن أن تسهم العلوم الاجتماعية في تعزيز وتحقيق التنمية المستدامة من خلال مقاربتها للأبعاد الاجتماعية والإنسانية في المجتمعات؟

✓ . أهمية الدراسة:

تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات النظرية حول الدور الفعال للعلوم الاجتماعية في التنمية المستدامة، وتوفير إطاراً مفاهيمياً متكاملًا يربط بين مختلف التخصصات الاجتماعية واستراتيجيات التنمية المستدامة.

✓ . أهداف الدراسة:

تحديد العوامل والآليات الاجتماعية التي تسهم في تعزيز فعالية استراتيجيات التنمية المستدامة و أبرز التحديات التي تواجه تحقيق التكامل بين أبعادها المختلفة.

✓ . الدراسات السابقة:

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

أولاً: الدراسات العربية

1. دراسة البنين (2018) الموسومة بـ: "دور مؤسسات الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية: دراسة تطبيقية على مركز التنمية الاجتماعية برقن ليبيا:"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسات الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية من خلال دراسة تطبيقية على مركز التنمية الاجتماعية برقن في ليبيا، حيث سعت إلى تحليل الخدمات المقدمة من هذه المؤسسات وتأثيرها على التنمية المجتمعية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مؤسسات الخدمة الاجتماعية تلعب دوراً هاماً في تنمية المجتمعات المحلية من خلال توفير الخدمات الاجتماعية المتنوعة وتعزيز المشاركة المجتمعية الفعالة، كما أكدت على أهمية تطوير قدرات العاملين في هذه المؤسسات وضرورة توفير الموارد اللازمة لضمان تحقيق تنمية مستدامة فعالة تلبي احتياجات المجتمع المحلي وتساهم في تحسين جودة حياة الأفراد.

2. دراسة نشمي والفحطاني (2020) الموسومة بـ: "مؤشرات تخطيطية لتفعيل دور لجان التنمية الاجتماعية في تحقيق تنمية المجتمعات المحلية: دراسة ميدانية مطبقة على عينة من لجان التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض:"

استهدفت هذه الدراسة تحديد المؤشرات التخطيطية اللازمة لتفعيل دور لجان التنمية الاجتماعية في تحقيق تنمية المجتمعات المحلية بمدينة الرياض، وذلك من خلال دراسة ميدانية مطبقة على عينة من لجان التنمية الاجتماعية العاملة في المدينة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من المؤشرات التخطيطية الضرورية لتفعيل دور لجان التنمية الاجتماعية، حيث أكدت على أهمية المشاركة المجتمعية الفاعلة والتنسيق المستمر بين مختلف الجهات المعنية بالتنمية، بالإضافة إلى ضرورة وضع خطط استراتيجية واضحة ومرنة تراعي خصوصية المجتمع المحلي وتستجيب لاحتياجاته المتغيرة، وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة شاملة تشمل كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

دراسة (Imperiale ; Vanclay (2024) الموسومة بـ:

"Understanding the social dimensions of resilience: The role of the Social Sciences in Disaster Risk Reduction, Climate Action, and Sustainable Development":

تناولت هذه الدراسة الأبعاد الاجتماعية للمرونة المجتمعية ودور العلوم الاجتماعية في الحد من مخاطر الكوارث والعمل المناخي والتنمية المستدامة، مع التركيز على المجتمعات المحلية وآليات الحوكمة التي تدعم تحقيق الاستدامة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن العلوم الاجتماعية تلعب دوراً حاسماً في فهم وتعزيز المرونة المجتمعية من خلال بعدين رئيسيين: البعد المحلي المجتمعي الذي يشمل موارد المجتمع المادية وغير المادية وقدراته على التكيف والتحول في مواجهة التحديات، وبعد الحوكمة الذي يشمل استراتيجيات الحوكمة التكيفية التي تمكن من التعلم الاجتماعي

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

والتحول نحو الاستدامة من خلال إشراك مختلف أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار، مما يعزز قدرة المجتمعات على تحقيق التنمية المستدامة ومواجهة التحديات البيئية والاجتماعية المعاصرة.

من خلال الدراسات السابقة العربية والأجنبية، يتضح أن هناك اتفاقاً عاماً على الدور الرئيس الذي تلعبه العلوم الاجتماعية في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة في المجتمعات المختلفة. فقد أكدت جميع الدراسات على أهمية البعد الاجتماعي كعنصر أساسي لا يمكن إغفاله في عملية التنمية المستدامة، إلى جانب الأبعاد الاقتصادية والبيئية. أولاً: المنظومة المفهومية:

1. العلوم الاجتماعية: الاجتماع هو العلاقات الاجتماعية أو مجموعة من الصفات التي يتميز بها الشيء الاجتماعي. مصطلح "العلوم الاجتماعية" يشير إلى مجموعة من العلوم التي تدرس الإنسان داخل المجتمع، حيث لا يمكن تصور إنسان بمفرده دون وجود بشر آخرين.

فالعلوم الاجتماعية هي مجموعة دراسات تستخدم المنهج العلمي في دراسة سلوك الإنسان وأفعاله الفردية والجماعية داخل المجتمع. تشمل فروعاً مثل علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس والاقتصاد وبعض دراسات اللغة والتاريخ والقانون. تختلف عن العلوم الطبيعية التي تركز على تفسير الظواهر الكونية، فالعلوم الاجتماعية تهدف لفهم العلاقات الاجتماعية المعقدة وكيفية تفاعل الأفراد داخل المجتمع. يصعب تحديد حدود واضحة بين فروع العلوم الاجتماعية بسبب تداخل موضوعاتها، والتوسع في دراستها يزيد من هذا التداخل، ما يجعل الفواصل بينها أقل وضوحاً وأحياناً مصطنعة. (الصفر، 2019، ص. 673)

تعنى العلوم الاجتماعية بدراسة الإنسان بوصفه كائناً اجتماعياً يتفاعل مع أبناء جنسه، متأثراً ومؤثراً في منظومة متشابكة من العوامل الخارجية التي تشمل الأبعاد الثقافية والاقتصادية والسياسية والنفسية وغيرها من المحددات الاجتماعية.

وينطلق هذا التصور من كون الإنسان كائناً ثقافياً بالأساس، حيث تجسدت عملية التطور الإنساني (الأنسنة) التي امتدت عبر ما يقارب خمسة عشر مليون سنة، في الانتقال النوعي من نمط التكيف البيولوجي الوراثي مع البيئة المحيطة، إلى نمط التكيف الثقافي القائم على الرموز والمعاني والممارسات الاجتماعية المكتسبة. (كوش، 2007، ص. 10)

كما يمكن القول من خلال ماسبق أن العلوم الاجتماعية تمثل أحد فروع المعرفة العلمية التي تهتم بدراسة السلوك الإنساني في أبعاده المختلفة، حيث تركز على فهم الإنسان ضمن سياقاته الثقافية والاجتماعية المتنوعة. (بسنت وآخرون، 2023، ص. 04).

2. التنمية: عند دراسة الأبعاد الاقتصادية للتنمية، نجد أن الفارق الجوهرى بين المفهومين يكمن في مدى تدخل الدولة ودورها في تحقيق كل منهما، فالنمو الاقتصادي يحدث بشكل تلقائي داخل المجتمع، متأثراً بالحركة الطبيعية للحياة الاقتصادية والاجتماعية. لذلك ارتبط مفهوم النمو بشكل أساسي بمعدل الناتج الوطني الإجمالي للمجتمع.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

أما التنمية فهي عملية مختلفة تماما، إذ تتميز بكونها عملية واعية وهادفة ومخططة بعناية. تقوم الدولة بتنظيمها من خلال تدخلها المباشر عبر سياسات تنموية مدروسة وشاملة على المستوى الوطني، وبهذا التدخل، تصبح الدولة مسؤولة بشكل كامل عن نجاح أو فشل توظيف جميع الامكانيات والموارد المتاحة ، بمعنى آخر، التنمية تعني أن الدولة توجه المجتمع نحو أهداف محددة، وليس مجرد تركه ينمو بشكل عفوي دون تخطيط.

يؤكد علماء الاجتماع على أن التنمية تمثل تغييرا اجتماعيا حقيقيا، لكنها في جوهرها عملية مقصودة تتحقق من خلال سياسات محددة بدقة، تشرف على تنفيذ هذه السياسات هيئات حكومية رسمية بالتعاون مع مؤسسات محلية، بهدف خلق أنظمة وبنى اجتماعية جديدة، وتعمل هذه الجهات على توجيه هذا التغيير وتنشيطه وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيقه.

من جانب آخر، يرى بعض الباحثين أن التنمية هي وسيلة للتحويل الشامل في مختلف جوانب الحياة: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، يتم هذا التحويل من خلال الخطط والبرامج المدروسة، بهدف الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم والقدرة على المواجهة. والتنمية بهذا المعنى هي عملية حضارية لا تقتصر على مجرد رفع متوسط دخل الفرد، بل تشمل جوانب أخرى مهمة مثل توزيع الدخل بشكل عادل وتلبية الحاجات الأساسية لكل أفراد المجتمع.

كما تعرف التنمية أيضا بأنها رفع مستوى المجتمع ككل نحو حياة أفضل وأكثر رفاهية، وهناك من يراها عملية تهدف إلى توسيع الحقوق والقدرات الإنسانية. بينما يذهب اتجاه آخر إلى أن التنمية عملية تسعى لتحقيق تطوير الاقتصاد وتخليصه من التبعية للخارج، مع تحقيق الرفاهية للناس من خلال تحكم الدولة في الموارد وتوجيه الاقتصاد لخدمة مصلحة المجتمع.(معمر، 2018، ص.55)

3. التنمية المستدامة: يتميز مفهوم التنمية المستدامة بتعدد تعريفاته واستخداماته التي تنبع من تخصصات علمية مختلفة بافتراضات متباينة، فأفكار التنمية المستدامة لها تاريخ طويل في أدبيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. غير أن الإفراط في استخدام هذا المصطلح في المجالات المختلفة أدى إلى حدوث خلط وتداخل في المقصود به، مما دفع العديد من المفكرين الى وصفه بأنه عبارة غامضة لكنها جذابة وبديهية، وأن فكرة التنمية المستدامة محفوفة بالتناقضات، وأن غموضها يمكن من تجاوز التوترات الكامنة في معناها، كما وصفت بأنها مفردة الاستخدام وساء فهمها، لكن في الوقت نفسه لا يمكن فصل التنمية المستدامة عن التطور الكامل للمجتمع.

يملك مصطلح الاستدامة جذورا عريقة في الأدبيات الاقتصادية، وقد نشأ وانتشر استخدامه مع تطور النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وامتدت فكرة التنمية المستدامة في أعماق الفكر الاقتصادي بخاصة فيما يتعلق بمفهوم ندرة الموارد أو عدم تنميتها بما يتفق مع احتياجات البشر ومراعاة الأجيال القادمة.

من جانب آخر، تطور مفهوم التنمية المستدامة في العقدين الأخيرين تطورا هائلا، وأصبح الشغل الشاغل لاهتمامات والأهداف الأممية، والتي أطلقت آخر شعار لاستراتيجية 2030 وهو لا أحد وراءنا.(عبد الغني، 2020، ص.404)

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأفراد في الوقت الحاضر، دون الإخلال بقدرة الموارد الطبيعية على التجدد والاستمرار. وهذا يضمن للأجيال المستقبلية إمكانية تلبية احتياجاتها الخاصة. من هنا، تمثل التنمية المستدامة عملية تنمية متواصلة لا تتوقف عند حدود زمنية أو مكانية معينة. (متوكيل، بن طالب، 2020، ص. 462)

ثانياً: ماهية العلوم الاجتماعية

1.2 نشأة وتطور العلوم الاجتماعية

تعد العلوم الاجتماعية من العلوم الحديثة التي نشأت في القرن التاسع عشر الميلادي، حيث دعا جون ستيوارت ميل إلى تأسيسها على غرار العلوم الطبيعية، رغم أن مصطلح الاجتماعي كان حاضراً في التفكير الفلسفي القديم وخاصة عند ابن خلدون في علم العمران. يعتبر أوغست كونت وإيميل دوركايم من المؤسسين الأوائل للعلوم الاجتماعية في الغرب. تطورت هذه العلوم بشكل متباين عبر السياقات المختلفة، ففي فرنسا اتخذت طابعاً نظرياً أكاديمياً، بينما اتجهت في ألمانيا نحو التحليل الاقتصادي مع كارل ماركس واتخذت طابعاً شمولياً، في حين ركزت الحضارة الأنجلو سكسونية على البحث الميداني لمعالجة قضايا المجتمع الفعلية، وهو ما شكل الانطلاقة الحقيقية لهذه العلوم في أواخر القرن التاسع عشر. أما في البلدان العربية فقد عرفت العلوم الاجتماعية جموداً بسبب غياب المتخصصين وعدم وضوح المنهج، مما جعل أزمتهما أزمة منهجية بالأساس نتيجة تعدد المناهج المتعارضة. وقد دعا بعض المفكرين إلى ضرورة إعادة صياغة العلوم الاجتماعية صياغة إسلامية تنطلق من قضايا الإسلام الحقيقية كوحدة الحقيقة والمعرفة ووحدة الحياة، بدلاً عن التصورات الغربية لهذه العلوم. (لصفر، 2019، ص. 675)

2.2 مجالات العلوم الاجتماعية:

تعد مجالات العلوم الاجتماعية امتداداً لتنوع اهتمامات هذا الحقل المعرفي واتساع موضوعاته، إذ تعكس التداخل بين الإنسان ومحيطه في أبعاده الثقافية والاقتصادية والسياسية. ومن خلال هذا التنوع، تسعى العلوم الاجتماعية إلى الإحاطة بشمولية الظواهر الاجتماعية وفهم ديناميكيتها بما يتيح مقاربة أكثر عمقاً للواقع الإنساني المعاصر.

وبالتالي فالعلوم الاجتماعية تشمل مجموعة من التخصصات والحقول المعرفية المتكاملة، أبرزها:

- ✓ الجغرافيا الاجتماعية: تدرس العلاقة بين الإنسان والبيئة المكانية وتوزيع السكان
- ✓ الاقتصاد: يبحث في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والموارد المالية
- ✓ العلوم السياسية: تهتم بدراسة السلطة والحكم والنظم السياسية
- ✓ القانون: يدرس القواعد والتشريعات التي تنظم حياة المجتمع
- ✓ علم الاجتماع: يحلل البنى الاجتماعية والعلاقات الإنسانية والظواهر المجتمعية
- ✓ علم النفس: يبحث في السلوك الإنساني والعمليات العقلية والنفسية (بسنت وآخرون، 2023، ص. 05)

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

2. 3 مناهج البحث في العلوم الاجتماعية:

تمثل مناهج البحث العلمي العمود الفقري للعلوم الاجتماعية، حيث تتعدد المقاربات المنهجية التي يعتمد عليها الباحثون لفهم الظواهر الاجتماعية وتفسيرها. وقد شهدت مناهج البحث في العلوم الاجتماعية تطورا ملحوظا منذ نشأتها، انتقالا من الاعتماد الكلي على المنهج الوضعي المستمد من العلوم الطبيعية إلى تبني مناهج متنوعة تراعي خصوصية الظاهرة الاجتماعية.

يتميز الباحثون بين نوعين أساسيين من المناهج في العلوم الاجتماعية: المناهج الكمية التي تعتمد على القياس والإحصاء والتحليل الرقمي للبيانات، والمناهج الكيفية التي تركز على الفهم العميق للمعاني والسياقات الاجتماعية (Creswell, Creswell, 2018, p. 3) وقد أدى التطور المعرفي في هذا المجال إلى ظهور مقاربات منهجية مختلطة تجمع بين المنهجين الكمي والكيفي لتحقيق فهم أشمل للظواهر المدروسة. (Bryman, 2016, pp. 635-640)

تواجه مناهج البحث في العلوم الاجتماعية تحديات عديدة، أبرزها إشكالية الموضوعية والحياد العلمي، خاصة أن الباحث جزء من المجتمع الذي يدرسه (الحسن، 2008، ص. 67). كما أن طبيعة الظواهر الاجتماعية المتغيرة والمعقدة تستدعي مرونة منهجية وقدرة على التكيف مع خصوصيات كل بحث (عبد الرحمن، 2015، ص. 112-115).

في السياق العربي، تبرز إشكالية نقل المناهج الغربية وتطبيقها في بيئات اجتماعية وثقافية مختلفة دون مراعاة للخصوصيات المحلية، مما يستدعي ضرورة تطوير مناهج بحثية تأخذ بعين الاعتبار السياق الثقافي والحضاري العربي الإسلامي (الجابري، 2011، ص. 234-238). ويؤكد العديد من الباحثين على أهمية التكامل المنهجي والانفتاح على المقاربات المختلفة لتحقيق فهم أعمق للواقع الاجتماعي. (Neuman, 2014, pp. 165-170)

من جهة أخرى، يشير بعض الباحثين إلى أن التطور التكنولوجي الحديث أتاح فرصا جديدة لجمع البيانات وتحليلها في العلوم الاجتماعية، مما فتح آفاقا واسعة أمام الباحثين لاستخدام أدوات منهجية مبتكرة (Punch, 2013, pp. 28-35). غير أن هذا التطور يستلزم أيضا إعادة النظر في الأطر الأخلاقية والمعايير المهنية التي تحكم البحث الاجتماعي في العصر الرقمي. (علي، 2017، ص. 52-55)

2. 4 دور البحث العلمي في تقدم المجتمعات:

تجدر الإشارة إلى أن الدول التي تولي اهتماما كبيرا للبحث العلمي تحتل مراتب متقدمة في مجالات العلوم والهندسة، لا سيما عندما تحسن هذه الدول استثمار مخرجات البحث العلمي في مختلف ميادين الحياة، ويؤدي البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية دورا رئيسا في تطور المجتمعات ورفاهيتها، وفي تشكيل رؤيتها تجاه الحياة الاجتماعية. يعتبر إجراء البحوث العلمية عموما، وتلك المتعلقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية على وجه الخصوص، مؤشرا دالا على تقدم الدول ونموها الاجتماعي والاقتصادي والعلمي، وذلك للأسباب التالية:

1. تحسين مهارات الاتصال الشفهي والكتابي لدى الباحثين والممارسين.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

2. إيجاد علاقات تكاملية بين مختلف المجالات البحثية، مما يساهم في خدمة البحث العلمي بصفة عامة.
 3. تطوير مهارات التفكير النقدي والمقارنات العلمية بين الباحثين، وتعزيز تبادل العلوم والمعارف.
 4. الاستفادة من تجارب الآخرين عبر التراكم المعرفي لمخرجات البحث العلمي ونتائجه، والتمييز بين النجاح والفشل.
 5. ترسيخ القيم الإنسانية والاجتماعية، والتوصل إلى مقاربات متنوعة تسمح بمزيد من التعاون والتكامل بين البشر في حياتهم الاقتصادية والتجارية. (جابر، رحال، 2021، ص.137)
- يكتسب البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية أهمية إضافية كونه يؤهل الدارسين والباحثين في هذا المجال للتميز والإبداع، والقيام بمهام لا يمكن للآلات والتقنيات إنجازها، ومن بين هذه المميزات:
- ✓ تمكين الباحثين والدارسين من فهم الطبيعة البشرية ودراسة أنماط السلوك والتفكير.
 - ✓ التعرف على أنواع الذكاء العاطفي والاجتماعي وأساليب تطويرهما.
 - ✓ القدرة على إيجاد فرص عمل متنوعة في مجالات متعددة ومتداخلة. (جابر، رحال، 2021، ص.137)

ثالثاً: ماهية التنمية المستدامة

1.3 أهداف التنمية المستدامة:

انطلاقاً من التعريفات السابقة التي حددت مفهوم التنمية المستدامة، يتبين أن هذا المفهوم يحمل في جوهره مجموعة من الأهداف الجوهرية التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الحاضر وحقوق الأجيال القادمة.

يتمثل الهدف الأول في الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية، حيث تركز التنمية المستدامة على مبدأ أساسي مفاده أن الموارد الطبيعية محدودة وغير متجددة في معظمها، مما يستوجب التعامل معها بحكمة وحذر شديدين، ولذا فإن استغلال هذه الموارد، سواء كانت حية أم غير حية، يجب أن يتم وفق تخطيط محكم ومدرّس، بما يضمن استمرارية توفرها لخدمة الإنسان ومصالحه على المدى الطويل. وبالإضافة إلى ذلك، تسعى التنمية المستدامة إلى تحديد الأولويات والحاجات الحقيقية للمجتمع، من خلال إتباع منهجية تنمية تتلاءم مع إمكانيات المجتمع وطموحاته، إذ أن هذا التحديد الدقيق للأولويات يمكن المجتمع من تحقيق التوازن المنشود بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، انطلاقاً من مبدأ الفاعلية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، حيث تركز على العلاقات المتبادلة بين أنشطة الأفراد والبيئة المحيطة بهم، والتعامل الإيجابي مع النظم الطبيعية على أساس أن الإنسان هو المستفيد الأول منها. وأخيراً، تهدف التنمية المستدامة إلى تعزيز الوعي البيئي لدى السكان إزاء المشكلات البيئية القائمة، وذلك من خلال تنمية الإحساس بالمسؤولية الفردية والجماعية تجاه البيئة، وتشجيع المشاركة الفعالة للمواطنين في مختلف مراحل إعداد وتنفيذ ومتابعة برامج ومشاريع التنمية المستدامة، مما يساهم في حماية الإنسان من الأمراض الناجمة عن الملوثات البيئية وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. (شبيطة، هزيلي، 2021، ص.149)

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

في هذا السياق، تعمل العلوم الاجتماعية على تحقيق مجموعة من الأهداف في إطار التنمية المستدامة، حيث تسهم في تنمية الجوانب الاجتماعية والإنسانية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنظيمية بين مختلف فئات المجتمع وأفراده. كما تسعى إلى تشجيع مشاركة أفراد المجتمع في صنع القرارات وتمكينهم ماليا واجتماعيا، وصياغة سياسات واستراتيجيات تنمية شاملة تلبي الاحتياجات المختلفة للمجتمع. وفي هذا السياق، تعمل العلوم الاجتماعية على دراسة المشكلات الاجتماعية مثل الفقر والبطالة واللامساواة من خلال توظيف أطر مناسبة لذلك، وتنمية الموارد البشرية وتطوير قدرات الأفراد والباحثين بما يعود بالنفع على المجتمع ككل. علاوة على ذلك، تسهم في معالجة قضايا الهجرة والتحضر من منظور تنموي مستدام، ودراسة العلاقة بين البيئة والمجتمع، فضلا عن تغطية أكبر نطاق ممكن بنشر الوعي بأهمية التنمية المستدامة. (دريس ، بن يحي، 2024، ص413)

2.3 استراتيجيات التنمية المستدامة:

1.2.3 مفهوم استراتيجيات التنمية المستدامة :

يقصد باستراتيجية التنمية المستدامة على أنها عملية منسقة، وتشاركية، و متواصلة من الأفكار والأنشطة التي تعتمد لتحقيق أهداف اقتصادية، و بيئية، و اجتماعية بطريقة متوازنة و متكاملة على المستويين الوطني والمحلي، تتضمن هذه العملية تحليل الوضع الحالي، وصياغة السياسات وخطط العمل وتنفيذها ورصدها بصورة منتظمة. كما تعد عملية دورية وتفاعلية من التخطيط والمشاركة يتم من خلالها التركيز على إدارة التقدم باتجاه تحقيق أهداف الإدارة المستدامة، بدلا من إعداد خطة لمنتوج نهائي. وعن منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي تعرف الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة على أنها مجموعة منسقة من عمليات التحليل، و النقاش، و تعزيز القدرات و التخطيط و الاستثمار، تقوم على المشاركة و لا تنفك، تتحسن وتدمج بين الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية للمجتمع مع التماس مواضع للتنازلات المتبادلة حيثما يتعذر ذلك. لا ينبغي في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة أن يؤخذ نوع بذاته من النهج أو بصيغة واحدة، بحيث لكل بلد أن يحدد لنفسه أفضل الطرق التي تناسبه إعداد استراتيجيات للتنمية المستدامة وتنفيذها طبقا لظروفه السياسية و الثقافية و الإيكولوجية السائدة فيه. (بلعابد، 2022، ص90)

3.3 الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة

اقترح مفهوم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في عام 1992 ضمن جدول أعمال القرن 21، حيث دعت البلدان إلى إدماج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خطة عمل واحدة على الصعيد الوطني، على أن توضع من خلال أوسع مشاركة ممكنة وتستند إلى تقييم متعمق للحالة الراهنة. وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة عام 1997 أهمية هذه الاستراتيجية، وحددت عام 2002 هدفا لصياغتها بما يعكس مساهمات ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية . (الأمم المتحدة، 2012)

وتعرف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بأنها عملية متكررة لتنسيق الأفكار والإجراءات وتشاركها من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بطريقة متوازنة ومتكاملة، وهي دعوة إلى تغيير مؤسسي يهدف إلى

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

الانتقال من الممارسة التقليدية الثابتة إلى نظام مرّن يتحسن باستمرار. وتشمل هذه العملية تحليل الحالة وصياغة السياسات وخطط العمل والتنفيذ والرصد والاستعراض المنتظم، مع التركيز على إدارة التقدم نحو أهداف الاستدامة بدلا من وضع خطة كنتاج نهائي (الأمم المتحدة، 2012). ويتعين على كل بلد أن يحدد لنفسه أفضل السبل للتعامل مع إعداد وتنفيذ استراتيجيته وفقا للظروف السياسية والتاريخية والثقافية والبيئية السائدة، حيث لا يمكن ولا يستصوب اتباع نهج نموذجي موحد، طالما يتم التقيد بالمبادئ الأساسية التي تميز الاستراتيجية الوطنية وطالما أن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية متوازنة ومتكاملة (الأمم المتحدة، 2012)

4.3 العوامل المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

يرتكز تحقيق التنمية المستدامة على إدارة فعالة لمجموعة من العوامل المتكاملة، والتي أخفقت الدولة الجزائرية إلى حد ما في عقلنة استخدامها وتوجيهها، وتتمثل العوامل الاقتصادية في ضرورة إيقاف تبديد الموارد الطبيعية التي تعاني من التدهور بسبب الانجراف المائي بنسبة 83% والتصحّر الذي أثر على 600 ألف هكتار من الأراضي السهبية، إضافة إلى الاستغلال غير الرشيد للموارد المائية في ظل مناخ جاف يشمل 95% من الإقليم، والموارد الطاقوية التي يتجاوز الطلب عليها 50 مليون طن مكافئ نفط.

أما العوامل الاجتماعية فتشمل معالجة سوء توزيع السكان حيث يتركز ثلثهم في المناطق التلية التي لا تتعدى مساحتها 4%، مما أثر على استغلال الموارد وصعب تحقيق تنمية شاملة، والاستخدام الأمثل للموارد البشرية رغم أن حملة الشهادات يمثلون 70% من السكان الناشطين إلا أن مردودية العامل الجزائري لا تتجاوز 6.2 دولار للساعة بسبب ضعف التأهيل وسياسة الكم على حساب النوع، وتعزيز دور المرأة التي تشكل نصف المجتمع لكن نشاطها الاقتصادي لا يتجاوز 16.6%، فضلا عن توفير الحرية والأمن والاستقرار حيث صنفت الجزائر في المرتبة 116 عالميا وفق مؤشر السلام لسنة 2010.

وتتطلب العوامل البيئية اهتمام المؤسسات الاقتصادية بمسؤولياتها البيئية والالتزام بالمعايير الدولية، حيث يشير الواقع إلى ضعف الوعي البيئي لدى العمال والمسؤولين بالقوانين والتشريعات البيئية، مما أدى إلى إتباع أنماط إدارة غير حديثة ونقص في عدد المؤسسات الملتزمة بالمواصفات الدولية، وقد احتلت مؤسسة سوناطراك المرتبة العشرين عالميا من حيث التلويث البيئي حسب تقرير 2013 (كافي، هماش، 2018، ص 624)

5.3 أبعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها ضمن حقل العلوم الاجتماعية:

تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وهي تقوم على ثلاثة أبعاد رئيسية متكاملة ومتداخلة، يمثل البعد الاقتصادي الركيزة الأولى، حيث يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والبشرية، وتعزيز الإنتاجية والابتكار، مع ضمان التوزيع العادل للثروة والحد من الفقر (WCED, 1987, p. 43) أما البعد الاجتماعي فيركز على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع، وتحسين نوعية الحياة، وضمان الوصول المتساوي إلى الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان، بالإضافة إلى تعزيز المشاركة المجتمعية والحفاظ على الهوية

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

الثقافية في حين يهتم البعد البيئي بحماية النظم البيئية والتنوع البيولوجي، والحد من التلوث والانبعاثات الضارة، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على التوازن البيئي للأجيال الحالية والمستقبلية. (Hopwood et al., 2005, p. 38)

وقد أضافت الأمم المتحدة في أجندة 2030 بعدا رابعا يتعلق بالحوكمة الرشيدة والشراكات المؤسسية، مما يعكس الطبيعة المتعددة الأوجه للتنمية المستدامة. (United Nations, 2015, p. 14)

وبالتالي ومن خلال ماسبق طرحه يمكن القول إن التكامل بين هذه الأبعاد يشكل جوهر التنمية المستدامة، حيث لا يمكن تحقيق تقدم حقيقي في أي بعد دون مراعاة الأبعاد الأخرى، الأمر الذي يتطلب نهجا شموليا ومتوازنا في صياغة السياسات والاستراتيجيات التنموية.

خاتمة:

يتبين مما سبق أن العلوم الاجتماعية تشكل دعامة وركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تساعد على استيعاب طبيعة العلاقات الإنسانية والتركيبات المجتمعية التي تمثل الأساس الفعلي لكل تحول تنموي حقيقي، ذلك أن التنمية لا تحقق أهدافها إلا إذا انصهرت جوانبها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في منظور موحد يضع الإنسان في صميم المسار التنموي، ليس فقط كوسيلة بل كغاية أسمى.

وفي هذا السياق، تبرز العلوم الاجتماعية، بمدخلها النظرية والميدانية، كأداة لرصد الإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتالي توجيه السياسات نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وإشراك المواطنين فعليا في اتخاذ القرارات، مما يساهم في تدعيم النسيج الاجتماعي وتقوية الترابط المجتمعي.

علاوة على ذلك، أكدت الأطر النظرية السابقة، عربية كانت أم أجنبية، على تعدد أدوار العلوم الاجتماعية في دعم التنمية المستدامة، إذ تتدخل في تقوية المؤسسات المحلية من جهة، وفي تطوير أنماط الحوكمة التشاركية التي تعزز قدرة المجتمعات على مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية من جهة أخرى، كما بينت هذه الدراسات أن نشر الوعي المجتمعي وتمكين الأفراد والجماعات من المشاركة الحقيقية يعدان ركيزتين لا غنى عنهما لضمان نجاح أي مشروع تنموي مستدام.

وعليه، فإن مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر وغيرها من البلدان النامية يتوقف على مدى نجاحها في دمج البعد الإنساني والاجتماعي ضمن استراتيجياتها التنموية، إلى جانب تفعيل البحث العلمي في حقول العلوم الاجتماعية باعتباره رافدا لا محيد عنه في تخطيط السياسات التنموية ورصدها وتقييمها. فأى إصلاح اقتصادي أو بيئي يتجاهل الجانب الاجتماعي والإنساني يظل عرضة للفشل أو العجز عن بلوغ الغايات المنشودة.

.اقتراحات وتوصيات:

انطلاقا مما سبق عرضه، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات الكفيلة بتفعيل إسهام العلوم الاجتماعية في مسار التنمية المستدامة، وتتمثل فيما يلي:

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

- ✓ تطوير البحث العلمي: يتعين العمل على تعزيز البحث في حقول العلوم الاجتماعية وتوجيه صوب دراسة القضايا التنموية المستدامة، وذلك من خلال إنشاء مراكز بحثية متعددة التخصصات تعنى بالتحليل السوسيولوجي للواقع التنموي وتقديم الاستشارات العلمية لصانعي السياسات.
- ✓ إشراك الباحثين في السياسات العامة: ينبغي إدماج الباحثين في العلوم الاجتماعية ضمن فرق صياغة السياسات التنموية، بحيث يشاركون فعليا في مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم، مما يضمن مراعاة الأبعاد الإنسانية والاجتماعية في مختلف المشروعات التنموية.
- ✓ مراجعة المناهج الجامعية: من الضروري تحديث البرامج الأكاديمية في الجامعات بما يتيح إدراج محاور تتعلق بالتنمية المستدامة، مع الحرص على الربط بين المعرفة النظرية والممارسة الميدانية عبر مشاريع تطبيقية يشارك فيها الطلبة مباشرة.
- ✓ تفعيل المشاركة المجتمعية: لا بد من تشجيع الأفراد والجماعات المحلية على الانخراط الفعلي في التخطيط التنموي على المستوى المحلي، وذلك عبر إنشاء لجان ومجالس استشارية تمثل مختلف الفاعلين الاجتماعيين وتعكس تطلعات المواطنين واحتياجاتهم الحقيقية.
- ✓ تعزيز التعاون الإقليمي والدولي: يستحسن تقوية أواصر التعاون مع المؤسسات البحثية الإقليمية والدولية لتبادل الخبرات والتجارب الناجحة في توظيف العلوم الاجتماعية لخدمة التنمية المستدامة، خاصة في مجالات الحوكمة الرشيدة والإدارة البيئية.
- ✓ الاستثمار في رأس المال البشري: يجب تخصيص الموارد اللازمة لتصميم برامج تدريبية وتكوينية تستهدف الباحثين وصناع القرار، بهدف تنمية قدراتهم على التفكير النقدي والإبداعي، مما يمكنهم من التعامل مع التحديات التنموية بمنهجية علمية متجددة.
- وفي الختام، فإن تجسيد هذه التوصيات على أرض الواقع يستلزم إرادة سياسية صادقة، ووعيا مجتمعيا راسخا بأهمية العلوم الاجتماعية، فضلا عن توفير الإمكانيات المادية والبشرية الكافية لضمان الاستمرارية والفعالية.

. قائمة المصادر والمراجع:

. المراجع الأجنبية

1. Bryman, A. (2016). *Social research methods* (5th ed.). Oxford University Press.
2. Creswell, J. W., Creswell, J. D. (2018). *Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches* (5th ed.). SAGE Publications.
3. Hopwood, B., Mellor, M., O'Brien, G. (2005). Sustainable development: Mapping different approaches. *Sustainable Development*, 13(1), 38-52.
4. Neuman, W. L. (2014). *Social research methods: Qualitative and quantitative approaches* (7th ed.). Pearson Education Limited.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

5. Punch, K. F. (2013). *Introduction to social research: Quantitative and qualitative approaches* (3rd ed.). SAGE Publications.
6. United Nations. (2012). *National sustainable development strategies*. Retrieved October 27, 2025, from <http://sdgs.un.org/ar/topics/national-sustainable-development-strategies>
7. United Nations. (2015). *Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development*. United Nations.
8. WCED (World Commission on Environment and Development). (1987). *Our common future*. Oxford University Press.

. المراجع العربية:

أولاً: الكتب

1. الجابري، محمد عابد. (2011). *المسألة الثقافية في الوطن العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
2. الحسن، إحسان محمد. (2008). *الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي* (ط2)، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
3. جابر، غسان عبد الحسين، رجال، فاطمة (2021)، *البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوطن العربي: واقع وتحديات*، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
4. عبد الرحمن، عبد الله محمد. (2015) *مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
5. كوش، دنيس. (2007). *مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية* (منير السعيداني، مترجم). بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

ثانياً: المجلات

1. بلحسيني، فاطمة الزهراء. (2020). استراتيجيات دولة الجزائر لتحقيق تنمية مستدامة: الواقع والتحديات. *مجلة البشائر الاقتصادية*، (2)6، 862-878.
2. دريس، حمدي، بن يحيى، عمار. (2024). التنمية المستدامة في العلوم الاجتماعية: الركائز والتحديات. *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية*، (3)9، 407-420.
3. شهاب، بسنت عنتر، البسيوني، بدوية محمد، دنيا، هبة فتحي. (2023). الضبط الاستنادي للموضوعات في مجال العلوم الاجتماعية: دراسة تطبيقية على نظام المستقبل لإدارة المكتبات. *المجلة العلمية بكلية الآداب*، (15)، 1-28.
4. عبد الغني، محمد فتحي. (2020). تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، (2)50، 401-430.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

5. علي، حسين عبد الحميد. (2017). إشكاليات المنهج في العلوم الاجتماعية العربية. *المجلة العربية لعلم الاجتماع*، 12(3)، 45-67.
 6. كافي، فريدة، وهماش، ميم. (2018). استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر: بين فعالية الجهود والاستجابة لأهداف الألفية الثالثة. *مجلة الحقيقة*، (42)، 596-629.
 7. لصفر، محمد. (2019). العلوم الإنسانية والاجتماعية: دراسة مقارنة. *مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية*، 3(1)، 670-686.
 8. معمري، بلال عبد الله. (2018). التنمية: تطور مفهومها وأهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية. *مجلة أبحاث*، (15)، 45-55.
 9. متوكيل، نبيل، وبنطال، مولود. (2024). مفهوم التنمية، أبعادها واستراتيجياتها - المغرب أنموذجاً، *مجلة حمورابي للدراسات*، (50)13، 479-458.
- ثالثاً: المطبوعات الجامعية
1. بلعابد، فايزة. (2022). *مطبوعة محاضرات السنة الأولى ماستر تخصص مقاولاتية*، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر.
- رابعاً: المصادر الإلكترونية والتقارير الرسمية
- الأمم المتحدة. (2012). *الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة*. تم الاسترجاع في 27 أكتوبر 2025، من <http://sdgs.un.org/ar/topics/national-sustainable-development-strategies>

التعليم المقاوالاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

مشروع مقاوالاتي اجتماعي لحماية الحدث وإعادة إدماجه - مقارنة حقوقية وتنموية في ظل آليات الرقابة المستقلة على مراكز الأحداث الجانحين-

د. عبد المليح نقبيل، جامعة حمد البشير الإبراهيمي/برج بوعريرج

أ.د/ علوطي عاشور جامعة محمد بوضياف المسيلة

د. عمار حسيني، جامعة قاصدي مرباح/ورقلة

الملخص:

تُعدّ حماية الحدث الجانح وإعادة إدماجه في المجتمع من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة القانونية والاجتماعية المعاصرة، نظرًا لتزايد معدلات الانحراف السلوكي بين فئات الشباب والأطفال في العديد من المجتمعات، بما فيها الجزائر. وقد أظهرت التجارب الميدانية أن مراكز احتجاز الأحداث الجانحين، رغم دورها الإصلاحي، ما زالت تعاني من نقائص هيكلية تتعلق بضعف الرقابة، ونقص الكفاءات، وغياب برامج فعالة لإعادة الإدماج الاجتماعي والمهني.

يهدف هذا البحث إلى تقديم مقارنة مقاوالاتية اجتماعية جديدة تُمكن من إنشاء مشروع مؤسسي مستقل يعنى بالرقابة على مراكز الأحداث وحماية حقوقهم، بالتعاون بين الجامعة والمجتمع المدني. يعتمد المقال على المنهج الوصفي التحليلي، بالاستناد إلى الموثائق الدولية، خاصة اتفاقية حقوق الطفل (1989)، وقواعد بكين (1985)، وقواعد هافانا (1990)، مع تحليل واقع مراكز الأحداث في الجزائر، واقتراح نموذج مشروع مقاوالاتي تحت مسمى "المؤسسة الاجتماعية لحماية الحدث وإعادة الإدماج".

وتتمثل أهمية هذا المشروع في قدرته على دمج البعد الحقوقي بالتنمية الاجتماعية، وتحويل المعرفة الأكاديمية إلى مبادرات ميدانية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: حماية الحدث، إعادة الإدماج، المقاوالاتية الاجتماعية، الرقابة المستقلة، مراكز الأحداث الجانحين.

المقدمة:

تُعتبر ظاهرة الجنوح بين الأحداث من القضايا الاجتماعية التي تسترعي اهتمام الباحثين وصناع القرار في آن واحد، لما تنطوي عليه من أبعاد تربوية، قانونية، وأخلاقية تمسّ جوهر التنمية البشرية. فكل حدث جانح هو مشروع إنسان فقد أحد مكونات الرعاية الأسرية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، وأصبح في حاجة إلى إعادة بناء شخصيته وتأهيله للاندماج مجددًا في المجتمع (عبد الخالق، 2001).

التعليم المقاوالاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

لقد أولت المواثيق الدولية، وعلى رأسها اتفاقية حقوق الطفل (1989)، اهتمامًا خاصًا بفئة الأطفال الجانحين، ونصّت على ضرورة معاملتهم بما يحفظ كرامتهم الإنسانية، ويُراعي سنّهم وحاجاتهم النفسية والاجتماعية. كما جاءت قواعد الأمم المتحدة الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين) لتؤكد على أن الهدف من الإجراءات القانونية ليس العقاب، وإنما إعادة التربية والإدماج الاجتماعي.

في هذا السياق، عملت الجزائر على سنّ مجموعة من القوانين التي تنظم رعاية الأحداث الجانحين، وأنشأت مراكز متخصصة للحماية وإعادة التربية، إلا أن الواقع العملي يكشف عن غياب آليات رقابية مستقلة تضمن الشفافية وجودة الخدمات داخل هذه المراكز (المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، 2013).

تنبع إشكالية البحث من التساؤل المحوري الآتي:

- كيف يمكن لمقاربة مقاوالاتية اجتماعية أن تسهم في حماية حقوق الأحداث الجانحين وتعزيز آليات الرقابة المستقلة داخل مراكز احتجازهم؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، من بينها:

1. ما الإطار الحقوقي لحماية الحدث في المواثيق الدولية والتشريعات الجزائرية؟
2. ما واقع الرعاية الاجتماعية والرقابة في مراكز الأحداث بالجزائر؟
3. ما دور المقاوالاتية الاجتماعية في ابتكار آليات جديدة لحماية الحدث وإعادة إدماجه؟
4. كيف يمكن تحويل الفكرة إلى مشروع ميداني قابل للتطبيق ضمن منطق ريادة الأعمال الاجتماعية؟

تتمثل أهمية البحث في أنه يجمع بين مقاربتين متكاملتين: المقاربة الحقوقية التي تضمن صون كرامة الحدث، والمقاربة المقاوالاتية الاجتماعية التي تقدم نموذجًا عمليًا قابلاً للاستدامة، من خلال تحويل الجهود الأكاديمية والبحثية إلى مؤسسات ناشئة تخدم المصلحة العامة.

أهداف الدراسة :

- ✓ تحليل واقع حماية الأحداث في الجزائر في ضوء المواثيق الدولية.
- ✓ إبراز دور الرقابة المستقلة كأداة لضمان حقوق الحدث.
- ✓ اقتراح مشروع مؤسسي مقاوالاتي مستقل يُعنى بحماية الحدث وإعادة إدماجه.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، مع توظيف المقاربة المقارنة بين المعايير الدولية والتشريعات الجزائرية، إضافة إلى المنهج المقترح في ريادة الأعمال الاجتماعية لتصميم المشروع التطبيقي.

الإطار النظري لمفهوم الحدث وحمايته في المواثيق الدولية

1. مفهوم الحدث من المنظور القانوني والاجتماعي

يُعرّف الحدث في الأدبيات القانونية والاجتماعية على أنه كل شخص لم يبلغ سنّ الرشد القانونية ، ويُعدّ في مرحلة الانتقال من الطفولة إلى النضج الاجتماعي، وهي المرحلة التي تتشكل فيها شخصيته وتتلور فيها منظومته القيمية والسلوكية.

وقد اختلفت التشريعات في تحديد سنّ الحدث، إلا أنّ أغلب المواثيق الدولية، وعلى رأسها اتفاقية حقوق الطفل (1989)، تعتبر أنّ كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره يعدّ طفلاً، إلا إذا بلغ سنّ الرشد قبل ذلك بموجب القانون الوطني (الأمم المتحدة، 1989، المادة 1).

من الناحية الاجتماعية، يُنظر إلى الحدث الجانح باعتباره نتاجاً لتفاعل عوامل متعددة ، منها: الأسرة، المدرسة، المجتمع، والبيئة الاقتصادية. فالجنوح ليس سلوكاً فطرياً، بل هو نتيجة إخفاق منظومة التنشئة الاجتماعية في تلبية حاجات الطفل الأساسية من حبّ، وأمان، وتقدير، وتوجيه (علاء الدين كفاني، 1998).

ويرى علماء الاجتماع أنّ الاهتمام بالحدث الجانح لا ينبغي أن يكون من زاوية العقوبة، بل من منظور الوقاية والإصلاح والإدماج ، وهو ما تؤكد عليه المدرسة الاجتماعية الحديثة في علم الإجرام.

2. الإطار الدولي لحماية الحدث

شهد القرن العشرون تطوراً كبيراً في مجال حماية حقوق الطفل بصفة عامة، وحقوق الأحداث الجانحين بصفة خاصة. فقد أقرت الأمم المتحدة سلسلة من الاتفاقيات والمواثيق التي تشكّل المرجعية الأساسية للسياسات الوطنية في هذا المجال. ومن أبرزها:

أ- اتفاقية حقوق الطفل (1989)

تُعتبر هذه الاتفاقية الوثيقة الأمّ في ميدان حماية الطفولة. وقد نصّت على مبادئ أساسية هي: مبدأ عدم التمييز (المادة 2): إذ تضمن الدول حقوق الطفل دون أي تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو الوضع الاجتماعي.

مبدأ مصلحة الطفل الفضلى (المادة 3): الذي يوجّه جميع القرارات والإجراءات المتعلقة بالطفل نحو ما يحقق مصلحته العليا.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

مبدأ الحق في الحياة والبقاء والنماء (المادة 6).

مبدأ احترام رأي الطفل (المادة 12).

وفيما يخص الأحداث الجانحين، نصّت المادة 37 على ضرورة عدم تعريض الطفل للتعذيب أو المعاملة القاسية، وأن يكون حرمانه من الحرية إجراءً استثنائيًا ولأقصر مدة ممكنة، مع توفير المعاملة الإنسانية والاتصال بأسرته (الأمم المتحدة، 1989).

ب- قواعد الأمم المتحدة الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين، 1985)

تُعتبر هذه القواعد مكملة لاتفاقية حقوق الطفل، إذ تضع معايير إجرائية وقانونية خاصة بالتعامل مع الأحداث المخالفين للقانون.

وتؤكد المادة 1 على أن هدف الإجراءات هو الرفاه الاجتماعي للحدث وليس العقاب. كما تنصّ المادة 26 على أن تكون مؤسسات احتجاز الأحداث ذات طابع تربوي وإصلاحي، وأن تُدار من طرف مختصين اجتماعيين ونفسيين (الأمم المتحدة، 1985).

ج- قواعد الأمم المتحدة لحماية الأحداث المحرومين من حريتهم (قواعد هافانا، 1990)

جاءت هذه القواعد لتعزيز الجانب الرقابي والحقوقى داخل مؤسسات الاحتجاز، حيث أكدت على ضرورة أن تُخضع هذه المراكز لزيارات دورية من هيئات مستقلة، وأن يُتاح لكل حدث الحق في تقديم شكوى أو تظلم دون خوف من الانتقام (قواعد هافانا، 1990، القاعدة 72-76).

3. الإطار الإقليمي والعربي لحماية الحدث

على المستوى العربي، تبنت جامعة الدول العربية عدة صكوك قانونية ذات صلة، منها الميثاق العربي لحقوق الإنسان (2004) الذي نصّ في المادة 34 على حق الطفل في الحماية والرعاية دون تمييز، وعلى توفير الضمانات القانونية عند التعامل مع الأحداث الجانحين.

كما أنشأت بعض الدول العربية مؤسسات وطنية متخصصة لمتابعة قضايا الطفولة، منها المجلس العربي للطفولة والتنمية الذي يعمل على التنسيق بين السياسات العربية في هذا المجال.

4. الأسس الحقوقية لمفهوم حماية الحدث

من خلال استقراء هذه المواثيق، يمكن تحديد مجموعة من المرتكزات الحقوقية التي تشكل أساس حماية الحدث، وهي:

1. الحق في الكرامة الإنسانية: الذي يفرض معاملة الحدث بما يحفظ إنسانيته وعدم استخدام العنف أو الإهانة.

2. الحق في التربية والتعليم: لضمان تأهيله العلمي والمهني أثناء فترة الإيداع.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

3. الحق في الرعاية الصحية والنفسية: بوصفها أساساً في الإصلاح والتوازن السلوكي.
4. الحق في الاتصال بالعائلة والمجتمع: لتسهيل إعادة الإدماج بعد الإفراج.
5. الحق في المراجعة والرقابة: أي خضوع المؤسسات التي تحتجز الأحداث لإشراف ورقابة مستقلة لضمان الشفافية والمساءلة (المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، 2013).
5. من الحماية القانونية إلى الحماية الاجتماعية

لا يمكن الاكتفاء بالحماية القانونية وحدها دون ترجمتها إلى سياسات اجتماعية ملموسة ، إذ تؤكد الأدبيات الحديثة في علم الاجتماع القانوني على أن الفعالية الحقيقية لحماية الحدث تكمن في الوقاية الاجتماعية ، أي في دعم الأسرة والمدرسة والبيئة المحلية لتجنب الجنوح من الأساس (اسني، 1998).

ومن هنا يأتي الدور التكاملي بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، بما فيها الجمعيات المدنية والمشاريع المقاولاتية ذات الطابع الاجتماعي، لتكون طرفاً فاعلاً في الرقابة، التوجيه، والإدماج. يُظهر الإطار النظري أن حماية الحدث ليست مجرد إجراء قانوني، بل منظومة متكاملة من القيم الإنسانية والضمانات الاجتماعية. فالمواثيق الدولية، وخاصة اتفاقية حقوق الطفل وقواعد بكين وهافانا، أرست مبادئ العدالة الإصلاحية، غير أن التحدي الحقيقي يكمن في التنفيذ والمراقبة المستقلة .

ومن هنا تبرز الحاجة إلى مقارنة جديدة تدمج بين المسؤولية الحقوقية والابتكار الاجتماعي ، وهو ما سيتناوله الفصل التالي من خلال تحليل واقع مراكز احتجاز الأحداث في الجزائر .

واقع مراكز احتجاز الأحداث في الجزائر والتحديات الاجتماعية

1. الإطار العام لمراكز احتجاز الأحداث في الجزائر

تُعدّ مراكز احتجاز الأحداث في الجزائر مؤسسات اجتماعية إصلاحية تُشرف عليها أساساً وزارة العدل بالتنسيق مع وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة . وتتمثل وظيفتها الرئيسية في إعادة تربية وإدماج الأحداث الجانحين، وفقاً لمقتضيات القانون رقم 2012/12 المتعلق بتنظيم مؤسسات إعادة التربية والحماية الخاصة بالأحداث.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

تنقسم هذه المراكز إلى ثلاثة أصناف رئيسة:

1. المراكز المتخصصة في إعادة التربية: وهي مؤسسات مغلقة موجهة للأحداث الذين صدر في حقهم حكم قضائي.

2. المراكز المتخصصة في الحماية: وهي مؤسسات شبه مفتوحة تهتم بالأطفال في وضعية خطر معنوي.

3. المراكز المتعددة الخدمات لوقاية الشبيبة: وهي مؤسسات مختلطة تهدف إلى الوقاية من الانحراف وتقديم الدعم الاجتماعي (الجريدة الرسمية، 2012).

وقد نصّت المادة 6 من المرسوم التنفيذي ذاته على أنّ مهام هذه المؤسسات تتمثل في: "ضمان التربية، وإعادة التربية، والحماية، وإعادة الإدماج الاجتماعي للأحداث الموضوعين تحت إشراف الجهات القضائية المختصة، مع السهر على صحتهم وأمنهم وتنميتهم المنسجمة" (الجريدة الرسمية، 2012، ص. 7).

2. الإطار القانوني الوطني لحماية الأحداث

أولت التشريعات الجزائرية أهمية كبيرة لحماية الطفولة بصفة عامة، من خلال قانون حماية الطفل رقم 15-12 المؤرخ في 15 يوليو 2015 ، الذي يهدف إلى "ضمان حماية الطفل من كل أشكال الإهمال أو العنف أو الاستغلال، وكذا التكفل بالأحداث الجانحين وإعادة إدماجهم في المجتمع". كما أنشئت اللجنة الوطنية لحماية وترقية الطفولة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 16-334 سنة 2016، وهي هيئة استشارية تُعنى بمتابعة تنفيذ السياسات الوطنية الخاصة بحقوق الطفل، بما في ذلك فئة الأحداث (وزارة العدل، 2022).

غير أن التطبيق العملي لهذه القوانين يواجه صعوبات متعددة، تتعلق أساسًا بضعف التنسيق بين الهيئات الرسمية، ونقص الموارد البشرية المؤهلة في مجالات علم النفس والاجتماع والقانون، إضافة إلى محدودية آليات المراقبة المستقلة على المراكز (خياطي، 2016).

3. واقع الخدمات الاجتماعية والنفسية داخل المراكز

تشير دراسات ميدانية (حسيني، 2018) إلى أن نوعية الخدمات المقدمة داخل مراكز احتجاز الأحداث في الجزائر تتفاوت من مركز لآخر، تبعًا لعوامل عدة منها الموقع الجغرافي، التجهيزات، الكفاءات البشرية، وطبيعة التسيير الإداري.

ففي دراسته حول فاعلية برامج إدماج وإعادة إدماج الأطفال المقيمين بالمراكز المتخصصة في حماية الطفولة والمراهقة ، توصل الباحث إلى أن أغلب المراكز تهتم بالجوانب المادية (الإيواء، التغذية،

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

التعليم الأساسي)، لكنها تُهمَل أحياناً الجانب النفسي والمهني الضروري لإعادة التوازن السلوكي والاجتماعي (حسيني، 2018).

كما خلصت الدراسة إلى أن التكفل بالأطفال الجانحين لا يزال محدود الفعالية بسبب:

- غياب البرامج الميدانية المستمرة لإعادة الإدماج بعد الإفراج.
- ضعف التنسيق بين المراكز والمؤسسات التعليمية والتكوينية.
- نقص الدعم النفسي الممنهج والمرافقة الاجتماعية بعد الخروج من المركز.

4. التحديات الميدانية في تسيير مراكز الأحداث

تواجه مراكز الأحداث في الجزائر عدة تحديات اجتماعية وإدارية وتنظيمية يمكن تصنيفها كما يلي:

أ. التحديات البنيوية

تتمثل في ضعف البنية التحتية وقلة الموارد المالية، ما يؤدي إلى اكتظاظ بعض المراكز، ونقص التجهيزات الأساسية، خاصة في المناطق الجنوبية. كما أن بعض المراكز تفتقر إلى فضاءات تربية ورياضية كافية (المديرية العامة للأمن الوطني، 2016).

ب. التحديات البشرية

تعاني أغلب المراكز من نقص الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين ، وضعف التكوين المستمر للمربين، الأمر الذي ينعكس على جودة الرعاية المقدمة للأحداث. وقد أظهرت دراسة ميدانية لوزارة التضامن (2019) أن نسبة الأخصائيين الاجتماعيين لا تتجاوز 30% من مجموع العاملين بالمراكز.

ج. التحديات الثقافية والاجتماعية

يُلاحظ استمرار الوصمة الاجتماعية التي تلحق الأحداث بعد الإفراج عنهم، مما يصعب عملية إعادة الإدماج في المجتمع أو سوق العمل. كما أن بعض الأسر ترفض استقبال أبنائها مجدداً، وهو ما يؤدي إلى عودة الحدث إلى الانحراف (اسني، 1998).

د. ضعف الرقابة المستقلة

رغم وجود لجان داخلية للتفتيش تابعة لوزارة العدل، إلا أن الرقابة المستقلة من قبل منظمات المجتمع المدني أو الهيئات الحقوقية تبقى محدودة جداً، وهو ما يفتح المجال لتجاوزات أو ممارسات غير مطابقة للمعايير الدولية (المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، 2013).

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

5. نحو تفعيل آليات جديدة للرقابة والمتابعة

انطلاقاً من هذه التحديات، أصبح من الضروري التفكير في إنشاء آليات رقابية مستقلة تتمتع بالمصداقية والمرونة.

وتقترح بعض الدراسات تبني المقاربة التشاركية بين الدولة، الجامعة، والمجتمع المدني، بما يسمح بتفعيل المراقبة الاجتماعية عبر مؤسسات ناشئة ذات طابع مقاولاتي (قشي، 2021).

فالمراقبة لم تعد وظيفة بيروقراطية فقط، بل صارت مهمة تنموية تسعى لضمان جودة الخدمات وتحسين الأداء، من خلال إشراك الكفاءات الأكاديمية والكوادر الشابة في عملية المتابعة والتقييم. يتضح من تحليل واقع مراكز احتجاج الأحداث في الجزائر أنّ الجهود المبذولة في مجال الحماية القانونية والرعاية الاجتماعية ما زالت دون المستوى المطلوب ، وأن هناك فجوة بين النص القانوني والتطبيق العملي.

كما أن غياب آليات الرقابة المستقلة وندرة المبادرات المقاولاتية ذات الطابع الاجتماعي يُعدّان من أبرز العراقيل التي تحول دون تحقيق فعالية النظام الإصلاحي للأحداث.

ويستدعي ذلك تبني مقاربة جديدة تركز على الابتكار الاجتماعي والرقابة التشاركية ، وهو ما سيتم تفصيله في الفصل الثالث من خلال عرض آليات الرقابة المستقلة ودورها في تعزيز الحماية الفعلية للأحداث الجانحين.

آليات الرقابة المستقلة ودورها في حماية حقوق الأحداث الجانحين

1. مفهوم الرقابة المستقلة وأهميتها

تُعدّ الرقابة المستقلة إحدى الركائز الأساسية لحماية حقوق الإنسان داخل مؤسسات الحرمان من الحرية، بما في ذلك مراكز احتجاز الأحداث الجانحين.

ويقصد بها تلك الآليات الخارجية التي تُمارسها جهات غير خاضعة للسلطة التنفيذية المباشرة مثل الهيئات القضائية، والبرلمانية، والمجتمع المدني، والمنظمات الحقوقية. من أجل متابعة مدى احترام القوانين والمعايير الدولية الخاصة بمعاملة الأحداث (المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، 2013).

تكمن أهمية الرقابة المستقلة في كونها تتيح:

- ضمان الشفافية والمساءلة داخل مؤسسات الإصلاح.

- الوقاية من سوء المعاملة والتجاوزات.

- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للأحداث.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

– تعزيز ثقة المجتمع في المؤسسات العمومية (يونيسيف، 2013).

وهي بذلك تمثل حلقة وصل بين السلطة القضائية و المجتمع المدني من جهة، و المؤسسات الإصلاحية من جهة أخرى، مما يجعلها جزءاً من منظومة العدالة الإصلاحية الحديثة.

2. الأطر الدولية للرقابة المستقلة على مراكز الأحداث

أكدت عدة موثائق دولية على ضرورة وجود رقابة مستقلة وفعالة داخل مؤسسات الأحداث، من أهمها:

أ. قواعد هافانا (1990)

نصّت القاعدة 72 على أنه "ينبغي تمكين المفتشين من إجراء عمليات تفتيش مفاجئة وبمبادرة منهم، وأن يتاح لهم الوصول غير المقيد إلى جميع الأطفال وإلى سجلات المؤسسات".
كما شددت القاعدة 74 على ضرورة إعداد تقرير شامل بعد كل زيارة تفتيشية ، يتضمن تقييماً لتطابق المرفق مع المعايير الدولية وتوصيات للإصلاح (الأمم المتحدة، 1990).

ب. اتفاقية مناهضة التعذيب (1984) والبروتوكول الاختياري (2002)

أقرت هذه الاتفاقية إنشاء آليات وطنية للوقاية من التعذيب ، تُكلف بزيارة أماكن الاحتجاز، بما فيها مراكز الأحداث، بهدف رصد الانتهاكات ومنعها قبل وقوعها. وقد تبنت الجزائر هذا البروتوكول سنة 2004، مما يتيح لها تطوير نظام وطني للرقابة المستقلة على المؤسسات العقابية.

ج. المفوضيات واللجان الدولية

من بين الهيئات الفاعلة في هذا المجال:

اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، التي تملك تفويضاً بزيارة أماكن الاحتجاز.

اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب ، المختصة بتقييم المعايير داخل مراكز الإصلاح في الدول الأوروبية.

المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب ، الذي يتلقى التقارير من الدول والمنظمات غير الحكومية حول أوضاع المحتجزين.

3. الآليات الوطنية والدولية للرقابة: تصنيف وتطبيقات

تعتبر الآليات الرقابة المستقلة من الأولويات التي تسعى إليها المنظمات الحقوقية التي تسعى دائماً الى تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق مبدأ الحق في الحياة لكل فرد في المجتمع حتى وإن كان في مركز من

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

مراكز الاحتجاز. حيث ان الرقابة المستقلة تعطي نوع من الشفافية والمصدقية لما يمارس داخل هذه المراكز، ونذكر من بين أليات الرقابة المستقلة: (المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، 2013، ص123)

1 - الرقابة القضائية

غالباً ما يكون للقضاة دور رسمي في الرقابة على السجون من خلال زيارة أماكن الاحتجاز والاستماع الى شكاوى السجناء. وتعمل هذه الأنظمة بشكل أفضل عندما يكون القضاة قادرين على تكريس الوقت الكافي لهذا المجال من عملهم.

مثال . النمسا :_ الرقابة القضائية في النمسا، يجب على القاضي، طبقاً لتكليف من رئيس محكمة الشباب، زيارة مرفق الاحتجاز مرة كل شهر للتحديث مع الأطفال الذين تم ارسالهم من قبل المحكمة للاحتجاز فيه، بما في ذلك أولئك الذين يحتجزون رهن التحقيق. ويجب أن يرفع القاضي في أعقاب ذلك تقريراً إلى رئيس محكمة الشباب حول النتائج التي توصل اليها، وللرئيس الحق في التعامل مع أوجه القصور التي يبيدها موظفو السجن.

2- هيئات التفتيش المنصوص عليها بتشريع الحكومي

هذه هيئات تفتيش تضطلع بمسؤوليات ومهام يحددها التشريع الحكومي. وينبغي أن يكون لهذه الهيئات الحق في الوصول الكامل إلى جميع مرافق الاحتجاز ورفع تقارير إلى سلطة قادرة على تنفيذ توصياتها. ويندرج تحت ذات الإطار عمل مفوضي الأطفال أو أمناء مظالم الأطفال والذين غالباً ما يتاح لهم الحق القانوني في تفتيش أماكن الاحتجاز التي يحتجز فيها الأطفال، وتلقي شكاوى أو تظلمات من الأطفال في قيد الاحتجاز والتحقيق فيها.

مثال . نيوزيلندا: مكتب مفوض الطفل في نيوزيلندا يستند الى أساس قانوني بموجب قانون الأطفال والشباب وأسرهم لعام 1989، وفي وقت لاحق، استمد قانونيته بصورة منفصلة في إطار قانون المفوض المعني بالأطفال لعام 2003 وبموجب التزامات نيوزيلندا المتضمنة في البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، تم العمل بهذه الآلية كآلية وقائية وطنية مسؤولة بالاشتراك (جنباً إلى جنب مع أمني مظالم السجون) عن الرقابة على الأطفال في مرافق الاحتجاز. وفي الممارسة العملية، يتولى مكتب مفوض الأطفال القيام بعمليات التفتيش والزيارات ومن ثم يرسل تقاريره والنتائج التي توصل اليها الى أمني المظالم لكي يقوم الأخير بإدراجها في تقريره أو تقريرها. ويتكون فريق الرصد من الأخصائيين الاجتماعيين المؤهلين من ذوي الخبرة في الرقابة. تم النص على استقلالية المفوض بموجب القانون، ولكونها تعتبر باعتبارها آلية وقائية وطنية بموجب التشريع الجديد، فأصبحت مسؤوليات الرقابة الملقاة عليها أكثر جساماً.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

3- رقابة المجتمع المدني

يحدث أن يضطلع المجتمع المدني بمهام غير رسمية في تدقيق أوضاع مرافق الاحتجاز، غالباً عندما يكون هناك اتصال بني المجتمع ومركز الاحتجاز، مثل مكان العمل أو الجماعات أو الأفراد الثقافية والدينية والتعليمية داخل مرافق الاحتجاز. إلا أن بعض البلدان تشهد قيام المجتمع المدني بالرقابة الرسمية حتي تتوفر جماعات مستقلة تتكون من أعضاء من المجتمع المحلي يقومون بزيارات إلى السجن بانتظام ويرفعون تقريراً حول ذلك إلى السلطات المجتمع.

مثال. جنوب أفريقيا: زائرو المراكز الإصلاحية المستقلين وعلى غرار المجالس المستقلة في المملكة المتحدة، فقد أدخلت جنوب أفريقيا مفهوم هؤلاء الزوار، وهم من أعضاء مدربين من الجمهور، وفي كثير من الأحيان ليس لديهم معرفة مسبقة ببيئة السجن. ووظيفتهم الرئيسية هي الرد على وبحث الشكاوى التي يقدمها السجناء. وفي سياق ذلك يقومون بزيارات معلنة إلى السجن بما لا يقل عن مرتين في الشهر، ويتضمن ذلك زيارة كل خلية، وإجراء المقابلات مع السجناء الذين لديهم شكاوى وإجراء مقابلات مع السجناء الآخرين على أساس اعتباطي للتحقق من المعاملة التي يلقونها وظروف المعيشة. كما ويتم تسجيل أي شكاوى ومناقشتها مع مدير السجن لمحاولة التوصل إلى حل داخليا. وحيث لا يتحقق ذلك، يقوم الزائرون بالنقاش مع لجنة الزوار (لجنة محلية تتكون من جميع الزائرين في المنطقة والتي تجتمع شهريا على الأقل)، وعند الاقتضاء، يتم رفع تقارير إلى قاضي التفتيش. ويُسمح للزائرين بزيارة أي جزء من مجمع السجن و الإطلاع على أي وثائق أو سجلات مرتبطة باستفساراتهم. وفي عام 2010 كانت هناك حوالي 220 من هؤلاء يعملون في جميع أنحاء البلاد. ويقوم هؤلاء، كل شهر، بتقديم تقرير عن النتائج التي توصلوا إليها، وأي شكاوى لم يتم حلها إلى قاضي التفتيش.

4- التفتيش البرلماني

مثال. سويسرا: لجنة جنيف البرلمانية تأسست لجنة جنيف البرلمانية في عام 1825 ولديها الإذن لزيارة أي مكان يُحرم فيها الأشخاص من حريتهم. وهي مكونة من 9 أعضاء من البرلمان، مع عينة تمثيلية من الأحزاب السياسية. ولإنجاح مهمات الزيارة التي تضطلع بها، فيتكون فريق الرصد من ثلاثة أشخاص من اللجنة يمثلون ثلاثة أحزاب مختلفة، كما ويمكن الاستفادة من الخبراء الخارجيين مثل العاملين في المجال الطبي، والمحامين، أو حكام السجن السابقون. وتقوم اللجنة بزيارتين معلنتين على الأقل مرة في السنة، وقد تقوم بزيارات مفاجئة إذا شعرت بضرورة القيام بذلك. وتعدّ اللجنة تقريراً سنوياً يلخص ملاحظاتها وتوصياتها، والتي يتم رفعها إلى النائب العام، والمؤسسات التي تمت زيارتها وإدارة نظام

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

السجون التي تتبع لها المؤسسات الإحتجازية التي تمت زيارتها. كما ويشمل إطار تكليف اللجنة متابعة الشكاوى التي وردت فيما يتعلق بمعايير الإحتجاز.

5- الآليات الإقليمية

وهناك أيضا هيئات إقليمية لديها صالحية زيارة أماكن الإحتجاز وإبلاغ الحكومات بالنتائج التي توصلت إليها. ويمكن لهذه الآليات أن توفر معياراً يتم على أساسه قياس أداء آليات التفتيش المحلية التي أنشأت حديثاً.

مثال. مجلس أوروبا: اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة تتمتع لجنة منع التعذيب بحق الوصول غير المقيد إلى جميع الأماكن التي يحتجز فيها الأشخاص داخل مجلس دول أوروبا، كما أنها قادرة على مقابلة أو التحدث مع المعتقلين أو غيرهم ممن يمكنهم تزويدها بالمعلومات. ويتم إرسال تقرير إلى الدولة المعنية، بعد كل زيارة، من شأنه أن يوجز النتائج التي توصلت إليها لجنة منع التعذيب وتوصياتها والتي يجب على الدولة أن تستجيب لها بالتفصيل. ويتم الحفاظ على سرية كل من التقرير والرد من أجل تعزيز التعاون بين الدولة واللجنة، ما لم تكن الدولة نفسها اختارت نشر هذه الوثائق، والذي يقوم معظم الدول بفعله. ويجب على اللجنة إبلاغ الدولة المعنية بزيارتها المقررة والتفتيش، ولكن، وبمجرد إتمام البلاغ، فإنها قد تزور أي مكان داخل تلك الدولة والتي يحتجز فيها أشخاص.

6- الآليات الدولية

وبالمثل، فهناك أيضا هيئات دولية راسخة لديها تفويض لزيارة أماكن الإحتجاز وتقديم تقرير إلى الحكومات بشأن النتائج التي توصلت إليها.

مثال. على مستوى العالم: اللجنة الدولية للصليب الأحمر تم تكليف اللجنة الدولية، بموجب اتفاقية جنيف، بزيارة المعتقلين وضمان معاملتهم بكرامة وإنسانية. بينما ينصب تركيزها الرئيسي على أسرى الحرب والمدنيين المحتجزين أثناء النزاعات المسلحة، فقد وسعت اللجنة من إطار زياراتها لتشمل أي شخص تحت الاعتقال أو الإحتجاز لأي سبب من الأسباب. وتعمل اللجنة الدولية مع الدول في محاولة لمنع التعذيب وسوء المعاملة وتحسين الأوضاع في المؤسسات التي يحتجز فيها الأشخاص. وتجري زيارات اللجنة الدولية إلى مرافق الإحتجاز وفق مبادئ توجيهية صارمة لضمان الحصول على وجهة النظر الأكثر موضوعية فيما يتعلق بالمنشأة بما في ذلك الوصول دون عائق إلى جميع المناطق في مرفق الإحتجاز، والقدرة على التحدث إلى أي محتجز على انفراد، والسماح بتكرار الزيارات عند الضرورة.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

7- الرقابة من قبل وكالات متعددة

العديد من البلدان لا تحتوي على نوع واحد من هيئات التفتيش ولكن لديها مجموعة من المنظمات والوكالة التي تعمل معا لتوفير الرقابة الشاملة على الأماكن التي يحرم فيها الأطفال من حريتهم.

4. آليات الرقابة في السياق الجزائري

رغم انضمام الجزائر إلى معظم المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الطفل، إلا أن الرقابة المستقلة على مراكز الأحداث لا تزال في مراحلها الأولى .

حيث تقتصر الرقابة في أغلب الأحيان على:

– لجان داخلية تابعة لوزارة العدل.

– تفتيش قضائي دوري من قبل قضاة الأحداث.

زيارات محدودة من بعض الجمعيات الوطنية مثل الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث العلمي ، التي تعمل على رصد حالات العنف ضد الأطفال (خياطي، 2016).

غير أنّ هذه الجهودات تظلّ جزئية وغير ممنهجة، ما يستدعي إشراك فاعلين جدد مثل الجامعات والمؤسسات الناشئة ذات الطابع الاجتماعي لتكثيف الرقابة وتوسيع نطاقها، خصوصاً في المناطق النائية.

5. دور الرقابة المستقلة في تعزيز العدالة الإصلاحية

تسهم الرقابة المستقلة في تحقيق مجموعة من الأدوار الحيوية داخل النظام الإصلاحي، من أبرزها:

1. الوقاية من الانتهاكات: إذ إن مجرد العلم بوجود رقابة خارجية يحدّ من احتمال وقوع تجاوزات.

2. تحسين ظروف الاحتجاز: من خلال التوصيات الدورية المبنية على الملاحظة الميدانية.

3. تعزيز ثقة الأحداث في المؤسسات الإصلاحية: عبر ضمان حقهم في التظلم والتعبير.

4. رفع كفاءة العاملين في المراكز: بفضل المتابعة والتقييم المستمر.

5. تحفيز الابتكار الاجتماعي: عبر اقتراح مشاريع ومبادرات تحسينية في مجال إعادة الإدماج (قشي،

2021).

6. التحديات التي تواجه الرقابة المستقلة

رغم أهميتها، إلا أن ممارسة الرقابة المستقلة في الجزائر تواجه جملة من العراقيل، أبرزها:

– غياب الإطار القانوني المنظم للرقابة المدنية المستقلة.

التعليم المقاوالاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

- ضعف التنسيق بين الوزارات والمنظمات غير الحكومية.
 - محدودية الوعي المجتمعي بحقوق الحدث الجانح.
 - نقص الكفاءات المتخصصة في مجالات التفتيش الاجتماعي والحقوق.
 - البيروقراطية التي تحدّ من دخول الهيئات المستقلة إلى المراكز.
- هذه الصعوبات تؤكد الحاجة إلى مقارنة جديدة ومبتكرة تجعل الرقابة المستقلة جزءًا من مشروع اجتماعي مقاوالاتي، يدمج بين المعرفة الأكاديمية والفاعلية الميدانية، وهو ما سيُفصل في الفصل الرابع من هذا البحث.
- تُعتبر الرقابة المستقلة أداة جوهرية لضمان احترام حقوق الأحداث داخل مؤسسات الاحتجاز، ولتعزيز الشفافية والمساءلة في النظام الإصلاحي.
- ورغم الجهود القانونية والمؤسسية في الجزائر، إلا أن غياب مقارنة تكاملية تشاركية يحدّ من فعاليتها. ومن هنا، تبدو المقاوالاتية الاجتماعية إطارًا جديدًا يمكن أن يُحدث نقلة نوعية في هذا المجال، من خلال تحويل الرقابة إلى مشروع تنموي مؤسسي مستدام يربط بين الدولة والمجتمع المدني والجامعة.

المقارنة المقاوالاتية الاجتماعية كآلية جديدة لحماية الحدث وإعادة إدماجه

1. مدخل إلى مفهوم المقاوالاتية الاجتماعية

تُعدّ المقاوالاتية الاجتماعية (Social Entrepreneurship) من المفاهيم الحديثة في علم الاجتماع الاقتصادي وإدارة التنمية، إذ تجمع بين المنطق الاقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق الفعالية والاستدامة، و المنطق الاجتماعي الذي يهدف إلى إحداث أثر إيجابي في المجتمع.

وقد عرّفها محمد يونس ، الحاصل على جائزة نوبل للسلام، بأنها "نموذج اقتصادي جديد يسعى إلى حل مشكلات اجتماعية بوسائل مقاوالاتية قائمة على الابتكار والاستدامة" (Yunus, 2010).

تختلف المقاوالاتية الاجتماعية عن الأعمال التجارية التقليدية في أن الغاية الأساسية ليست الربح المادي، وإنما تحقيق منفعة اجتماعية قابلة للقياس ، من خلال مشاريع تقدم حلولاً لمشكلات قائمة مثل الفقر، البطالة، التهميش، أو الجنوح.

وفي السنوات الأخيرة، أصبحت المقاوالاتية الاجتماعية محورًا في برامج التنمية المستدامة، خصوصًا في المجالات ذات الصلة بحماية الفئات الهشة ، ومنها فئة الأحداث الجانحين .

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

2. الأسس الفكرية للمقاولاتية الاجتماعية

تقوم المقاولاتية الاجتماعية على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تميزها عن باقي أنماط النشاط الاقتصادي (قشي، 2021)، من أهمها:

1. الابتكار الاجتماعي: أي تقديم حلول جديدة لمشكلات قديمة بطرق إبداعية ومستدامة.
2. الاستقلالية والمسؤولية: حيث تعتمد المؤسسة على تمويل ذاتي جزئي يضمن استمرارها دون الاعتماد الكلي على الدعم العمومي.

3. الاستدامة: من خلال إعادة استثمار الأرباح في تطوير النشاط الاجتماعي.

4. القياس الاجتماعي للأثر: أي تقييم النتائج بناءً على مدى تحسين ظروف الفئة المستهدفة.

5. الشراكة والتعاون: إذ تُبنى المشاريع على شراكات بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني.

هذه المبادئ تجعل من المقاولاتية الاجتماعية نموذجًا مثاليًا لتفعيل الرقابة المستقلة في مراكز الأحداث، لأنها توفر مرونة التمويل والمصداقية المدنية والابتكار الميداني في وقت واحد.

3. علاقة المقاولاتية الاجتماعية بحماية الفئات الهشة

تؤكد الأدبيات الحديثة أن المقاولاتية الاجتماعية تُعد من أهم أدوات التمكين الاجتماعي (Social Empowerment)، فهي لا تكتفي بتقديم خدمات خيرية، بل تعمل على تحويل المستفيد إلى فاعل في مجتمعه.

وقد تبنت منظمات دولية عديدة هذا التوجه، مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، من خلال دعم مشاريع شبابية موجهة لحماية الأطفال والنساء والمهاجرين. وتُظهر التجارب الدولية أن المؤسسات الاجتماعية الناشئة التي تعمل في ميدان حماية الطفولة، تساهم في:

- تقليص نسب العودة إلى الجنوح.
- تحسين نوعية الحياة في المؤسسات الإصلاحية.
- بناء شبكات تضامن محلية.
- خلق فرص عمل في مجالات الخدمة الاجتماعية والتربية والإرشاد (Yunus, 2010).

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

4. التجارب الدولية في مجال المقاولاتية الاجتماعية لحماية الأحداث

أ. التجربة البريطانية

في بريطانيا، تم إنشاء مؤسسات اجتماعية مثل The Young Foundation و Catch22 ، وهي مؤسسات غير ربحية تعمل بالشراكة مع الحكومة لتقديم برامج تدريب وتأهيل داخل مراكز الأحداث. وقد أثبتت هذه المؤسسات أن نموذج الشراكة المقاولاتية - الحكومية يحقق نتائج ملموسة في تقليل معدلات الجنوح بنسبة تفوق 30% (Catch22 Report, 2018).

ب. التجربة الكندية

في كندا، أنشئ مشروع اجتماعي يحمل اسم Just Kids Initiative ، يهدف إلى دمج الأحداث في التعليم والتكوين المهني بعد الإفراج. يعتمد المشروع على تمويل ذاتي بنسبة 60% عبر نشاطات خدمية في مجال الطباعة والإعلام، ويُشغل عدداً من خريجي علم الاجتماع وعلم النفس كمرفقين اجتماعيين.

ج. التجربة الماليزية

أطلقت ماليزيا مشروعاً رائداً بعنوان Youth Hope Enterprise ، وهو مؤسسة اجتماعية تُعنى بإعادة تأهيل الأحداث الجانحين عبر تدريبهم على مهن رقمية (البرمجة، التصميم)، مع متابعة نفسية واجتماعية مستمرة. وقد حظي المشروع بدعم حكومي وجامعي مشترك، مما جعله نموذجاً يُحتذى في آسيا.

5. إمكانية توطيد التجربة في السياق الجزائري

في الجزائر، تتوفر البيئة القانونية والمؤسسية الملائمة لإطلاق مشاريع مماثلة، خصوصاً بعد تعزيز منظومة المؤسسات الناشئة (Startups) و حاضنات الأعمال الجامعية . وتُعتبر المقاولاتية الاجتماعية الجامعية مجالاً خصباً لتفعيل الرقابة المستقلة على مراكز الأحداث من خلال مشاريع تطبيقية يقودها طلبة وخريجو العلوم الإنسانية والاجتماعية. ومن أهم العناصر الداعمة لهذا التوجه:

- وجود كفاءات جامعية في علم النفس الاجتماعي، علم الاجتماع، والقانون.
 - اهتمام الدولة بتشجيع الابتكار الاجتماعي ضمن سياسة "الجزائر الجديدة".
 - توفر آليات تمويل مثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (أناد) و كوناك و أونجام .
- يمكن لهذه المشاريع أن تعمل تحت صفة "مؤسسة اجتماعية للمراقبة والإدماج" ، بحيث تقوم بـ:

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

- متابعة ظروف الأحداث في المراكز.
- تقديم تقارير علمية وتحليلية دورية.
- تصميم برامج إدماج مهني ونفسي.
- التعاون مع الوزارات المعنية والمنظمات الحقوقية.

6. المقاولاتية الاجتماعية كآلية لتعزيز الرقابة المستقلة

إن إدماج المقاربة المقاولاتية في مجال الرقابة المستقلة على مراكز الأحداث يمنح بعداً جديداً لعمل المنظمات المدنية، من خلال:

1. تحويل الرقابة إلى خدمة مستدامة بدلاً من نشاط تطوعي محدود.
 2. تمويل ذاتي مستمر يسمح بتوسيع مجال المتابعة دون انتظار دعم الدولة.
 3. تحسين جودة البيانات والملاحظات الميدانية بفضل مساهمة الجامعات في التحليل العلمي.
 4. خلق شبكة وطنية للمراقبة الاجتماعية تضم مؤسسات ناشئة، جمعيات، ومراكز بحث.
- وبذلك تتحول الرقابة من نشاط إداري إلى مشروع اجتماعي ريادي ، هدفه النهائي هو حماية الحدث وضمان إعادة إدماجه بطرق فعالة وعصرية.

7. التحديات المرتبطة بتطبيق المقاربة المقاولاتية في الجزائر

رغم ما توفره المقاولاتية الاجتماعية من مزايا، إلا أن تطبيقها في ميدان حماية الأحداث يواجه عدة صعوبات، أهمها:

- ضعف ثقافة المقاولاتية الاجتماعية لدى الشباب الجامعي.
 - غياب الإطار القانوني الخاص بالمؤسسات الاجتماعية غير الربحية.
 - محدودية برامج التكوين في ريادة الأعمال الموجهة للمجال الاجتماعي.
 - البيروقراطية الإدارية عند التعامل مع الهيئات الرسمية.
 - الحاجة إلى دراسات ميدانية معمقة حول قابلية التطبيق في كل ولاية.
- غير أن هذه التحديات يمكن تجاوزها تدريجياً من خلال إدماج المقاولاتية الاجتماعية في مقررات الجامعات، وتشجيع المشاريع البحثية التي تدمج بين البعد العلمي والبعد التطبيقي.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

أثبتت التجارب الدولية والإقليمية أن المقاولاتية الاجتماعية تمثل بديلاً مبتكراً عن الأساليب التقليدية في معالجة المشكلات الاجتماعية، بما فيها ظاهرة الجنوح.

ويمكن للجزائر أن تستفيد من هذا النموذج عبر إنشاء مؤسسات اجتماعية متخصصة في الرقابة والإدماج، تعمل بشراكة مع الجهات الرسمية، وتستند إلى المعرفة الجامعية. وبذلك تتحول الرقابة المستقلة من مجرد مطلب حقوقي إلى مشروع مؤسساتي مستدام يسهم في تطوير العدالة الإصلاحية وحماية الطفولة.

مقترح مشروع مقاولاتي اجتماعي لحماية الحدث وإعادة إدماجه في الجزائر
1. خلفية المشروع وأهميته

تُظهر المعطيات السابقة أن فئة الأحداث الجانحين في الجزائر لا تزال تواجه تحديات كبيرة في مسار إعادة الإدماج، رغم الجهود القانونية والاجتماعية المبذولة. ويعود ذلك بالأساس إلى:

- ضعف التنسيق بين المراكز الإصلاحية والقطاعات الداعمة.
- غياب آليات رقابة مستقلة فعالة.
- محدودية البرامج المهنية والنفسية بعد الإفراج (حسيني، 2018؛ خياطي، 2016).

بناءً على ذلك، يقترح هذا الفصل مشروعاً مقاولاتياً اجتماعياً تحت عنوان:

“المؤسسة الاجتماعية لحماية الحدث وإعادة الإدماج (E.S.P.R.E)”

وهو نموذج مؤسسي يجمع بين الرقابة المستقلة و التمكين الاجتماعي للأحداث، ضمن مقاربة ريادية مبتكرة تدمج المعرفة الجامعية بالفعل الميداني.

2. الفكرة العامة للمشروع

يتمثل جوهر المشروع في إنشاء مؤسسة اجتماعية مستقلة ذات طابع غير ربحي، تعمل في مجال حماية الحدث ومتابعة ظروفه داخل مراكز الاحتجاز وبعد خروجه منها.

تتخذ المؤسسة شكل شركة ذات مسؤولية محدودة ذات بعد اجتماعي، تعتمد في تمويلها على الشراكات، والعقود البحثية، والخدمات الاستشارية، والمنح العمومية، دون أن يكون الربح هدفها الرئيسي.

تسعى المؤسسة إلى تحقيق التوازن بين ثلاثة أبعاد:

1. البعد الحقوقي: ضمان احترام حقوق الأحداث وفق المواثيق الدولية.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

2. البعد الاجتماعي: دعم إعادة إدماجهم في المجتمع والأسرة وسوق العمل.
3. البعد المقاولاتي: ضمان استدامة النشاط الاجتماعي عبر الابتكار والتمويل الذاتي.
3. أهداف المشروع

الأهداف العامة

- حماية حقوق الحدث داخل مراكز الاحتجاز وبعد الإفراج.
- تعزيز الرقابة المستقلة على المؤسسات الإصلاحية.
- تطوير برامج لإعادة الإدماج الاجتماعي والمجتمعي للأحداث.

الأهداف الخاصة

1. إنشاء آلية رقمية وطنية لتتبع حالات الأحداث الجانحين.
2. تدريب وتوظيف خريجي العلوم الاجتماعية في مجالات المرافقة النفسية والاجتماعية.
3. تنفيذ حملات توعية بحقوق الحدث في المدارس والأحياء الحضرية.
4. إنجاز تقارير تقييم سنوية حول وضعية الأحداث في الجزائر.
5. تطوير شراكات مع الجامعات لإجراء بحوث تطبيقية حول ظاهرة الجنوح.

4. مكونات المشروع وهيكله التنظيمي

أ. مجلس الإدارة

يتكون من:

مدير عام (أخصائي في العلوم الاجتماعية).

نائب مكلف بالشراكات والتمويل.

نائب مكلف بالبحث والتقييم.

نائب مكلف بالتكوين والمرافقة النفسية.

ب. الهيئة التقنية للرقابة

تضم فرقاً ميدانية متخصصة في:

علم النفس. علم الاجتماع. الاعلام والاتصال. القانون وعلم الإجرام.

تُكلف هذه الفرق بالزيارات الدورية للمراكز، جمع المعطيات، وإعداد تقارير مستقلة.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

ج. المنصة الرقمية للمراقبة والتبليغ

تُعتبر القلب التكنولوجي للمشروع، وهي تطبيق إلكتروني وموقع ويب آمن يتيح:

- تلقي شكاوى أو تقارير من داخل المراكز أو من العائلات.
- رصد الإحصاءات حول عدد الأحداث وحالات الانتهاك.
- إصدار لوحات بيانات لمتخذي القرار.

د. وحدة الإدماج والتكوين

تعنى بتنظيم ورشات في مجالات التكوين المهني، المهارات الحياتية، وتوجيه الأحداث نحو مشاريع صغيرة بعد الإفراج.

5. آليات تنفيذ المشروع

1. المرحلة الأولى (السنة الأولى): التحضير والتأسيس

- إعداد النظام الداخلي للمؤسسة.
- تسجيلها قانونيًا كمؤسسة اجتماعية.
- بناء شراكات مع وزارة العدل، ووزارة التضامن الوطني، والجامعات.
- إطلاق المنصة الرقمية التجريبية.

2. المرحلة الثانية (السنة الثانية والثالثة): التفعيل الميداني

- تعيين فرق ميدانية في بعض الولايات نموذجية
- إجراء زيارات دورية لمراكز الأحداث وإعداد تقارير رقابية.
- تنظيم دورات تكوين لفائدة المشرفين الاجتماعيين.

3. المرحلة الثالثة (السنة الرابعة والخامسة): التوسع والتقييم

- توسيع النشاط إلى كامل التراب الوطني.
- إنشاء شبكة وطنية من المؤسسات الاجتماعية الناشئة العاملة في المجال نفسه.
- تقييم الأثر الاجتماعي عبر مؤشرات الأداء (عدد المستفيدين، نسب الإدماج، تقارير الشفافية).

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

6. تمويل المشروع واستدامته

أ. مصادر التمويل المحتملة

- الدعم الحكومي من برامج أناد و أونجام .
- شراكات مع منظمات دولية (يونيسيف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).
- عقود بحث وتكوين مع الجامعات.
- خدمات استشارية مدفوعة في مجال الحماية الاجتماعية.
- تبرعات ومساهمات من القطاع الخاص ضمن برامج المسؤولية الاجتماعية.

ب. الاستدامة المالية

تضمن المؤسسة استدامتها عبر:

- تنوع مصادر الدخل.
- استخدام نموذج "الربح الاجتماعي المعاد استثماره".
- تحويل نتائج البحوث الميدانية إلى خدمات استشارية مدفوعة.
- تطوير منتجات رقمية (منصات، أدوات تقييم، دورات تدريبية).

7. مؤشرات قياس الأثر الاجتماعي

لضمان المتابعة العلمية للمشروع، يتم اعتماد مؤشرات كمية ونوعية، منها:

نوع المؤشر	مثال تطبيقي
كمي	عدد الأحداث المستفيدين من برامج الإدماج سنوياً
نوعي	نسبة تحسن الحالة النفسية والاجتماعية للمستفيدين
هيكل	عدد مراكز الإصلاح التي شملتها الرقابة المستقلة.
مؤسسي	عدد الاتفاقيات الموقعة مع الهيئات الرسمية والجامعات.
اقتصادي	نسبة التمويل الذاتي مقابل التمويل العمومي

يتم تحليل هذه المؤشرات كل سنة لإعداد تقرير وطني حول الحدث والإدماج الاجتماعي يُنشر للعموم.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

8. الشراكات المقترحة

- وزارة العدل: للإشراف القانوني وتسهيل الوصول إلى المراكز.
- وزارة التضامن الوطني والأسرة: لدعم برامج الإدماج المهني.
- الجامعات (العلوم الإنسانية والاجتماعية): للتكوين والبحث الميداني.
- منظمات المجتمع المدني: لتوسيع قاعدة الرقابة المدنية.
- الهيئات الدولية: للدعم المالي والتقني (يونسيف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاتحاد الأوروبي).

9. الأثر المنتظر للمشروع

1. اجتماعيًا: خفض معدلات العود إلى الجريمة بين الأحداث بنسبة ملموسة.
 2. مؤسسيًا: تحسين الشفافية داخل مراكز الإصلاح وتعزيز الثقة العامة.
 3. اقتصاديًا: خلق فرص عمل في مجالات المرافقة النفسية والاجتماعية.
 4. علميًا: إنتاج معرفة تطبيقية حول واقع الأحداث الجانحين.
 5. تنمويًا: الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- يقدم هذا المشروع نموذجًا عمليًا لتحويل مفهوم الرقابة المستقلة من إطار نظري إلى منظومة مقاولاتية اجتماعية مستدامة ، تجمع بين العلم والعمل، وبين الدولة والمجتمع المدني. فهو مشروع يمكن أن يُنفذ ميدانيًا من قبل طلبة وخريجي العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجزائر، فيكون منبرًا للبحث التطبيقي ومصدرًا للتوظيف والتنمية الاجتماعية في آن واحد. وبهذا، يتحول مسار حماية الحدث من مجرد رعاية ظرفية إلى رؤية مجتمعية تشاركية قائمة على الابتكار والعدالة والكرامة.

الخاتمة

تشير نتائج هذا البحث إلى أن حماية الحدث الجانح وإعادة إدماجه في المجتمع تتطلب أكثر من مجرد الرقابة التقليدية على مراكز الأحداث، إذ يجب تبني مقاربة شاملة تجمع بين الحقوقية والتنموية، تركز على تمكين الشباب من مهارات حياتية ومهنية تساعد على الانخراط الفعال في المجتمع. إن المقاربة المقاولاتية الاجتماعية المقترحة تتيح إنشاء آليات مستقلة لمتابعة مراكز الأحداث وتقييم مدى احترامها للمعايير الدولية، بما يعزز من فعالية البرامج الإصلاحية ويحد من الانحراف السلوكي.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

كما يبرز البحث أن التعاون بين الجامعة والمجتمع المدني يشكل قاعدة صلبة لإنجاح هذه المشاريع، إذ يُمكن من تحويل المعرفة الأكاديمية إلى برامج عملية ملموسة تدعم حماية حقوق الطفل الجانح وتوفر له فرص إعادة الإدماج الاجتماعي والمجتمعي. ويعكس هذا التعاون قدرة المجتمع على الابتكار في معالجة القضايا الاجتماعية المعقدة، مع تعزيز ثقافة المساءلة والشفافية في إدارة مراكز الأحداث. أخيراً، يمكن القول إن المشروع المقاولاتي الاجتماعي المقترح ليس مجرد نموذج نظري، بل يمثل استراتيجية قابلة للتطبيق تساهم في تطوير سياسات حماية الحدث في الجزائر، وتشكيل بيئة أكثر عدلاً واحتواءً للشباب الجانح. وتؤكد هذه الدراسة على ضرورة الاستمرار في البحث والتقييم الدوري لتطوير المبادرات الميدانية، بما يضمن دمج البعد الحقوقي بالتنمية المستدامة ويحقق الأثر الاجتماعي المرجو.

المراجع

- اسني، محمد أحمد قاسم. (1998). أطفال بلا أسر. مركز الإسكندرية للكتاب.
- الأمم المتحدة. (1985). قواعد الأمم المتحدة الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين). نيويورك.
- الأمم المتحدة. (1989). اتفاقية حقوق الطفل. نيويورك.
- الأمم المتحدة. (1990). قواعد الأمم المتحدة لحماية الأحداث المحرومين من حريتهم (قواعد هافانا). جنيف. الأمم المتحدة. (1984). اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. نيويورك.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2012). المراكز المتخصصة في حماية الطفولة والمراهقة. العدد 21.
- حسيني، عمار. (2018). تقييم فاعلية برامج إدماج وإعادة إدماج من وجهة نظر الأطفال في خطر معنوي. أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة.
- خياطي، مصطفى. (2016). العنف ضد الأطفال في الجزائر. الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث العلمي.
- عبد الخالق، محمد عفيفي. (2001). الرعاية الاجتماعية من المساعدة إلى التنمية. جامعة حلوان، القاهرة.

التعليم المقاوالاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

- علاء الدين كفاني. (1998). رعاية نمو الأطفال. دار قباء للنشر، القاهرة.
- قشي، عبد العزيز. (2021). المقاوالاتية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة. دار الهدى، الجزائر.
- قشي، عبد العزيز. (2021). المقاوالاتية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة. دار الهدى، الجزائر.
- المديرية العامة للأمن الوطني. (2016). مجلة الشرطة، العدد 131. الجزائر.
- المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي. (2013). حماية حقوق الطفل: دليل تدريبي وإطار مرجعي للعاملين في صناعة القرار. المملكة المتحدة.
- وزارة العدل الجزائرية. (2022). دليل مؤسسات إعادة التربية للأحداث. الجزائر.
- يونيسيف. (2013). لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 17. نيويورك.
- Catch22. (2018). Impact Report: Young Offender Reintegration Program. London.
- Yunus, M. (2010). Building Social Business: The New Kind of Capitalism That Serves Humanity's Most Pressing Needs. PublicAffairs.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

الفرق بين التعليم المقاولاتي والتعليم التقليدي في حقل العلوم الاجتماعية

The difference between entrepreneurial education and traditional education in the field of social sciences

د. لبوازدة عبدالحق، جامعة محمد البشير الإبراهيمي/برج بوعريرج

د. بن كيحول محمد جامعة مولود معمري تيزي وزو

الملخص:

نتناول في هذا المقال الفرق بين التعليم التقليدي والتعليم المقاولاتي، الذي سوف نبين فيه التحولات في الأهداف والمنهجية، حيث نجد التعليم التقليدي يركز على نقل المعرفة الأكاديمية والمهارات الفنية، بهدف إعداد الطلبة لسوق العمل القائم على الوظائف الثابتة، والذي يعتمد في هذه المقاربة على المناهج الموحدة، والتقييمات المعيارية، والتعلم السلبي الغالب عليه.

في المقابل نجد التعليم المقاولاتي يهدف إلى تنمية عقلية ريادية تتمحور حول الإبداع، الابتكار، وحل المشكلات، والمبادرة الذاتية... الخ ويركز هذا التعليم المقاولاتي على تطوير الكفاءات الريادية مثل وضع المخاطر التي يواجهها المتعلم في الحسبان، المرونة والقدرة على تحديد الفرص واستغلالها، تعتمد المنهجية على التعلم القائم على المشاريع، المحاكاة، والتوجيه العملي، مما يشجع الطلبة على إنشاء مؤسسات ناشئة واقتصادية جديدة بدلا من مجرد التكيف مع الأنظمة القائمة.

الكلمات المفتاحية: التعليم . التقليدي . المقاولاتي . المهارات الإبداع . الابتكار . الفرص مؤسسات . اقتصادية.

Abstract:

In this article I discuss the difference between traditional education and entrepreneurial education, highlighting the shifts in objectives and methodology. Traditional education focuses on imparting academic knowledge and technical skills, with the goal of preparing students for the job market based on permanent jobs. This approach relies on standardized curricula, standardized assessments, and predominantly passive learning.

In contrast, entrepreneurship education aims to develop an entrepreneurial mindset centered around creativity, innovation, problem-solving, and self-initiation. This entrepreneurial education focuses on developing entrepreneurial competencies such as taking risks into account, flexibility, and the ability to identify and capitalize on opportunities. The methodology relies on project-based learning, simulations, and practical guidance, encouraging students to create new start-ups and new economies rather than simply adapting to existing systems.

Keywords: Education - Traditional - Entrepreneurial - Skills - Creativity - Innovation - Opportunities - Institutions - Economic.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

تمهيد:

تتغير ملامح العالم بوتيرة متسارعة ومعها تتطور احتياجات سوق العمل والمجتمعات، في خضم هذا التغير، يبرز التعليم كأداة أساسية للتكيف والتقدم، لطالما كان التعليم التقليدي الركيزة الأساسية لنقل المعرفة وتأهيل الأجيال، مركز على بناء قاعدة معرفية واسعة وعلى الانضباط الأكاديمي. إلا أن التحديات المعاصرة والمتطلبات المتجددة والتطورات التكنولوجية دفعت نحو ظهور نموذج تعليمي مغاير هو التعليم المقاولاتي، فها ترى أين يكمن الفرق بين التعليم المقاولاتي والتعليم التقليدي.

أولاً: لأهداف والغايات:

1. التعليم التقليدي:

التعليم التقليدي يشير إلى تلك العادات والممارسات التعليمية التي استقرت عبر الزمن وأصبحت مقبولة اجتماعياً كشكل أساسي للتعليم، جوهره يكمن في نقل المعرفة بشكل مباشر ومنظم من المعلم إلى المتعلم، ضمن بيئة صفية محددة بزمان ومكان (أبو جادو، صالح محمد علي: 2010، ص92)، يعتمد هذا النموذج على منهج دراسي واضح المعالم، ويستخدم وسائل تعليمية تقليدية كالكتب المدرسية والسماعات، مع التركيز على الانضباط والالتزام بالموعد.

يركز على تزويد الطلبة بالمعرفة النظرية والمفاهيم الأساسية في تخصصات العلوم الاجتماعية (مثل علم الاجتماع، علم النفس، التاريخ، الأنثروبولوجيا). الهدف هو بناء أساس أكاديمي متين وفهم عميق للظواهر الاجتماعية. غالباً ما يؤدي إلى مسارات مهنية أكاديمية أو بحثية وتمثل أهدافه في:

نقل المعرفة والمهارات الأساسية: 1-1 المعرفة والمهارات الأساسية: هي حجر الزاوية الذي تبنى عليه كل أشكال التعلم، اللاحقة. إنها ليست مجرد تجميع للحقائق، بل هي مجموعة متكاملة من المعلومات والقدرات التي تمكن الفرد من فهم العالم من حوله، التفاعل معه بفعالية، ومواصلة التعلم والتطور طوال حياته، هذه المعرفة والمهارات تعد بمثابة "الأبجدية" التي بدونها يصبح أي تعلم عميق أو متقدم أمراً بالغ الصعوبة

تُشير المهارات الأساسية إلى القدرات الضرورية التي تمكن الفرد من تطبيق المعرفة، معالجة المعلومات، والتفاعل بفعالية مع بيئته. هذه المهارات ليست محصورة في مجال واحد، بل هي عابرة للمناهج وتعدّ ضرورية للنجاح في مختلف جوانب الحياة .

2-1 تطوير القدرات العقلية: إن تطوير القدرات العقلية عملية محورية تهدف إلى تعزيز الوظائف الإدراكية للدماغ البشري، مما يُحسن من كفاءة الفرد في التفكير، الفهم، التعلم، وحل المشكلات. هذه العملية لا تقتصر على فترة الطفولة أو الشباب، بل هي رحلة مستمرة مدى الحياة، تتأثر بعوامل متعددة بيولوجية، نفسية، واجتماعية ...

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

3.1 تنمية القيم الأخلاقية والاجتماعية: تنمية القيم الأخلاقية والاجتماعية هي حجر الزاوية في أي عملية تربوية شاملة، فهي لا تقل أهمية عن اكتساب المعرفة والمهارات. إنها تتجاوز مجرد التلقين الأكاديمي لتشمل غرس المبادئ التي تُحدد سلوك الأفراد، تنظم علاقاتهم، وتشكل نسيج المجتمع، والهدف الأسى هنا هو بناء شخصية متوازنة، قادرة على العيش بانسجام مع ذاتها ومع الآخرين، والمساهمة بفعالية وإيجابية في بناء عالم أفضل، حيث تمثل القيم مجموعة من المعتقدات والمبادئ التي تُوجه سلوك الأفراد وتصرفاتهم، وتُحدد ما هو مرغوب ومقبول في مجتمع معين. هي بمثابة البوصلة الداخلية التي تُساعدنا على التمييز بين الصواب والخطأ، العدل والظلم، الخير والشر.

4.1 إعداد الطلاب للمراحل التعليمية اللاحقة: إن عملية إعداد الطلبة للمراحل التعليمية اللاحقة جوهر العملية التربوية، فهي بمثابة الجسر الذي يربط بين المراحل الدراسية المختلفة، ويمهد الطريق أمام الطالب للانتقال السلس والناجح من مستوى تعليمي إلى آخر. لا يقتصر هذا الإعداد على الجانب المعرفي البحت، بل يشمل تطوير مجموعة متكاملة من المهارات، (البلداوي، عبدالرحمن، (2018، ص103). القدرات، والسمات الشخصية التي تمكن الطالب من التكيف مع المتطلبات الجديدة، ومواجهة تحديات التعليم العالي أو سوق العمل.

5.1 تنمية الوعي الثقافي والاجتماعي: هي عملية أساسية لتمكين الأفراد من فهم أنفسهم، مجتمعاتهم، والعالم الأوسع من حولهم. إنها تتجاوز مجرد المعرفة السطحية بالحقائق لتصل إلى إدراك عميق للتفاعلات المعقدة التي تُشكل السلوك البشري، القيم المشتركة، والاختلافات الثقافية. في عالم اليوم المتصل، حيث تتزايد التحديات الاجتماعية وتتعاظم الحاجة إلى التفاهم المتبادل، يصبح هذا الوعي ضرورة ملحة لبناء مجتمعات متماسكة ومزدهرة. (البلداوي، عبدالرحمن، (2018، ص103).

الوعي الثقافي والاجتماعي مفهومان متداخلان ومتكاملان يشيران إلى:

أ. الوعي الثقافي: هو إدراك وتقدير واحترام الثقافات المختلفة، بما في ذلك الثقافة الذاتية والثقافات الأخرى. يتضمن ذلك فهم العادات، التقاليد، المعتقدات، القيم، اللغات، والفنون التي تشكل هوية الجماعات البشرية، والوعي الثقافي يعزز الحساسية تجاه أوجه التشابه والاختلاف بين الثقافات، ويشجع على الانفتاح وقبول التنوع، حيث يمثل القدرة على فهم السياقات الثقافية التي تؤثر على سلوكيات الأفراد وتفكيرهم.

ب. الوعي الاجتماعي: هو إدراك الفرد للمشكلات والقضايا التي تواجه مجتمعه والتجمعات البشرية بشكل عام. يشمل ذلك فهم الهياكل الاجتماعية، أدوار الأفراد والمؤسسات، والتحديات مثل الفقر، التعليم، الصحة، العدالة الاجتماعية، والبيئة. الوعي الاجتماعي يحفز الفرد على التفكير النقدي في هذه القضايا، والمشاركة في إيجاد حلول لها، وتحمل المسؤولية تجاه مجتمعه. (وزارة التربية: 2011)

باختصار، يمكن القول إن الوعي الثقافي هو فهم "من نحن" و"من هم الآخرون" من منظور الهوية والتاريخ، بينما الوعي الاجتماعي هو فهم "ما هي مشكلاتنا" و"كيف يمكننا التعاون لحلها من منظور المجتمع والتنمية.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

تنمية الوعي الثقافي والاجتماعي هي عملية بناء مستمرة، تساهم في إعداد أجيال قادرة على فهم تعقيدات العالم، تقدير التنوع، والمساهمة بفعالية في حل المشكلات. في الجزائر، كما في العديد من المجتمعات، تعد هذه التنمية ضرورية للحفاظ على الهوية الأصيلة مع الانفتاح على العالم، وبناء مجتمع قوي ومتماسك يمكنه مواجهة تحديات المستقبل بوعي ومسؤولية، إنها استثمار في الإنسان ينتج تقدما وازدهارا للمجتمع ككل.

6.1 تأهيل الطلبة للمشاركة الفعالة في المجتمع:

التي تعتبر هدفا محوريا للتعليم المقاولاتي يتجاوز مجرد التحصيل الأكاديمي، إنها تهدف إلى بناء أفراد واعين، مسؤولين، ومبادرين، قادرين على فهم قضايا مجتمعاتهم، والإسهام في حل مشكلاتها، وصناعة التغيير الإيجابي، فالمدرسة والجامعة لم تعد مجرد مكان لنقل المعرفة، بل هي حاضنة تنمي حس المواطنة، الالتزام الاجتماعي، والقدرة على التفاعل الإيجابي مع المحيط والمجتمع (أحمد خلف صقر: 2020 ص 53).

تشير المشاركة الفعالة في المجتمع إلى انخراط الأفراد الواعي والمسؤول في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية، بهدف إحداث تأثير إيجابي (جابر عبد الحميد: 2003، ص 74). هي لا تقتصر على التصويت في الانتخابات، بل تشمل مجموعة واسعة من الأنشطة والسلوكيات جوهر المشاركة الفعالة هو الانتقال من دور المتلقي أو المستهلك إلى دور الفاعل والشريك في بناء المجتمع.

إن تأهيل الطلاب للمشاركة الفعالة في المجتمع هو استثمار استراتيجي في مستقبل الأمة. إنه يعزز من قدرة الشباب على أن يكونوا ليس فقط مستهلكين للمعرفة، بل أيضا صانعي تغيير، وقادة، ومواطنين فاعلين ومسؤولين، من خلال تبني نهج تعليمي شامل يركز على المناهج ذات الصلة، أساليب التدريس التفاعلية، الأنشطة اللاصفية الغنية، وغرس القيم الأصيلة، يمكن للمؤسسات التعليمية أن تخرج أجيالا مدركة لدورها في بناء مجتمع قوي، عادل، ومستدام.

2. التعليم المقاولاتي:

كما يعرف بالتعليم الريادي هو نهج حديث ومتطور في التعليم يهدف إلى تجاوز حدود التعليم التقليدي الذي يركز على بناء المعرفة النظرية وإعداد الأفراد لسوق عمل موجود. بدلا من ذلك، يسعى التعليم المقاولاتي إلى تنمية عقلية المبادرة، الابتكار، والقدرة على خلق القيمة، مهيئا الأفراد ليصبحوا رواد أعمال، قادة للتغيير، ومساهمين فاعلين في بناء مستقبل اقتصادي واجتماعي مستدام، إن التعليم المقاولاتي ليس مجرد تدريس لإنشاء الشركات، بل هو فلسفة شاملة تعزز من قدرة الفرد على اكتشاف الفرص، تحويل الأفكار إلى واقع، وإحداث تأثير ملموس في المجتمع. (فتحي عبد الرحمن: 2007، ص 124).

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

1.2 الأهداف والغايات الأساسية للتعليم المقاولاتي:

تركز أهداف التعليم المقاولاتي على إعداد جيل مختلف، قادر على قيادة المستقبل بدلا من مجرد التكيف معه. يهدف التعلم المقاولاتي بشكل عام إلى إكساب الأفراد وهم في مراحل عمرية مختلفة سمات المواقلة وخصائصها السلوكية مثل المبادرة، المخاطرة والسيطرة الجوهرية الداخلية والإستقلالية من أجل خلق جيل جديد من المقاولين، ومن هنا فإن أهم الأهداف التعلم المقاولاتي تتمثل في مايلي:(أحمد خلف صقر:2020).

تمكين الأفراد لتحضير خطط عمل لمشاريعهم المستقبلية،

التركيز على القضايا والموضوعات الحرجة والمهمة قبل تنفيذ وتأسيس المشروع مثل: أبحاث ودراسات السوق، تحليل المنافسين، تمويل المشروع، القضايا والإجراءات القانونية، وقضايا النظام الضريبي ففي البلد، -تمكين الطلبة من تطوير سمات وخصائص السلوك المقاولاتي لديهم مثل الاستقلالية، وأخذ المخاطرة، المبادرة وقبول المسؤوليات أي التركيز على مهارات العمل المقاولاتي والمعرفة اللازمة والمتعلقة بكيف سيدأ المشروع وإدارته بنجاح. وتمكين الأفراد ليصبحوا قادرين على خلق مشاريع تقنية متطورة أو منظمات مبنية على التكنولوجيا بشكل أكبر، والعمل على تأسيس المشاريع والمبادرة المقاولاتية لديهم، كذلك تطوير المهارات الإدارية والقدرة على حل المشاكل، القدرة على التنظيم، القدرة على التخطيط، إتخاذ القرار وتحمل المسؤولية.

2-2 تنمية روح المبادرة والابتكار:

روح المبادرة هي أكثر من مجرد بدء عمل تجاري، إنها عقلية ونمط حياة. تتمثل في القدرة على رؤية الفرص حيث يرى الآخرون عقبات، واتخاذ زمام المبادرة لتحويل الأفكار إلى واقع ملموس. أما الابتكار، فهو جوهر هذه الروح، ويعني خلق أفكار أو أساليب أو منتجات جديدة، أو تطوير ما هو قائم بطريقة تضيف قيمة حقيقية.

إن تنمية هاتين الصفتين أمر حيوي ليس فقط لتحقيق النجاح المهني والشخصي، بل أيضا للمساهمة في تطور المجتمع ومواجهة تحديات المستقبل. (أحمد خلف صقر:2020).

2-3 بناء القدرة على إدارة المشاريع:

إن الجمع بين الفهم العميق لمبادئ إدارة المشاريع وتطوير عقلية مقاولتية هو مفتاح النجاح في بيئة الأعمال الحديثة. هذا المزيج يتيح للأفراد والمنظمات ليس فقط تنفيذ المشاريع بكفاءة، بل أيضا تحديد الفرص، الابتكار، والمواجهة المرنة للتحديات (المبيريك، الشميمري، 2019ص78).

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

إدارة المشاريع هي تطبيق المعرفة، والمهارات، والأدوات، والتقنيات على أنشطة المشروع لتحقيق متطلبات المشروع. وهي عملية منهجية تتضمن مراحل رئيسية لضمان التسليم الفعال للمشاريع. حيث يمكننا تعريف المشروع بأنه: هو مسعى مؤقت ينفذ لإنشاء منتج، خدمة، أو نتيجة فريدة. يتميز بكونه له بداية ونهاية محددة، وموارد مخصصة، وأهداف واضحة.

4-2 تنمية المهارات القيادية تتمثل في:

أ. غرس روح المبادرة والمسؤولية:

يشجع التعليم المقاولاتي الطلاب على تحديد الفرص وتحويلها إلى مشاريع واقعية. هذا يتطلب منهم اتخاذ قرارات جريئة وتحمل مسؤولية نتائجها، وهي جوهر القيادة الفعالة. عندما يبدأ الطالب في التفكير كمقاول، فإنه يتعلم كيفية تحليل المخاطر، التخطيط للمستقبل، وتحديد المسار الأمثل لتحقيق الأهداف، مما يعزز قدرته على القيادة الذاتية وقيادة الآخرين. (ديوي جون: 1998، ص113).

ب تعزيز القدرة على حل المشكلات واتخاذ القرارات :

القيادة لا تقتصر على إصدار الأوامر، بل تتجلى في القدرة على تحليل المشكلات المعقدة وابتكار حلول فعالة. يوفر التعليم المقاولاتي بيئة تعليمية تحاكي الواقع، حيث يواجه الطلاب تحديات حقيقية تتطلب منهم التفكير النقدي، تقييم الخيارات المتاحة، واتخاذ قرارات مستنيرة تحت الضغط. هذا النوع من التدريب يصقل مهاراتهم في حل المشكلات ويجهزهم للتعامل مع المواقف الصعبة في عالم الأعمال.

ج. تطوير مهارات التواصل والتفاوض:

القائد الفعال يجب أن يكون قادر على التواصل بوضوح وفعالية مع فريقه، شركائه، وعملائه. يركز التعليم المقاولاتي على تطوير هذه المهارات من خلال تشجيع الطلاب على عرض أفكارهم، بناء العلاقات، وإتقان فن التفاوض. يتعلم الطلاب كيفية إقناع الآخرين برؤاهم، حل النزاعات، وبناء شبكة علاقات قوية، وهي كلها عناصر أساسية للقيادة الناجحة (ديوي جون: 1998). (الديمقراطية والتربية). ترجمة: أحمد فؤاد الأهواني، ص113).

د. بناء فرق عمل فعالة: غالبا ما تتطلب المشاريع الريادية العمل ضمن فريق يعلم التعليم المقاولاتي الطلبة كيفية القيادة والعمل ضمن فرق متنوعة، وتوزيع المهام، وتحفيز الأعضاء، والاستفادة من نقاط القوة الفردية لتحقيق الأهداف المشتركة، هذه التجربة تمكنهم من فهم ديناميكيات الفريق وتطوير القدرة على توجيه الأفراد نحو رؤية موحدة.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

هـ. تنمية المرونة والقدرة على التكيف:

عالم الأعمال يتسم بالتغير المستمر، والقائد الناجح هو الذي يمتلك المرونة الكافية للتكيف مع الظروف المتغيرة. يعرض التعليم المقاولاتي الطلبة لسيناريوهات مختلفة ويشجعهم على تبني عقلية النمو، حيث يعتبرون التحديات فرصًا للتعلم والتطور. هذا يعني لديهم القدرة على قيادة التغيير بدلا من مجرد الاستجابة له.

باختصار، يعمل التعليم المقاولاتي على بناء القادة من خلال تزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات والتوجيهات التي تمكنهم من إطلاق مبادراتهم الخاصة، وتوجيه الآخرين، وإحداث تأثير إيجابي في مجتمعاتهم.

5-2 تعزيز الثقة بالنفس وتحمل المخاطر:

يعتبر التعليم المقاولاتي بيئة خصبة لتعزيز الثقة بالنفس وتنمية القدرة على تحمل المخاطر لدى الأفراد، وهما صفتان جوهريتان لنجاح أي رائد أعمال وكيف يحقق التعليم المقاولاتي ذلك:

أ. تعزيز الثقة بالنفس:

التعليم المقاولاتي يوصل الثقة بالنفس بعدة طرق عملية ومباشرة:

تجارب النجاح المتكررة: من خلال المشاريع العملية وورش العمل، يتعرض الطلاب لتحديات حقيقية. عند التغلب على هذه التحديات وتحقيق إنجازات، ولو كانت صغيرة في البداية، فإن هذا يغرس شعورا بالكفاءة والقدرة. فمثلا عندما ينجح الطالب في إعداد خطة عمل مقنعة أو يقنع زملاءه بفكرته، أو يحقق أول بيعة مربحة لمنتجه، تزداد ثقته بنفسه بشكل ملموس (المبيريك، الشميمري، 2019 ص 81).

تطوير المهارات العملية: يركز التعليم المقاولاتي على تزويد الطلبة بالمهارات اللازمة لإطلاق وإدارة المشاريع مثل التخطيط، التسويق، الإدارة المالية، حل المشكلات... اكتساب هذه المهارات وتطبيقها بنجاح يزيد من إيمان الفرد بقدراته على تحقيق أهدافه، مما ينعكس إيجاباً على ثقته بنفسه.

التعامل مع الفشل كفرصة للتعلم: على عكس التعليم التقليدي الذي قد يركز على تجنب الأخطاء، يشجع التعليم المقاولاتي على رؤية الفشل كجزء طبيعي من عملية التعلم والنمو. عندما يدرك الطلاب أن الفشل ليس نهاية المطاف، بل فرصة للتحسين والتطوير، تقل لديهم المخاوف من ارتكاب الأخطاء، ويزداد استعدادهم لتجربة أشياء جديدة، وهذا يعزز ثقتهم بأنفسهم بشكل كبير. (دوركايم إميل: 2000، ص 91، ترجمة: علي وطفة)

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

الاعتراف بالجهود والإنجازات: دائما ما توفر برامج التعليم المقاولاتي مساحات للاحتفاء بإنجازات الطلبة، سواء كانت مشاريع ناجحة أو أفكار مبتكرة، هذا الاعتراف يعزز الشعور بالقيمة الذاتية ويقوي الثقة بالنفس.

ب. تنمية مهارة تحمل المخاطر:

المخاطرة المحسوبة هي سمة أساسية في ريادة الأعمال، والتعليم المقاولاتي لا يشجع على المخاطرة العشوائية، بل على تطوير القدرة على تحمل المخاطر المحسوبة من خلال:

- فهم أنواع المخاطر: يعلم التعليم المقاولاتي الطلبة كيفية تحديد وتحليل أنواع المخاطر المختلفة التي قد تواجه المشروع مثلا مالية، عمالية، سوقية، تنافسية.... هذا الفهم العميق للمخاطر يجعلها أقل إثارة للخوف وأكثر قابلية للإدارة.

- تقييم الفرص مقابل المخاطر: بدلا من تجنب المخاطر بشكل كامل، يتعلم الطلبة كيفية تقييم العوائد المحتملة مقابل المخاطر المحتملة، هذا يساعدهم على اتخاذ قرارات مستنيرة حول ما إذا كانت المخاطرة تستحق العناء، وكيفية التخفيف من حدتها.

- تطوير استراتيجيات التخفيف من المخاطر: لا يكتفي التعليم المقاولاتي بتعليم تحديد المخاطر، بل يركز على كيفية وضع خطط بديلة واستراتيجيات للتعامل معها وتقليل تأثيرها السلبي. هذا يمنح الأفراد شعورا بالتحكم ويقلل من القلق المرتبط بالمخاطرة.

- التجربة في بيئة آمنة: توفر برامج التعليم المقاولاتي فرص للطلبة لتجربة أفكارهم ومشاريعهم في بيئة محاكاة أو شبه حقيقية. هذا يسمح لهم بتحمل مخاطر صغيرة نسبياً والتعلم من الأخطاء دون عواقب وخيمة، مما يبني لديهم استراتيجيات تحمل المخاطر.

- التعرض لقصص النجاح والفشل: من خلال دراسة حالات رواد الأعمال الناجحين والفاشلين، يتعلم الطلبة أن المخاطرة جزء لا يتجزأ من الرحلة الريادية، وكيف يمكن للمخاطر أن تؤدي إلى ابتكارات ونجاحات كبيرة، أو دروس قيمة في حالة الفشل.

يعمل التعليم المقاولاتي كمنصة لتمكين الأفراد، ليس فقط بالمعرفة والمهارات، بل أيضا ببناء الشخصية القوية الواثقة من قدراتها والمستعدة لمواجهة المجهول بوعي وتخطيط..

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

6-2 تلبية احتياجات سوق العمل:

يلعب التعليم المقاولاتي دورا حاسما في تلبية احتياجات سوق العمل الحديثة التي تتسم بالديناميكية والتغير المستمر. في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، لم يعد سوق العمل يبحث عن الموظفين التقليديين فقط، بل أصبح يتطلب أفرادا مبدعين، قادرين على التكيف، والمساهمة في خلق فرص عمل جديدة. إليك كيف يساهم التعليم المقاولاتي في تحقيق ذلك:

أ. سد فجوة المهارات:

يواجه سوق العمل العالمي فجوة متزايدة بين المهارات التي يمتلكها الخريجون وتلك التي يحتاجها أصحاب العمل. يركز التعليم المقاولاتي على تطوير مجموعة من المهارات الأساسية (Soft Skills) والمهارات التقنية (Hard Skills) التي تعتبر حاسمة لنجاح الأفراد في أي بيئة عمل، بما في ذلك:

. التفكير النقدي وحل المشكلات: يواجه رواد الأعمال تحديات مستمرة تتطلب منهم تحليل المشكلات المعقدة وتطوير حلول مبتكرة، وهي مهارات مطلوبة بشدة في جميع القطاعات.

. الإبداع والابتكار: يشجع التعليم المقاولاتي الطلبة على توليد أفكار جديدة وتحويلها إلى واقع، مما يساهم في إيجاد منتجات وخدمات وحلول غير تقليدية تلبي احتياجات السوق المتطورة. (دوركايم إميل 2000: ص92، ترجمة: علي وطفة)

. العمل الجماعي والتواصل الفعال: تتطلب ريادة الأعمال التعاون مع فرق عمل متنوعة، وشركاء، ومستثمرين. هذا يعزز مهارات التواصل، التفاوض، وبناء العلاقات، التي لا غنى عنها في أي وظيفة.

. المرونة والقدرة على التكيف: في سوق يتغير باستمرار، القدرة على التكيف مع الظروف الجديدة والتعلم المستمر هي مفتاح النجاح. التعليم المقاولاتي ينمي هذه المرونة من خلال مواجهة المواقف غير المتوقعة والتعامل مع عدم اليقين.

. المعرفة المالية وإدارة الأعمال: حتى لو لم يصبح الخريج رائد أعمال، فإن فهم أساسيات إدارة المشاريع، التسويق، والمالية يجعله موظفا أكثر كفاءة وقيمة لأي منظمة. (الزغلول عماد عبدالرحيم: 2010، ص65).

ب. خلق فرص عمل جديدة:

من أبرز مساهمات التعليم المقاولاتي في تلبية احتياجات سوق العمل هو تحويل الأفراد من باحثين عن عمل إلى خالقي فرص عمل، عندما يمتلك الفرد العقلية المقاولاتية فإنه يصبح:

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

- يحدد الفرص ويتعلم كيفية تحديد الثغرات في السوق أو الاحتياجات غير المحققة، وتحويلها إلى مشاريع تجارية قابلة للتطبيق.

- يؤسس مشروعات صغيرة ومتوسطة وهذه المشاريع هي العمود الفقري لأي اقتصاد، وتساهم بشكل كبير في خلق فرص عمل للأفراد الآخرين، وتقليل معدلات البطالة.

- يدفع عجلة الابتكار الاقتصادي والمشاريع الريادية غالبا ما تقدم منتجات وخدمات جديدة أو طرقا محسنة لتقديم الخدمات، مما يدفع النمو الاقتصادي ويزيد من الإنتاجية.

2-7 تعزيز ثقافة المبادرة والمسؤولية:

التعليم المقاولاتي يغرس في الأفراد روح المبادرة والمسؤولية الذاتية بدلا من انتظار التوجيهات، يصبح الخريج المقاولاتي قادراً على:

- أخذ زمام المبادرة وتحديد المشكلات وتولي مسؤولية إيجاد الحلول، سواء كان ذلك في مشروعه الخاص أو داخل مؤسسة قائمة.

- التعلم المستمر الالتزام بالتطوير الذاتي واكتساب المعارف والمهارات الجديدة لمواكبة التغيرات في السوق.

- التفكير الريادي في الوظائف التقليدية: (Intrapreneurship) حتى لو عمل الخريج في شركة كبيرة، فإن عقلية المقاول تمكنه من أن يكون موظفًا مبتكرًا، يسعى لتحسين العمليات، وتقديم أفكار جديدة تساهم في نمو الشركة.

بشكل عام لا يقتصر دور التعليم المقاولاتي على إعداد رواد الأعمال فحسب، بل هو استثمار في رأس المال البشري يمكن أن يسد فجوة المهارات، يقلل من البطالة، ويدفع الابتكار والنمو الاقتصادي من خلال تزويد الأفراد بالمهارات والعقلية اللازمة للازدهار في سوق العمل المتغير.

2-8 المساهمة في التنمية الاقتصادية:

يعد التعليم المقاولاتي محركاً أساسياً للتنمية الاقتصادية، حيث يساهم بشكل مباشر وغير مباشر في بناء اقتصادات قوية ومستدامة. لا يقتصر دوره على تدريب الأفراد على بدء أعمالهم الخاصة، بل يمتد ليشمل تعزيز الابتكار، خلق فرص العمل، وزيادة الإنتاجية.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

أ. خلق فرص عمل وتقليل البطالة:

- تأسيس شركات جديدة أهم مساهمة للتعليم المقاولاتي هي تشجيع الأفراد على تأسيس مشاريعهم الخاصة، والتي تتحول إلى شركات ناشئة ثم متوسطة وكبيرة، هذه الشركات هي المصدر الرئيسي لفرص العمل الجديدة في الاقتصاد، مما يقلل من معدلات البطالة ويوفر سبل العيش للأفراد.

- استيعاب القوى العاملة في العديد من البلدان خاصة النامية تكون قدرة القطاع الحكومي والشركات الكبيرة على استيعاب جميع الخريجين محدودة و هنا يأتي دور التعليم المقاولاتي في تمكين الشباب من خلق فرصهم الخاصة، وبالتالي تقليل الضغط على سوق العمل.

ب. دفع عجلة الابتكار والتحول الاقتصادي:

- توليد أفكار ومنتجات جديدة يعزز التعليم المقاولاتي التفكير الإبداعي والابتكاري وهذا يؤدي إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق المتغيرة، أو إدخال تحسينات على المنتجات والخدمات الحالية، مما يدفع عجلة الابتكار في الاقتصاد.

- زيادة التنافسية دخول مقاولين جدد بأفكار مبتكرة يزيد من التنافسية في الأسواق وهذه المنافسة تدفع الشركات القائمة إلى تحسين جودتها وكفاءتها وخفض تكاليفها، مما يعود بالنفع على المستهلكين ويزيد من فعالية الاقتصاد ككل. (السليتي، محمد علي: 2010، ص 65).

- التحول نحو اقتصاد المعرفة في عالم اليوم أصبحت الاقتصادات القائمة على المعرفة والابتكار هي الأكثر قدرة على النمو، التعليم المقاولاتي يركز على هذه الجوانب، مما يساعد الدول على التحول من اقتصادات تعتمد على الموارد الطبيعية أو الصناعات التقليدية إلى اقتصادات أكثر ابتكاراً وتنافسية.

ج. زيادة الإنتاجية والناتج المحلي الإجمالي (GDP)

- الاستخدام الأمثل للموارد يجعل المقاولون يسعون دائماً لاستخدام الموارد المتاحة (بشرية، مالية، طبيعية) بأكثر الطرق كفاءة لإنتاج قيمة، هذا التحسين في كفاءة استخدام الموارد يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد.

- تكوين رأس المال البشري الذي يتمن خلال تطوير مهارات الأفراد في مجالات مثل القيادة، حل المشكلات، اتخاذ القرار، وإدارة المخاطر، يساهم التعليم المقاولاتي في تكوين رأس مال بشري عالي الجودة، هذا الرأس المال البشري هو محرك رئيسي للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

.زيادة الاستثمار وخلق القيمة المضافة المشاريع المقاولاتية، خاصة تلك التي تنمو وتتوسع، تجذب الاستثمارات وتخلق قيمة مضافة للاقتصاد من خلال إنتاج سلع وخدمات ذات جودة أعلى وتكلفة أقل، مما يساهم مباشرة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

د . التنمية المحلية والإقليمية:

.توزيع الثروة لا تقتصر المشاريع المقاولاتية على المدن الكبرى، بل يمكن أن تزدهر في المناطق الريفية والمدن الصغيرة، هذا يساهم في توزيع الثروة والفرص الاقتصادية بشكل أكثر عدالة بين مختلف مناطق الدولة، مما يقلل من الفوارق الإقليمية.

.تنشيط الاقتصادات المحلية بواسطة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي ينشئها المقاولون غالبا ما تكون متجذرة في مجتمعاتها، وتوفر فرص عمل لسكان تلك المجتمعات، وتساهم في تنشيط الأسواق المحلية.

باختصار التعليم المقاولاتي ليس مجرد برنامج تعليمي بل هو استراتيجية تنمية شاملة تستهدف بناء القدرات البشرية، تحفيز الابتكار، خلق الثروة، وتوزيعها، مما يجعله عنصرا حيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة.

ثانياً المحتوى والمناهج الدراسية وطرق التدريس:

1. التعليم التقليدي:

بالنظر إلى التباين بين التعليم المقاولاتي والتعليم التقليدي، من المهم فهم خصائص المحتوى والمناهج في التعليم التقليدي لتسليط الضوء على الفروقات الجوهرية.

1.1 المحتوى في التعليم التقليدي:

يتميز المحتوى في التعليم التقليدي بالخصائص التالية:

أ- التركيز على المعرفة النظرية والحقائق: يهدف المحتوى بشكل أساسي إلى نقل كم كبير من المعلومات والحقائق والمفاهيم النظرية إلى الطالب، يكون الهدف هو تلقين المعرفة وتلقينها من قبل الطالب.

ب - المحدودية بالكتب: عادة ما يكون الكتاب المدرسي هو المصدر الأساسي والوحيد للمعلومات، المحتوى غالبا ما يكون ثابت، موحد، ومقرر على جميع الطلبة بغض النظر عن فروقاتهم الفردية أو اهتماماتهم.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

ج . المنهجية الثابتة والكمية: يركز المحتوى على الكم المعرفي الذي يجب على الطالب استيعابه، ويكون في الغالب غير قابل للتعديل بسهولة، يتم تقديمه على شكل مواد دراسية منفصلة مثل التاريخ، الجغرافيا، الرياضيات، العلوم. علم النفس، فلسفة... مع حواجز واضحة بينها.

د . النظرة الضيقة للنمو المعرفي: يهتم المحتوى بالجانب المعرفي والعقلي للطالب في إطار ضيق، دون إعطاء اهتمام كاف للجوانب الأخرى من النمو الشخصي مثل الجوانب الاجتماعية، العاطفية، الجسمية، أو الإبداعية.

هـ . الاعتماد على الحفظ والتلقين: يتمحور المحتوى حول المعلومات التي يجب حفظها واستيعابها، وتكون الاختبارات غالباً مصممة لقياس مدى قدرة الطالب على استرجاع هذه المعلومات المحفوظة.

2.1 المناهج في التعليم التقليدي: حيث تتميز المناهج في التعليم التقليدي بالسمات التالية:

أ. محورها المعلم والمادة الدراسية: يكون المعلم هو المصدر الرئيسي للمعرفة والمحور الأساسي للعملية التعليمية. دوره يقتصر غالباً على التلقين، بينما يكون دور الطالب سلبياً ومتلقياً للمعلومات. المنهج يدور حول المادة الدراسية وليس حول المتعلم.

ب . التخطيط المركزي: يتم إعداد المناهج من قبل متخصصين في المادة الدراسية، دون مشاركة فعالة من جميع الأطراف المعنية مثل الطلبة، أولياء الأمور، أصحاب العمل.

ج . الجمود وعدم المرونة: المناهج ثابتة ومحددة بزمان ومكان، وغير مرنة للتكيف مع احتياجات الطلاب المتغيرة أو متطلبات سوق العمل المستجدة، التعديل والتطوير عليها يكون صعباً وبطيئاً.

د . التركيز على الانضباط والنظام: تهدف المناهج إلى غرس قيم الانضباط والالتزام من خلال تنظيم أوقات الدراسة والالتزام الصارم بالقواعد الصفية.

هـ . إهمال الفروق الفردية: لا تأخذ المناهج التقليدية بعين الاعتبار الفروق الفردية بين الطلاب في قدرات التعلم، الميول، والحاجات الخاصة، وتقدم نفس المحتوى والأسلوب لجميع الطلاب. (طارق بن عبد الرحمن: 2014، ص86).

و. قلة التركيز على المهارات التطبيقية: لا تعطي المناهج التقليدية اهتماماً كافياً لتطبيق المعرفة في مواقف حياتية حقيقية أو تطوير المهارات العملية والتفكير النقدي والإبداعي، يتم التركيز على الجانب النظري أكثر من التطبيقي.

ز. التقييم القائم على الاختبارات النهائية: غالباً ما يكون التقييم يعتمد بشكل كبير على الاختبارات النهائية التي تقيس مدى حفظ الطالب للمعلومات، ولا تركز بالقدر الكافي على قياس الفهم العميق أو القدرة على تطبيق المعرفة.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

في جوهرها، يهدف التعليم التقليدي إلى نقل المعرفة المتراكمة من جيل إلى جيل وضمان استيعابها من قبل الطلبة. ومع ذلك، في ظل التغيرات السريعة في العالم الحديث، بدأت تظهر الحاجة إلى نماذج تعليمية أكثر ديناميكية، مرونة، وتوجهاً نحو المهارات والكفاءات، وهو ما يميز التعليم المقاولاتي.

المناهج غالباً ما تكون موحدة وتركز على المقررات النظرية، المحاضرات، القراءات الكلاسيكية، والأبحاث الأكاديمية. التقييم يعتمد على الامتحانات والمقالات البحثية...

3.1 طرق التدريس في التعليم التقليدي:

تعتمد طرق التدريس التقليدية بشكل كبير على الأساليب التي تجعل الأستاذ هو المصدر الوحيد أو الرئيسي للمعلومة، ودور الطالب فيها متلقياً ومن أبرز هذه الطرق:

أ. المحاضرة (التلقين المباشر): هذه هي الطريقة الأكثر شيوعاً. يقوم المعلم بشرح المادة الدراسية شفهاً، مستخدماً السبورة والطباشير أو أدوات بصرية بسيطة مثل الخرائط أو الرسوم التوضيحية، ينصت الطلبة ويدونون الملاحظات، وغالباً ما تُطرح الأسئلة في نهاية المحاضرة. تسمح هذه الطريقة بتقديم كم كبير من المعلومات في وقت قصير.

ب. التلقين والحفظ: يُطلب من الطلاب حفظ المعلومات المقدمة من المعلم أو من الكتاب المدرسي، تعتمد العملية التعليمية على قدرة الطالب على استرجاع هذه المعلومات بدقة (الزغلول، عماد عبد الرحيم: 2010، ص46).

ج - العروض التوضيحية من المعلم: يقوم المعلم بتوضيح المفاهيم من خلال عرض أمثلة محلولة أو إجراء تجارب علمية في حالة المواد العلمية بشكل مباشر أمام الطلبة.

د - الأسئلة والأجوبة (الموجهة): يطرح المعلم أسئلة مباشرة على الطلبة لقياس مدى استيعابهم للمعلومات التي تم تقديمها، وتكون الإجابات غالباً متوقعة ومحددة.

هـ. العمل على مقاعد الدراسة والواجبات المنزلية: يتلقى الطلبة مهاماً فردية لحلها داخل الفصل أو في المنزل، تهدف إلى ترسيخ المعلومات وتطبيقها بشكل مباشر على أمثلة مشابهة.

و- القراءة من الكتاب المدرسي: يعتمد الطلبة بشكل كبير على الكتاب المدرسي كمصدر للمعلومات، ويتم توجيههم لقراءة نصوص معينة ومناقشتها في بعض الأحيان.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

1.4 أساليب التعلم في التعليم التقليدي:

في المقابل، تتشكل أساليب التعلم لدى الطلبة في التعليم التقليدي بناء على طرق التدريس المتبعة، وتتسم بكونها أكثر سلبية وتلقيا:

أ- الاستماع والملاحظة: يتعلم الطلبة بشكل أساسي من خلال الاستماع إلى شرح المعلم وملاحظة ما يكتبه على السبورة أو يعرضه، هذه هي القناة الرئيسية لاكتساب المعرفة.

ب - الحفظ والتكرار: يعتمد الطلاب بشكل كبير على حفظ المعلومات وتكرارها لترسيخها في الذاكرة، استعدادا للاختبارات.

ج - تدوين الملاحظات: يقوم الطلبة بتدوين الملاحظات أثناء شرح المعلم أو عند قراءة الكتاب، للمساعدة في عملية الحفظ والمراجعة.

د- حل التمارين والواجبات: يطبق الطلبة ما تعلموه نظريا من خلال حل تمارين محددة تتطلب تطبيق مباشر للقواعد والمفاهيم.

هـ - الاعتماد على المعلم كمصدر وحيد: يميل الطلاب إلى الاعتماد الكامل على المعلم كمصدر للمعلومات والإجابات، ولا يشجعون كثيرا على البحث المستقل أو استكشاف مصادر معرفية أخرى.

و- التنافس الفردي: غالبا ما يركز التقييم على الأداء الفردي (مثل العلامات في الاختبارات)، مما يخلق بيئة تنافسية بين الطلبة وقد يقلل من فرص التعاون. (السليتي، محمد علي: 2010، ص 67).

بشكل عام تتميز طرق التدريس والتعلم في التعليم التقليدي بكونها تتمحور حول المعلم والمحتوى المنهجي المحدد، مع التركيز على نقل المعرفة والحفاظ على النظام والانضباط داخل القاعة، ورغم أن هذه الطرق قد تكون فعالة في نقل الحقائق الأساسية، إلا أنها قد لا تنمي بالقدر الكافي مهارات التفكير النقدي، الإبداع، حل المشكلات، أو العمل الجماعي، وهي مهارات ضرورية في عالم اليوم المتغير.

2- التعليم المقاولاتي: بينما يركز التعليم التقليدي على التلقين ونقل المعرفة، يتبع التعليم المقاولاتي طرق تدريس وتعلم نشطة وتجريبية تهدف إلى بناء الكفاءات والمهارات الحقيقية اللازمة لرواد الأعمال. يحول التعليم المقاولاتي الطالب من متلق سلبي إلى مشارك فعال ومبتكر ومبدع.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

2. طرق التدريس في التعليم المقاولاتي:

تتميز طرق التدريس في التعليم المقاولاتي بكونها تتمحور حول الطالب والمشروع العملي (طارق بنعبدالرحمن: 2014، ص88). وتشجع على التفكير النقدي، الإبداع، حل المشكلات، والعمل الجماعي، من أبرز هذه الطرق:

أ. **التعلم القائم على المشاريع: (Project-Based Learning - PBL)** تعد هذه الاستراتيجية حجر الزاوية في التعليم المقاولاتي، يكلف الطلبة بتطوير مشاريع حقيقية أو محاكاة لمشاريع (مثل خطة عمل لمنتج أو خدمة جديدة)، يتعلمون من خلال تطبيق المعرفة النظرية، ومواجهة تحديات واقعية، والعمل على إيجاد حلول مبتكرة. يكون دور المعلم هنا هو الموجه والمرشد، وليس الملحق.

ب. **دراسة الحالات: (Case Studies)** تستخدم حالات واقعية لشركات أو رواد أعمال (ناجحين وفاشلين) لتحليلها ومناقشتها، يتعلم الطلبة من تجارب الآخرين، ويطبقون المفاهيم النظرية في سياقات علمية عملية، ويتخذون قرارات بناء على المعلومات المتاحة.

المحاكاة ولعب الأدوار: **(Simulations & Role-Playing)** تصمم سيناريوهات تحاكي مواقف ريادية حقيقية (مثل التفاوض مع مستثمرين، إدارة الأزمات، أو تصميم منتجات، إطلاق منتج..). يشارك الطلبة في لعب أدوار مختلفة، مما يساعدهم على تطوير مهارات التواصل، التفاوض، واتخاذ القرارات تحت الضغط في بيئة آمنة.

ورشات العمل التفاعلية: **(Interactive Workshops)** بدلا من المحاضرات الطويلة، تنظم ورش عمل قصيرة ومكثفة تركز على مهارات محددة مثل كيفية بناء نموذج عمل، أو إعداد عرض تقديمي للمستثمرين. تشجع هذه الورش على المشاركة النشطة والتطبيق العملي.

ج. **العصف الذهني: (Brainstorming)** تستخدم هذه التقنية لتوليد أكبر عدد ممكن من الأفكار في وقت قصير، دون تقييم مبدئي، تشجع على الإبداع وتكسر الحواجز الذهنية، مما يساعد الطلبة على تطوير أفكار مشاريع مبتكرة.

د. **الإرشاد والتوجيه: (Mentoring)** غالبا ما يتضمن التعليم المقاولاتي ربط الطلبة بمرشدين من رواد الأعمال أو خبراء الصناعة، يقدم هؤلاء المرشدون نصائح عملية، ويوجهون الطلاب في مسيرتهم، ويشاركونهم تجاربهم.

هـ. **الزيارات الميدانية والتفاعل مع السوق:** تنظيم زيارات للشركات الناشئة، حاضنات الأعمال، أو لقاءات مع رواد الأعمال الناجحين وهذا يمنح الطلبة نظرة واقعية على عالم ريادة الأعمال ويساعدهم على بناء شبكات علاقات.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

2.2 أساليب التعلم في التعليم المقاولاتي:

تشكل أساليب التعلم لدى الطلبة في التعليم المقاولاتي لتكون نشطة، وتطبيقية، وتفاعلية، بما يتماشى مع طبيعة ريادة الأعمال:

أ. **التعلم التجريبي: (Experiential Learning)** يتعلم الطلبة من خلال التجربة والممارسة الفعلية. يطبقون المفاهيم، يخطئون، يتعلمون من أخطائهم، ويصححون مسارهم. "القيام بالشيء" هو جوهر التعلم هنا.

ب. **التعلم التعاوني والجماعي:** يشجع الطلبة على العمل ضمن فرق لحل المشكلات وتطوير المشاريع، هذا يعزز مهارات العمل الجماعي، التواصل، توزيع المهام، وقيادة الفريق. (طارق بن عبدالرحمن: 2014، ص 88).

ج. **التعلم الموجه ذاتياً: (Self-Directed Learning)** يصبح الطلبة أكثر استقلالية في تعلمهم. يحددون أهدافهم، يبحثون عن المعلومات، ويحلون المشكلات بأنفسهم، مما يعزز مهارات البحث والتفكير النقدي والمبادرة.

د. **التعلم من الفشل:** ينظر إلى الفشل على أنه فرصة للتعلم والتحسين، وليس نهاية الطريق، يكتسب الطلبة المرونة والقدرة على التكيف من خلال تحليل أسباب الفشل وتعديل استراتيجياتهم.

هـ. **التفكير النقدي وحل المشكلات الإبداعي:** يشجع الطلبة على تحليل المشكلات بعمق، وتوليد حلول غير تقليدية، وتقييم الخيارات المختلفة قبل اتخاذ القرارات.

و. **بناء الشبكات: (Networking)** يشارك الطلبة بنشاط في الفعاليات والندوات وورش العمل لبناء علاقات مع الخبراء والزملاء والمستثمرين، مما يفتح لهم آفاق جديدة وفرص للتعلم والنمو.

باختصار، يركز التعليم المقاولاتي على "التعلم بالممارسة" و"التعلم من خلال العمل، مما يؤهل الطلبة ليس فقط بالمعرفة النظرية، بل بالمهارات العملية والعقلية الريادية اللازمة للابتكار، اتخاذ المخاطر المحسوبة، وإدارة المشاريع بنجاح في عالم الأعمال الحقيقي.

ثالثاً. المخرجات والمهارات المكتسبة:

1. **التعليم التقليدي:**

للتعليم التقليدي مجموعة من المخرجات والمكتسبات التي يركز عليها، والتي تختلف عن تلك التي يسعى إليها التعليم المقاولاتي، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

1.1 المخرجات المعرفية والأكاديمية: (عبدالله عبد اللطيف: 2015، ص103).

أ- قاعدة معرفية واسعة ومنظمة: يعد التعليم التقليدي ممتاز في بناء أساس قوي من المعرفة المنظمة في مختلف التخصصات مثل الرياضيات، العلوم، التاريخ، اللغات... يتلقى الطلبة معلومات شاملة ومفصلة حول كل مادة.

ب - القدرة على استيعاب وتخزين المعلومات: يطور الطلاب مهارات الحفظ والتذكر واسترجاع الحقائق والبيانات، وهي قدرات أساسية في العديد من المجالات الأكاديمية والمهنية التي تتطلب معرفة متخصصة.

ج - الاستعداد للاختبارات الموحدة: يصمم المنهج التقليدي غالباً لإعداد الطلبة لاجتياز الاختبارات الموحدة والامتحانات النهائية، التي تعد بوابة للالتحاق بالجامعات والكليات.

د- فهم المفاهيم الأساسية: يضمن التعليم التقليدي فهم الطلبة للمفاهيم الأساسية والمبادئ التي تبني عليها التخصصات الأكاديمية، مما يوفر لهم أرضية صلبة لمواصلة التعليم العالي.

2.1 المكتسبات المهارية والسلوكية:

أ. الانضباط والالتزام بالروتين: يغرس التعليم التقليدي قيم الانضباط، الالتزام بالمواعيد، واتباع القواعد والإجراءات المحددة، وهي صفات مهمة في أي بيئة عمل منظمة.

ب - مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية: (Literacy&Numeracy) يركز التعليم التقليدي على إتقان المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والعمليات الحسابية، التي تعد حجر الزاوية لأي تعلم لاحق أو وظيفة.

ج - القدرة على العمل بشكل فردي: بما أن معظم التقييمات والواجبات تكون فردية، فإن الطلبة يتعلمون كيفية الاعتماد على أنفسهم في إنجاز المهام، وتطوير مهارات الدراسة الذاتية.

د. الاستعداد للتعليم العالي: يهيئ التعليم التقليدي الطلبة للانتقال إلى المستويات التعليمية الأعلى بالجامعات والمعاهد والمدارس العليا...، حيث تتطلب هذه المؤسسات نفس الأساليب المعتمدة على المحاضرات والامتحانات.

هـ. التنشئة الاجتماعية: توفر البيئة المدرسية التقليدية فرصاً للتفاعل الاجتماعي مع الأقران والمعلمين، مما يساعد الطلبة على تطوير مهارات التواصل الأساسية وبناء العلاقات.

و. الاحترام للسلطة: يعزز التعليم التقليدي مفهوم احترام المعلم والسلطة التعليمية، مما يساهم في بناء نظام هرمي يسهل إدارة الفصول الدراسية والمؤسسات التعليمية.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

3.1 التحديات أو القيود التي يسعى التعليم المقاولاتي لتجاوزها:

على الرغم من هذه المكتسبات، يشير النقاد إلى أن التعليم التقليدي قد يفتقر إلى:

أ. التركيز على المهارات العملية والتطبيقية: يميل إلى إهمال تطوير المهارات التي تتطلب التطبيق العملي والمعرفة الواقعية: (عبد الرحمن بن أحمد الهيجان: 2014 ص 124).

ب. الابتكار والتفكير الإبداعي: لا يشجع الطلبة بما يكفي على التفكير خارج الصندوق أو توليد حلول مبتكرة.

ج. حل المشكلات المعقدة: نظرا للتركيز على الإجابات الصحيحة والمحددة، لا يرى الطلبة جيدا للتعامل مع المشكلات الغامضة أو المعقدة في الحياة الواقعية.

د. تحمل المخاطر والمبادرة: لا توفر بيئة التعليم التقليدي فرص كافية للطلبة لتحمل المخاطر المحسوبة أو أخذ زمام المبادرة.

هـ. الثقة بالنفس الريادية: قد لا يبني الثقة اللازمة لخوض غمار ريادة الأعمال أو التحديات المهنية غير التقليدية.

في النهاية، يظل التعليم التقليدي ركيزة أساسية في بناء المعرفة الأساسية وتنظيم العملية التعليمية، (طارق بن عبد الرحمن: 2014، ص 97). وتزويد الطلبة بمهارات أكاديمية ضرورية، ومع ذلك فإن سوق العمل المتطور يتطلب اليوم مخرجات تتجاوز هذه المكتسبات التقليدية، وهو ما يدفع نحو تبني نماذج تعليمية أكثر شمولية مثل التعليم المقاولاتي...

ثالثا: العلاقة بسوق العمل :

1. التعليم التقليدي:

العلاقة بين التعليم التقليدي وسوق العمل هي علاقة تاريخية ومعقدة، لقد كان التعليم التقليدي ولا يزال ركيزة أساسية في بناء المجتمعات وتزويد سوق العمل بالكوادر، (عبد الله عبد اللطيف: 2015، ص 103). ولكنه يواجه تحديات متزايدة في مواكبة التغيرات السريعة.

1.1 علاقة التعليم التقليدي بسوق العمل:

تاريخيا، صمم التعليم التقليدي لتلبية احتياجات سوق عمل مستقر نسبيا، حيث كانت الوظائف تتطلب مجموعة محددة من المعارف والمهارات التي يمكن اكتسابها من خلال التلقين والحفظ.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

أ- توفير المعرفة الأساسية والمتخصصة: يوفر التعليم التقليدي للطلبة أساساً قوياً في تخصصات محددة مثل الهندسة، الطب، المحاسبة، القانون، التعليم... هذه المعرفة المتخصصة ضرورية للعديد من المهن وتعد مدخلاً أساسياً للعديد من القطاعات.

ب - تأهيل للوظائف القائمة: يخرج التعليم التقليدي خريجين مؤهلين لشغل وظائف موجودة ومعروفة في الهياكل التنظيمية للشركات والمؤسسات الحكومية، فهو يركز على إعداد الأفراد للعمل ضمن أنظمة قائمة.

ج - بناء المهارات الأساسية: يعزز التعليم التقليدي مهارات القراءة والكتابة والحساب، وهي مهارات أساسية لا غنى عنها في أي وظيفة.

د- التحديات في التكيف مع التغيرات السريعة: إحدى أبرز التحديات التي يواجهها التعليم التقليدي هي الفجوة المتزايدة بين مخرجاته واحتياجات سوق العمل الحديث.

هـ - البطالة بين الخريجين: غالباً ما يؤدي جمود المناهج وبطء تحديثها إلى تخرج أعداد كبيرة من الطلبة بتخصصات قد لا تتناسب مع متطلبات السوق الجديدة، مما يساهم في ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين.

و. ضعف المهارات التطبيقية: يركز على الجانب النظري، مما قد يجعل الخريجين يفتقرون للمهارات العملية والخبرة التطبيقية التي تتطلبها الشركات.

ز- الافتقار للمهارات الناعمة: (Soft Skills) لا يعطي التعليم التقليدي اهتماماً كافياً لتطوير مهارات مثل حل المشكلات المعقدة، التفكير النقدي، الإبداع، العمل الجماعي، والتواصل الفعال، وهي مهارات أصبحت ضرورية للغاية في سوق العمل اليوم.

2. التعليم المقاولاتي:

إن التعليم المقاولاتي ليس مجرد تخصص أكاديمي، بل هو نهج تعليمي متكامل يؤسس لعلاقة ديناميكية وذات تأثير إيجابي مباشر مع سوق العمل والمجتمع، حيث يهدف هذا النوع من التعليم إلى إعداد أفراد ليس فقط للاندماج في سوق العمل، بل ليكونوا فاعلين ومحدثين للتغيير فيه. (العلي عبد الرحمن أحمد: 2009، ص81).

1.2 العلاقة بسوق العمل:

يسهم التعليم المقاولاتي بشكل فعال في تلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة، ويتجاوز مفهوم إيجاد وظيفة إلى خلق الوظائف (العلي عبد الرحمن أحمد: 2009، ص81).

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

أ. سد فجوة المهارات: يركز التعليم المقاولاتي على تطوير المهارات الأساسية (Soft Skills) التي يفتقر إليها العديد من الخريجين في التعليم التقليدي، مثل:

ب. التفكير النقدي وحل المشكلات المعقدة: يبنى القدرة على تحليل التحديات وابتكار حلول فعالة.

ج. الإبداع والابتكار: التعليم المقاولاتي يشجع التفكير خارج الصندوق وتطوير أفكار جديدة قابلة للتطبيق.

د. العمل الجماعي والتواصل الفعال: يشجع على بناء فرق عمل متماسكة، التفاوض، والعرض المقنع للأفكار.

هـ. المرونة والقدرة على التكيف: يمكن الطلبة من الاستعداد للتعامل مع التغيرات السريعة في بيئة العمل. هذه المهارات مطلوبة بشدة في جميع القطاعات الاقتصادية.

ب. خلق فرص عمل جديدة: بدلاً من إعداد الأفراد للبحث عن وظائف موجودة، يؤهل التعليم المقاولاتي الطلبة ليصبحوا خالقي فرص عمل، فهو يشجعهم على: (عبد الرحمن بن أحمد الهيجان: 2014).

ج. تحديد الفرص السوقية: رؤية الاحتياجات غير المحققة وتحويلها إلى أفكار مشاريع ومؤسسات ناشئة.

د. إنشاء الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة: هذه الشركات هي المحرك الرئيسي للاقتصادات الحديثة، وتساهم بشكل كبير في امتصاص البطالة وتوفير دخل للأفراد.

هـ. دفع عجلة الابتكار: المشاريع الجديدة غالباً ما تدخل منتجات وخدمات وحلولاً مبتكرة إلى السوق، مما يعزز التنافسية ويدفع النمو الاقتصادي.

2.2- تنمية ثقافة "المُقاوِل الداخلي": (Intrapreneurship) حتى لو لم يبدأ الخريج مشروعه الخاص مباشرة، فإن العقلية المقاولاتية التي يكتسبها تحوله إلى موظف أكثر قيمة، يصبح قادراً على:

أ. أخذ المبادرة داخل المؤسسات: تقديم أفكار جديدة، تحسين العمليات، والمساهمة في نمو الشركة.

ب. تحمل المسؤولية: التعامل مع المهام بتفكير ريادي، والبحث عن حلول مبتكرة للمشكلات التي تواجهها المنظمة.

رابعاً. بيئة التعلم والثقافة المؤسسية:

1. التعليم التقليدي: تشكل بيئة التعلم والثقافة المؤسسية في التعليم التقليدي عوامل أساسية تؤثر بشكل كبير على التجربة التعليمية ومخرجاتها، غالباً ما تتمحور هذه البيئة والثقافة حول النظام، التوحيد، ونقل المعرفة، مع تركيز أقل على المرونة أو التمكين الفردي (عبدالله عبداللطيف: 2015، ص105).

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

1.1 بيئة التعلم في التعليم التقليدي:

تتسم بيئة التعلم في التعليم التقليدي بخصائص مميزة تنعكس على تفاعل الطلبة والمعلمين:

أ. المبنى الدراسي (قاعات الدراسة المغلقة): تعد القاعات الدراسية المغلقة ذات المقاعد المرتبة في صفوف أو أعمدة هي السمة الغالبة، يشير هذا الترتيب غالبا إلى هيكل تعلم يركز على المعلم في المقدمة، ويقلل من التفاعل بين الطلبة.

ب - الموارد التعليمية المحدودة والمركزية: تعتمد البيئة غالبا على الكتاب المدرسي الموحد، السبورة، والطباشير أو الشاشة الذكية الحديثة ولكن بطريقة أحادية الاتجاه، تكون مصادر المعلومات موحدة ومحدودة، مما يقلل من فرص البحث والاستكشاف المستقل.

ج - الجدول الزمني الصارم والمقسم: تحدد الحصص الدراسية بأوقات ثابتة، ويقسم اليوم الدراسي إلى فترات زمنية محددة لكل مادة، هذا الجمود الزمني لا يسمح بالمرونة في استكشاف المواضيع بعمق أو تخصيص وقت إضافي للمشاريع.

د. الهدوء والنظام: تشجع البيئة على الهدوء والالتزام بالقواعد الصفية الصارمة، لضمان سير العملية التعليمية دون إزعاج، بينما يعد النظام ضروريا، إلا أنه قد يقيد التعبير الحر والمناقشة النشطة في بعض الأحيان.

ج - البيئة التنافسية الفردية: غالبا ما تعزز هذه البيئة التنافس بين الطلبة على الدرجات والمراكز العليا في الاختبارات، مما قد يقلل من فرص التعاون والعمل الجماعي.

2.1 الثقافة المؤسسية في التعليم التقليدي:

تؤثر الثقافة المؤسسية للمدارس والجامعات التقليدية بشكل كبير على سلوكيات جميع الأطراف المعنية من إدارة، أساتذة، طلبة..

أ. المركزية والهرمية: تتميز المؤسسات التعليمية التقليدية بهيكل إداري هرمي ومركزي، القرارات غالبا ما تتخذ في المستويات العليا (وزارة، إدارة المدرسة) وتنفذ من قبل المعلمين والطلاب. هذا يُقلل من الاستقلالية والمرونة في تطبيق المناهج أو طرق التدريس. (العلي عبد الرحمن أحمد: 2009، ص83).

ب - التركيز على الامتثال والالتزام بالقواعد: تعطي الثقافة المؤسسية الأولوية للامتثال للقوانين واللوائح، والالتزام بالمنهج المقرر، وتحقيق الأهداف الأكاديمية المحددة. ينظر إلى الانحراف عن هذه المعايير كشيء سلبي.

ج - ثقافة "نقل المعرفة": (Knowledge Transfer) "تركز الثقافة المؤسسية على دور المعلم كمُلقِّن للمعلومة، ودور الطالب كمتلقٍ، يكون الهدف الأساسي هو ضمان تغطية المنهج المقرر وإكمال المقررات الدراسية.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

د. المقاومة للتغيير والابتكار: نظرا لجمود الهياكل والأنظمة، قد تكون هناك مقاومة لتطبيق طرق تدريس جديدة أو دمج مفاهيم مبتكرة، و التغيير غالبا ما يكون بطيئا وتدرجيا.

هـ. التقييم القائم على النتائج الكمية: تركز الثقافة على قياس النجاح من خلال الدرجات، الشهادات، ومعدلات النجاح في الامتحانات الموحدة، حيث ينظر إلى هذه المؤشرات كالدليل الرئيسي على جودة التعليم.

و. التشجيع على التخصص المبكر: غالبا ما تشجع الثقافة المؤسسية الطلبة على اختيار تخصصات محددة مبكرا، مما قد يقيد من استكشافهم لمجالات متعددة ويقلل من التفكير الشامل.

باختصار يمكن القول أن تصميم بيئة وثقافة التعليم التقليدي لضمان نقل المعرفة بشكل فعال، والحفاظ على النظام، وتهيئة الطلبة للامتحانات والمنافسة، ومع أن هذه البيئة قد تقدم أساسا معرفيا قويا، إلا أنها قد لا تكون الأنسب لتنمية مهارات القرن الحادي والعشرين مثل الإبداع، الابتكار، المبادرة، حل المشكلات المعقدة، والعمل التعاوني، التي تعد أساسية في سوق العمل والمجتمع الحديث.

2. التعليم المقاولاتي:

في التعليم المقاولاتي تختلف بيئة التعلم والثقافة المؤسسية بشكل جوهري عن تلك الموجودة في التعليم التقليدي، حيث يتم تصميمهما لتعزيز الابتكار، المخاطرة المحسوبة، والتمكين الفردي.

1-2 بيئة التعلم في التعليم المقاولاتي: تصميم بيئة التعلم في التعليم المقاولاتي لتكون محفزة و تفاعلية، وواقعية، بهدف تنمية العقلية المقاولاتية (الريادية والمهارات العملية:

أ. المساحات المرنة والتعاونية: بدلا من الفصول الدراسية الجامدة، تستخدم مساحات عمل مفتوحة، مختبرات ابتكار، ومراكز وحاضنات أعمال. هذه المساحات تشجع على: (المبيريك، الشميمري، 2019):

العمل الجماعي: تسهيل التعاون بين الطلبة في فرق عمل على مشاريع حقيقية.

العصف الذهني: توفير بيئة محفزة لتبادل الأفكار وتطويرها.

ب. التجريب والمحاكاة: إتاحة الفرصة للطلبة لتجربة أفكارهم وتطبيقها في بيئة آمنة.

ب. الموارد التعليمية المتنوعة والوصول المفتوح: تعتمد البيئة على مصادر معلومات متعددة تشمل:

خبراء الصناعة ورواد الأعمال: دعوة متخصصين لمشاركة خبراتهم وتوجيه الطلبة.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

دراسات الحالة الواقعية: تحليل تحديات وفرص أعمال حقيقية.

المنصات الرقمية والأدوات التكنولوجية: استخدام أدوات حديثة للتصميم، التسويق، وإدارة المشاريع.

ج - الجدول الزمني المرن والمشاريع الموجهة: يركز التعليم المقاولاتي على المشاريع العملية التي قد لا تلتزم بجدول زمني صارم. يمنح الطلبة مساحة أكبر لتحديد وتيرة عملهم، مما يعزز:

التعلم القائم على المشروعات (Project-Based Learning): حيث يتعلم الطلبة من خلال تطبيق المعرفة على تحديات واقعية.

التعلم التجريبي (Experiential Learning): من خلال المحاكاة، الزيارات الميدانية، والتدريب العملي.

د - البيئة الداعمة للمخاطرة وال فشل: تشجع البيئة على التجريب وتقبل الفشل كجزء طبيعي من عملية التعلم والابتكار، ينظر إلى الأخطاء كفرص للتعلم والتحسين وليس كنهاية المطاف.

هـ - التوجيه والإرشاد (Mentorship): يعد وجود الموجهين والمرشدين من ذوي الخبرة في مجال ريادة الأعمال عنصراً أساسياً، حيث يقدمون الدعم، النصيحة، والإلهام للطلبة.

2.2 الثقافة المؤسسية في التعليم المقاولاتي:

تبنى الثقافة المؤسسية في التعليم المقاولاتي على مبادئ تشجع على الاستقلالية، الابتكار، والتأثير، وتعتبر بيئة حاضنة للأفكار الجديدة (القطامي يوسف محمود: 2004، ص52).

أ - اللامركزية والمرونة: تشجع المؤسسات على تفويض الصلاحيات ومنح المعلمين والطلبة مساحة أكبر للابتكار والتجريب، الهياكل التنظيمية تكون غالباً أقل هرمية وأكثر مرونة.

ب - التركيز على المبادرة والتمكين: تمنح الثقافة المؤسسية الأولوية لتنمية روح المبادرة لدى الطلبة، وتشجعهم على تحديد المشكلات وابتكار الحلول. الهدف ليس فقط نقل المعرفة، بل تمكين الأفراد ليصبحوا رواد أعمال.

ج - ثقافة خلق القيمة (Value Creation): تركز الثقافة على أن يكون التعليم ذا قيمة مضافة، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي. يشجع الطلبة على التفكير في كيفية تحويل أفكارهم إلى مشاريع تحدث فرقاً.

د. الاحتراف بالابتكار والنجاحات الصغيرة: تُقدر المؤسسات الأفكار الجديدة، حتى لو كانت في مراحلها الأولى، وتحتفى بالنجاحات الصغيرة كخطوات نحو تحقيق أهداف أكبر.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

و- التقييم الشامل والمستمر: لا يعتمد التقييم فقط على الامتحانات، بل يشمل تقييم المشاريع، العمل الجماعي، القدرة على حل المشكلات، والتفكير النقدي، يركز على عملية التعلم والتطور بدلا من النتائج النهائية فقط.

. التشجيع على التعاون والتواصل مع العالم الخارجي: تشجع الثقافة المؤسسية على بناء شبكات علاقات قوية مع الصناعة، المستثمرين، والمجتمع، مما يفتح آفاقا جديدة للطلبة ويعزز فرصهم المستقبلية.(القطامي يوسف محمود: 54، 2004-55).

إذن تسهم بيئة التعلم والثقافة المؤسسية في التعليم المقاولاتي في بناء جيل من الأفراد المبتكرين، القادرين على تحويل الأفكار إلى واقع، والمساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال روح المبادرة والريادة، بيئة أكثر تعاونية وداعمة للابتكار، تشجع على المخاطرة المحسوبة والفشل كجزء من عملية التعلم. وفي الغالب ما تتضمن مساحات عمل مشتركة (Co-workingspaces)، حاضنات ومسرعات أعمال، وبرامج توجيه وإرشاد.

خاتمة:

في الأخير، يتبين أن التمايز بين التعليم التقليدي والتعليم المقاولاتي لا يكمن فقط في المناهج أو أساليب التدريس، بل يمتد ليشمل الفلسفة الأساسية والأهداف النهائية لكل منهما، فنجد التعليم التقليدي يهدف إلى إعداد أفراد مؤهلين للاندماج في هياكل سوق العمل القائمة، في المقابل يسعى التعليم المقاولاتي إلى غرس روح المبادرة، الابتكار، والقدرة على خلق فرص الاقتصادية الجديدة، إن التحدي المستقبلي يكمن في كيفية المنح بين نقاط قوة كلا النموذجين لتقديم تجربة تعليمية شاملة، تمكن للطلبة من التكيف مع التحولات السريعة في الاقتصاد والمجتمع وتزودهم بالأدوات اللازمة ليس فقط للتكيف، بل للريادة وإحداث التغيير الإيجابي وإنشاء المؤسسات الاقتصادية، إن دمج مبادئ المقاولاتية ضمن المناهج التعليمية التقليدية قد يمثل مفتاحا لتطوير جيل قادر على مواجهة التعقيدات المستقبلية بفعالية وكفاءة.

المراجع:

. أحمد محي خلف صقر (2020): المشروعات الصغيرة الفكرة وآلية التنفيذ، مصر، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع.

– المبيريك، الشميمري (2019): مبادئ ريادة الأعمال-المفاهيم والتطبيقات الأساسية لغير المختصين - الرياض، نشر وتوزيع العبيكان.

– عبد الرحمن بن أحمد الهيجان، (2014): بشرى بنت بدير المرسى غنام، أحمد بن عبد الرحمن الشميمري، مبادئ إدارة الأعمال- الأساسيات والاتجاهات الحديثة، الرياض، الطبعة العاشرة، نشر وتوزيع العبيكان.

. أبو جادو، صالح محمد علي. (2010): علم النفس التربوي، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

- . البledاوي، عبدالرحمن، (2018): مبادئ الإحصاء للعلوم الاجتماعية. بغداد، جامعة بغداد.
- . وزارة التربية (2011). المناهج الدراسية: الأهداف والمحتوى.
- . جابر جابر عبد الحميد: (2003): أصول التربية. القاهرة: دار النهضة العربية.
- . جروان فتحي عبدالرحمن. (2007) تعليم التفكير: مفاهيم وتطبيقات. عمان، دار الفكر.
- . ت ديوي جون. (1998). (الديمقراطية والتربية). ترجمة: أحمد فؤاد الأهواني، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- . دوركايم إميل. (2000): التربية وعلم الاجتماع، ترجمة: علي وطفة. بيروت، المنظمة العربية للترجمة.
- . الزغلول، عماد عبد الرحيم. (2010): مبادئ علم النفس التربوي. عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- . السليتي، محمد علي. (2010): التعليم والمجتمع: دراسات في سوسيولوجيا التربية. عمان، دار المناهج.
- . الشميمري، طارق بن عبدالرحمن. (2014): دليل رائد الأعمال: خطوات البدء بمشروعك الجديد. الرياض، مكتبة جرير. (يتناول أهمية تحديد الأهداف وتنظيم الوقت للمشاريع).
- . عبدالله عبداللطيف. (2015): التربية المدنية والمواطنة في عصر العولمة. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- . العلي عبد الرحمن أحمد. (2009): مناهج البحث العلمي: أسس وتطبيقات، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
- . القطامي يوسف محمود. (2004): تطوير مهارات التفكير الناقد. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

أثر صيغ تمويل النشاط الحرفي وميدان الاحتراف على مستوى الضغوط النفسية لدى المرأة الحرفية.
دراسة ميدانية لعينة من الحرفيات بولاية برج بوعرييج، الجزائر.

Dr. Laid Grine ^{1.*} Dr. Abdelillah Bennia ^{2.*} Dr. Asma Lacheheb ^{3.*}

^{1*} Mohamed Bachir Brahimi University Bordj Bou Arreridj (Algeria) E-mail:
laid.grine@univ-bba.dz.

^{3*} Mohamed Lamine Debaghine Setif 2 University of (Algeria), E-mail:
Abdelillah.Bennia@gmail.com.

^{2*} Martyr Hama Lakhdar University of El Oued (Algeria), E-mail:
lacheheb_asma@univ-eloued.dz.

• الملخص باللغة العربية:

تروم هذه الدراسة إلى محاولة معرفة أثر ثنائية: صيغة تمويل النشاط الحرفي؛ وميدان الاحتراف على مستوى الضغوط النفسية لدى المرأة الحرفية المسجلات بغرفة الصناعة التقليدية والحرف بولاية برج بوعرييج (الجزائر). تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وتطبيق مقياس الضغوط النفسية لطفه وراغب (2010) على عينة من النساء الحرفيات قوامها (40) مفردة.

أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات الضغوط النفسية لدى المرأة الحرفية باختلاف صيغة تمويل النشاط الحرفي (تمويل حكومي، أسري، ذاتي) عند قيمة ألفا $(\alpha=0,05)$ ، قدرت قيمة (F) بـ (1,15) عند درجة حرية (2,37) وقدّرت قيمة (sig) بـ (0,32)، بلغ المتوسط الحسابي للضغوط النفسية لدى (المرأة الحرفية ذات التمويل الحكومي بـ 131,38)، وبلغ المتوسط الحسابي للضغوط النفسية لدى (المرأة الحرفية ذات التمويل الأسري بـ 131,90)، بلغ المتوسط الحسابي للضغوط النفسية لدى (المرأة الحرفية ذات التمويل الذاتي بـ 128,11).

كما أظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات الضغوط النفسية لدى المرأة الحرفية باختلاف ميدان الاحتراف (صناعة تقليدية فنية، صناعة تقليدية خدماتية، صناعة تقليدية لإنتاج المواد) عند قيمة ألفا $(\alpha=0,05)$ ، قدرت قيمة (F) بـ (1,21) عند درجة حرية (2,37)، وقدّرت قيمة (sig) بـ (0,80)، حيث بلغ المتوسط الحسابي للضغوط النفسية لدى (المرأة الحرفية ذات ميدان الاحتراف صناعة تقليدية فنية بـ 130,40)، وبلغ المتوسط الحسابي للضغوط النفسية لدى (المرأة الحرفية ذات ميدان الاحتراف صناعة تقليدية خدماتية بـ 130,35)، بلغ المتوسط الحسابي للضغوط النفسية لدى (المرأة الحرفية ذات ميدان الاحتراف صناعة تقليدية لإنتاج المواد بـ 131,81).

الكلمات المفتاحية: صيغة تمويل النشاط الحرفي، ميدان الاحتراف، الضغوط النفسية، المرأة الحرفية.

Astract :

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

This study aims to determine the impact of two factors: the financing model for craft activities and the field of professionalization on the psychological stress levels of female craftswomen registered with the Chamber of Traditional Industry and Crafts in the province of Bordj Bou Arreridj (Algeria). A descriptive approach was used, and the psychological stress scale developed by Taha and Ragheb (2010) was applied to a sample of 40 craftswomen.

The results showed no statistically significant differences between the average psychological stress levels of female artisans depending on the type of funding for their craft activity (government, family, or self-funded) at an alpha value ($\alpha=0.05$). The F value was estimated at 1.15 at a degree of freedom (2.37). The sig value was estimated at 0.32. The arithmetic mean of psychological stress among female artisans with government funding was 131.38, and the arithmetic mean of psychological stress among female artisans with family funding was 131.90. The arithmetic mean of psychological stress among self-financed craftswomen was 128.11.

It also showed that there were no statistically significant differences between the average psychological stress levels of female artisans in different fields of craftsmanship (traditional arts and crafts, traditional services, traditional materials production) at an alpha value ($\alpha=0.05$). The F value was estimated at 1.21 at a degree of freedom of 2.37, and the sig value was estimated at 0.80, with the arithmetic mean of psychological stress among female artisans in the traditional arts field being 130.40. The arithmetic mean of psychological stress among women artisans working in traditional service industries was 130.35, and the arithmetic mean of psychological stress among women artisans working in traditional material production industries was 131.81.

Keywords: *Financing modalities of artisanal activities, domain of craftsmanship, psychological pressures, craftswoman.*

1- تقديم الدراسة: Introducing

حملت العقود الأخيرة تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية كبيرة في المجتمع الجزائري، لعل أبرزها الحضور الطاعي للمرأة في المجال الاجتماعي العام، الذي يتبدى- بشكل محدود- في زيادة مظاهر هيمنتها على مختلف مجالات الشغل في العملية الإنتاجية الكلية، أين يمكن من الملاحظة العيانية استشفاف بعض من جملة تلك المجالات التي تعرف حضورا مضطربا للمرأة؛ اذ نجد قطاع الحرف والصناعات التقليدية قطاع استقطاب نشاطي للنساء من مختلف الأعمار والفئات الاجتماعية والمستويات التعليمية، لأغراض متباينة في الكيفيات متفقة في المقاصد الإنتاجية والربحية وتحسين الدخل ونوعية الحياة.

إن سعي النساء إلى تأسيس مشروعات حرفية للانخراط في العملية الإنتاجية وتحسين نوعية حياتهن، تصطدم بعدة عوائق اجتماعية وتنظيمية، فإطلاق المشروعات بالنسبة لهن يبقى مرهونا ببعض التأطيرات الاجتماعية التي ترسمها الأسرة، ناهيك عن المنافسة في البيئة الاقتصادية الجزائرية التي تقتضي مهارات اجتماعية وتسييرية وتسويقية خاصة، لاعتبارات ترتبط بخصوصية الأطروحة المجتمعية، ومسارات الاستهلاك لدى الفرد في المجتمع الجزائري، هذه

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

التفصيلات وغيرها تلقي على كواهلهن ضغوطا تتأثر-على نحو غير ثابت- في مستوياتها باختلاف آليات تمويل المرأة الحرفية لنشاطها وميدانه.

والواقع أن ثنائية صيغ تمويل النشاط الحرفي وميدان الاحتراف؛ تشكل عناصر تنظيمية وازنة في معادلة الاستقرار الإنتاجي لدى النساء الحرفيات في المجتمع الجزائري، إذ أن المتعلقات المادية -وما يترتب عنها من تحكم في المشروع- وكيفية تمويل النشاط الحرفي، تنعكس على الاستقرار النفسي والأدائي للمرأة الحرفية، خصوصا من جانب استقلال المعاملات وحرية اتخاذ القرار ذو الصلة بالمشروع الحرفي؛ كما أن ميدان النشاط يتميز ويتخصص بتفصيلات تنظيمية تعد امتدادا لطبيعته الإنتاجية التي تؤثر في الأخرى على الضغوط النفسية وتبعاتها لدى النساء الحرفيات.

لقد بات موضوع الضغوط النفسية في أوساط الفئات المهنية الخاصة (مثل النساء الحرفيات)، موضوع بحث راهني يقتضي أخذه بالدراسة والتحليل ضمن الأطر الواقعية المشكلة له، أي ضمن السياق الاجتماعي والأسري وحتى نطاق الفعل الضيق الذي يحدد مسارات الفعل الإنتاجي (Productive act) لدى النساء الحرفيات بولاية برج بوعريريج (الجزائر) لهذا سنحاول من خلال هذه الدراسة تقديم تقرير ميداني عن تشكيلات الضغوط النفسية على نحو لا يعزل (Non-isolated) الظاهرة عن المعطى الاقتصادي ومحاذير الإنتاج في بيئة سوق الإنتاج والاستهلاك.

استنادا إلى ما سبق، تسعى هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل يوجد اختلاف بين متوسطات الضغوط النفسية لدى المرأة الحرفية باختلاف صيغة تمويل النشاط الحرفي (تمويل حكومي، أسري، ذاتي) ؟ .
- هل يوجد اختلاف بين متوسطات الضغوط النفسية لدى المرأة الحرفية باختلاف ميدان الاحتراف (صناعة تقليدية فنية، صناعة تقليدية خدماتية، صناعة تقليدية لإنتاج المواد) ؟ .

1-1- فرضيات الدراسة:

تعتبر الفرضية تخمينا يُقدّم من أجل اختبار نتائج المنطقية (logical) أو التجريبية (empirical)¹، ومن خلال طبيعة الموضوع، وللإجابة على التساؤلات، صيغت فرضيات الدراسة الحالية على النحو التالي:

- لا توجد اختلافات دالة إحصائية بين متوسطات الضغوط النفسية لدى المرأة الحرفية باختلاف صيغة تمويل

النشاط الحرفي (تمويل حكومي، أسري، ذاتي) عند قيمة ألفا $(\alpha=0,05)$ ، $(H_0=\bar{X}_1=\bar{X}_2=\bar{X}_3)$.

- لا توجد اختلافات دالة إحصائية بين متوسطات الضغوط النفسية لدى المرأة الحرفية باختلاف ميدان الاحتراف (صناعة تقليدية فنية، صناعة تقليدية خدماتية، صناعة تقليدية لإنتاج المواد) عند قيمة ألفا $(\alpha=0,05)$.

$(H_0=\bar{X}_1=\bar{X}_2=\bar{X}_3)$.

1-2- أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة الحالية أهمية كبرى من خلال التركيز على فئة مهنية هامة في العملية الإنتاجية الكلية في المجتمع الجزائري، خصوصا في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، والتي دفعت العديد من النساء على اختلاف

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

وضعيتهن الاجتماعية إلى التوجه نحو الحرف بوصفه مصدراً للرزق، الأمر الذي يستدعي إجراء دراسات من أجل محاولة فهم التحديات التي تواجه هذه الفئة.

1-3- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث أثر صيغ تمويل النشاط الحرفي وميدان الاحتراف على مستوى الضغوط النفسية لدى المرأة الحرفية، من خلال فحص تحقق الفرضيات من عدمها، وكذا الإجابة على التساؤلات من عن طريق: الكشف عن دلالة الفروق بين متوسطات الضغوط النفسية حسب متغيرات صيغة تمويل النشاط الحرفي (تمويل حكومي، أسري، ذاتي) وميدان الاحتراف (صناعة تقليدية فنية، صناعة تقليدية خدماتية، صناعة تقليدية لإنتاج المواد) لدى النساء الحرفيات من عينة الدراسة.

1-4- تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة:

تقتضي الدراسات العلمية الانطلاق من ضبط المصطلحات والمفاهيم الأساسية التي يقوم عليها الموضوع المشتغل عليه بالدراسة والتحليل، ذلك أن وضوح تلك المفاهيم من شأنه أن يزيل اللبس ويوضح المقاصد الاستعمالية الدقيقة؛ بحيث تكون تلك المفاهيم غنية بالمضمون وموجزة في الصياغة الإيضاحية، وقادرة في الوقت نفسه على فتح آفاق تحليلية مركزة تجاه واقع محدد تجسد الظاهرة المدروسة (...)²، سنحاول في هذا الإطار تحديد أربعة مفاهيم وثيقة الصلة بالدراسة الحالية، يتعلق الأمر بكل من: الضغوط النفسية، صيغة التمويل، ميدان الاحتراف، والمرأة الحرفية.

1-4-1- الضغوط النفسية:

يأتي الضغط في اللغة العربية من " 1- الشيء: عصره. 2- ه: كبسه، شده. 3- عليه في أمر: تشدد وضيق عليه"³ وفي اللغة الإنجليزية يعني اللفظ (pressure): ما يشعر به الفرد عندما يضطر للتعامل مع موقف صعب أو معقد، أو هو قوة تشد على شخص ما أو شيء ما.⁴ أما (Stressors) في السياق المتخصص فهي تعبير عن نقطة البداية لمجموعة عمليات الإجهاد، يمكن تعريفها أيضاً على أنها "المتطلبات البيئية (environmental demands) التي يواجهها الفرد"⁵ تشكل الضغوط "ظاهرة معقدة ومتداخلة الأبعاد والعلاقة بين أبعادها الدائرية (...)" وهي مجموعة من المتغيرات الخارجية التي تمثل تهديداً للمرء وتؤدي إلى اضطراب سلوكه (...)"⁶ والضغط النفسي كما يرد ذلك في قاموس الشامل لمصطلحات العلوم الاجتماعية: "ضغط بيئي أو من داخل الكائن الحي يقع على الفرد وينشئ عليه ضغط نفسي"⁷

إجرائياً، نقصد بالضغوط النفسية في دراستنا جملة العوامل والمواقف ذات الصلة بالعمل الحرفي وبالحياة الاجتماعية للمرأة الحرفية والتي تتطلب جهداً ذهنياً أو عاطفياً كبيراً لإدارتها.

1-4-2- صيغة التمويل:

الصيغة في اللغة العربية تعني كما يرد ذلك في معجم الغني: "[ص و غ]. (مص. صَاغَ) صَيَّغَ الْعَمَلُ: هَيَّأَهُ وَشَكَّلَهُ الَّذِي بُنِيَ عَلَيْهِ"⁸ يأتي التمويل من "مَوْلَ يَمُولُ، تمويلاً، فهو مُمَوَّلٌ، والمفعول مُمَوَّلٌ، مَوْلَ المشروع: أمده بمال، قدم له

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

ما يحتاج إليه من مالٍ 'مَوَّلِ المؤسسة' مشروعًا ثقافيًا"⁹، وفي اللغة الإنكليزية يعني اللفظ (Finance): إدارة الأموال (خاصة العامة)، كما يحمل معنى الدعم المالي للمؤسسة، أو (بالجمع) الموارد المالية للدولة أو الشركة أو الفرد.¹⁰ وبالعودة إلى الأدبيات المتخصصة نجد أن لفظ التمويل قد تم تعريفه بطرق مختلفة. يرى بانوك (Bannock) وآخرون أنه "توفير المال عند الحاجة إليه" في المقابل يؤخذ المفهوم لدى ويبستر (Webster) بكون "هو علم إدارة الأموال، سواء كان ذلك على نطاق عام أو خاص"، وهناك تعريف أكثر دقة يقدمه كل من هوارد وأبتون (Howard & Upton) باعتبار التمويل "المجال الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية في التنظيم، والتي لها علاقة بإدارة تدفق المال بحيث يكون لدى المنظمة الوسائل اللازمة لتحقيق هدفها بأقصى قدر ممكن من الرضا [التنفيذي]"¹¹ وبشكل عام ينطوي التمويل على فكرة مؤداها إدارة الأموال من خلال جمعها والتحكم فيها لاستخدامها في الأعمال [الجُزئية في دراستنا]، على أن يشمل ذلك تقدير جميع أنواعها بغية تلبية احتياجات المؤسسات [الحرفية]، فهو معني بتدبير الأموال واستخدامها لأغراض تحقيق الأهداف.¹² إجرائيًا، نقصد بتمويل النشاط الحرفي في دراستنا الطريقة التي تعتمد عليها المرأة الحرفية من أجل الحصول على الموارد المالية اللازمة لإطلاق النشاط الإنتاجي الحرفي، أو توسعته.

3-4-1- ميدان الاحتراف:

الميدان في اللغة العربية تعبير عن " [مفرد]: ج ميادينُ (...) ميادين الثقافة: مجالاتها، ميدانُ العمل : مَجَالُهُ"¹³ والاحتراف يأتي من " طلب حرفة للكسب، اتخاذ المرء ما مهربه وعكف عليه وسيلة للكسب"¹⁴، وبالعودة إلى مدونة الصناعة التقليدية والحرف¹⁵ نجد أن ميادين الاحتراف في الجزائر ثلاثة (03)، تندرج تحتها (24) عنوانا عريضا للنشاط الحرفي كما يلي:

- الميدان الأول: الصناعة التقليدية الفنية يحتوي مجملا على ثمانية (08) قطاعات للنشاط مرتبة حسب طبيعة المادة الأولية المستعملة وتضم (52) نشاطا من قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف.
- الميدان الثاني الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد يحتوي على (09) قطاعات مرتبة استنادا إلى مختلف نشاطات الإنتاج المتاحة والتي يمكن ممارستها بصفة تقليدية.
- الميدان الثالث الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات يتكون من (07) قطاعات للنشاط مرتبة حسب طبيعة الأشغال ممكنة التنفيذ والتقنيات المستعملة ومجالات التدخل، تضم هذه القطاعات 81 نشاطا من قائمة نشاطات الصناعة التقليدية.¹⁶

4-4-1- المرأة الحرفية:

ابتداء، وبالعودة إلى قاموس لونغمان (Longman) نجد أن الحرف (crafts) تعرف على أنها: نشاط يروم صناعة شيء ما باستخدام اليد، غير أن هذا الأمر يحتاج إلى مهارة"¹⁷. أما اللفظ حرفي (craftsman) فيعني كما جاء في قاموس أوكسفورد المتقدم (oxford for advanced learners): "الشخص الماهر، الذي يصنع أشياء جميلة بيديه"¹⁸ وهو – أي الحرفي- كما يرد ذلك في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: "الصانع اليدوي الذي يعمل لحسابه ويعاونه عدد صغير من العمال"¹⁹.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

وفي القانون الجزائري يعتبر حرفياً "... في نظر هذا القانون [القانون 16-88] كل شخص له المؤهلات المهنية المطلوبة ويكون مالكا أو مستأجرا مسيرا لأداء العمل ويمارس نشاطا بغرض الإنتاج أو التحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداء الخدمات ويتولى بنفسه إدارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته". ويمكن أن يمارس هذا النشاط إما فرديا، وإما ضمن تعاونية²⁰

أما من الناحية الإجرائية؛ فنعرف المرأة الحرفية في دراستنا على أنها كل امرأة مسجلة بغرفة الصناعة التقليدية والحرف بولاية برج بوعريج في أحد ميادين النشاط الحرفي الثلاثة.

2- الطريقة والأدوات Method:

1-2- حدود الدراسة:

أجريت الدراسة الميدانية الحالية على النساء الحرفيات خلال موسم النشاط الإنتاجي (2024-2025)، اللاتي يؤدين نشاطا حرفيا إنتاجيا دائما ضمن تراب ولاية برج بوعريج (الجزائر)، والتي تقع جغرافيا في الشمال الشرقي للبلاد. وتمت ترقيتها إلى ولاية سنة 1984 بموجب القانون رقم 84-09²¹. ومن الناحية التنظيمية، تضم الولاية عشر (10) دوائر: برج بوعريج (عاصمة الولاية)، برج زمورة، برج الغدير، رأس الوادي، الجعافرة، الحمادية، عين تاغروت، بئر قاصد علي، مجانة، المنصورة، وأربعة وثلاثين (34) بلدية.²²

2-2 - منهج الدراسة:

بشكل مخصص؛ "المنهج قوامه الاستقراء ويتمثل في عدة خطوات تبدأ بملاحظة الظواهر وإجراء التجارب ثم وضع الفروض التي تحدد نوع الحقائق التي ينبغي أن يبحث عنها وتنتهي بمحاولة التحقق من صدق الفروض أو بطلانها توصلاً إلى وضع قوانين عامة تربط بين الظواهر وتوجد العلاقات بينها"²³ وبالمجمل، تحدد طبيعة الموضوع والهدف من الدراسة المنهج وتبعا لهذه فالمنهج المناسب للبحث في موضوع: أثر بعض المتغيرات الاجتماعية على الضغوط النفسية الاجتماعية لدى المرأة الحرفية. هو المنهج الوصفي، (دراسة مقارنة).

- مقارنة - فارقية- لأنها: الكشف عن دلالة الفروق بين متوسطات الضغوط النفسية حسب متغيرات صيغة تمويل النشاط الحرفي (تمويل حكومي، أسري، ذاتي)، وميدان الاحتراف (صناعة تقليدية فنية، صناعة تقليدية خدماتية، صناعة تقليدية لإنتاج المواد) لدى النساء الحرفيات من عينة الدراسة بولاية برج بوعريج (الجزائر).

3-2- مجتمع وعينة الدراسة:

1-3-2- مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة الحالية في النساء الحرفيات النشاطات في مختلف دوائر الولاية التابعة لغرفة الصناعات التقليدية لولاية برج بوعريج (الجزائر)؛ بصفة مستمر في أحد الأنشطة الحرفية ضمن ميدان من ميادين الحرف والصناعات التقليدية الثلاث: الصناعة التقليدية الفنية، الصناعة التقليدية الفنية لإنتاج المواد، الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات الصناعة.

2-3-2- عينة الدراسة:

يعد سحب العينة " إجراء لاختيار عينة تتكون من فرد أو من مجموعة أفراد من مجتمع البحث [يشترط فيها تحقيق التمثيلية] لغرض بحثي معين"²⁴. ولقد تم سحب عينة الدراسة بطريقة حصصية وفق أسلوب المعاينة غير احتمالية

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

(Non-probability sampling)؛ "تقوم [العينة بالحصص] على مبدأ نقل نفس توزيعات أو نسب خصوصيات مجتمع البحث على العينة، وهذه الخصوصيات يكون اختيارها على أساس أهداف البحث، أي على أساس ما نريد التحقق منه من الفرضيات"²⁵، ولقد تم اللجوء الى هذا الشكل من العينات لأنه تعذر الوصول الى معلومية المجتمع ومعلومية الطبقات المشكلة له التي تحقق أهداف الدراسة، في حين بلغ حجم العينة (40 مفردة) من النساء الحرفيات المسجلات بغرفة الصناعات التقليدية لولاية برج بوعريج اللائي وافقن على المشاركة في الدراسة.

1-2-3-2- خصائص العينة:

تمثلت خصائص عينة الدراسة كما هي موضحة في الجدول رقم (01):

- خصائص عينة الدراسة حسب صيغة التمويل:

- جدول رقم (01) خصائص عينة الدراسة حسب صيغة تمويل النشاط الحرفي (تمويل حكومي، أسري، ذاتي)،

صيغة التمويل	التكرار	النسبة المئوية
تمويل حكومي	21	52.50%
أسري	10	25.00%
ذاتي	09	22.50%
المجموع	40	100%

المصدر: إعداد مجموعة البحث

يمثل: صيغة تمويل النشاط الحرفي المشاركات في الدراسة، صيغ التمويل الثلاثة الجزيئية للميادين الثلاث الواردة في مدونة الصناعات التقليدية والحرف.

يخزن الجدول رقم 01 توزيع المشاركات في الدراسة حسب متغير صيغة تمويل النشاط الحرفي ، ولقد اعتمدنا في هذا التوزيع الصيغ الثلاثة التي يعتمدنها الحرفيات في تمويل المشاريع الحرفية موزعة على ثلاثة صيغ أساسية. في عينة الدراسة توزعت الحرفيات المشاركات على صيغ تمويل النشاط الحرفي الثلاثة بواقع (52.50%) للصيغة الأولى: " تمويل حكومي "؛ تليه الصيغة الثانية: " تمويل أسري " بنسبة قدرها (25.00%) ثم الصيغة الثالثة: " تمويل ذاتي " بنسبة (22.50%).

- خصائص عينة الدراسة حسب ميدان الاحتراف:

- جدول رقم (02) خصائص عينة الدراسة وفق ميدان الاحتراف (صناعة تقليدية فنية، صناعة تقليدية خدماتية، صناعة تقليدية لإنتاج المواد)

ميدان الاحتراف	التكرار	النسبة المئوية
صناعة تقليدية فنية	15	37.50%
صناعة تقليدية خدماتية	11	27.50%
صناعة تقليدية لإنتاج المواد	14	35.00%
المجموع	40	100%

المصدر: إعداد مجموعة البحث

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

يمثل: ميدان احتراف المشاركات في الدراسة، التخصصات الحرفية للميادين الثلاث الواردة في مدونة الصناعات التقليدية والحرف.

يخزن الجدول رقم 02 توزيع المشاركات في الدراسة حسب متغير ميدان الحرف، ولقد اعتمدنا في هذا التوزيع على الوارد في مدونة الصناعة التقليدية والحرف، التي تتضمن 339 نشاطاً حرفياً موزعاً على ثلاثة ميادين أساسية. في عينة الدراسة توزعت الحرفيات المشاركات على ميادين النشاط الثلاثة بواقع (37.50%) للميدان الأول: "الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية"؛ يليه ميدان النشاط الثالث: "الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات" بنسبة قدرها (35.00%) ثم ميدان النشاط الثاني: "الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد" بنسبة (27.50%).

4-2- أداة جمع البيانات: تمثلت في أداة جمع البيانات المطبقة في الدراسة الحالية في مقياس الضغوط النفسية لـ طه وراغب (2010).

4-2-1- وصف مقياس الضغوط النفسية في النسخة الأصلية:

أعد هذا المقياس " فرج عبد القادر طه " والسيد " مصطفى راغب " تم نشره سنة (2010) ويتضمن (48) عبارة تقيس مصادر الضغوط التي يتعرض لها الفرد في بيئة عمله ، والعبارات جميعها في اتجاه قياس الضغوط. وينقسم هذا المقياس إلى إثني عشر مقياساً فرعياً وهي كما يلي:

- مقياس العجز: وأرقام عباراته في المقياس (1، 13، 25، 37) وتشير الدرجة المرتفعة على هذا المقياس إلى زيادة شعور الفرد بعجزه عن القيام بأي دور في عمله وتصرفه كالألة التي يحركها الآخرون.

- مقياس قلة المعلومات: وأرقام عباراته في المقياس (2، 14، 26، 38) وتشير الدرجة المرتفعة على المقياس إلى إدراك الفرد أن المعلومات عن دوره ومسؤولياته في عمله قليلة ، بحيث لا يعرف هو أن القائمون على العمل الهدف الأساسي من عمله.

- مقياس الصراع: وأرقام عباراته في المقياس (3، 15، 27، 39) وتشير الدرجة المرتفعة على المقياس إلى إدراك الفرد لوجود تعارض في المهام المطلوبة منه ، وتضارب في المسؤوليات الموكلة إليه ، وإختلافه مع من يعمل معه.

- افتقاد جماعية العمل: وأرقام عباراته في المقياس (4، 16، 28، 40) وتشير الدرجة المرتفعة على المقياس إلى إدراك الفرد لوجود قدر كبير من عدم التوافق مع زملاء العمل ، وتنافسية مع زملاء العمل وافتقاد وجود فريق عمل متعاون في بيئة عمله .

- مقياس العبئ الزائد: وأرقام عباراته في المقياس (5، 17، 29، 41) وتشير الدرجة المرتفعة على المقياس إلى إدراك الفرد لكثرة المسؤوليات والمهام المكلف بها ، بحيث ترهقه وتتعد قدرته على حسن الاداء والإنهاء منها في الوقت المحدد .

- مقياس المال: وأرقام عباراته في المقياس (6، 18، 30، 42) وتشير الدرجة المرتفعة على المقياس إلى إدراك الفرد أن دوره في العمل بسيط وروتيني ويؤدي للمال ، وأن قدراته تفوق الدور الذي يؤديه في العمل .

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

- مقياس افتقاد التغذية الرجعية: وأرقام عباراته في المقياس (7، 19، 31، 43) وتشير الدرجة المرتفعة على المقياس الى إدراك الفرد بوجود قصور في المعلومات التي تقدم اليه والخاصة بتقييم جودة ومستوى ونتيجة عمله .
- مقياس العقاب: وأرقام عباراته في المقياس (8، 20، 32، 44) وتشير الدرجة المرتفعة على المقياس الى إدراك الفرد لتعرضه الى الكثير من النقد واللوم والجزاء بصورة لا يستحقها في عمله. ويظهر فيها أنه مظلوم.
- مقياس الاغتراب: وأرقام عباراته في المقياس (9، 21، 33، 45) وتشير الدرجة المرتفعة على المقياس وجود إحساس زائد في مشاعر العزلة والإحساس بالاختلاف وعدم التوافق مع زملاء العمل .
- مقياس الغموض: وأرقام عباراته في المقياس (10، 22، 34، 46) وتشير الدرجة المرتفعة على المقياس الى إدراك الفرد بعدم معرفته بأولويات عمله ودوره فيه، والتغير المستمر في قواعد العمل ونظامه.
- مقياس انخفاض للعائد: وأرقام عباراته في المقياس (11، 23، 35، 47) وتشير الدرجة المرتفعة للمقياس الى إدراك الفرد لتدني وانخفاض المردود .

- تعليمات الإجابة: فيما يلي مجموعة من العبارات التي تتناول بعض أفكارك ومشاعرك وآرائك في المواقف التي تقابلك في عملك. أمام كل عبارة أربعة اختيارات بدءاً من لا تنطبق علي أبدا وحتى تنطبق دائماً. والرجاء هو تحديد إلي أي مدى تنطبق عليك كل عبارة بوضع علامة (x) تحت الاختيار الأقرب لك. ليست هناك اختيارات صحيحة وأخري خاطئة، بل تكون الإجابة إما صادقة أو غير صادقة أو غير دقيقة. تأكد من أنك لم تترك أي عبارة دون وضع علامة أمامها.

- طريقة تصحيح المقياس ودلالة الاستجابة: ولتصحيح المقياس تعطى اربع درجات للمفحوص عن كل فقرة وضع للمفحوص (المبحوث) أمامها علامة أو إشارة تحت تنطبق دائماً (3) ثلاث درجات عن كل فقرة وضع أمامها إشارة تحت تنطبق غالباً، أو (2) درجتان عن كل إشارة وضع تحت تنطبق نادراً، أو (1) درجة واحدة عن كل فقرة وضع أمامها إشارة تحت لاى تنطبق أبدا.... وهكذا ترتفع درجة الفرد على المقياس كلما كان إحساسه بالضغط شديد. ثم تجمع الدرجات جميعها لتعتبر درجة الخام لمقياس الكلي، والتي تشير الى مدى الضغوط المهنية، التي يحس بها المفحوصين.... وهكذا يتراوح مجموع الخام لدرجات الفرد بين (48)، كادنى احساس بالضغوط المهنية أو نفى لوجود ضغوط اصلا بين (192) كأعلى إحساس بالضغوط.

أي بمتوسط فرضي يساوي (48 درجة + 192 درجة = 240 درجة / 2 = 120 درجة كمتوسط فرضي).

- فكلما زاد أداء الفرد أو متوسط أداء العينة عن المتوسط الفرضي، فمستوى الضغوط النفسية مرتفع.
- وكلما قل أداء الفرد أو متوسط أداء العينة عن المتوسط الفرضي، فمستوى الضغوط النفسية منخفض.
- وإذا تساوى أداء الفرد أو متوسط أداء العينة مع المتوسط الفرضي، فمستوى الضغوط النفسية متوسط.

2-4-2- الخصائص السيكومترية للمقياس في نسخته الأصلية :

2-1-4-2- صدق المقياس :

- حساب الصدق التمييزي للمقياس: استخدام أسلوب الصدق التمييزي لبيان قدرة المقياس (الاختبار) على التمييز بين درجات الأفراد على المقياس ، بمقارنة درجات المجموعات المتطرفة على المقياس، حيث قسمت درجات عينة

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

التقنين (ن- ، 5) الى رباعيات وفروق متوسط درجات الأفراد على الإرباعي الأعلى ومتوسط درجاتهم على الإرباعي الأدنى، والجدول رقم(03) يظهر نتائج المقارنة بين المجموعتين المتطرفتين باستخدام اختبار مان وتبني للفروق اللابارامتري.

جدول رقم(03) الفروق بين المجموعات المتطرفة على مقياس ضغوط العمل.

قيمة z	مجموع المرتفعين ن=12		مجموع المنخفضين ن=12	
	متوسط الصفوف	مجموع الصفوف	متوسط الصفوف	مجموع الصفوف
مقياس ضغوط العمل	18,50	222	6,50	77
				4,171- (***)

المصدر: طه وراغب (2010).

تظهر نتائج الجدول رقم (03) وجود قدرة تمييزية جيدة للمقياس، حيث بلغت قيمة z-(4,171) وهي القيمة الدالة عند مستوى دالة (0,001)، هذا مع أننا نرى أن الصدق التمييزي لا نستطيع الاعتماد عليه كصدق فعلي للمقياس، لكنه مؤشر فقط، لا بد أن يدعم بدراسة لصدق الحقيقي ، كما نرى فيما بعد .

- حساب الصدق التلازمي للمقياس :

تم حساب صدق التلازمي للمقياس concurrent validity من خلال حساب الارتباط بين درجاته وبين درجات مقياس الاحتراق النفسي المهني من إعداد (فرج عبد القادر طه، والسيد مصطفى راغب، (2010) على عينة مكونة من 100 من العاملين بمصانع النسيج والإلكترونيات . وقد بلغ معامل الارتباط بينهما (0,643) وهي قيمة الارتباط جيدة ودالة احصائية عند مستوى (0,001)، باعتبار ما هو معروف علميًا من ان ضغوط العمل اهم واكبر اسباب الاحتراق النفسي المهني وذلك قياساً على استخدامنا اختبارات لتحصيل الدراسي ومحاكاته كادليل على الصدق في اعدادنا لمقاييس الذكاء. ولذا فإننا نعتمد على هذا الصدق التلازمي كصدق حقيقي للمقياس .

- صدق الاتساق الداخلي للمقياس.

- الاتساق الداخلي بين المقاييس الفرعية والبنود التي تمثلها :

- العجز: تراوح صدق الاتساق الداخلي لبعد العجز بين (0,69 ، 0,72) .

- قلة المعلومات: تراوح صدق الاتساق الداخلي لبعد قلة المعلومات بين (0,61 ، 0,74) .

- الصراع: تراوح صدق الاتساق الداخلي لبعد الصراع بين (0,55 ، 0,75) .

- إفتقاد جماعية العمل : بلغ صدق الاتساق الداخلي لهذا البعد بين (0,46 ، 0,67) .

- عبي الزائد : تراوح صدق الاتساق الداخلي لهذا البعد بين (0,35 ، 0,65) .

- الملل : تراوح صدق الاتساق الداخلي لهذا الملل بين (0,51 ، 0,78) .

- افتقاد التغذية الرجعية : بلغ صدق الاتساق الداخلي لهذا البعد بين (0,46 ، 0,67) .

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

- العقاب : تراوح صدق الاتساق الداخلي لبعد العقاب بين (0,45 ، 0,65).
- الاغتراب : تراوح صدق الاتساق الداخلي لبعد الاغتراب بين (0,54 ، 0,68).
- الغموض: تراوح صدق الاتساق الداخلي لبعد الغموض بين (0,48 ، 0,70)
- انخفاض العائد: تراوح صدق الاتساق الداخلي لبعد انخفاض العائد بين (0,44 ، 0,69).
- صراع القيم : تراوح صدق الاتساق الداخلي لبعد صراع القيم بين (0,60 ، 0,69) .
- لاحظ أن معاملات الارتباط المختلفة والمستخرجة بين كل مقياس فرعي من المقاييس الاثنى عشر المكونة لمقياس الضغوط المهنية وما يمثله من بنود . ولحظ أن جميع معاملات الارتباط كانت مرتفعة ودالة الى حد كبير ، الأمر الذي يدل على اتساق عال بين كل مقياس فرعي وبين كل بند من بنود المكونة له .
- الاتساق الداخلي بين كل بند من بنود المقياس وبين المقياس ككل.
- بلغت دلالة علاقة صدق الاتساق الداخلي في النسخة الأصلية لعلاقة البند بالمقياس ككل بين (0,05 ، 0,001). بما يؤكد أن أغلب بنود المقياس صادقة وتقيس لما وضعت لقياسه .

2-1-4-2- ثبات المقياس.

- حساب الثبات بطريقة إعادة التطبيق :
- قام المعدان بحساب ثبات المقياس بطريقة إعادة تطبيقه على نفس الأفراد بفواصل زمني بلغ 18 يوماً على 34 فرداً من عينة التعنين. وقد بلغ معامل الارتباط بين تطبيقين الأول والثاني 0,93 . وهو معامل مرتفع ودال على جودة ثبات المقياس الى حد كبير.
- حساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية :
- استخدام اسلوب التجزئة النصفية لحساب معامل الارتباط بين نصفي المقياس، مع تصحيح الطول باستخدام معادلة سيبرمان – براون . والجدول رقم(04) يوضح نتائج حساب التجزئة النصفية وهو ثبات مرض الى حد كبير .
- جدول رقم(04) : ثبات مقياس ضغوط العمل باستخدام اسلوب التجزئة النصفية (ن=50)

حساب ألفا للجزيئين	الجزء الأول	0,809
	الجزء الثاني	0,809
قيمة الارتباط بين الجزيئين		
		0,819
معامل سيبرمان- برون لتصحيح الطول		0,837

المصدر: طه وراغب (2010).

- حساب معامل ألفا كرونباخ لثبات المقياس:
- لحساب معامل ألفا- كرونباخ alpha Cronback لمقياس الضغوط المهنية ككل (بينوده 47) وجدنا أنه 4,888 وهي قيمة مرتفعة الى حد كبير ، تطمئن على ثباته المرتفع ، حيث كان عدد أفراد العينة (50) فرداً.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

5- أساليب المعالجة الإحصائية: استنادا إلى تساؤلات الدراسة وفرضياتها، فإن الأساليب الإحصائية المناسبة لمعالجة البيانات هي: اختبار تحليل التباين الأحادي "F" (Anova).

3- النتائج والمناقشة، Results and discussion:

3-1- التحقق من إعتدالية التوزيع:

قبل المعالجات الإحصائية للبيانات وفحص الفرضيات، لابد من التحقق أن البيانات المجمعة للمتغيرات المتناول بالدراسة من العينة الأساسية تتوزع توزيعا اعتداليا (توزيع طبيعي) أم لا، لتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لفحص الفرضيات، وللتأكد من هذا في الدراسة الحالية، تم استعمال اختبار "كولموجورف سميرونوف، Kolmogorov-Smirnov Test واختبار "شبيرو ويلك" Shapiro-Wilk"، وأظهرت نتائج هذا التأكد من أن بيانات السمات المدروسة تتوزع توزيعا طبيعيا، ما سمح لنا باستخدام الاختبارات المعلمية (بارامترية) لمعالجة البيانات ذات التوزيع الطبيعي، المجموعة من العينة الأساسية للإجابة على التساؤلات وفحص الفرضيات، حسب الجدول رقم (05) والشكل رقم (01):

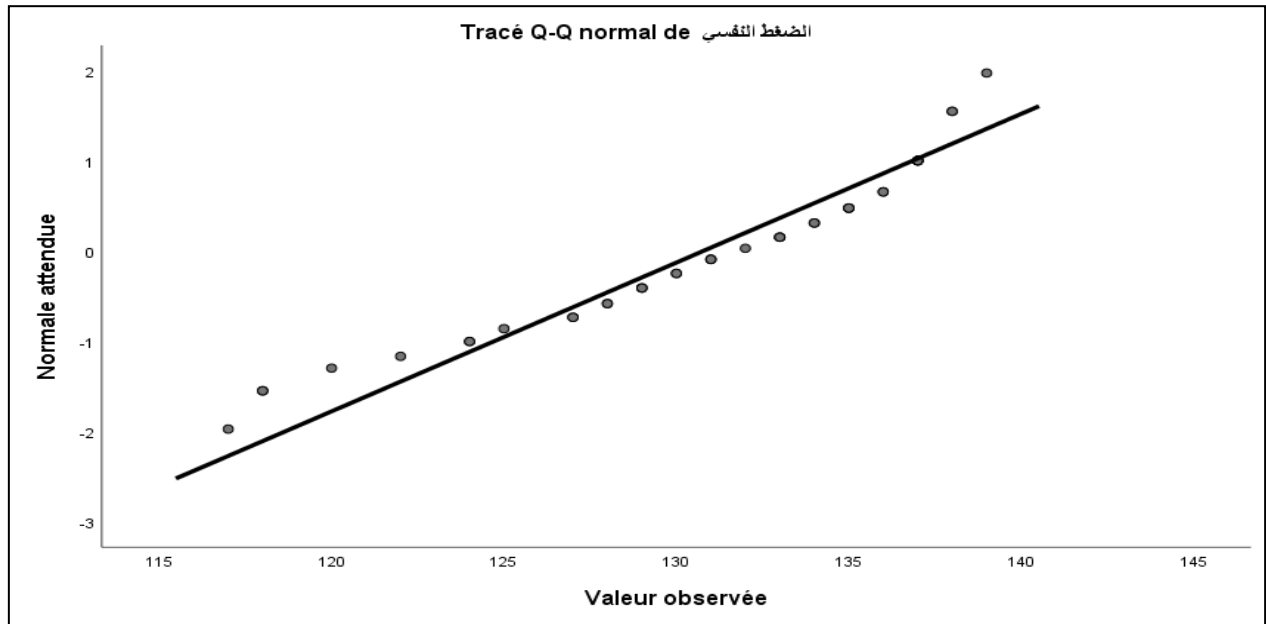
- الجدول رقم (05): يبين التوزيع الاعتدالي للضغوط النفسية اختبار "كولموجورف سميرونوف"، واختبار "شبيرو ويلك".

Tests de normalité						
Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk			
Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.	
الضغط النفسي	0,118	40	0,171	0,921	40	0,088
a. Correction de signification de Lilliefors						

المصدر: إعداد مجموعة البحث

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

الشكل رقم(01) التوزيع الاعتدالي للضغوط النفسية



المصدر: إعداد مجموعة البحث

من خلال الجدول رقم (05)، تُبين نتائج التحليل الإحصائي لبيانات للضغوط النفسية الاجتماعية: لدى النساء الحرفيات بولاية برج بوعريج أن قيمة الدلالة ($\text{Sig}=0.171$) حسب اختبار كولموجوروف-سميرنوف (**Kolmogorov-Smirnov Test**)، وأن قيمة الدلالة ($\text{Sig}=0.088$) حسب اختبار شبيرو ويلك (**Shapiro-Wilk Test**)، أي أكبر من ($0,05$)، وبالتالي فبيانات الضغوط النفسية الاجتماعية، المجموعة من عينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

2-3- عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الأولى وتفسيرها: التي نصت على عدم وجود اختلافات دالة إحصائية بين متوسطات الضغوط النفسية لدى المرأة الحرفية باختلاف صيغة تمويل النشاط الحرفي (تمويل حكومي، أسري، ذاتي) عند قيمة ألفا ($0,05=\alpha$)، ($H_0=\bar{X}_1=\bar{X}_2=\bar{X}_3$). للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي "F" (Anova)، وذلك بعد التأكد من شروط تطبيقه والتحقق من اعتدالية التوزيع وفق معادلتَي (Shapiro-Wilk، Kolmogorov-Smirnova) حيث كانت قيمة (Sig) أكبر من قيمة ($\alpha=0,05$)، حسب الجدول رقم (06)، أي قيم المجموعات الثلاثة تتوزع توزيع طبيعي، وبالتالي نستطيع استخدام تحليل التباين الأحادي "F" (Anova)، وبعد المعالجة الإحصائية للبيانات كانت النتائج الموضحة في الجدول رقم (06):

- الجدول رقم (06): يبين نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين متوسطات الضغوط النفسية الاجتماعية لدى المرأة الحرفية حسب متغير صيغة تمويل النشاط الحرفي (تمويل حكومي، أسري، ذاتي) عند قيمة ألفا ($0,05=\alpha$).

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

المتغير	المجموعات	العدد	المتوسطات	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) محسوبة	قيمة Sig	القرار
الضغوط النفسية لدى المرأة الحرفية حسب متغير صيغة تمويل	تمويل حكومي	21	131,38	بين المجموعات	84,23	2	42,11	1,15	0,32	غير دالة
	تمويل أسري	10	131,90							
	تمويل ذاتي	09	128,11	داخل المجموعات	1354,74	37	36,61			
	المجموع	40	130,77							
				المجموع	1438,97	39				

المصدر: إعداد مجموعة البحث

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (06) أن قيمة (F) قدرت بـ (1,15) عند درجة حرية (2,37) ومستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) في حين قدرت قيمة (sig) بـ (0,32) وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha=0,05$)، أي لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات الضغوط النفسية لدى المرأة الحرفية باختلاف صيغة تمويل النشاط الحرفي (تمويل حكومي، أسري، ذاتي) عند قيمة ألفا ($\alpha=0,05$)، ويوضح ذلك التقارب بين قيم المتوسطات الحسابية للمجموعات الثلاثة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للضغوط النفسية لدى (المرأة الحرفية ذات التمويل الحكومي بـ 131,38)، وبلغ المتوسط الحسابي للضغوط النفسية لدى (المرأة الحرفية ذات التمويل الأسري بـ 131,90)، بلغ المتوسط الحسابي للضغوط النفسية لدى (المرأة الحرفية ذات التمويل الذاتي بـ 128,11).

من خلال هذا يمكن القول أنه يقبل الصفري ($H_0=\bar{X}_1=\bar{X}_2=\bar{X}_3$)، القائلة بعدم وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات الضغوط النفسية لدى المرأة الحرفية باختلاف صيغة تمويل النشاط الحرفي (تمويل حكومي، أسري، ذاتي) عند قيمة ألفا ($\alpha=0,05$)، وترفض الفرضية البديلة ($H_1=\bar{X}_1\neq\bar{X}_2\neq\bar{X}_3$)، القائلة بوجود فروق دالة إحصائية عند قيمة ألفا ($\alpha=0,05$) وعليه فالفرضية الأولى تحققت.

$$(H_0=\bar{X}_1=\bar{X}_2=\bar{X}_3)$$

ويمكن أن نفسر نتائج هذه الفرضية بكون الفكرة التمويلية تحمل ضغوطاً متشابهة من حيث وجود أرصدة غير مسددة بصرف النظر عن الجهة التي تدين بها المرأة الحرفية لها، ناهيك عن تشابه معطيات المحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه النساء الحرفيات، مما يجعل تجاربهن الضاغطة متقاربة من حيث البنية والأثر والمستوى، فتتلاشى الفروق بينهن.

كما أن التمويل يوفر انطلاقة أو تسهيلاً أولياً، لكنه لا يؤسس لأرضية استقرار نفسي بقدر ما يزيد من أعباء الضغوط، المتراكمة من ضبابية المسار الاجتماعي والأفق الذي يتبدى من خلال المواقف اليومية، المرتبطة باستمرار العمل ضمن شبكة الفواعل الاجتماعيين من قبيل: (طبيعة الزبائن أو العملاء، ضغط التوفيق بين العمل والأسرة،

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

ضغط المنافسة، ضغوط التسويق وغير ذلك). وعليه يمكن الاستنتاج بأن الضغط متقارباً دون فروق في كل شكل من أشكال التمويل سواء كان حكومي أو أسري أو ذاتي.

3-3- عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضية الثانية وتفسيرها:

التي نصت على عدم وجود اختلافات دالة إحصائية بين متوسطات الضغوط النفسية لدى المرأة الحرفية باختلاف ميدان الاحتراف (صناعة تقليدية فنية، صناعة تقليدية خدماتية، صناعة تقليدية لإنتاج المواد) عند قيمة ألفا $(\alpha=0,05)$ ، $(H_0=\bar{X}_1=\bar{X}_2=\bar{X}_3)$.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي "F" (Anova) وذلك بعد التأكد من شروط تطبيقه والتحقق من اعتدالية التوزيع وفق معادلتَي (Kolmogorov-Smirnova, Shapiro-Wilk) حيث كانت قيمة (Sig) أكبر من قيمة $(\alpha=0,05)$ ، حسب الجدول رقم (00)، أي قيم المجموعات الثلاثة تتوزع توزيع طبيعي، وبالتالي نستطيع استخدام تحليل التباين الأحادي "F" (Anova)، وبعد المعالجة الإحصائية للبيانات كانت النتائج الموضحة في الجدول رقم (07):

- الجدول رقم (07): يبين نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين متوسطات الضغوط النفسية الاجتماعية لدى المرأة الحرفية حسب متغير ميدان الاحتراف (صناعة تقليدية فنية، صناعة تقليدية خدماتية، صناعة تقليدية لإنتاج المواد) عند قيمة ألفا $(\alpha=0,05)$.

المتغير	المجموعات	العدد	المتوسطات	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) محسوبة	قيمة Sig	القرار
الضغوط النفسية الاجتماعية لدى المرأة الحرفية حسب متغير ميدان الاحتراف	صناعة تقليدية فنية	15	130,40	بين المجموعات	16,52	2	8,26	0,21	0,80	غير دالة
	صناعة تقليدية خدماتية	14	130,35							
	صناعة تقليدية لإنتاج المواد	11	131,81	داخل المجموعات	1422,45	37	38,44			
	المجموع	40	130,77							
				المجموع	1438,97	39				

المصدر: إعداد مجموعة البحث

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (07) أن قيمة (F) قدرت بـ (1,21) عند درجة حرية (2,37) ومستوى الدلالة $(\alpha=0,05)$ في حين قدرت قيمة (sig) بـ (0,80) وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعتمد $(\alpha=0,05)$ ، أي لا توجد

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

دالة إحصائية بين متوسطات الضغوط النفسية لدى المرأة الحرفية باختلاف ميدان الاحتراف (صناعة تقليدية فنية، صناعة تقليدية خدماتية، صناعة تقليدية لإنتاج المواد) عند قيمة ألفا $(\alpha=0,05)$.

ويوضح ذلك التقارب بين قيم المتوسطات الحسابية للمجموعات الثلاثة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للضغوط النفسية لدى (المرأة الحرفية ذات ميدان الاحتراف صناعة تقليدية فنية بـ 130,40)، وبلغ المتوسط الحسابي للضغوط النفسية لدى (المرأة الحرفية ذات ميدان الاحتراف صناعة تقليدية خدماتية بـ 130,35)، وبلغ المتوسط الحسابي للضغوط النفسية لدى (المرأة الحرفية ذات ميدان الاحتراف صناعة تقليدية لإنتاج المواد بـ 131,81).

من خلال هذا يمكن القول أنه وقبل الصفري ($H_0=\bar{X}_1=\bar{X}_2=\bar{X}_3$)، الفائلة بـ عدم وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات الضغوط النفسية لدى المرأة الحرفية باختلاف ميدان الاحتراف (صناعة تقليدية فنية، صناعة تقليدية خدماتية، صناعة تقليدية لإنتاج المواد) عند قيمة ألفا $(\alpha=0,05)$ ، وترفض الفرضية البديلة ($H_1=\bar{X}_1\neq\bar{X}_2\neq\bar{X}_3$)، الفائلة بوجود فروق دالة إحصائية عند قيمة ألفا $(\alpha=0,05)$ وعليه فالفرضية الثانية تحققت.

ويمكن أن نفسر نتائج هذه الفرضية بالقول عدم وجود فروق بين مجالات الاحتراف يحيل إلى أن الضغوط النفسية لدى المرأة الحرفية ليست مرتبطة بنوع النشاط الحرفي الذي تقوم المرأة الحرفية، بل يعزى إلى عوامل أكثر عمقا ترتبط بالهشاشة الاقتصادية للمشروعات الحرفية، الأدوار التي يسندها النظام الاجتماعي للأفراد وللمرأة على وجه التخصيص، إلى جانب محدودية الاعتراف الاجتماعي بالجهد المبذول في كل ميدان، هذه العوامل تمثل مجتمعة قواسم مشتركة تجعل من تجربة النساء الحرفيات المشاركات في هذه الدراسة متقاربة في مختلف ميادين الصناعة التقليدية والحرف.

5-3- خاتمة:

ختاماً؛ تفتح الدراسة الحالية باب التقصي السوسيو-نفسى للضغوط التي تعاني منها النساء الحرفيات في المجتمع الجزائري، لقد بيّنت التحليلات الإحصائية أنّ متغيرات قد لا ينبته إليها الباحثون من شأنها إلقاء ضغوط معقدة على كواهل النساء الحرفيات بصرف النظر عن الاختلافات المهنية الدقيقة لمناشطهن، فمتغيرات من قبيل صيغة تمويل النشاط الحرفي أو ميدان الاحتراف، قد لا تؤدي بالضرورة إلى فروق دالة في مستويات الضغوط عند الحرفيات، لكنها تشير بجلاء إلى أنّ العوامل البنوية وعوامل المحيط أو البيئة الاجتماعية (Social environment) الحاضنة لها دور أقوى من المتغيرات الفردية في إحداث الضغوط النفسية.

تؤكد الدراسة الحالية على أنّ الضغوط ترتبط بشكل وثيق بخصائص العمل الحرفي ذاته، من قبيل المشكلات التنظيمية، الهشاشة الاقتصادية أو الوضع غير المستقر الذي تظهر عليه المشروعات الحرفية (Economic precariousness of craft activities)، إلى جانب تعدد الأدوار التي يسندها النظام الاجتماعي ويتوقعها الأفراد من النساء الحرفيات. الأمر الذي يوضح أنّ الضغوط لدى النساء الحرفيات -عينة الدراسة-، ليست ظاهرة نفسية ذات عامل واحد معزول أو متفرد، لكنها ظاهرة نتجت عن عوامل مركبة ومعقدة ومتظافرة، تتداخل فيها شبكة من العناصر البنوية وغير البنوية معاً.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

- قائمة المراجع:

- ¹ The Merriam webster dictionary, incorporated Springfield, Massachusetts, United States 2004, p.353
- ² Slaby, Jan, Rainer Mühlhoff, and Philipp Wüschner, **Concepts as methodology: A plea for arrangement thinking in the study of affect**, In *Analyzing affective societies*, Routledge, 2019, p.27
- ³ جبران، مسعود، الرائد -معجم لغوي عصري- . (ط7)، دار العلمين، بيروت، لبنان، 1992، ص511
- ⁴ MacMillan, **Macmillan English Dictionary for Advanced Learners**, Macmillan Publishers Limited, Oxford United Kingdom, p.1096
- ⁵ Didymus, Faye, Luke Norris, Alex Potts, and Helen Staff, **Psychological stress and performance**, 2021, p. 685
- ⁶ مبروكة عبد الله أحمد، الضغوط النفسية والتوافق النفسي للمتقاعدين، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ص18.
- ⁷ الصالح المصلح، قاموس الشامل لمصطلحات العلوم الاجتماعية، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص531.
- ⁸ معجم الغني، معجم على الخط.
- ⁹ عمر مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط1، 2008، ص2139.
- ¹⁰ Oxford, **The Oxford Dictionary of Current English** , 2nd Edition, Oxford University Press 1993, p.324
- ¹¹ Rex Bookstore, Inc. **Business Finance**. Manila: Rex Bookstore, Inc., 1992. 832 pp. ISBN 9712308049; 9789712308048, p.66
- ¹² Sharma, F. C, **NEP Business Finance – B.Com. 4th Semester (MJC-5)**. 1st ed. N.p.: SBPD Publications. ISBN 978-93-6207-922-0, . 2025. ,chap.01
- ¹³ عمر مختار، المرجع السابق، ص 2143
- ¹⁴ قلعه جي، محمد رواس. وقنيبي حامد صادق. وسانو قطب مصطفى.. معجم لغة الفقهاء، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1996، ص24.
- ¹⁵ وزارة السياحة والصناعة التقليدية ، مدونة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف. الجزائر، د.ت
- ¹⁶ <https://alger.mta.gov.dz/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%81%D9%8A%D9%8A%D9%86/#1638822023273-f38942c1-600b>
- ¹⁷ Longman Dictionary of American English.(4th ed). United Kingdom: Pearson Education Limited, 2012, p.393
- ¹⁸ Oxford, **Oxford Advanced Learner's Dictionary**. Oxford, UK: Oxford University Press, 2010, p.341
- ¹⁹ أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1982، ص 84
- ²⁰ الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، القانون رقم 88-16، المؤرخ في 23 رمضان عام 1408 الموافق 10 مايو سنة 1988، الجريدة الرسمية رقم 19، الصادرة في 11 مايو 1988، ص781.
- ²¹ الأمانة العامة للحكومة. القانون رقم 84-09، المؤرخ في 5 جمادى الأولى الموافق لـ 4 فبراير سنة 1984. الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادرة في 07 فبراير 1984.
- ²² Institut National de Cartographie. **Atlas des limites administratives communales de la wilaya de Bordj Bou Arreridj**: en application de la loi n° 84-09 du 04 février 1984 modifiée. Alger: Institut National de Cartographie, 1997.
- ²³ أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية إنجليزي - فرنسي - عربي، بيروت، لبنان، 1982، ص. 267

²⁴ Bhardwaj, Pooja, **Types of sampling in research**, Journal of the practice of cardiovascular sciences 5, no. 3, 2019, p.158

²⁵ سعيد سبعون، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصة، الجزائر، ص.145

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

التحول المعرفي من بروفایل الأجير إلى بروفایل المقاول

د/ دوح عليمه جامعة علي لونيبي - البليدة 2-

أمينه بن خروف جامعة محمد البشير الابراهيمي - برج بوعريبيج -

مقدمة:

يعتبر التوجه المقاولاتي تعبيراً عن تحول بنيوي عميق في بنية الاقتصاد والمجتمع، حيث ينتقل الفرد من دور المنفذ داخل هيكل تنظيمي إلى دور المبتكر والمبدع لفرصه الخاصة. هذا التحول لم يقتصر على التغييرات الاقتصادية أو الإدارية، بل يمثل أساساً تحولاً ذهنياً ومعرفياً يعيد صياغة كيفية تفكير الشخص في هويته المهنية، في طبيعة عمله، وفي تعريف النجاح نفسه.

غير أن الانتقال من بروفایل الأجير إلى بروفایل المقاول لا يحدث تلقائياً أو عشوائياً، إذ يتطلب تغييراً معرفياً يترجم بتغيير سلوكي عميق سلوكي عميق، فالتحول المقاولاتي هذا أشبه بعملية إعادة برمجة معرفية ولا تقتصر على اكتساب مهارات جديدة بل تشمل تبديلاً جذرياً في المعتقدات والقيم والمواقف النفسية اتجاه المخاطرة، الفشل، والمسؤولية.

لاستيعاب ديناميكية هذا التحول، يقدم نموذج ذهنية النمو الذي صاغته (2006) Carol Dweck إطاراً نظرياً قوياً يفسر كيف يتمكن الأفراد من إعادة تشكيل تصوراتهم عن قدراتهم وإنجازاتهم. ويفترض النموذج أن من يؤمنون بقابلية المهارات للتطور من خلال الجهد والتعليم يكونون أكثر استعداداً لخوض المغامرات، وتحمل الانتكاسات، مقارنة بأصحاب ذهنية الثبات الذين يرون القدرات صفات جامدة غير قابلة للتغيير. وبالتالي، يمر التحول نحو البروفایل المقاولاتي عبر احتضان ذهنية نمو تحول الفرد من هوية جامدة إلى مشروع حي مستمر التطور.

ومع هذا، لا ينطلق هذا التحليل من افتراض أن كل موظف يملك القدرة التلقائية على التحول إلى مقاول، بل يعتمد رؤية أكثر واقعية ترى أن البروفایل المقاولاتي يقوم أساساً على استعداد نفسي وشخصي متأصل، يتجلى في سمات محددة تشكل بوابة أولية تجعل بعض الأشخاص أكثر قابلية لتبني نمط النمو المقاولاتي، بينما يصطدم آخرون بحواجز نفسية عميقة مرتبطة بروفایل الأجير التقليدي.

وينجر عن التحول من بروفایل الأجير إلى بروفایل المقاول تغييرات عميقة ومتضاربة على الصعيد النفسي المعرفي والانفعالي، فهو يعلي مستويات عدة مثل الإحساس الفعالية الذاتية إلى مستويات غير مسبقة ويولد في كثير من الحالات نمواً مابعد الصدمة وجودة حياة نفسية، وفي ذات الوقت يترتب عنه خاصة في السنوات الأولى اختلالات على المستوى النفسي قد تصل لحد الاضطراب كالقلق المزمن.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

يهدف الفصل إلى:

1. تحديد الخصائص النفسية والمعرفية لكل من بروفايل الأجير والمقاول.
2. تحليل نموذج GrowthMindset في تفسير التحول المعرفي للمقاولاتي.
3. مناقشة حدود هذا التحول في ضوء الاستعدادات الفطرية للفرد.
4. تداعيات الانتقال المعرفي من بروفايل الأجير الى بروفايل المقاول

1. بروفايل الأجير

الأجير هو الفرد الذي يعمل مقابل أجر ثابت أو راتب ضمن هيكل تنظيمي، يخضع لسلطة إدارية عليا، ويؤدي مهاماً محددة مسبقاً وفق عقد عمل يحدد الحقوق والواجبات.

ويصنف الأجير ضمن نموذج العامل التابع حيث تركز دوافعه الأساسية ضمن منطقة الراحة، ذلك أن تركيبه النفسي يتمحور حول مفهومي الأمان الوظيفي والاستقرار. إذ غالباً ما تكون الدوافع الأساسية للأجير هي الحصول على دخل ثابت، وتأمين المزايا كالرعاية الصحية والتقاعد، وتجنب المخاطر المالية الكبيرة التي يتحملها المقاول.

ووفقاً لنظرية الحاجات لـماسلو (Maslow, 1943)، فإن الأجير يسعى إلى إشباع حاجات الأمان والانتماء من خلال العمل ضمن مؤسسة توفر له هذه الأساسيات.

من الناحية الشخصية، قد يميل معظم الأجيرين إلى تجنب المخاطرة ويقدرّون الوضوح في الأدوار والمسؤوليات والمسار الوظيفي المحدد مسبقاً. (Judge & Kammeyer-Mueller, 2012)

كما أن علاقاتهم بالمؤسسة تحكمها الصفقة النفسية أو العقد النفسي وهي مجموعة من التوقعات غير المكتوبة بين الموظف وصاحب العمل حول ما سيقدمه كل طرف وما سيتلقاه. (Rousseau, 1995) وعادة ما يؤدي انتهاك هذه الصفقة إلى تدني الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي.

ففي المنظومة التقليدية للعمل، كان العامل الجيد هو من يلتزم بالتعليمات، ويؤدي المهام كما صممت له، ويقاس نجاحه بمدى رضا رؤسائه. وباعتماده نحت موقعا وظيفيا ورسخ نمطا معرفيا وانفعاليا مستقر امتجذرا في طريقة إدراك الفرد لذاته ومكانته في العالم المهني.

يمكن ربط بروفايل الأجير بثلاث سمات معرفية رئيسية:

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

- الاعتماد الخارجي: يميل الأجير إلى تفسير النجاح أو الفشل بعوامل خارجية مثل الإدارة، السوق، أو الحظ، عوض الاعتماد على تقدير كفاءته الذاتية. (Rotter, 1990)
 - البحث عن الأمان والاستقرار الوظيفي: وهو ما يدفعه إلى تجنب المخاطرة والمغامرة، خوفا من فقدان الامتيازات أو الفشل المهني.
 - الاستجابة بدل المبادرة: حيث يكون سلوكه قائما على تلبية الأوامر أو الأهداف المحددة من طرف آخر، لا على وضع أهداف ذاتية نابعة من قناعاته أو إبداعه. (Deci & Ryan, 2000)
- أظهرت دراسة (Blackwell, Trzesniewski, & Dweck, 2007) أن عددا من هذه السمات ليست فقط مخرجات اجتماعية، بل تتفاعل أيضا مع منظومة المعتقدات المعرفية حول الذات. فالأجير غالبا ما يتبنى معتقدات ثابتة حول قدراته على شاكلة: أنا لست من نوع الأشخاص المبدعين أو القرارات ليست من مسؤوليتي.... مما يحد من استعداداته للتجريب والتعلم الذاتيين.
- يؤدي هذا النمط من التفكير الثابت إلى تكوين دائرة مغلقة من السلوك المحافظ الذي يكرس التبعية ويضعف روح المبادرة.

2.1. الأبعاد الانفعالية لبروفایل الأجير

على الصعيد الانفعالي، ترتبط بروفایل الأجير غالبا بمستويات مرتفعة من القلق المرتبط بالرقابة، أي الخوف من التقييم السلبي من قبل الرؤساء أو الزملاء، مما يجعل سلوكه موجها نحو الإرضاء وليس الإنجاز (Ashford, Blatt, & VandeWalle, 2003).

كما تظهر الأبحاث أن الأجير النموذجي يجد صعوبة في التعامل مع الغموض واللايقين، لأن نمطه العقلي مبرمج على التنبؤ والانضباط أكثر من التكيف والمرونة. (Budner, 1962)

لاحظ الباحثون (Shepherd & Patzelt, 2021) في التحولات المهنية خلال جائحة الكوفيد، حيث واجه العديد من الموظفين صعوبة في العمل الحر أو المبادرات الذاتية بسبب الخوف من الفشل وانخفاض الثقة في القدرة على التكيف مع بيئة غير مستقرة. وهو ما يؤكد أن بروفایل الأجير ليست مجرد تفضيل اجتماعي، بل يمثل نظاما إدراكيا-انفعاليا متكاملا يوجه سلوك الفرد نحو الأمان أكثر من التغيير.

3.1. المهاد النفسي الاجتماعي لبروفایل الأجير

أرجع (Ryan & Deci, 2017) تشكل بروفایل إلى عملية التنشئة المبكرة، سواء الأسرية أو المدرسية، التي تكافئ الطاعة والانضباط أكثر من المبادرة والإبداع. (Ryan & Deci, 2017)

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

كما تلعب البنية الاقتصادية دورا في تثبيت هذا النمط، إذ في المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات البطالة وضعف الأمن المهني، يصبح العمل الوظيفي بمثابة رمز للنجاح، ما يعزز لدى الأفراد سلوكا محافظا وتفضيلا للوظيفة الثابتة على المبادرة الذاتية. (OECD, 2020)

من زاوية معرفية، فإن الأجير يطور مخططات ذهنية (Schemas) قائمة على فكرة: العمل من أجل الآخر، حيث يتحول الدافع الخارجي (الراتب، التقييم، الترقية) إلى المحرك الأساسي للنشاط المهني. وهذا ما يجعل التحول إلى بروفایل المقاول لاحقا عملية صعبة، لأنها تتطلب إعادة بناء هذه المخططات بالكامل لتصبح قائمة على الدافعية الذاتية والاستقلال المعرفي. (Krueger, 2017)

2. بروفایل المقاول

عرف (Shane & Venkataraman, 2000; Gartner, 1990) المقاول بالفرد الذي ينشئ ويدير مشروعا تجاريا أو مؤسسة جديدة بمبادرة شخصية، يتحمل فيها المخاطر المالية والتشغيلية كاملة، ويسعى لتحقيق الربح والنمو من خلال استغلال فرص السوق أو خلق قيمة جديدة.

وبهذا يصنف المقاول ضمن نموذج العامل المستقل ذي المبادرة العالي.

عدد (McClelland, 1965; Collins et al., 2004) الدوافع الأساسية للمقاول كالاتي:

– الحاجة إلى الإنجاز

– السيطرة الداخلية

– الاستقلالية

– الرغبة في ترك أثر شخصي

2.2. الخصائص النفسية والمعرفية لبروفایل المقاول

يتميز المقاول بأن دوافعه داخلية أكثر من خارجية. فالمال والمكافآت قد تكون محفزات، لكنها ليست المحرك الأساسي. فالأهم هو تحقيق الإنجاز الشخصي وتطوير المهارات، والدوافع آنفة الذكر. (Deci & Ryan, 2000) وبذا يتفرد المقاول بعدد من الخصائص نفسية تميزه عن غيره أهمها:

- يحوز المقاول على رأس مال نفسي (psychological capital) معتبر تدرج فيه الموارد النفسية للمقاول (الأمل، المرونة، التفاؤل والقدرة على تحمل الفشل...) وهو ما يرفع مستويات الكفاءة الذاتية المقاولاتية (Baron, 2004; Hmieleski & Baron, 2009).

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

بالإضافة لسمات شخصية بارزة في نموذج العوامل الخمس الكبرى مثل: الانفتاح على الخبرة، الضمير العالي، والانبساطية، مع انخفاض ملحوظ في العصبية والتوافقية مقارنة بالموظفين والمديرين التقليديين (Zhao & Seibert, 2006; Kerr et al., 2018).

لذا يميل المقاول الى الاستقلالية والاعتماد على قدراته الذاتية في اتخاذ القرارات وتحمل النتائج، بدلا من انتظار التوجيه أو الموافقة من الآخرين.

وقد أظهرت الدراسات أن الأفراد ذوي مستوى عال من الاستقلالية لديهم قدرة أكبر على ابتكار حلول جديدة لمشكلات غير مألوفة. (Zhao et al., 2010)

أكد (Shepherd & Patzelt, 2021) أنه خلال الأزمة الاقتصادية تمكن عدد من المقاولين المستقلين من إعادة تنظيم أعمالهم عبر تبني أساليب رقمية مبتكرة، في حين عانى موظفو الشركات التقليدية من الصعوبات بسبب التزامهم بالهيكل الهرمي والروتين المؤسسي.

- وتشكل ميزة المرونة النفسية المعرفية كقدرة على إعادة تقييم المعلومات واتخاذ قرارات سريعة ومرنة المستندة الى منطق الفعالية ، وميزة التكيف مع الغموض ميزتين نفسييتين أساسيتين للمقاول تتماشى مع ما تتطلبه المشاريع المقاولية التي تقتضي العمل في بيئات غامضة وغير مستقرة. (Baron, 2007)(Sarasvathy, 2001) فالمقاول الذي يدير شركة ناشئة يواجه يوميا متطلبات غير متوقعة: تغير السوق، نقص الموارد، أو تغير تفضيلات العملاء، ويتطلب النجاح منه التعامل مع هذه المستجدات دون فقدان القدرة على التكيف.

من منظور عملي، يعتمد المقاولون على نظريات العمل مثل الفعالية والسببية، حيث يستخدمون الوسائل المتاحة بشكل مرن لمواجهة الغموض. تتطور هذه العمليات مع الوقت، متأثرة بالمعرفة (مثل تحديد الفرص)، الدافعية (مثل الثقة الذاتية والشغف)، والعواطف (مثل الخوف من الفشل). (Gielnik et al., 2023).

- كما يظهر المقاول سلوكا استباقيا وميلا قويا للمخاطرة الا ان المقاول لا يسعى إلى المخاطرة العشوائية، بل إلى المخاطرة المحسوبة التي تراعي العوائد المتوقعة واحتمالات الفشل. (Rae, 2020) هذه القدرة تعد مؤشرا قويا على الاستعداد النفسي المقاولاتي، لتعالقها مع الثقة بالنفس وبالقدرة على التحمل الانفعالي للفشل.

3. مقارنة بين بروفایل الأجير و بروفایل المقاول

3.1. الفروق في الدافعية

دافعية بروفایل الأجير خارجية، قائمة على المكافآت، الترقية، والاعتراف من قبل الآخرين. (Deci & Ryan, 2000) في حين أن دافعية بروفایل المقاول: الدافعية داخلية، متمركزة حول الإنجاز الشخصي، التعلم المستمر، وتحقيق الأهداف الذاتية.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

أكد (Markman, 2016) يوضح أن الدافعية الداخلية تعزز القدرة على التعلم من الأخطاء، والمثابرة، وتحمل المخاطر، وهي عناصر جوهرية لنجاح المشاريع المقاولاتية.

2.3. الفروق الانفعالية

ترتبط عند صاحب بروفایل الأجير غالبا بالقلق تجاه الفشل والخوف من تقييم الآخرين، مما يحد من اتخاذ المبادرة (Ashford, Blatt, & VandeWalle, 2003).

بينما يتميز المقاوليتميز بالتحكم بالانفعالات، القدرة على مواجهة الغموض، واستخدام الفشل كأداة تعليمية. عدد من الأبحاث أظهرت أن المقاولين الذين يمتلكون مرونة انفعالية عالية يستطيعون التعامل مع الضغوط وتحويلها إلى دافع للتحسين، بينما الأجير غالبا ما يشعر بالإحباط عند مواجهة المواقف غير المألوفة (Uy, Foo, & Song, 2017).

3.3. الفروق المعرفية:

1.3.3 المعالجة الانفعالية-المعرفية

تظهر لدى الأجير عموما معالجة انفعالية مستقرة تدعم الأداء المتكرر ضمن السياقات المؤسسية. والاستثارة الانفعالية لديه أقل ارتباطا بعمليات الإبداع، وتميل القرارات إلى أن تكون أكثر انضباطا تنظيميا. بالمقابليمزج المقاول بين مستويات أعلى من الاستثارة الانفعالية وحساسية تجاه الفرص، مع تفعيل أقوى لدوائر المكافأة العصبية. الانفعالات الإيجابية—مثل الحماس—تزيد من التوسع المعرفي وتدعم اكتشاف الفرص (Cardon, M. S. et al. (2012).

2.3.3 أساليب معالجة المعلومات :

أورد (Baron, R. A. (2006) و (Fillis, I., & Rentschler, R. (2010) أن

الأجير يميل إلى أسلوب معالجة معلومات يتميز بالبنائية وانخفاض درجة المجازفة المعرفية. اذ عادة ما يعتمد على المعلومات المكتملة، ويفضل الحلول التي تتسم بالوضوح والدقة والخطوات المحددة. هذا النمط يرتبط بنشاط أعلى نسبيا في شبكات التحكم التنفيذي مع اعتماد أكبر على المخططات المعرفية الثابتة. بينما يتبنى المقاولأسلوب معالجة معلومات يتميز بالمرونة المعرفية العالية، والقدرة على تكوين روابط غير مألوفة والاستعداد لقبول الغموض المعرفي وتفسيره كفرصة. يميل المقاول إلى النمذجة الذهنية البديلة أثناء حل المشكلات، ويتسامح أكثر مع نقص المعلومات.

3.3.3 الانتباه والوظائف التنفيذية:

أكد (Diamond, A. (2013) في دراسته للوظائف التنفيذية للعمال ورواد الأعمال أن

الأجير يظهر عادة تركيزا انتقائيا عاليا، موجها نحو المهام المحددة ضمن الحدود التنظيمية. اذ يبرز لديه التحكم المثبط بشكل يساعده على الالتزام بالأنظمة، لكنه قد يؤدي إلى انخفاض في التحول المعرفي البيئات المتغيرة.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

بينما يتميز المقاول بقدرته أعلى على التحول الانتباهي السريع بين مهام متعددة، ومرونة تنفيذية تدعم حل المشكلات المفتوحة. كما تظهر الدراسات أن رواد الأعمال يمتلكون مستوى أعلى من الانتباه الموزع وقدرة على إدارة مصادر متعددة من المدخلات في الوقت ذاته، وإن كان ذلك في أحيان كثيرة على حساب الاستقرار الانتباهي طويل المدى.

4.3.3 اتخاذ القرار والمعالجة الاحتمالية:

عادة ما يكون صاحب بروفایل الأجیر أكثر كفاءة في استخدام التفكير التحليلي والنمط المنهجي. ويتم تحسين أدائه المعرفي عند اتباع خطوات واضحة وتحليل البيانات المتاحة بشكل منهجي قبل اتخاذ القرار. ويعتبر هذا النمط مثالي للعمل ضمن أطر مؤسسية حيث الدقة والالتزام بالبروتوكولات جد مهم.

ويتخذ الأجیر قرارات تعتمد على التحليل الخطي، وعلى تقليل المخاطر قدر الإمكان. عادة ما يظهر اعتمادا أكبر على الاستدلالات القائمة على الخبرة الوظيفية وعلى المعلومات المؤسسية الداخلية (Busenitz, 1997), p.43.

يميل المقاول إلى قرارات احتمالية عالية التباين، وإلى استخدام الاستدلالات السريعة وينحو الاعتماد على التفكير الحدسي والنمط السريع في اتخاذ القرارات، خاصة في المراحل الأولى ويستخدم تحديدا ما يسمى بالإدراك الخبير القائم على الخبرة السريعة في ربط الأنماط والمعطيات غير المكتملة. هذا النمط المعرفي السريع ضروري لاغتنام الفرص سريعة الزوال (Kahneman, D. 2011).

5.3.3 تحيزات الإدراك وتقييم المخاطر

كثيرا ما يتأثر صاحب بروفایل المقاول بتحيزات إدراكية محددة مثل وهم السيطرة تفاؤل غير واقعيو تحيز التفاؤل. هذه التحيزات، رغم أنها قد تكون غير عقلانية من الناحية الإحصائية، إلا أنها تعمل كآلية نفسية ضرورية لتجاوز الخوف الكبير من الفشل وتمكنهم من المخاطرة. لكنها قد تكون مفيدة في البيئات الابتكارية. أظهرت الأبحاث أن المقاولين ينجحون في تقدير المخاطر النوعية وليس الكمية فقط (Simon 2000).

في حين يميل إلى تقييم المخاطر بتقدير أكثر واقعية وحذرا. تحيزاته الإدراكية قد تميل نحو تفاديا للخسارة، حيث أن الألم الناتج عن خسارة مكاسب موجودة (كرواتب وامتيازات) يكون أكبر من متعة الحصول على مكاسب محتملة وغير مؤكدة. هذا يجعله أكثر حذرا في التغييرات المهنية الخطرة.

6.3.3 الذاكرة العاملة والتمثيلات

خص (Baddeley, 2012) و (Ward, 2004)

الأجیر بإبداء نمط من الذاكرة العاملة موجه نحو المهام المحدودة زمنيا والتي تتطلب دقة واستمرارية. التمثيلات الذهنية لديه عادة وظيفية-إجرائية، مناسبة للمهام ذات الخطوات الثابتة.

أما المقاول فيمتلك قدرة أعلى على بناء تمثيلات ذهنية واسعة ومجردة للمشاريع، ويستخدم الذاكرة العاملة بشكل يدعم التخطيط بعيد المدى. يتميز كذلك بقدرته أكبر على الدمج بين المنهات غير المرتبطة ظاهريا الأمر الذي يساهم في توليد الأفكار الابتكارية.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

7.3.3. التفكير الابتكاري

يملك الأجير على الأغلب إبداعات تطبيقية، يتجلى في تحسين الإجراءات القائمة، مع اعتماد أكبر على التفكير التقاربي. أما المقاول فيتميز بالإبداع التحويلي مع قدرة أعلى على التفكير التباعدي وإنتاج أفكار جديدة غير مألوقة.

4. نموذج Growth Mindset كإطار تفسيري للتحويل المقاولاتي

يعد نموذج بروفايل النمو (Growth Mindset) الذي قدمته (Carol Dweck, 2006) من الأدوات النظرية الأكثر فعالية لفهم كيفية انتقال الأفراد من بروفايل الأجير إلى بروفايل المقاول. يقوم النموذج على الفكرة الأساسية أن المعتقدات حول القدرة على التعلم والتطور تشكل محور السلوكيات الفردية، وتؤثر بشكل مباشر على قدرة الشخص على تبني الابتكار، المخاطرة المحسوبة، وتحمل الفشل.

1.4. مفهوم ذهنية النمو (Growth Mindset)

بروفايل النمو تفترض أن القدرات والمهارات ليست ثابتة، بل يمكن تطويرها من خلال التعلم، الجهد، والممارسة المستمرة. (Dweck & Yeager, 2019)

مقابلها، بروفايل الثبات تفترض أن القدرات محددة بالفطرة، وأن الفشل دليل على نقص الفرد. هذه الفروق المعرفية تؤثر بشكل مباشر على الاستعداد المقاولاتي: فالأجير غالبا ما يتبنى بروفايل الثبات، بينما المقاول الناجح يظهر نمط التفكير القائم على النمو، ويستفيد من التجارب الجديدة كفرص للتطور.

5. آلية الانتقال من بروفايل الأجير الى بروفايل المقاولاتي:

الانتقال من بروفايل الأجير إلى بروفايل المقاول عملية معرفية-عصبية معقدة تتجاوز التغير السلوكي الظاهر لتتطالبنى التفكير العميقة التي تنظم إدراك الفرد، وتفسيره للخبرة، وطريقة تفاعله مع بيئته المهنية. تنوه الباحثتان أنهما اعتمدتا تناول المقاربة وفق المخططات المعرفية لجيفري يونغ وما ورد في الدراسات العصبية التي درست التغيرات الحادثة أثناء انتاج التحويل بصفة عامة وعمدت الباحثتان إسقاطها على آلية التحويل المقاولاتي. يستهل التحويل بإعادة هيكلة المخططات المعرفية التي يوظفها الأجير عادة في إدارة مهامه اليومية، فهو يبني تصورات على مخططات ثابتة نسبيا تتمحور حول الانضباط والالتزام والتعليمات بينما يتطلب التحويل نحو البروفايل المقاولاتي تبني مخططات جديدة تعتمد رؤية الفرص، البحث عن القيمة والقدرة على المبادرة، ويحدث هذا التحويل في بنية القنوات عبر تراكم خبرات توفر للفرد شعورا أعلى بالقيمة والتحكم في البيئة، فينتقل تدريجيا من متلق للتعليمات إلى صانع للقرارات أو على الأقل مقترح لها. (Deweck 2006)

حسب (Jung 2013) في تالي مستوى، يستلزم التحويل انتقالا واضحا من نمط التفكير التقاربي الذي يتميز به الأجير الى نمط التفكير التباعدي التي يشكل ركيزة معرفية أساسية للإبداع المقاولاتي. عكس الأجير الذي ينحصر الحلول داخل الحدود المتاحة سلفا، في حين يحتاج المقاول إلى توليد خيارات متعددة بالانفتاح على خيالات وسيناريوهات جديدة، الأمر الذي يستدعي إعادة توزيع النشاط بين الشبكات العصبية، إذ يزداد لجوء الفرد لتوظيف شبكة الوضع الافتراضي المسؤولة عن الخيال والترابطات البعيدة بدلا من الاعتماد الكلي على الشبكات التنفيذية.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

التحول هذا يعتبر حجر الأساس في قدرة الفرد على التخلي عن الحلول المألوفة وتوليد أفكار يمكنها أن تتحول إلى فرص سوقية أو إبتكارية، ويتوافق مع إعادة معايرة لأنظمة التعزيز العصبية التي تنشط وفق مسارات المتعة والتحفيز، فالأجبر يتلقى تعزيزه من الاستقرار والوضوح، في حين يتلقى المقاول محفزاته من احتمالات المكاسب المستقبلية ومن التجربة ذاتها.

وفقا لما اكده (Shane & Nicolaou (2015 و Schultz (2015، يتطلب النظام الدوباميني، الذي يقود السلوكيات الاستكشافية، تكييفاً تدريجياً مع الاعتقاد بأن الغموض ليس خطراً يهدد الوجود، بل فرصة واسعة للتجربة والاختبار. ومع تراكم التجارب المتكررة، يبدأ الشخص في تشكيل ردود فعل ايجابية تجاه الأفكار الجديدة التي لا تأتي بضمانات، مما يحوله من مجرد طالب للامان الى مستكشف حقيقي لفرص النمو، وهذا يشكل خطوة جوهرية في الهيكل النفسي للمقاول.

كما اعتبر (Diamond (2013 و (Monsell (2003 ان هذا التحول علبالصعيد التنفيذي يعتمد على تعزيز المرونة المعرفية، التي تبرز كواحدة من ابرز المهارات في البروفايالمقاول الشخصي. في حين يتجه الموظف نحو الالتزام بالاستراتيجيات المعرفية الثابتة والحفاظ على الاستقرار في المهام اليومية، يتطلب المقاول قدرة مستمرة على التنقل بين القواعد والمهام المختلفة، مع اتخاذ قرارات في سياقات غامضة، وإعادة توجيه مساره بسرعة فور ظهور معلومات جديدة. وتعتبر المرونة التنفيذية عن القدرة على استيعاب التغيرات البيئية المتتابة وتعديل الخطط وفقاً لها، وهي مهارة تبني من خلال التعرض المنظم لمهام تتطلب تنوعاً في القواعد واختلافاً في اساليب العمل، بالإضافة الى تطوير تحمل معرفي للفشل يسمح بالعودة الى العمل بسرعة دون انهيار في الوعي.

وأشار (Kahneman (2011 و (Loewenstein et al. (2001 الى ان مفهوم المخاطر يمثل محورا اساسيا يحتاج الى إعادة تفسير معرفي جذري. اذ ينظر الموظف الى المخاطر كتهديد فوري يهدد الاستقرار، بينما يجب على المقاول ان يراها كعنصر طبيعي ضمن عملية التعلم واكتساب المعرفة. ويساهم هذا الاعادة في التقييم في تحويل الردود الانفعالية تجاه المخاطر من خوف يعيق الحركة الى دافع معرفي يحفز على التقدم، وذلك من خلال تنشيط أكبر لقشرة الفص الجبهي وتحسين السيطرة على الانفعالات. ان التحول من تجنب الخطر الى فهم الخطر يعد علامة بارزة على النضج الادراكي في الريادة.

كما صرح (Bandura (1997 و (Deci & Ryan (2000 بان هذا التحول يكمل من خلال تشييد استقلال معرفي تدريجي يفصل الشخص عن الاعتماد على الهيكل التنظيمي الذي يميز دور الموظف. فبينما يعول الموظف على النظام لتوجيه سلوكه وسياق عمله، يحتاج المقاول الى صياغة نماذج ذهنية مستقلة، واتخاذ قرارات بناء على تقديراته الشخصية، وتطوير شعور داخلي قوي بالمسؤولية الذاتية. هذا الاستقلال المعرفي لا ينشأ فجأة، بل يتطور عبر تجميع خبرات تتيح للشخص اختبار سلطته الخاصة واتخاذ قرارات خارج الاطار المؤسسي، مما يدعم الهوية الذاتية ويغذي الاحساس بالكفاءة الداخلية.

التعليم المقاولاتي في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية

وأكد (2012) Baddeley و (1999) Smith & Jonides أن توسيع سعة الذاكرة العاملة يأتي في مرحلة لاحقة، حيث يتطلب المقاول نمطا مختلفا من المعالجة مقارنة بالموظف. إذ تكون الذاكرة العاملة لدى الموظف موجهة نحو انجاز المهام القصيرة والروتينية، بينما تحتاج الهوية المقاولاتية الى مستوى أعلى من القدرة على الاحتفاظ بمعلومات متعددة اثناء اتخاذ القرارات، وتحليل السيناريوهات المستقبلية، واجراء محاكاة ذهنية للنتائج المحتملة. هذه الذاكرة الاستراتيجية التخيلية تمكن المقاول من رسم خطط معقدة تشمل مراحل طويلة ومتغيرات كثيرة. اعتبر (2012) Cardon et al. و (1999) Ibarra أن هذا التحول المعرفي لا يتم بالكامل الا من خلال بناء هوية ريادية متماسكة. فالتحول من موظف الى مقاول ليس مجرد تغيير في السلوك، بل هو اعادة صياغة للذات، حيث ينتقل الشخص من انا انفذ الى انا ابادر واخلق وابتكر. تتشكل الهوية المقاولاتية عبر اعادة رواية السيرة الذاتية، وتبني أدوار جديدة، واعداد ترتيب العلاقات المهنية لتعكس الدور الجديد، ومع مرور الوقت تنشأ هوية معرفية انفعالية تستجيب للفرص بدلا من التوجهات.

6. بروفايل النمو المقاولاتي كاستعداد فطري

وفقا لما أكدته (2010) Zhao et al. ، يشكل الاستعداد النفسي الفطري الركيزة الأساسية لبروفايل النمو المقاولاتي، حيث يتكامل مع عقلية النمو ليولد مكونات حاسمة مثل المرونة المعرفية التي تتيح تعديل الافكار والخطط وفق المتغيرات المحيطة، والمثابرة مع الانضباط الذاتي للاستمرار في التعلم رغم الاخفاقات والعقبات، والدافعية الداخلية المركزة على النجاح الشخصي وتحسين الذات بدلا من الجوائز الخارجية وحدها، وتقبل المخاطر المحسوبة بتحويل الفشل الى تجربة تعليمية عوضا عن تهديد للثقة الذاتية. يتجسد هذا الاستعداد في ابعاد رئيسية متاصله مثل الجرأة وحب المغامرة لمواجهة المخاطر المدروسة واتخاذ قرارات غير تقليدية دون عائق الخوف من الاخفاق، والانفتاح على الخبرة والتعليم المستمر الذي يعبر عن جاهزية لاستيعاب المعرفة الجديدة وتبني اساليب ابداعية في حل المشكلات لتعزيز التكيف في بيئات متقلبه

كما حدد (1997) McCrae & Costa كذلك يشمل تحمل الغموض والضغط النفسي للتأقلم مع الاجواء غير المستقره وصياغة قرارات استراتيجية رغم نقص المعلومات، مع ضبط الذات وادارة الانفعالات للحفاظ على التركيز على الاهداف البعيدة وتجنب الاندفاعات السلبية المعيقة للتنفيذ. يمنح هذا البروفايل الفطري قدرة اعلى على استيعاب الدروس من التجارب ومواجهة الانتكاسات والصمود امام التحديات، مما يجعله نواة حيوية للتحول المقاولاتي كتفاعل ديناميكي بين السمات المتجذره والمكتسبه، ويقلل من خطر الانهيار العاطفي تحت الضغط مقارنة بالانماط التقليدية المعتمدة على الاستقرار. (Dweck, 2006)

7. حدود الاستعداد الفطري في الانتقال الى البروفایل المقاولاتي

بين (Zhao et al. (2010)، يظل التحول الكامل نحو بروفایل المقاول مقيدا بعوامل فردية متاصلة رغم امكانية وصل السمات عبر التدريب والبرامج التنموية، اذ تبقى الركيزة الفطرية مثل الانفتاح على الخبرة والجرأة وقوة الإرادة قاعدة لا يمكن تعويضها كليا بالتربية او التمرين، مما يفسر عدم تمكن كل موظف من التحول رغم الدورات المتقدمة. من منظور علم النفس المعرفي، تحدد الاعتقادات النواة المتجذرة حول السيطرة على النتائج والتاثير في البيئة مدى المرونة في احتضان السلوكيات المقاولاتية، حيث يستفيد ذوو الاستعداد القوي اكثر من التدخلات بينما يصعب على اخرين تجاوز الحواجز الفكرية والسلوكية للبروفایل المتقليدي رغم التعرض نفسه.

وعليه تلعب البرامج دورا تكميليا لا استبداليا في تعزيز التفكير الابداعي والمرونة الفكرية ومهارات الحكم دون تعديل الهيكل الشخصي الاساسي او انشاء استعداد غير موجود، مما يجعل التحول عملية نسبية مرتبطة بالتفاعل بين الفطري والمكتسب وليس مطلقا يعمم على الجميع، ويؤكد (McCrae & Costa, 1997) ان الاستعداد الفطري يحد من الوصول الكامل للبروفایل المقاولاتي كثرة خصبة ضرورية للنمو المستمر دون ضمان النجاح لكل الافراد

خاتمة:

التحول المعرفي من بروفایل الأجير الى بروفایل المقاول هو مسار إعادة تموقعهاده تغير في العمليات المعرفية ومآله تحول في الهوية المهنية. تتفاعل فيه البنية الذهنية المحكومة بعوامل فطرية مع الخبرة المكتسبة التراكمية، بتدخل آليات التوازن بين أنظمة الدماغ المسؤولة عن التنظيم التنفيذي وتلك المرتبطة بالخيال وتوليد البدائل. فحسب نظرية ذهنية النمو تتجاوز ذهنية المقاول الامتثال نحو المبادرة فيستلزم التحول توظيف المرونة التنفيذية والتفكير التباعدي في مواجهة المواقف وفيه تتم إعادة صياغة العلاقة مع المخاطر وبناء شعور أعلى بالوكالة الذاتية. يمكنه من تجاوز تداعيات التحول بجانبها الإيجابي والسلبي.

قائمة المراجع

- Ashford, S. J., Blatt, R., & VandeWalle, D. (2003). *Reflections on the looking glass: A review of research on feedback-seeking behavior in organizations*. *Journal of Management*, 29(6), 773–799.
- Baddeley, A. (2012). *Working memory: Theories, models, and controversies*. *Annual Review of Psychology*, 63, 1–29. <https://doi.org/10.1146/annurev-psych-120710-100422>
- Baron, R. A. (2004). *The cognitive perspective: A valuable tool for answering entrepreneurship's basic "why" questions*. *Journal of Business Venturing*, 19(2), 221–239. [https://doi.org/10.1016/S0883-9026\(03\)00008-9](https://doi.org/10.1016/S0883-9026(03)00008-9)
- Baron, R. A. (2007). *Behavior in organizations: Understanding and managing the human side of work*. Pearson.

- Blackwell, L. S., Trzesniewski, K. H., & Dweck, C. S. (2007). *Implicit theories of intelligence predict achievement across an adolescent transition: A longitudinal study*. *Child Development*, 78(1), 246–263.
- Budner, S. (1962). *Intolerance of ambiguity as a personality variable*. *Journal of Personality*, 30(1), 29–50.
- Busenitz, L. W., & Barney, J. B. (1997). *Differences between entrepreneurs and managers in the use of heuristics*. *Journal of Business Venturing*.
- Cardon, M. S., Foo, M.-D., Shepherd, D., & Wiklund, J. (2012). *Exploring the heart: Entrepreneurial emotion is a hot topic*. *Entrepreneurship Theory and Practice*, 36(1), 1–10. <https://doi.org/10.1111/j.1540-6520.2011.00505.x>
- Collins, C. J., Hanges, P. J., & Locke, E. A. (2004). *The relationship of achievement motivation to entrepreneurial behavior: A meta-analysis*. *Human Performance*, 17(1), 95–117. https://doi.org/10.1207/S15327043HUP1701_5
- Deci, E. L., & Ryan, R. M. (2000). *The "what" and "why" of goal pursuits: Human needs and the self-determination of behavior*. *Psychological Inquiry*, 11(4), 227–268. https://doi.org/10.1207/S15327965PLI1104_01
- Diamond, A. (2013). *Executive functions*. *Annual Review of Psychology*, 64, 135–168. <https://doi.org/10.1146/annurev-psych-113011-143750>
- Dweck, C. S. (2006). *Mindset: The new psychology of success*. Random House.
- Dweck, C. S., & Yeager, D. S. (2019). *Mindsets: A view from two eras*. *Perspectives on Psychological Science*, 14(3), 481–496.
- Kolb, D. A. (1984). *Experiential learning: Experience as the source of learning and development*. Prentice-Hall.
- Ibarra, H. (1999). *Provisional selves: Experimenting with image and identity in professional adaptation*. *Administrative Science Quarterly*, 44(4), 764–791. <https://doi.org/10.2307/2667055>
- Kahneman, D. (2011). *Thinking, fast and slow*. Farrar, Straus and Giroux.
- Kerr, S., Kerr, W., & Xu, T. (2018). *Personality traits of entrepreneurs: A review of recent literature*. *Foundations and Trends in Entrepreneurship*, 14(3), 279–356. <https://doi.org/10.1561/03000000086>
- Kolb, D. A. (1984). *Experiential learning: Experience as the source of learning and development*. Prentice-Hall.
- Krueger, N. F. (2017). *Entrepreneurial intentions are dead: Long live entrepreneurial intentions*. In *Understanding the entrepreneurial mind* (pp. 13–42). Springer.
- Loewenstein, G. F., Weber, E. U., Hsee, C. K., & Welch, N. (2001). *Risk as feelings*. *Psychological Bulletin*, 127(2), 267–286. <https://doi.org/10.1037/0033-2909.127.2.267>
- Markman, G. D. (2016). *Entrepreneurship as a process: Toward harmonizing multiple perspectives*. *Entrepreneurship Research Journal*, 6(3), 221–243.
- McClelland, D. C. (1961). *The achieving society*. Princeton, NJ: Van Nostrand.
- McCrae, R. R., & Costa, P. T., Jr. (1997). *Personality trait structure as a human universal*. *American Psychologist*, 52(5), 509–516. <https://doi.org/10.1037/0003-066X.52.5.509>
- Monsell, S. (2003). *Task switching*. *Trends in Cognitive Sciences*, 7(3), 134–140. [https://doi.org/10.1016/S1364-6613\(03\)00028-7](https://doi.org/10.1016/S1364-6613(03)00028-7)
- OECD. (2020). *Entrepreneurship at a Glance 2020*. OECD Publishing.
- Rae, D. (2020). *Entrepreneurial learning: Perceptive, practice and policy*. *Entrepreneurship Education and Pedagogy*, 3(2), 177–197.
- Rotter, J. B. (1990). *Internal versus external control of reinforcement: A case history of a variable*. *American Psychologist*, 45(4), 489–493.

- Ryan, R. M., & Deci, E. L. (2017). *Self-determination theory: Basic psychological needs in motivation, development, and wellness*. Guilford Press.
- Sarasvathy, S. D. (2001). *Causation and effectuation: Toward a theoretical shift from economic inevitability to entrepreneurial contingency*. *Academy of Management Review*, 26(2), 243–263. <https://doi.org/10.5465/amr.2001.4378020>
- Schultz, W. (2015). *Neuronal reward and decision signals: From theories to data*. *Physiological Reviews*, 95(3), 853–951. <https://doi.org/10.1152/physrev.00023.2014>
- Shane, S., & Nicolaou, N. (2015). *Creative personality, opportunity recognition and the tendency to start businesses: A study of their genetic predispositions*. *Journal of Business Venturing*, 30(3), 407–419. <https://doi.org/10.1016/j.jbusvent.2014.04.001>
- Shane, S., & Venkataraman, S. (2021). *The promise of entrepreneurship as a field of research*. *Academy of Management Review*, 46(1), 23–40.
- Shepherd, D. A., & Patzelt, H. (2021). *The COVID-19 crisis and entrepreneurship: Threat or opportunity?* *Entrepreneurship Theory and Practice*, 45(5), 739–755.
- Simon, M., Houghton, S. M., & Aquino, K. (2000). *Cognitive biases, risk perception, and venture formation: How individuals decide to start companies*. *Journal of Business Venturing*, 15(2), 113–134.
- Smith, E. E., & Jonides, J. (1999). *Storage and executive processes in the frontal lobes*. *Science*, 283(5408), 1657–1661. <https://doi.org/10.1126/science.283.5408.1657>
- Uy, M. A., Foo, M. D., & Song, Z. (2017). *Joint effects of prior start-up experience and coping strategies on entrepreneurs' psychological well-being*. *Journal of Business Venturing*, 32(3), 316–334.
- Zhao, H., & Seibert, S. E. (2006). *The Big Five personality dimensions and entrepreneurial status: A meta-analytical review*. *Journal of Applied Psychology*, 91(2), 259–271. <https://doi.org/10.1037/0021-9010.91.2.259>
- Zhao, H., Seibert, S. E., & Lumpkin, G. T. (2010). *The relationship of personality to entrepreneurial intentions and performance: A meta-analytic review*. *Journal of Management*, 36(2), 381–404. <https://doi.org/10.1177/0149206309335187>

ISBN:978-9931-9988-6-0



منشورات مخبر الدراسات الأنثروبولوجية
والمشكلات الاجتماعية

